



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء السابع والعشرون

صُرُورَة - صِنَاعَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١﴾

(سورة التوبة آية : ١٢٥)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(الحجرات النبوية - مسلم)

للموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

مطبع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع ج. هـ ع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب. ١٦ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

١ - لضرورة في الإسلام،^(١) قال النووي :
أي لا ينعى أحد في الإسلام بلا حج ، ولا
يجل استطاع تركه^(٢) ، نكراهة تسمية من لم
يحج ضرورة ، واستدلهم بهذا الحديث فيه
نظر ، لأنه ليس في الحديث تعرض للمعنى
عن ذلك .^(٣)

الحكم الإجمالي :

٢ - ذكر الفقهاء في بحث الحج : أن الحج
من الصلوات الشرعية والمالية معا ، فيقبل
النيابة في الجملة ، ثم فصلوا بين حج
الغرض وحج النفل ، وبين شروط الحج عن
الغير ، كما بينوا شروط الأمر والمأمور أي
الذائب ، وهل يصح الحج عن الغير من قبل
من لم يحج عن نفسه حجة الإسلام ، وهو
المسمى بضرورة أم لا ؟ وهل يصح أخذ
الأجرة في ذلك ؟ ويأمله فيما يلي :

أولا : نيابة الضرورة في حجة الإسلام :

٣ - يرى الشافعية والحنابلة أن من شروط
الذائب في حجة الإسلام أن يكون له حج

صَوْرَةُ

التعريف :

١ - الضرورة يصاد مهلة ومتخفيف الراه :
من لم يحج .^(٤) والمراد به في اصطلاح
الفقهاء : الشخص الذي لم يحج عن نفسه
حجة الإسلام ، كما نص عليه أكثر
الفقهاء .^(٥) قال ابن عابدين : فهو أهم
من المعنى اللغوي : لأنه يشمل من لم يحج
أصلا ، ومن حج عن غيره ، أو عن نفسه
نفلا أو ندرا .^(٦)

وقال بعض المالكية : هو من لم يحج
قط^(٧) ، وهذا هو المعنى اللغوي .

قال النووي : سمى بذلك لأنه مر
بنفسه عن إخراجها في الحج^(٨) وكره
الشافعي وابن عقيل من الحنابلة تسمية من
لم يحج ضرورة ، لما روى ابن عباس - رضي
الله عنهما - قلنا : قال رسول الله ﷺ :

(١) الدعوى ، وإن الحرب .

(٢) ابن عابدين ٢/١٦٦ - والمجموع للنووي ١/١٦٦ .

(٣) جواهر الإكليل ١/١٦٦ .

(٤) ابن عابدين ٢/١٦٦ .

(٥) كتابه الطائفة ٢/٢٧ .

(٦) المجموع ١/١٦٦ .

(١) حديث ٢١ ضرورة في الإسلام .

أخرجه أبو داود ٢/٢٨٩ - صحيح مؤيد ومصرح في
إسناده وأبى صيف فكر تجميعه الشافعي في التزيان
٢/٢٨٩ ط . طائفة .

(٢) المجموع للنووي ١/١٦٦ ، وكشافه الشافعي

٢/٢٨٩ ط . طائفة مؤيد للنس ١/١٦٦ .

(٣) المجموع ١/١٦٦ .

وفان الحنفية : لا يشترط في التائب أن يكون قد حج عن نفسه ، فوضح حج الضرورة ، لكن الأفضل أن يكون قد حج عن نفسه حجة الإسلام مخرجاً عن الخلاف ، فيكون عندهم حج الضرورة . وهل التكرار له حرمة أم تنزيهية ؟ اختلفت عباراتهم .

وذكر ابن عابدين نقلاً عن القنص : والذي يقتضيه النظر : أن حج الضرورة من غيره إن كان بعد تحقق الجوب عليه بطوك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم ، لأنه تضيق عليه في لو لم سبي الإمكان قائم بركه ، وكذا لو تنقل نفسه ، ومع ذلك يصح ، لأن النبي ليس لقون الحج المفدول ، بل لغیره وهو القوات إذ الموت في سنة غير نفل . ثم نقل عن البحر قوله : وأحسن لها تنزيهية على الأمر لقولهم : والأفضل . . الفح ، تحريمية على الضرورة ، أي المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ، ولم يحج عن نفسه ، لأنه أكرم بالتأخير . أم . ثم قال : وهذا لا يناقض كلام القنص ، لأنه في المأمور^(١) .

وامتثل الحنفية صراحة حج الضرورة بإطلاق قوله ﷺ للحنفية : دحجي عن

عن نفسه حجة الإسلام . فليس للضرورة أن يحج عن غيره ، فإن فعل وقع إجماعه عن حجة الإسلام لنفسه^(٢) لما روى ابن عباس . رضي الله عنهما . : أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول : ليك عن شربة ، قال : من شربة ؟ فقال : لئح لي أو لغيري . قال : حججت عن نفسك ؟ قال : لا . قال : حج عن نفسك ثم حج عن شربة^(٣) .

وعلى ذلك : فإن أحرم عن غيره وقع عن نفسه لا عن الغير ، قال ابن قدامة : إذا ثبت هذا فإن عليه رد ما أخذ من الشفة لأنه لم يقع الحج عنه فأشبهه ما لو لم يحج^(٤) قال النووي : وبه قال ابن عباس . رضي الله عنهما . والأوزاعي وإسحاق^(٥) .

وفي المغني : قال أبو بكر عبد العزيز : يقع الحج باطلا ، ولا يصح ذلك عنه ولا عن غيره ، وروى ذلك عن ابن عباس . رضي الله عنهما .^(٦) .

(١) المصروع للزوي ١١٧/٧ ، ١١٨ ، ولقني لدر لدر ٢٤٦ ، ٢٤٧/٣

(٢) حديث : ٦٠ مع من نكك لم حج من شربة .
تحرره أبو داود (١٠٢٦٦) - تخريج حديث حيد عباس
وصححه الزوي في المصروع (١١٧/٧) - ط (البرية) .

(٣) المغني ٢١٦/٣

(٤) المصروع ١١٧/٧ ، ١١٨

(٥) المغني ٢١٥/٣

(٦) ابن عثيمين ٢١٥/٣ ، بحث تقديم ٢٢٠/٢ ، ٢٢١

ضرورة ٣-٤

يقع الحج من المتعرج عنه في رواية الأصيل
عن أبي حنيفة ^(١)
وعند جواز الأجرة في الحج هو الرواية
الشهيرة عن أحمد - أيضا - ^(٢) قال ابن
قدامة في الضرورة الذي يجح عن غيره : عليه
رد ما أخذ من النفقة ، لأنه لم يقع الحج
عنه ^(٣) .

ومذهب المالكية : الجواز مع الكراهة .
قال المدائني : لأنه لو أخذ العوض عن
العبادة ، وليس ذلك من شيم أهل الخير ^(٤)
وينظر مصطلح : (حج فـ ١٢٠) .
قال الشيخ بكر بن الأنصاري : ولا أجرة
له - بعض للضرورة - لأنه لم يتفجع بها
فعله ^(٥) .



أيهك ^(٦) من غير استخلافها عن جميعها
لنفسها ليل ذلك . قال في الفتح : وترك
الاستخصال في وقائع الأحوال يترن منزلة
عموم الخطاب ، فيفيد جوازه عن الغير
مطلقا . وحديث شربة يفيد استحباب
تقديم حجة نفسه ، وبذلك يحصل
الجمع ^(٧) .

أما المالكية : فقد منعوا استئابة صحيح
مستطيع في فرض لحجة الإسلام أو حجة
منفردة . قال المصطاب : لا خلاف في
ذلك ، والظاهر أنها لا تصح ، وتفسخ إذا
عثر عليها ^(٨) . أما الضرورة : فبكره عندهم
حجة عن الغير ^(٩) .

ناتيا - حكم الأجرة في حج الضرورة :

٢ - صرح الحنفية : بعدم جواز أخذ الأجرة
من يجح عن غيره ، فلو استأجر رجلا هل أن
يجح عنه بكذا لم يجر حجه ، وإنما يقول :
أمرت أن الحج عني فلا ذكر إجارة . وله نفقة
المثل .

ونقل ابن عابدين عن الكفاية : أنه

(١) ابن عابدس مع شعر المتأخر ٢/٢٤٠ ، وانظر في الترمذ

الطحاوي ومصنفه : حج عـ ١٢٠ ، لا يغير على
أصح .

(٢) المغني ٢/٣٢١ .

(٣) الذي ٢/٣٤٦ .

(٤) حاشية المدائني ٢/١٨٠ ، وهو في الإكمال ١/٢٦٦ .

(٥) شرح أسرار المطالع على روض الطالب ١/٤٠٧ .

(٦) حديث . (صحيح عن أبيه) .

(٧) أسرار البحار والفتح ٢/٢٤٩ . السلفية وشمس

٩٧٤/٢٥ . المحقق (من حديث ابن عباس) .

(٨) حج القصر ٢/٣٢٤ .

(٩) سوانح الإكمال ١/١٦٦ .

(١٠) صمد ر الإكمال ١/١٦٦ ، وله حاشية ٢/٢٠٢ .

والمدائني ١/١٨٠ .

صَرِيح

الصريح :

وذكر صاحب فتح القدير : أن الصريح ما غلب استعماله في معنى ، بحيث يتبادر حقيقة أو مجازاً^(١) .

وذكر السيوطي في الألب : أن الصريح هو اللفظ الموضح لمعنى لا يفهم منه غيره عند الإطلاق ، ويقابله : الكناية^(٢) .

والألفاظ ذات الصلة :

الكنائية :

٢ - الكناية في اللغة : أن يتكلم بشيء يستدل به على أنكوي عنه كالوفد والغائب ، وهي اسم مأخوذة من كثرت بكفا عن كذا من باب رمي^(٣) .

وأما الكناية في الاصطلاح : فهي كما في التعريفات للجرجاني : كلام استتر المراد منه بالاستعمال وإن كان معناه ظاهراً في اللغة ، سواء أكان المراد به الحقيقة أم المجاز .

وذكر صاحب فتح المقيس : أن الكناية ما خفي المراد به لتساور الاحتمالات عليه بخلاف الصريح^(٤) .

والفرق بين الكناية وبين الصريح : أن

١ - الصريح في اللغة : هو الذي خلص من تعقبات غيره ، وهو مأخوذ من صرح النبي بالضم صراحة وصراحة .

والعري الصريح : هو خالص النسب ولجميع صرحاء .

وطلق الصريح - أيها - على كل خالص ، ومنه : القول الصريح : وهو الذي لا يقصر إلى إضمار أو تأويل .

وصرح بها في نفسه بالثبوت : أخلصه للمعنى المراد ، أو أذهب عنه احتمالات المجاز والتأويل^(٥) .

وأما الصريح في الاصطلاح : فهو كما في التعريفات : اسم لكلام مكشوف المراد به بسبب كثرة استعمال حقيقة كان أو مجازاً^(٦) .

وذكر صاحب العناية : أن الصريح ما ظهر المراد به ظهوراً جلياً يكثر استعماله .

(١) نسخ المصدر وحيدة بـ ١١ / ٤ ط ١٤٠٠ - ١٤٠١ ط

التيهية

(٢) الألب والظاهر للسيوطي ١٢٤ / ٢ ط ١٤٠١ - ١٤٠٢ ط

القول

(٣) المصباح مثلاً (كبر)

(٤) نسخ القدير وعناية بـ ١٧٢ / ٢ ط ٨٨ - ٨٩ ط

التيهية

(٥) المصباح والفلسي والمصباح مثله (صرح)

(٦) تعريفات الجرجاني ١٧١ / ٢ ط ١٤٠١

الثانية : المتكرر غير الشائع ، كلفظ
الفراق والفرح ، فيه خلاف .
الثالثة : التوارد غير الشائع ، كالافتداء ،
وفيه خلاف أيضا .

الرابعة : وروية دون وروية للثالثة ، ولكنه
شاع على لسان حملة الشرع كالخيلع
والمشهور : أنه صريح .

الخامسة : عالم يرد ، ولم يشع عند
العلماء ، ولكنه عند العامة ، مثل : حلال
الله على حرام ، والأصح أنه كناية ^(١) .

ما يتعلق بالصريح من القواعد الغنوية :

٥ - القاعدة الأولى : الصريح فيه معنى
التصديق .

وذكر هذه القاعدة الزركشي في الشذور .
وتكون الصريح فيه معنى التصديق فقد حصره
في مواضع : كالطلاق ونحوه ، ومن ثم لو
عم في ناحية استعمال الطلاق في طردة
وتخلص عن الوثائق ونحوه ، فتعاطفها
الزوج بالطلاق ، وقال : كدت به ذلك - أي
لتخلص عن الوثائق - لم يقبل ؛ لأن
الاصطلاح الخاص لا يرفع العام ^(٢) .

٦ - القاعدة الثانية : للصريح بضم كناية
بالقرائن اللفظية .

الصريح يدرك أولاده منه بمجرد النطق به ولا
يحتاج إلى التنية ، بخلاف الكناية ؛ وإن
السامع يتردد فيها فيحتاج إلى التنية .
التعريض :

٣ - وهو في اللغة : مأخوذ من عرضت له
وعرضت به تعريضا : إذا قلت لولا وأنت
تعتبه . فالتعريض خلاف الصريح من
القول ، كما إذا سألت رجلا : هل رأيت
فلانا . وقد رآه ؛ ويكفر أن يكذب . فيقول :
إن فلانا ليرى ؛ فيجعل كلامه معراضا قرأوا
من الكذب ^(٣) .

وتكرر الجرجاني في التعريفات : أن
التعريض في الكلام ما يفهم به السامع مراده
من غير تصريح ^(٤) .

منشأ الصريح :

٤ - مأخذ الصريح : هل هو ورود الشرع به
أو شهرة الاستعمال ؟

قال السيوطي : فيه خلاف .

وقال السبكي : الذي أقول : إنها
مراتب .

أحدها : متكرر فوائدا ، مع الشائع
عند العلماء والعامة ، فهو صريح . لفظا -
كلفظ الطلاق .

(١) كذا في المحققين ١٩٢/ ط (الزركشي)

(٢) ليس بلوغا ٢٠٨/ ط (الزركشي)

(٣) تصحيح مادة (عرض)

(٤) صريحه في التعريض ٨٥٦ ط (الزركشي)

فصريح بشرط فيه أمر واحد وهو قصد النطق ، والكتابة بشرط فيها أمران قصد اللفظ ونية الإيقاع وبني أن يقال : أن يقصد حروف الطلاق للمعنى الموضوع له ، فيخرج : أنت طالق من وثاق .

ويستثنى من قولهم الصريح : لا يحتاج إلى نية كما ذكر السوطي في الأشياء : قصد المكره بإيقاع الطلاق ، فإن فيه وجهين : أحدهما : لا يقع ، لأن اللفظ ساقط بالإكراه ، ولنية لا تعمل وحده . والأصح : بضع لقصده بنقطة .

وعلى هذا فصريح لفظ الطلاق عند الإكراه كتابته إن نوى ونع ، وإلا فلا . ويستثنى من قولهم : الكتابة تحتاج إلى نية ما إذا قيل له : طلقت ؟ فقال : نعم . قيل : يلزمه وقد لم ينو طلاقاً . وقيل : يحتاج إلى نية ^(١) .

٨ - القاعدة الرابعة : الصرائع تعمل بنفسها من غير استدعاء بلا خلاف . وقد ذكر هذه القاعدة الزركشي في النشر ، ويستثنى منها مسألة واحدة ، وهي : ما إذا قيل للكافر : قل : أشهد أن لا إله إلا الله . فقالها حكم بإسلامه بلا خلاف . وإن قاما من غير استدعاء فوجهان : أحدهما بحكم

وقد ذكر هذه القاعدة - أيضاً - الزركشي في النشر ، ولهذا لو قال الزوج : أنت طالق من وثاق ، لو فارقك بإجسام ، لو سرحت من اليد ، لو إلى السوق لم تطلق ، فإن أول اللفظ مرتبط بآخره ، وهو يضاهي الاستدعاء كما قال إمام الحرمين .

وعلى مدارج هذه القاعدة - كما ذكر الزركشي في النشر - قولهم : إن السؤال لا يلحق الكتابة بالصريح ، إلا في مسألة واحدة ، وهي ما لو قالت له زوجته : واسمها فاطمة : طلقني ، فقال : طلقت فاطمة ، ثم قال : نويت فاطمة أخرى طلقت ، ولا يقبل لدلالة الجاء ، بخلاف ما لو قال ابتداء : طلقت فاطمة . ثم قال : نويت أخرى ^(٢) .

٧ - القاعدة الثالثة : الصريح لا يحتاج إلى نية ، والكتابة لا تلزم إلا نية . - .

وقد ذكر هذه القاعدة الزركشي في النشر ، والسوطي في الأشياء . ومعنى قولهم : الصريح لا يحتاج إلى نية : أي نية الإيقاع ، لأن اللفظ موضوع له فاستغنى عن نية ، وأما قصد اللفظ فيشترط ليجزى مسألة سبق اللسان ومن ههنا : يفتقر الصريح والكتابة ،

(١) الشعر الزركشي ٣١٠/٢ ط الألباني ، الله وإنعام تلوه ٣٩٢ - ٣٩٥ ط الألباني

(٢) الشعر الزركشي ٣١٠/٢ - ٣١١ ط الألباني

بالنية - كيف - لأن كلاً منهما صريح في بابه ،
ووجد شذذاً في موضوعه ، فلا يكون كناية في
غيره .

ومن فروعها - كيف - ما لوقال في
الإحارة : هناك سمعته لم تصح ، لأن البيع
موضوع للملك الأعيان فلا يستعمل في
المدعي ، كما لا ينفذ البيع لفظ الإحارة ،
ويستثنى من هذه القاعدة صور ذكرها
الروكني في فوعده ، وذكرها السوطي -
أيضاً - في الأثناء مقلداً من روكني وعرض
على بعضها هناك : لا تستثنى ، لأن
الصريح فيها لم يحد نفاذاً في موضوعه ومن
هذه الصور ما يأتي . -

الأولى إذا جعل الخلع صريحاً في
العسخ ، هي كونه كناية في الطلاق بتضمن
به العقد إذ يوبه وجهان أصحهما من
حيث الثقل يكون طلاقاً

الثانية لو قال لزوجي أنت علي
حرام ، روى الطلاق ولج ، مع أن المحرم
صريح في إيجاب الكفارة

الثالثة لو عدل : بمنك نفسك بكذا
ولانت انتريت فكنايه حتم
وقال السوطي في الأثناء : إن هذه
النسوة لا تستثنى ، لأن البيع فيها لم يحد
نفاذاً في موضوعه

بإسلام روحه : يقع احتمال قصد
الحياة ٢٠

٩ - القاعدة الخامسة كل رخصة (عنوان)
صحت على باب من أبواب الشريعة فالشئ
بها صريح بلا خلاف

وقد ذكر هذه القاعدة الروكني في
المشور ، والسوطي في الأثناء ، ويستثنى
بها الصوم على وجه - والأصح به الصحة -
والتميم فإنه لا يكفي قب محرم فيه في
الأصح ، بل لابد من فكر العزم -
والشركة . فإنه لا يكفي فيها محرم
شركاً .

والخبر فإنه لا يكون صريحاً إلا بذكر
الحال ٢١

١٠ - القاعدة السادسة الصريح في بابه
إذا وجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في
غيره ، وعلى وجه هذا ، أن أمكن تعهد
صريحاً

وقد ذكر هذه القاعدة الروكني في
المشور ، وذكرها السوطي في الأثناء
ومن فروع هذه القاعدة : الطلاق : فإنه
لا يكون صريحاً لو ظهر بالنية وبالمكر
أي أن الظاهر لا يكون طلاقاً لو قصد

(١) نظير للروكني ٢٢ / ٣٠ ط مجلس

(٢) لا ن للروكني ٢٦ / ٣٠ ط مجلس

ولأنه لا ينفذ القسري ٢٦١ / ط المجلس

المصرح في أبواب الفقه

١١ - قال السيوطي في الأئمة اعلم أن
المصرح وبيع في الأبواب كلها ، وكذا
الكتابة ، إلا في الخطبة . فلم يذكرها فيها
كتابتها من ذكرها للعرض ، ولا في النكاح ،
فلم يذكرها للكتابة للاتفاق عن عدم انعقد
النكاح بالكتابة ، ووقع للمصرح والكتابة
والعرض جميعا في الفقه^(١)

أ- البيع

١٢ - مصرح البيع في الإيجاب منك
وفي الفصول . فثبت وقيل وقد اتفق
الفقهاء على أن البيع يستند بكل ما يدل على
الرضا من قول

كقوله 'أبيع' . على أنه يعتمد على
الخاصي ، وفي تنفيذه غير عطف بالخاصي ،
وبالمعلل خلاف^(٢) . ينظر في مصطلح (بيع
ف- ١٠ - ٢١ - ٢٢) .

ب- الوفاء

١٣ - من مصرح لمع الوفاء عند الحضور

(١) الأئمة ، والمطالع للسيوطي ٢٤٧ بد الأولى
(٢) القواعد في شرح القيسر ٧٢/٥ ، ٧٥ ، ط الأولى .
الاحير ٢٢٢ ط الأولى . المصنف ، جوامع الإكمال ٢
١٥ سورة (مطلبه الدسوقي على شرح الكبير ١٢٢
ط العكاوي - الأئمة ، والمطالع للسيوطي ٢٤٧
٢٤٨ ط الأولى ، حاشية المصنف ١٥٢/٢ .
١٥٥ ط علي ، كتاب الفروع ١٤١/٢ - ١٤٥
ط المصنف

الرابعة لو قال مالى طالق ، لأن لم يرد
انفصاله لم يرد مني ، وإن نوى صدقة ماله
فوجهان أحدهما لم يرد أن قصد قرينة
وعو هذا . فهل يلزمه أن يتصدق
بجميعه ، أو يحرر بين الصدقة وكفاية يرد
راسلة ؟ وجهان

وذكر السيوطي في الأئمة أن هذه
المسألة لا تستثنى - أبدا - لأن المصرح فيها
لم يجد مفاد في موضوعه

الخامسة : متى يُلغى إغوائية وقال
أثبت التوكيل - قبل عهد الأكثرين

السادسة : لو رجع بلفظ النكاح ، أو
التزويج للأصح أنه كتابة تنفذ بالنية لإتباعه
بالصبي

السابعة : إذا قال من ثبت له مسح -
فثبت نكاحك واطنق ، أو عاء حصل
لمسح - وإن نوى بالمسح الطلاق طلقت
في الأصح وعلى هذا ، يكون المسح كتابة في
الطلاق

الثامنة قال 'عزتك حاري لتعبري
فروستك لإحارة غاسدة غير مضبوطة : وهذا
مصرح بأن الإغنية كتابة في عقد لإجارية ،
والفساد بما جاء من اشتراط التعرية في
العقد^(١)

(١) للنشر في دفتر ٣١١/٥ ٢٦٤ ط الأولى بالاشتراك
وشكائر سيوطي ٢٩٤ - ٢٩٦ ط ٢٥٥

يقول: 'روحك بتي هقة' . يقول: 'قلت
هذا الكاح' ، أو 'هذا التزويج' ، وفي استيفاده
بغيرهما من الألفاظ كالحقة والصدقة والبيع
والتمنيث والإجارة . وهي من اللفظ الكدية
عند من يقول: 'يا غيلافا' ، يذكرون الفقهاء في
الكاح^١

و- الخلع .

١٧- اللفظ الخلع ننقسم إلى صريح ،
وكناية ، والصريح لفظ أصبح والمخلعة
لورود غداة في القرآن الكريم

ومن أجل الصريح والكناية يظهر في
مصطلح (خلع)

ز- الطلاق .

١٨- اتفق الفقهاء على أن صريح الطلاق
هو لفظ الطلاق بمشتقاته ، وكذلك ترجمته
إلى التبعات الأعجمية ، لأن الطلاق وصح
لحل قيد الكاح حصصا ، ولا يشمل
عوره

وذهب الشافعية في المشهور ، والحرفي من
الحنابلة إلى أن تعطي الفرق والعراج : وبـ

(١) ابن عاصم ٢٦٧/٢ (ط مصر) ، غير الخلق
٩٦/١ (ط القاهرة) ، جابر الإكس ٣٧٧/١ ط
الفرع) ، الفرق ١٧٣/٣ (ط بواقي) ، الخلق
تخرج المصحح ١٣٤/١ (ط القاهرة) ، الأمانة والحق
لنصوصي ٢ (ط الأولى) ، أمي ٥٢٢/١
(ط بواقي)

النصر ، وهو خلاف المصريح الذي هو
لفظ استعمل في معناه ليخرج به صريح
صريح أحسن أن يقول: 'لو زيد بكاحك' رد
انقضت عدتك ، وأما قوله: 'رب زغب
بك' ، من يبدع منك^٢ أنت حبة ، إذا
خلعت فذسبي ، لا ينصون في ، است
مرفوب منك ، إن الله ساقط زك خيره ،
فكأنه مريض^٣

هـ- الكاح .

١٩- صريحه في إيجاب لفظ التزويج ،
والإنكاح روى القيون ، قلت بكاحها ، أو
لتزويجها ، أو تزويج ، أو نكحت ، ثم إن
الإنكاح يعقد بلفظ الإنكاح والتزويج ،
والحواش عينا إمداء ومما القيد ورد بها
من الكتاب في قوله سبحانه

في زواجها^٤ ، وقوله سبحانه^٥ : 'ولا
تتزوجوا ما نكح آبؤكم من النساء'^٦ وسواء
اتفقا من الحائضين ، أو اختلف مثل أن

(١) ابن عاصم ٢٦٧/٢ (ط مصر) ، غير الخلق
٢١٦/٢ (ط القاهرة) ، حلقه السور ٢١٩/٢
(ط القاهرة) ، الفرق ١٧٣/٣ (ط بواقي) ، جابر
الإكس ٣٧٧/١ (ط مصر) ، حلقه السور
٢١٩/٢ (ط القاهرة) ، حلقه السور ٢١٩/٢
للسور ٣٠٠ (ط الأولى) ، حلقه السور ٢١٩/٢
و (ط مصر) ، حلقه السور ٢١٩/٢ (ط
القاهرة)

(٢) سورة الأعراف ٢٣

(٣) سورة النساء ٢٤

ج - الظهور

١٩ - اتفق المصنف على أن لفظ الصريح في الظهور هو أن يقول الرجل بزوجته أنت علي كظهر أبي لقوله تعالى : ﴿ في الدين يظاهرون منكم من سألهم ما هي أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ﴾ (١) . ولحديث عذبة امرأة أبي بن الصامت : حيث قال ما زوجها أبس : أنت علي كظهر أبي (٢) وكذا قوله أنت عدي أو ممي أو ممي كظهر أبي . وكذلك لو قال لزوجته : جسدك لو بددت لم حملت لك لو جسدك علي كظهر أبي

وبني دث : ما لو شبه زوجته بظهر من تحرم عليه من النساء حرمة مؤبدة ، كجدته وألعممة وأخوته والأخت وأمتها وميت الأنثى حرمه يكون . أيضا صريحنا في الظهور عند الجمهور ، وهو قول الشافعي في الحديث وأحد قولي القديم ، والفضل الثاني في القديم أنه لا يكون ظهار للعلول عن المجهول ، إذ اللفظ الذي ورد به القرآن يختص

تصرف منها من صريح الطلاق لورود بعض الطلاق في القرآن الكريم ، فقد ورد لفظ انفراق في قوله تعالى ﴿ وإن انفردت بقومك فلا جناح عليهما أن يجامعا في غيبك ما لم يحدوا بكم فيه منكم أولئك قوم مرفق بأسهم ﴾ (٣) وفي قوله ﴿ أو لرفسهم بمعروف ﴾ (٤) وورد لفظ السراح في آيات منها قوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فإلصاك بمعروف أو سريح بإحسان ﴾ (٥) وقوله تعالى : ﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن فأمسكوهن بمعروف أو سريحهن بمعروف ﴾ (٦)

إلا أن الجمهور يرى أن لفظ انفراق وثقت سراح ليس من صريح الطلاق لأنها يستعملان في غير الطلاق كثيرا ، هي ذلك قوله تعالى : ﴿ واعتصم بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ﴾ (٧) ولذلك فيها من كتابات الفلاح (٨)

(١) سورة النساء ١٣٠

(٢) سورة الطلاق ٢

(٣) سورة البقرة ٢٢٩

(٤) سورة البقرة ٢٢١

(٥) سورة البقرة ٢٢٣

(٦) سورة البقرة ٢٢٤

(٧) سورة البقرة ٢٢٥

(٨) سورة البقرة ٢٢٦

(٩) سورة البقرة ٢٢٧

(١٠) سورة البقرة ٢٢٨

(١١) سورة البقرة ٢٢٩

(١٢) سورة البقرة ٢٣٠

(١٣) سورة البقرة ٢٣١

(١٤) سورة البقرة ٢٣٢

(١٥) سورة البقرة ٢٣٣

امراا ولما یرمی یلقبان البهائم فقد ذکر
التورې في ثروبه انه قلده ان فلانا برب
الحق ، وإلا فلا

واب الکتابه فکثرله درجتل : باعاجره ،
وللمراۃ : یا حینة

واب التصریح فکتبه : لاما ان قلت
بزان ، ولما لیست بزانه^(۱) .

ونعصیل دت حله (قطف)

ک انلر

۲۱ - اتض الغنہء علی أن قول الشخص
عہ علی مذکر کد من صریح الذکر واحتتموا فی
قوله . لہ علی کذا قول ذکر لفظ انظره
فذهب الجمهور إلى أنه من صریح الذکر
أیضا . ويرى بعض الغنہء وصیم سعید من

بالأم دون غيرها من المحارم^(۲)
ونعصیل دت يذكره الغنہء في
(حصار)

ط . القطف

۹۰ - امتلأت صفة القطف من غيرها من
الصبيح بجمی ، الصریح والکتابه والنمریض
فیه ، فالفقذ الصریح یشق عن صراحته
من ابن الملاء هو ان یلوی لرجل (زیت)
لو یزانی ، اولامرلة زنیت ، لو یزانه فهدہ
الألفاظ لا تحتمل معنی آخر غیر القطف ،
ومثل ذلك لفظ الرک من النور والیاہ
ولکاف ، وكذا کل لفظ صریح فی الجماع
فإنه یكون قد قضا إن ضم إلیه وصف
المحرمة ، وقد میي قوله من أبيه معونه
لسب لأبیک

ومن صریح القطف کما فی التروسة :
ترومی بالإصابة فی اندبر کقولہ . لطف ، أو
لاط بث طلال ، سواء حوطلت به ریشل لو

(۱) السبع ۲۷ ، ۲۸ ، ۲۹ ط . لیسلیة ، ابن علیین
۳ ، ۱۶ ، ۱۷ ط . الابریة ، فتح القدر
۱ ، ۱۹۰ ، ۱۹۱ ط . الأبرہة ، القطف ، ۱ ، ۲۲ ، ۲۳
ط . الثانیة ، حواضر القطف ۲ ، ۲۸۷ ، ۲۸۸ ط
المریة : شرح لکرویل ۸ ، ۵۷ ط . فکری
الذکر الغنہء ، ۲ ، ۲۵ ط . الأولى : الألبه والقطر
للبرطیس ۳ ، ۲ ، ۳ ط . القلی : جانب
المیور ۲ ، ۲۸ ، ۲۹ ط . حلی : روض الطلیق
۱ ، ۳۱۱ ، ۳۱۲ ط . لکبر الإسلامی : جانب
الشمیل علی الجمع ۱ ، ۲۵۵ ، ۲۵۶ ط . المریة :
الانصاف ۱ ، ۲۶۳ ، ۲۶۴ ط . القوی : کشاف
لکبر ۲ ، ۱۱۲ ط . النبی : ضعی ۱ ، ۲۹۱
۲۴۱ ط . الرباعیة

(۲) ابن علیین ۲ ، ۲۵۵ ط . المریة : القطف ۲ ، ۲۳۲
ط . لیسلیة : فتح القدر ۲ ، ۲۲۶ ، ۲۲۷ ط
الأمیر : حواضر القطف ۲ ، ۲۲۲ ط . المریة :
جانب المیور ۲ ، ۲۵۵ ط . لکبر روض الطلیق
۱ ، ۳۱۲ ط . القطف الإسلامی : جانب
المیور ۲ ، ۲۵۵ ط . النبی : کشاف
للبرطیس ۳ ، ۳۰۱ ط . الأولى : کشاف القطف
۲ ، ۲۵۵ ط . المریة : النبی ۲ ، ۲۵۵ ط .
ط . الثانیة

المسبب والمقاسم من محمد . أنه لا بد من ذكر
لفظ التندر . وأنه لا يصح التندر بدونه^(١)

والتعصين بكسر الفاء في (سطر)

صَفَائِر

التعريف :

١ - الصفائر لغة . من صغر الشيء فهو
صغير وجمعه صغار . والصغيرة صفة وجمعها
صغار أيضا ، ولا تجمع على صغار إلا في
القبوب والأثام

أب اصطلاحاً : فقد اختلفت عبارات
اللغاة فيه فقال بعضهم الصغيرة - من
القصوى - هي كل ذنب لم يجده بلعنة أو
غضب أو نار

وبهم من قال : الصغيرة ما دون
الحديث حد الدنيا ، وحد الأخرى . وبهم من
قال : الصغيرة هي ما ليس فيه حد في الدنيا
ولا وعيد في الآخرة .

وبهم من قال : الصغيرة هي كل ما كره
كراهة محرم^(٢) .

الألفاظ ذات الصلة

الكبار

٢ - الكبرة في اللغة الإجم وجمعها كسائر .

(١) سكان الصرب ، الصراح سبر - المعجم الوسيط مادة
(صبر) - ونسب ابن عثيمين ١ / ١٤٠ ، ابن عثيمين
المؤيد ١ / ١٤٠ ، ١٤١

صَعِيد

انظر : بهم



(١) مائتي ابن ماجه ٤٧ / ٢ وط للصيرفة ، النورون
النفوية ٣٣ وط (أول) - ورف الخليل ٢ / ١٩٣
وط (الكسب الإسلامي) - يعني ٣٣ / ٢ وط
البرقي

وقال معصم عليه السلام وهو يقول
 الغفيرة : إن الذنوب تنقسم إلى كائنة
 وصدارة ، وإن الصفات تنقسم إلى كائنة
 والكائنة لقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا
 تُنْهَوْنَ عَنْهُ مُكْرَمًا مَكْرَهُكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَرَدَّ عَلَىكُمْ
 مِنْهَا ذُرِّيَّتًا كَثِيرًا ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ
 يُخْشَوْنَ كَثِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا الذَّمُّ إِنْ
 رَسَدَ وَاسْعَ الْغُفْرَةِ ﴾ (٢) وتقولون : ﴿

الصلوات شمس ، والجمعة إلى
 الجمعة ، وحصان إلى حصان ، مكرمات ما
 يسهل إذا اجتنب الكبائر ، (٣)

وقال بعضهم : إن الذنوب والاصحاب
 كلها كائنة ، وإنما يقال لبعضها صغيرة
 بالإضافة إلى ما هو أكبر منها

فالمضاجعة مع الأختية كبيرة بالإضافة إلى
 النظر ، صغير بالإضافة إلى الزنى ، وقطع
 يد المسلم كبيرة بالإضافة إلى حربه ، صغيرة
 بالإضافة إلى قتله ، كما عرج الغريم بذلك
 في الإعتناء

وقالوا : لأصابت عذنا يوم ما جئت آخر ،
 بل كل الذنوب كبيرة ، ومركبها في المشية ،
 غير الكفر لقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَعَمَ لَا يَنْفَعُ

وَالْإِسْلَامُ ﴾ قال بعض العلماء : هي
 ما كان حرماً مضافاً ، شرعت عليه عقوبة
 محصية ، ينص مطلق في الدنيا والآخرة
 ويحل إتباعها ما يترب عليها حل ، أو توجد
 عليها بالنسبة أو للعنة أو النقص ، وهذا
 كمثل لا تقول : (٤)

الذم

٣ - والذم - بمنحذين - مقربة محصية ،
 ويحل في الصفات ، أو هي قسم لرجل
 الصغيرة ثم لا يعلو هذا ، ويقال : ألم بالذم
 فعله ، وألم ناسي قرب منه ، ويعبر به عن
 الصغيرة (٥) ومنه قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ
 يُنْسَبُونَ كِبَاءَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا
 الذَّمُّ ﴾ (٦) وقال بعضهم : الذم هو
 ما دون الزنى للوجوب للمحد ، من
 القبلة ، والنظر
 وقال آخرون : الذم هو صفات
 الذنوب

حكم الصفات

٤ اختلف العلماء في انقسام الذنوب إلى
 كائنة وصفائفة

(١) التوراة للجهنمي ، فيصاح الغفر منه ومن ، شرح
 حيداً مطبوعاً ، ص ١٨ ، رقم (١) كتاب الإسلام
 (٢) الصبح - حر - حر - حر - (٣) من سير الطريفي
 ١٢ ، ١٣
 (٤) سورة النجم الآية (٣٦)

(١) سورة النجم الآية (٣٦)
 (٢) سورة النجم الآية (٣٦)
 (٣) حديث : «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة»
 امرت مسلم ٦ ، ٣١٩ (٤) الحديث : «من حديث من
 حرم»

يشرك به ويعظم ما دون ذلك لم يشاء (١)
 ولحديث من أمارة رضي الله عنه أنه
 رمى الله وقال: «من افطن حق امرئ»
 مسلم سمعه فقد أوجب له له إمار وحرم
 عليه غيره ، فقال له رجل: يا رسول الله
 وإن كان شيئا سيرا؟ قال: وإن نصيا من
 أهلك (٢) عطفه على الوعد الشديد على
 البير كما جاد على الكثير ، ومن ذهب إلى
 هذا الناصي أبو بكر الحبيب وأبو إسحاق
 الإفريقي وأبو يعقوب وعمد الرحيم الشيرازي
 وغيرهم

كبره بعد أسباب
 منها الإمرار واللوطة
 ومن أن يستصر لدب
 ومنها السرور بالصبرة والفرح واليحيى
 بها ، واعتداد التمكن من ذلك بعمه ،
 والعمله من كونه سبب لشقاؤه (٣)
 والتبصير في «مطلق» كريمة ،
 ونهاده ، وعذاله ، ومعصيه (٤)



ذكر بعض العلماء أنوارها من صفائير
 الدسوس منها النظر المحرم ، والقدالة ،
 والعمرة ، ونس لأحسنة
 ومنها هجر مستم فوق ثلاثة أيام ، وكثرة
 الخصومات إلا أن داعي فيها حق لشرع
 وبها ، الإشراف على بيوت الناس ،
 والخلوص بين الناس ، بما لهم ، وإلغيه
 غير أهل العلم وحلة لغيره (٥)
 وقد تعظم الصفائير من التدبوس ، فتصير

(١) سورة اسراء الآية (١٨١)

(٢) حديث من افطن حق امرئ ، مسلم ١٠٩٦ ، وصحاح أبي داود ١٠٩٦

(٣) من كثر فتنه ، ١٠٩٦ ، كذا في نسخة ١٠٩٦

(٤) اللامعة من ١٠٩٦ ، صحيح البخاري ١٠٩٦ ، صحيح

الموطأ ١٠٩٦ ، صحيح مسلم ١٠٩٦ ، صحيح

أبو داود ١٠٩٦ ، صحيح

(٥) [أبو داود ١٠٩٦ ، صحيح مسلم ١٠٩٦ ، صحيح

لصفر

٣ - هو ثمر يصير لصفر دعي وإزالة عنهم
٤ - حطاب إجمالا^(١)

لرفقة

٤ - الرقص - جهل في الإنسان وضعه في
عنه

بذل فيه رفق أي حلة وحنة
ورفق العلام : قارب الخلف^(٢)

لرشد

٥ - الرشد أن يطع بعيني حد التكليف
صدا في دينه مصلحا^(٣)

مرحل الصفر

٦ - تنقسم مراحل الصفر إلى مرحلتين

(١) - مرحلة عدم التمييز

(٢) - مرحلة التمييز

المرحلة الأولى - عدم التمييز .

٧ - يبدأ هذه المرحلة منذ الولادة إلى التمييز

المرحلة الثانية - مرحلة التمييز

٨ - تبدأ هذه المرحلة منذ قدرة الصفر على

صفر

التعريف

١ - الصفر في اللغة : مأخوذة من صفر
صفر أقل حجمه أو أنه فهو صفر ،
والجمع صغار وبنه . أيضا - الأصغر من
بعضيل^(١)

والصفر ضد الكبر ، والضعف عكلاف
لنظام

واصطلاحا هو وصف يسمي بالإنسان
من مؤنثه إلى بلوغه الطلق^(٢)

اللفاظ ذات الصلة

الصفا

٩ - يعني انصبا عن ممان غنة مبه
الصفر والحدائق والخصي الصغير دون
السلام ، أو من لا يملك بعد ، وفي لسانه
العرب - انصي من ولادته إلى أن يعظم^(٣)
وعلى هذا فالص أحسن من صفر

١ - ضد العرب وسمي الصفة - وقيل التبرار هو
صفر التبرار ١٣٤٨ / ٢

٢ - ضد العرب ، المعنى التبرار (صفر)

٣ - ضد العرب ، والمعنى التبرار (صفر)

(١) - ضد العرب لأن صفر ، والصفر الجوف
صفر صفر

(٢) - ضد العرب ١٣٥٨ / ٢

(٣) - ضد العرب والصفر الجوف

ثالثا - تسمية للولود

١٤ - تسميتهم تسميته باسم مستحب ، لما روى حمزة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « اتحللوا منهن بمقبضته يفتح عنه يوم السابع ، ويسمى ويحسن رأسه »^(١) انظروا (تسمية)

رابعا - عقيقة للولود

١٥ - العقيقة لغة معاها القطع . بشرعا ، ما يذبح عن الولود شكرا لله تعالى

وثالثا لما روى البخاري في صحيحه عن سليمان بن عمر الصبي قال : قال رسول الله ﷺ : « مع العظام عقيقه علموا بها دعا ، وأبطوا عنه الأذى »^(٢)

وثالثا روي عنه عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ أمرهم عن العلام ثلثان متكافئان ، وعن الحارثية ثلثه^(٣) .

١٥ / ٢٠ ط ١٤٨٢ (ط ١٤٨٢) ، ٢٠ ، ١٦٩ ط

المطبع

(١) حديث صحيح عن رسول الله ﷺ

أخرج ابن أبي عمير (١٠١ ، ٢٠١ ط المطبع) قال

حديثه حسن صحيح

(٢) حديث صحيح عن رسول الله ﷺ مع العظام عقيقة . أخرج ابن أبي عمير (١٠١ ، ٢٠١ ط المطبع)

(٣) حديث مالك . أن رسول الله ﷺ أمرهم عن العلام ثلثان متكافئان

أخرج ابن أبي عمير (١٠١ ، ٢٠١ ط المطبع) قال حديث حسن صحيح وصونه متفكرا فذكر في مصنفه في

واحتف النعماء في حكمها

فذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو نوح ومعاوية إلى استحبابه ، وقال الحنفية : إن العقيقة سحت بالأفحية ، فمن شاء فعل ، ومن شاء لم يفعل^(١)

خامسا - ختان

١٦ - ذهب الحنفية والمالكية ، وأحمد في رواية عنه إلى أن الختان سنة في حق الرجال ، وذهب الشافعية وأحمدلة في المذهب إلى أن الختان واجب على الرجال والنساء انظروا (ختان) .

حقوق الصغير

من حقوق الصغير ما يأتي .

١٧ - أ - أن ينسب إلى أبيه ، وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (نسب)

ب - أن يفرق عليه ، وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (نفقة)

ج - تعليمه وتدريبه ، وينظر تفصيل ذلك في مصطلحي : (تعليم ، وتدريب)

ما يتعلق بآدمه للصغير ماليا

١٨ - يتعلق بآدمه ما يلي .

قيمة المخطلة ، والعمقة الزواجية عليه ،

(١) شرح مناهج الإجماع ٢ ، ٨٩ ، بالمدافع ٢ / ٢٩ ، وصواعق الإكليل ٢ / ٢٦٦ ، وفتاوى ١ / ٢٤٨ ، وحله الملاء ٢ / ٢٢٠

١- الولاية على النفس .

٢٠ - يقوم الولي بمقتضاها بالإشراف على شؤون الصغير الشخصية ، مثل التأديب والتعليم والطبيب إلى غير ما يتمس بذلك من أمور ، وكذا تزويج الصغير والصغيرة ، والتزويج من باب الولاية على النفس

ب - الولاية على المال

٢١ - يقوم الولي بمقتضاها بالإشراف على شؤون الصغير المالية من إنفاق ، وإيراث عود ، والعمل على حفظ ماله واستثماره ونحوه^(١)

ولم يشتهر خلاف وتعتبر في تقسيم الأولياء مراتبهم ، يظهر في مصطلح : (ولاية)

تأديب الصغير وتعليمهم

٢٢ - يجب على الولي تأديب الصغير بالآداب الشرعية ، التي تحرس في حسن الطفل الأخلاق الحسنة والسوء التفرس ، كالإمر بأداء الصلاة وغيرها من هو في طيق نظر التفصيل في (تأديب - تعليم)

طبيب الصغير

٢٣ - لدوي على النفس ولاية علاج الصغير

والعشر ، والجراح ، وكذا اللال ، وصنف العطر ، والأصحية ، على تفصيل بخلاف ينظر في المصطلحات الخاصة بها ، ويطلب النولي أو الرعي تتعد هذه الالتزامات من مال الصغير

الولاية على الصغير

٢٤ - الولاية في اللغة : القيام بالامر لو عليه ، وقيل هي الصرة والحسنة^(٢) والذي يفهم من كلامه بلفظه أن الولاية هي سلطة شرعية يتمكن بها صاحبها من القيام على شؤون الصغير الشخصية وإثابة^(٣)

وتسمى اولاية الشرعية على الصغير من ولادته إلى أن يبلغ رشده ، ومن حد يهون أن الولاية تكون على الصغير غير مميز وعلى الصغير مميز

وملجمله فالولاية راجحة لصاحبه كل قاصر ، سواء كان صبغاً أو غير صبغ .

أنقسام الولاية .

تقسم الولاية بحسب السلطة فحولة يعنى إلى قسمين ولاية على النفس ، وولاية على مال

(١) فساد الطب

(٢) ابن خلدون ٩ / ١٩٦ ، إلخ ٥ / ١ المسوي

١٩٦ ، ٥

(٣) الفلاح ٥ / ١٩٦ ، شرح الكفر للردوار ٤ / ١٩٦ ، نية الصفا ٢ / ٢٥٤

انعموا على ان اذني لا يأكلي من مالي اليوم ،
 وينصير ان يأكلي بالمعروف من غير اسراف
 نكروا تعالى ﴿ ومن كان عباً فليعبه
 ومن ذات نصيباً ميثاقاً بالمعروف ﴾^(١)
 وروى الشيخان عن عائشة ^(٢) ان يأكلي من
 مالي اليوم ^(٣) ، واذا كان غيباً ، انه يأكلي من
 مكن فيه له عيباً بالمعروف ^(٤) ، وروى ان رجلاً
 سأل رسول الله ﷺ فقال : يا نبي الله
 شيء ، ولي عليه ؟ قال : كل من كان
 يملك عرساً ، ولا ميسراً ، ولا مئزلاً ،
 ولا تحيط ماله ^(٥) ، وفي مسأله خلاف
 وينصير ينظر في مصطح (ولاية)

احكام الصغير في نعيادات
 الصلوة

٢٥ - يجب الاطهارة على كل من وجبت عليه
 الصلوة اذا تحضن سبها ، لا يصح فلا
 تحب عليه الطهارة ، وإلّا يأمروا ان يأتوا
 ناديت وتعاليم

سورة البقرة

١ - سجدت البقرة نزلت من ١٦ - اجمع لا يكثر
 القرآن ففقره ٥ - ٣١

٢ - حديث يروى انه ومن كان عباً فليعبه

اجمع صغار من ٥ - ٢٠ ، في المسألة ٢ ، وفي
 الآية ٢ ، في وان اليوم

٣ - حديث يروى من ١٠ - حديث عذرة

اجمع طمس ٦ - ٢٥٦ ، في الكثرة يتبعها من
 حديثه من ١٠ - من غير يروى من غير اسراف في

الجمع ٥ - ٢١٦ ، في طمس

وتعلمه وحثانه ، لأن هذه الأشياء من أهم
 الأمور اللازمة لتصغير بتعلمها بصفحة
 ويتحقق من مبادئ مصيب في تقديم
 العلاج ، لازم للتصغير ، والإدراك في إجراء
 المصليات احرار فيه هم

قال النبه - هذا ، حاصي للولي على
 النفس ، وليس للولي عن مال ذلك ، فهو
 أحد الولي على المال مصيب بإجره عليه
 لتصغير جهنم ، فعل الولي القدية القدية ،
 أم إن كانت هناك ضرورة ملحة في حره
 العملية لإنقاذ حياة الصغير ، وتجب الولي
 على النفس للولي على مال الإذن في إجراء
 عملية ، أو لأي أحد من جميع المسلمين
 لأن إنقاذ الأدي واجب على كل مسلم

بصرفات الولي المالية

٢٤ - تمنع الفقهاء عن أن الولي يتصرف
 وحده في مال الصغير بمقتضى مصلحة
 وعدم الضرر ، نقره بعد ﴿ ولا ترموا
 ما من التيمم إلا بالتي هي حسنة ﴾^(١) وقال
 سبحانه ﴿ ويسألونك عن اثني عشر من
 سلاح لم حرم وإن عالجهم فاحواكم
 والله يعلم نفس من الصبح ﴾^(٢) ، في أسب

١ - حديث البقرة ٢٥٦ ، المائدة ٢٢٢ ، ومادة
 الجمع ٢٠ - ٢

٢ - سورة الأنعام ١١٠

٣ - سورة البقرة ١٠٥

أَذَانُ الصَّافِرِ

ولكن يؤتى بالصَّافِرِ فَنُكِرَ كَأَنَّهُ أَشْيَى
وَالصَّلَاةُ تَعْوِيذٌ لَهُ ، وَنَحْوُ سَمْعِ سَمْعٍ ،
وَيَهْرَبُ عَلَيْهَا لَعَنُورٌ سَيِّئٌ ، وَجَزَالُهُ ، لَقَوْنُهُ
﴿ ١ 〉 : « مَرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَمْعٍ ،
وَأَصْرُوحِهِمْ عَلَيْهَا ، وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ
سَمْعٍ ، وَفَرَفُوا بِهِمْ فِي الصَّافِرِ » (١)

عَوْرَةُ الصَّافِرِ

٢٩ - من شروط صحته الصَّلَاةُ مَشْرُوعَةٌ ،
وَلَقَدْ تَكَلَّمَ الْمُتَفَهِّمُ ، عَنِ تَحْدِيدِ عَوْرَةِ الْكَافِرِ مِنَ
الْبُحْرَانِ وَالْبُحْرَانِ رَكْبِيهِ سَرَّهَا ، كَيْ تَكْتُمُوا
عَنِ تَحْدِيدِ عَوْرَةِ الْمُضِلِّ مِنَ الْفُكُوزِ وَالْإِلَاقَاتِ
فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا
وَلَقَدْ اُخْتَلَفَ الْمُتَفَهِّمُ ، فِي تَحْدِيدِ عَوْرَةِ
الصَّافِرِ ، وَفِيهَا يُشْفَى بِيَدِ قَوْلِهِمْ :
خِلَالِ مَذَاهِبِهِمْ :

أَوَّلًا - اخْتِصَافُ (٢) : لَا عَوْرَةَ لِلصَّافِرِ الَّذِي
لَمْ يَلْبَسْ أَرْسَاحَ سَبِيٍّ ، فَيَبَاحُ النَّظَرُ إِلَى بِلَسَةِ
وَسِهِ ، « مَا مِنْ بِلَسَةٍ أَرْسَاحًا تَكْتُمُ ، وَلَمْ يَشْفِهِ
فَعَوْرَتُهُ أَثْقَلُ وَالْمَرْءُ ثُمَّ يَحْلُطُ عَوْرَتَهُ إِلَى
عَشْرِ سَمْعٍ ، أَيْ تَعْتَبِرُ عَوْرَتَهُ الْبُحْرَانُ وَمَا

٢٧ - أَفْتَى الْمُتَفَهِّمُ ، عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ أَذَانِ
الصَّافِرِ عَنِ أَشْيَرٍ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ مَا جَعَلَهُ ، تَبِ
اِخْتِلَافُ فِي أَذَانِ الصَّافِرِ لِمُعِزِّ عَقْلَانِ
الْأَكْبَرِ لَا يَصِحُّ أَذَانُهُ ، لَا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى
بَاسِعٍ فِي إِجْلَالِهِ بِدُخُولِ سَوْتٍ ، فَإِنْ أَذِنَ
لِلصَّافِرِ بِمَا اعْتَمَدَ عَلَى بَاسِعٍ وَجِبَ عَلَى
الْمُعِزِّ إِعْدَادُ الْأَذَانِ

بِمَا عَدَّ الْخَبِيرُ : يَصِحُّ أَذَانُ الصَّافِرِ
أَمْرًا (٣) ، وَيَنْظُرُ الْمُتَفَهِّمُ لَهُ (الْأَذَانُ) -
صَلَاةُ الصَّافِرِ

٢٨ - لَا حُجْبَ لِلصَّلَاةِ عَلَى الصَّافِرِ بِمَوَلِهِ
﴿ ١ 〉 : « وَلَوْ قَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةِ عَشْرِ لِحْجُونِ
لِلْمَلَكِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يَجِيءَ ، وَعَنْ ثَمَانٍ
حَتَّى يَسْقُطَ ، وَعَنْ الصَّافِرِ حَتَّى
يَنْتَهِي » (٤)

١ - من سَمْعٍ ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣

وست ثلاث سنين إلى أربع لا عورة لها في النظر ، ينظر إلى يدها ، وه عورة في المس .
فليس للرجل أن يصفها ، والمستهة ست مسح سدوات لا عور لفرجها النصف إلى عورتها ، ولا تقبيلها .

ثالثا - الشافعية ^(١) عورة الصغير ولو عبر عبر كإرجل (عدين السرة والركبة) ، وعورة الصغيرة كالكبيرة أيضا في الصلاة وخارجها

رابعا - الحنابلة ^(٢) لا عورة للصغير الذي لم يبلغ سبع سنين ؛ فيباح النظر إليه رأس جميع بدنه ، وأب سبعم إلى عشر عورته الفرجان فقط ؛ في الصلاة وحارجها ، وس مسح من عشر عورتها في الصلاة ما بين السرة والركبة . ويسحب من الاستار ويستر الرأس كالبالغة احتياطا ، وأمام الأجانب عورتها جميع يدها ، لا الوجه ، والرقبة ، والرأس ، واليدين من المرفعين ، والساق ، والتقدم وست عشر كالكبيرة تماما

اقتفاء الجماعة وإمامة بالصغير

٣٠ - ذهب الحنفية والماتمعية وأحمد - في إحدى الروايتين عنه ، إلى عقاد الجماعة بأمام وصغير فرجه ، وبالأول النبي ﷺ ثم ابن

حوله من الأكتف ، واقتبل وما حوله . وبعد العاشرة ، نصر عورته من السرة إلى الركبة كعورة البالغ في صلاة وحارجها ، إذا كان ذكرا . وإن كانت شى بالغة فجدها كله عورة إلا الوجه والكفين وعادى القدمين

ثانيا - المالكية ^(٣)

يعرق المالكية بين الذكر والأنثى

أ - في الصلاة

عورة الصغير ، لأموه بالصلاة ، وهو بعد تمام السبع هي السرة ، والأكتاف ، والقدم والقدم ، وينتد ، سترها كعالة نصر ، مطلوب من البالغ وعورة الصغيرة المأمورة بالصلاة ما بين السرة والركبة ، وينتد بها سترها كاستر المطلوب من البالغه

ب - خارج الصلاة

ابن ثمان سنين فأقل لا عورة له ، فيجوز للمرأة النظر إلى جميع بدنه وبمسلمه بها وأب سبع إلى ثني عشرة سنة يجوز لها نظر إلى جميع بدنه ، ولكن لا يجوز تعقبه . وأب ثلاث عشرة سنة فأكثر عورته كعورة الرجل

وست سنين وثمانية أشهر لا عورة لها

(١) من المعنى : ١٥٠ ، ٢٠٣ ، ٣١٠
(٢) كتاب النكاح : ٣٠٨ ، من معاني شرح أبي
الزوار : ١٢٤١

(٣) شرح الكبير مع التيسير : ١١١

والصغيرة . لأن الصوم عبارة عنها مشقة
عصية على صغار ، ولم يكلفوا بأدائها شرعاً
لعدم صلاحيتهم لذلك وإن صام الصغير
صبح صومه ونسعى لمولي له بأمره بالصوم
إد بلغ سبع سنوات ، وبصره إذا بلغ عشر
سنوات لكي يعتاد على الصوم بشرط أن
يكون الصغير يحتمل أداء الصوم بلا
مشقة ، وإن كان لا يظف فلا يجب على وليه
أمره بالصوم

وينظر التفصيل في (صوم)
حج القسي .

٣٤ - اتفق الفقهاء على أن الحج غير واجب
على الصبي وإن كان مستطيعاً إلا أنه يصح
منه ويصح فخلاً لا يجزى من حجة
الإسلام . (ينظر التفصيل في حج)

يمر الصغير ونذره

٣٥ - لا ينعقد يمين الصبي ولا نذره ، لأنه
غير مكلف ، يتولى في هذا الحكم الصبي
الصغير ونذر صغير النذر (أيان ، ونذر)
استئذان الصغير

٣٦ - ذهب الجمهور (غير الله بن
شباس ، وعبد الله بن مسعود ، وعطاء بن
أبي رباح ، وطائفة من كبار ، والحنفية ،
وساكنة وغيرهم) إلى وجوب أمر الصغير

بحسب وهو صبي في التهجيد ،^(١)
أب عند المالكية ، ولرواية الثانية من
أحد : فلا تنعقد الجعاعة بصغير في
فرض^(٢)
أب ماله ، صغير المجر إذا اختلف
الفقهاء في حكمها . وينظر التفصيل في
(إمامه)

حج المولود والصلاة عليه

٣٧ - اتفق الفقهاء على وجوب صل الصبي
إن ولد حيا ثم مات . وينظر التفصيل في
(نفس أك ، سهلال)

الزكاة في مال الصبي .

٣٨ - اختلف الفقهاء في هذه المسألة .
فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى
وجوب في مال الصغير مطلقاً
ويذهب الحنابلة إلى وجوبها في مال
الصغير إذا كان المال رزقاً له أو رزقاً لغيره
في بقية أمواله^(٣)

صوم الصغير

٣٩ - لا يجب الصوم إلا ببلوغ الصغير

(١) حديث رقم القم ص ٤٤٤ طبعه مطبع من طبع
صبر في المصنفه من طبع المطبع ١٩٤٠ / ١٩٤١ .
ص المصنف

(٢) الدم المصنف ١٩٤٠ / ١٩٤١ . المصنف ١٩٤٠ / ١٩٤١ . كتاب
طبع ١٩٤٠ / ١٩٤١ . الشرح الكبير ١٩٤٠ / ١٩٤١ .

(٣) طبعه مطبع المطبع ١٩٤٠ / ١٩٤١ .

أحكام الصغير في المعاملات -

أ وقت تسليم الصغير أمواله

٣٧ - انفق المصغر على أنه لا نسب للصغير
أمواله حتى يبلغ راشدا ، لأن الله تعالى عطف
دفع المال إليه عن شرطين . هما البلوغ ،
والرشد في قوله تعالى : ﴿ وَدِينُوا بِالتَّحْمِيلِ
حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ نَسَبْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدَ
وَدِينُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (١) وأحكام المعلن
عن ضم طين لا يثبت بدوينا
لذا ؛ بلغ الصغير ولما أن يقع رشيدا أو
غير رشيد .

لذا بلغ رشيد ، مصلحا لم يدفع إليه
ماله ، لقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ
رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ وفي مس أبي
داود : وَأَنْتُمْ بَعْدَ احْتِلَامٍ " وإذا دفع
إلى مال تشهد عليه عند الدفع لقوله تعالى
﴿ إِنْ دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا
عَلَيْهِمْ ﴾ (٢)

وبصغرة أحكام من حيث ولت ترشيدها
و بطرق (حجر ، ورشد)

حصر بالاستئذان قبل الدخول ، في الأوقات
إسالة التي هي مطلقة كشف العورات ، لأن
العادة جرت بتكشف الناس فيها من
الثياب

ولا حرج عليه في ترك الاستئذان في غير
هذه الأوقات الثلاثة ، لما في ذلك من الحرج
في الاستئذان عند كل خروج ودخول
والصغير من يكثر دخوله ويخرجه ، فهو من
مطوفين ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا لِيَسْأَلْكُمْ الدِّينَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
وَالدِّينَ تَعْلَمُونَ فَحِينَئِذٍ يَسْأَلُكُمْ عَنْ ثَلَاثِ مَوَاقِعَ
مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ - وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ
مِنَ الظُّهُورِ ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ،
ثَلَاثَ عَرَبَاتٍ لَكُمْ ، لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ
جُنَاحٌ مَعْدَهُنَّ ، طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ
عَلَى بَعْضٍ ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ ،
وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٣)

ويذهب أبو قلابة إلى أن استئذان هؤلاء في
هذه الأوقات الثلاثة مندوب غير واجب ،
فكان يقول : إنما أمروا بهذا نظرا
لهم (٤)

(١) سورة النساء : ٦

(٢) حديث لا رواه البخاري

أخرج أبو داود : ٢٩٠٣ - تحقيق حديث عبد الله بن
مسعود عن أبي أيوب ، وحسن إسناده الحديث في
روايت الله تعالى : من ٢٩٠٣ في الرسالة

(٣) سورة النساء : ٦

١ سورة النساء : ٥٨ - وسفر - ح كماله

٢ : ١٦٠ - أحكام من الفقه ٥ ١٦٨٨ - إلحاق

المعنى ١ ٥٢٦ - تفسير الطبري ١٢ / ٢٠٢

تفسير الطبري ١٨ / ١٦٦

٤ طريق ٢٠٢ ٢

طعام وصناعاته وشراء البيت وسجونه .
واختلفوا في إذن الولي للصغير بالتجارة
ولي أثر الإذن على التصرفات

للك الحظية والمالكية . في التمسد
عدمهم . والحابطة . في الرواية الراجحة .
يجوز لولي المال الإذن للصغير في التجارة إذا
أنس منه الحمية بتدريسه على طرق المكاسب ،
لفسونه تعالى . في ويقتلوا البناني في أي
تجربتهم لتعمسوا وشدهم ، وإنما يتحقق
الاعتبار بتعويض التصرف إليهم في البيع
والشره ، ولأن المميز حاقطل محصور عليه
يرتفع حجره بدون وليه ، ويصح تصرفه إذا
الإذن فلو تصرف بلا إذن م يصح عند
الحابطة . في إحدى الروايات عنهم . يوم ينفذ
عبد للمالكية والحنفية والرواية الأخرى عند
احتياطه

والإذن عند الحنفية والمالكية قد يكون
مصرحاً ، مثل : أدت لك في التجارة ، أو دلالة
كما لو أقر بيع ويشتري فسكت ، لأن سكوت
دليل للرضا ، ولو لم يعتبر سكوت لأمر إلى
الإصرار يرضع بمالهونه

وقال الحابطة وغيره من الحنفية : لا
ينبئ الإذن بالدلالة ، لأن سكوتهم عمل
لرضا ولعدم الرضا

وقال السابعة لا يجوز الإذن له في
التجارة ؛ وإنما يسلم إليه المال ويمتحن في

٣٨ - وإن منع الصغير غير رشيد فلا نسلم
إليه أمواله بن يحجر عليه بسبب الفقه بالتأني
فذهب لفرقه تعالى في ولا تتوا السفهاء
أموالكم التي جعل الله لكم مهلاً ورحمة
فيها واتقواهم وقولوا لهم مولا معروفاً في (١)

إلا أن أبا حنيفة قال يستمر المحرم على
البالغ غير الرشيد إلى سنه خمساً وعشرين
سنة ثم يسلم إليه ماله ولو لم يرشد لأن في
الحجر عليه بعد هذه السن إعتقوا بكرامته
الإنسانية ولقوله تعالى في ولا تقربوا مال اليتيم
إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده في (٢)
وشام هذه المسألة يعرف في مصطلح .
(حجر ، ورشد) .

ب . الإذن للصغير بالتجارة

٣٩ - اتفق الفقهاء على احتساب الصغير في
التصرفات ، لمعققة وشده ، لقوله تعالى :
في ويقتلوا البناني في أي اختيرهم ، واختاره
بتعويض التصرفات التي تصرف فيها
أشكاله ، فإن كان من أولاد التجار أحبر
بالمساكة في البيع والشره ، وإن كان من
أولاد الرزاق اختبر بالزراعة ، وإن كان من
أولاد أصحاب الحرف اختبر بالحرف ،
والمرأة تختبر في شئون البيت من غزل وطهي

(١) سورة النساء في ٤

(٢) سورة الأنعام في ١٥٧

من خلاف ، وثالث على ذلك أن يحضر
الصحاب سألوا النبي ﷺ عن عدة
الصبر فقول قوله تعالى ﴿ وثلاثي
شئ من المحضر من سائلكم إن لستم
عديت ثلاثة أشهر والثلاثي م يحسن ﴾^(١)

فقوله تعالى ﴿ والثلاثي لم يحسن ﴾
محصول على الصبر فتكون عدتي ثلاثة
أشهر وهذا اتفاق الفقهاء وإن كانت
العدة من وفاة ، تكون أربعة أشهر وعشر
بتدليل قوله تعالى ﴿ ولذين يتوفون حكم
ويدفون أربعة أشهر من الشهر أربعة
أشهر عشر ﴾^(٢)

صوبه تعالى ﴿ أزواجاً ﴾ لفظ عام
يشمل الكبيرات والصغيرات ، فتكون عدة
الصبر أربعة أشهر وعشر ، وبصبره في
العدة حتى انقضى والسكنى على وجه
المطلوب^(٣) على معصين في المذهب يعرف
في مصطلح (ع د) .

(١) سرور الطلاق ٤ : ١ ، أملاك أبي ﷺ من برزق له
والثلاثي يفسر من المحضر من سائلكم
نحوه ، المحاكم ٢ : ٩٩٣ - ٩٩٢ ط - دائرة المعارف ،
المصنف ٢ من كتاب أبي بن كعب وصحبه - رواية
لهذه

(٢) سرور الفتوة ٢٣٦

(٣) شرح المفرد ١٣٩ : ٩ ، المصنف ٩٠ : ٩٠ يعني
المصنف ٣ : ٣٩٦ - ٣٩٧ ، حاشية مستوفى
١ : ١٢٢ ، أحكام الفرائض ٢ : ٢٢٦ ، حاشية
١ : ١٢٢ ، أحكام الفرائض ٢ : ٢٢٦ ، حاشية
١ : ١٢٢ ، أحكام الفرائض ٢ : ٢٢٦ ، حاشية
١ : ١٢٢ ، أحكام الفرائض ٢ : ٢٢٦ ، حاشية

نزوجهم بمهر الثل ، وإن كانت أنثى زوجت
من إنسان صالح عاقل عليه ، ويدبر
شئها^(١)

انظر مصطلح (مكاح)

طلاق الصغير

٤٣ - الطلاق دفع ليد الزوج وبإذن عليه
التمسك مالية ، ولذلك لا يصح طلاق
الصغير ميا أو غير مير ، وأحاديث الاحتفاله
طلاق به بمقل الطلاق ولو كان دون عشر
سني ، بأن يعلم أن زوجته تبي منه وحرمت
عليه إذ عاقلها ، ويصح توكيد المير في
الطلاق وتوثيقه به ، لأن من صح منه مياضره
شيء ، صح أن يוכל وأن يوكف فيه ، ولا
يصح عند الفقهاء أن يطل الرجل على
الصغير بلا عوض لأن الطلاق حرر^(٢) .

عدة الصغيرة من طلاق أو وفاة

٤٤ - العدة واجبة عن كل امرأة لدارتها زوجها
بطلاق أو وفاة ، كبيرة أو صغيرة ، ولو كان
زوج الصغيرة حائزاً صح إيداع الطلاق
عليها ، فإذا طلعت الصغيرة فإن العدة
تتمها ، وعند ثلاثة أشهر إن كانت العدة

(١) الدرر ٢ : ٣٣٦ ، الشرح المفرد ٢ : ٣٣٦ ، معنى
التمسك ٢ : ٣٣٦ ، كتاب الفرائض ١ : ٣٣٦

(٢) مصنف المصنف ٢ : ٣٣٦ ، الشرح المفرد
١ : ٣٣٦ ، على المصنف ١ : ٣٣٦ ، المصنف

١ : ٣٣٦ ، كتاب الفرائض ١ : ٣٣٦

عمد احمية روليان إحداهم : ينظر بلوغه ، والثانية - بسوى القاضي القصاص بنية من الصغير

صغير

أما عمد ملكية لا ينظر السوء ، ولو في الصغير أو وصيه النظر بالفصل في استيعاء القصاص أو في الحد الدية كالملة .

انظر صمو

وقال الشافعية واحداً ينظر بلوغ الصغير ، لأن القصاص للنشأ ، صفة التصديق في اختيار اسحق ، فلا يحصل القصاص باستيعاء غيره من ولى أو حاكم لو بنية الورثة^(١)

صفا

لأنها - إذا كلف للصغير مشترك مع جماعة كبار

انظر سمي

فالكبار يستعفاء القصاص عند أبي حنيفة ومالك ، ولا ينظر بلوغ الصغير بثبوت حق القصاص بدورته انتهاء على سبيل الكمال والاستقلال ، ولأن القصاص حق لا يشترط شيوته بسبب لا يجرأ ، وهو القرابة

نظر (قصاص) .



(١) الدائع ٧ / ٢٤٧ ، ص ٧ / ٢٢٩ ، النسخ الكبير ٢٨٨ / ٢ ، ص ٢٨٨ / ٢

الترابص ، وهو تلاصق مكعب بالمكعب ،
والقده ما تقدم ، والكعب بالكعب حتى لا
يكون في نصف حبل ولا درجة ، وسحب
للإمام أن يلمس بذلك بقوه ﷻ ، سورا
صفوفكم فإن تسوية الصف من تمام
الصلاة ^(١) ، وفي رواية : «فإن لم تسوية
الصفوف من إقامة الصلاة ^(٢) وفي رواية
«وتجوز نصف دين إقامة الصف من حسن
الصلاة» ^(٣) ، رواه أنس رضي الله عنه فإنه
أقيم الصلاة فأقبل عينا رسول الله ﷺ
بوجهه فقال : «أقيموا صفوفكم وتراصوا
فإن أراكم من وراء ظهري» ^(٤) .

(١) حديث : «سور يديكم» ، من رواية الصف من تمام الصلاة .

حدث مسلم من حديث ثمر بن مالك رضي الله عنه
مروعا (١/٣٢٤ ط) عيسى الحلي .

(٢) «في سوية الصفوف من إقامة الصلاة» .

حدث البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنه (فتح
البارئ ٢/٢٠٦ ط) إسناده .

(٣) «وتجوز نصف دين إقامة الصف من حسن
الصلاة» .

غيره البخاري (صح الفرائض ٢/٢٠٦ ط) حاشية
بسم (صح مسلم ١/٣٢٢ ط) الحلي . من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) حديث : «كسبت الصلاة فأقبل عينا رسول الله ﷺ
بوجهه فقال : أقيموا صفوفكم وتراصوا فإن أراكم من
درا ظهري» .

أخبره عنه أبي داود (صح السنن ١/٢٠٦ ط)
الحلي . (جامع الأصول ١/٢٠٧ ط) بشر مكعب
الخوانساري .

صف

التعريف

١ - الصف في لغة القصر مستقيم من كل
شيء ، والصفوف المستقيمون وجعل الشيء
كالباس والأشجار وسحو ذلك - على خط
مستو ، ومنه قوله تعالى : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الَّذِينَ يُقِيمُونَ فِي سَبِيلِهِ مَعَهُ كُتُبًا مَبْنُوتًا
مُرصُورًا» ^(١) ، وصف الجيش عدوه قائمه
صفوف ، وتصف القوم وضربا صفوا
بمقاله ^(٢) .

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه
العمومي

الأحكام المتعلقة بالصف

أولا تسوية الصف في صلاة الجماعة

٢ - ذهب الجمهور إلى أنه يشترط تسوية
الصفوف في صلاة الجماعة بحيث لا يتقدم
بعض المصلين عن البعض الآخر ، ويقتل
القائمون في الصف عن سمت واحدة مع

(١) سورة النجم ١

(٢) بيان القوم المصالح ثمر بالمعجم الرصط عليه
صف

بصلوة النبي ﷺ ؟ قال . فأقام الصلاة
وصف الرجال وصف ختمهم الخليل ثم
صلى بهم ، فذكر صلاته ثم قال . هكذا
صلاة قال عبد الأهل - راوي الحديث - .
لا أحسنه إلا قدر - صلاة أمي^(١) .

وإن لم يحضر مع الإمام إلا جمع من النساء
صَلَّهن حلقه ، وكذا الاثنان والوحدة

ومرئى الصنف أن تعد القرع
والخلل ، وإن لا يشرع في صف حتى يتم
الأول ، وأن يمسح لمن يريد دخول الصنف
إذا كانت هناك سعة ، وخلف الإمام وسط
الصنف والصدور حلقه^(٢) ثقله ﷺ .
« وسعوا الإمام رسولوا الخلل »^(٣) وقابل

ولو حضر معه رجال ورجال وامرأة اصطفت
الرجال حلقه وامرأة خلفه ، ولو جتمع
الرجال والنساء والصبية والصبيات
فراعت وأرادوا أن يصطفوا فلجأه وصف
الرجال في صف أو صفين أو صفوف ثم بين
الإمام ، ثم الصبيان بعدهم ، ولما وجد عند
الشاحبة بنت بين كل رجلين صبي لهنتم
أعدال الصلاة .

ثم بعد النساء ولا فرق عند المداكية
والشاحبة بين الكيفية والصبية المرافقة

أما الحصة والخطبة فيرون أن
الصبية المرافقات يذن وراء النساء
الكثيرات ويصنف بالنسبة لولاد جميعا في
انصروف الأول الأفضل فالأفضل لما رواه أبو
مسعود رضي الله عنه قال . إكأن رسول الله

ﷺ - يمسح ماكنة في الصلاة ويقول
منروا ولا تخلفوا فتختلف قلوبكم ،
ينبغي منكم أولوا الأحلام والنبي ، ثم
ندين بولونهم ، ثم الذين بولونهم^(٤)

ولما رواه عبد الرحمن بن غنم من حديث
أبي مالك الأشعري قال . « إلا أحدكم

(١) حديث . إكأن رسول الله ﷺ يمسح ماكنة في الصلاة
ويترن . استروا ولا تخلفوا لختلف قلوبكم ليجب منكم
أولوا الأحلام والنبي ثم الذين بولونهم ثم الذين بولونهم
أصححه مسلم من حديث أبي مسعود رضي الله عنه
(صحيح مسلم ١ / ٢٢٢ ط . محسن للطبع)

(١) حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه لما روى
أحدكم بصلوة النبي ﷺ قال . فقام الصلاة وصف
الرجال ، وصف خلفهم الخليل ، ثم صلى بهم فذكر
صلاة ثم قال . هكذا صلاة ، قال عبد الأهل - راوي
الحديث - لا أحسنه إلا قال صلاة أمي .
صحيح أبو داود ، سنن أبي داود ، ٤٢٧ - ٤٢٨ ط .
استبقر (قال سعد شير بن حبيب وهو صنف سعد
عندك وكفى يشهد له من جهة طين حيث أبي مسعود
الخطم فذكر أنه) جامع الأصول في أحداث الرسول لا يرى
ذكر خصم الأئمة (١٠٢ / ١٠٤)

(٢) لصنف الصنف
(٣) حديث . « وسعوا الإمام رسولوا الخلل » - أخرجه أبو
داود (سنن أبي داود ١ / ٤٢٩ ط . استبقر) من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه ترمذ
وإسنون (فصح من أبي داود لسنن) ٣٣٦ ط
در الترمذ قال في الترمذ . سنده بن أبي داود
وأحمد بن حنبل . ليس بإسناد قوي ولا مشهور
فلم يسن الترمذ ، لم يبين حلقه ، وفي أنه فيه بغير من

وقوله ﷺ «لو يعلم الناس ما في التذاه والصنف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عنه لاستهموا»^(١).

٥- قال العلماء من فوائد الحديث حل الصنف الأول المسدود إلى خلاص السدنة واليسق لدخول المسجد ، والغفاد من مشاة الناهضين ، والقرب من الإمام ، واستبوع قراءته والتعظم به والفتح عليه والتبليغ عنه ومشاهدة أحواله ، والسلامة من اختراق القلوب بين يديه ، وسلامة الببال من رؤية من يكون أمامه وسلامة موضع سجوده من أعيان المصنوعين ، والتعرض لصلاة الله وملائكته ، ودعاء به ﷺ ، وغير ذلك

٦- ولكن العلماء استعملوا في المراد من الصنف الأول مذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصنف الأول المستوح السدي وحدث الأحاديث بعصمه هو الصنف الذي على الإمام سواء تخلفه صبر أو مقصورة أو أعمدة أو دعوها ، وسواء جاء صاحبه ملبها أو مؤخر لقوله صلى الله عليه وسلم «لو يعلمون ما في الصنف للقدم لكنت فرقة»^(٢) وقوله

الإمام أنصلي من الخراف ، وجهة بمن الإمام أنصلي من جهة يساره لقوله ﷺ «إن الله وملائكته ينظرون على من من الصنف»^(٣).

فصل في الصنف الأول :

١- اتفق الفقهاء على أن أنصلي صفوف صفوف الرجال - سواء كانوا يصلون وحدهم أو مع غيرهم من الصبيان والنساء - هو الصنف الأول ، ثم الذي يليه ، ثم الأقرب فالأقرب ، وكذا أنصلي صفوف النساء إذا لم يكن معهن رجال ، أم النساء مع الرجال فأفضل صفوفهن آخرها لأن ذلك للثب واستر لقوله ﷺ «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها»^(٤).

١- بقوله من حله بأنه «وما جهول ولا» (في الخبر ٢١٦٦/٢ غير ملكة التبريد)
 (١) حديث «إن الله جلالة عليته على من من الصفوف»
 أخرجه الترمذي (مس في حله ١٠٢٧) ما استعمل
 وابن حبان (مس في حله ١٠٢٧) ما استعمل
 الحافظ (مس في حله ١٠٢٧) ما استعمل
 الحافظ (مس في حله ١٠٢٧) ما استعمل
 وطبع الأصول في أمثلة الرصد ، يستحق الأناظر
 (٢١٥/٥)

(٢) حديث «خير صفوف الرجال أولها»
 أخرجه مسلم صحيح مسلم ١/٣٦٦- ط حس
 الحافظ (مس في حله ١٠٢٧) ما استعمل
 غير ذلك الإسلامي من حديث أبي هريرة رضي الله

(١) حديث «لو يعلم الناس ما في الصنف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عنه لاستهموا»
 أخرجه البخاري (صحيح البخاري ١/٣٩٠) ط القسطنطينية
 ومسلم (صحيح مسلم ١/٣٢٥) ط حس الحافظ - والبيهقي - والبيهقي -
 ومالك في الموطأ (١/١٦٣) ط حس الحافظ
 (٢) حديث «إن الله جلالة عليته على من من الصفوف»
 أخرجه الترمذي (مس في حله ١٠٢٧) ما استعمل

ورود کن ای پکار الخکم بن خروج مال
صل به أو المذبح علی حباته هفتا آنه که کبر
فأقبل علينا بوجهه فقال أقیموا صفوفکم
ولتحسن شعثکم^(١)

که بشدت آن لا بعض الصفوف عر
ثلاث لقوله ﷺ « من صلی علیه ثلاثة
صفوف فقد أوجب »^(٢) وقوله ﷺ « ما من
میت بعملی علیه امة من المسلمین بدعوی
ملفة کبهم مشعرون له إلا شعروا به »^(٣)

دران کلام وراء الإمام أربعة جعلهم صفین
فی کل صف واحدین ، وإن كانوا سبعة أقاموا
ثلاثة صفوف بتقدم واحد منهم إماما وثلاثة
بعده واثان بعدهم وواحد مدحها ، لما روی
من أن سیدنا ﷺ صلی علی حنظل فکانوا سمعه
فجعل الصف الأول ثلاثة والثاني تسع
والثالث واحد^(٤) إلا أن بعضی یعلمی کزو

من غیره وروی عن

١٠: أن یحکوا حکم خروج

خروجه الخلفی من الناس ، ٣٦٠ رقم ١٩٩٢

من المكتبة الإسلامية بطن

(١) حديث « من صلی علیه ثلاثة صفوف فقد أوجب »

خبره الشيخ (حسن البدر) ١٣٧ / ٢ ط

المكتبة العلمية من حديث مالك بن عبد الرحمن

والله حديث محمد بن حبيب حديث حسن

(٢) حديث « ما من صف يصلي علیه امة »

خبره مسلم ١٠٦٤ / ١ ط يحيى الخليلي

حدثه عنه رضي الله عنه روى

(٣) حديث « أول النبي ﷺ من علي » رواه المكتبة

عَدَّ التَّوَلَّى يوم الزَّحْف من التَّسْعِ
التَّوَلَّى^(١)

وذلك بشرط أن لا يزيد عدد الكفار على
مثل تسعين ، وأن كانوا مثلهم أو أن لقوله
بعالي ﷺ « في ذلك يكن منكم مائة صابرة يصليوا
ماتس ﷺ »^(٢) ، لا أن يكون متحرفا فقال أبو
شحر بن شاة من المسلمين يصم إليهم
مخالب لقوله تعالى « في يوم يومئذ خبر
إلا متحرفا فقال أو متحيزا إلى فئة فقد بآء
بعضهم من الله وسأؤد جهنمه ونس
المصر ﷺ^(٣) فمن زاد عدد الكفار عن مثل
المسلمين جاز لا تصرف عن نصف^(٤)

الصف في صلاة الجنازة

٨- جاز التعمد يستحب تسوية الصف في
الفصلاة على المسافة لأن النبي ﷺ صلى
النحشي في اليوم الذي مات فيه وخرج إلى
المصل لصف بهم وكبر أربعاء^(١)

(١) حديث التَّوَلَّى يوم الزَّحْف

أخرجه الشيخ في (فتح البدر) ١٣٧ / ٢ ط

الشيخ (حسن البدر) ١٣٧ / ٢ ط يحيى الخليلي

حديثه من غير أن رضي الله عنه روى

(٢) سورة الأعراف ٦٦

(٣) سورة الأعراف ٦٦

(٤) من غاصب ٣ ٢٢١ جواهر الإكليل ٢٢٤

من صحيح ٢٢٤ ، فائدة فتاوى ٢٢٤

(٥) حديث « أول النبي ﷺ من علي »

أخرجه الشيخ (حسن البدر) ١٣٧ / ٢ ط يحيى الخليلي

وسم ٦٥٦ / ٢ ط يحيى الخليلي من حديث

الحكم الإجمالي

٢ - تدخل النصفة في شروط بيع السلم ، وفي انسح من النصفة ، فثبت منعها خبراً فوات الوصف

وساطة النصفة في الفقه ، أن يكون متعدياً على وجه لا يبيح بعد الوصف إلا نعلوت بغيره ، لأن كذا مما لا يمكن ويحكي بعد الوصف تدميت فاحش فلا يجوز العمل فيه ، بسبب هذا النص بعبارة القند جهالة فاحشة معضبة عن المنازعة ، وعدمه مطلوب شرعاً^(١) . وليس للصف مقابل في النصف لكونه نالمة في العقد تدخل من غير ذكره والمضري الخبر في الرد أو الأحد بجميع النصف

ونفسه في مصطلح (سلم) و (ربا) ورجع مصطلح (حار فوات النصفة ١٥٩/٢٠ ، وأيضاً ١٠ من ١٦٢)

٣ - وفي أصول الفقه ، يدخل مفهوم النصفة وهو معين لحكم على الداء يأخذ الأوصاف في نحو ، في سائلة النصف ركاة ، يكتمون ضيقة بيوتة عن الحمل ، وشرط ثمرة النصف للبايع إذا كانت مؤثراً^(٢)

(١) مدافع المصالح ٢٠٨٥ ، المصنف ٢٢٢ ، القريب ٣٠١٤٠ ، كتاب البيع ٤ ٢٢٦
(٢) غير المصنف ٣٠٠١ (ط) وروا الأوصاف القريب)

صفة

التعريف .

١ - النصفة ، المؤنة من النصف ، وهي في اللغة ، اقتراب الذي يسمع له صوت^(١) وفي حديث ، الشصيح للرجل ، والنصفين للساء^(٢)

ويطلق النصفة في الاصطلاح عن عقد البيع ، يقال ، صفق بده بالبيعة والبيع وعمل بده صفقا إذ ضرب بده على يد صاحبه ، وذلك عند وجوب البيع ، ويقال ، صفقت البيع إذا شايخوا

وفي حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - الصفعتان في صفقة رباة^(٣) . وفي بيعتان في بيعة^(٤)

(١) ابن السكيت

(٢) حديد ، النصح للرجل ، والنصفين للساء
خرج الطبري ١٢٩٠ ، ٧٧٢ ط ، النصفة ، وسلم ١٢ ، ٣٢٨ ط ، الطبري ، من صفقت إلى صرد

(٣) حديث ابن مسعود ، الصفعتان في صفقة ١٠٠
خرج الطبري في النصفة ٢٦ ، ٢٨٨ ط ، دار الكتب (المنصب) روى ابن أبي ربيعة - روى في روى

(٤) حاشي الطبري ٩١/٣ ، ط ، أول النص ٩١/٣ ، والنصفان من ٣٣

الأحكام المتعلقة بالصدقة

٢ - الجمع بين شيئين في صدقة صريحة

(١) ان يجمع بينهما في عقد واحد

(٢) ان يجمعها في عقدين مختلفين

الحكم

الأول - ان جمع في الصدقة بين ما يبيع
لمع يبيعها من حيث هو جمع ، كأن جمع
بين اثنين أو من سوا في عقد بكناج بطل
لعقد في الجميع ، لتعريم الجمع بين
الاختصاص ، وبين الخمس ، فالإبطال في
واحدة ، والتصحیح في غيرها ليس بأولى من
محکس وإن لم يكن كذلك ، فترك جمع في
الصدقة بين شيئين كل واحد منهما قدس
للعقد ، بأنه يجمع عيبين له فالتأنيق تأنيق في
صفة واحدة صح العقد فيها ، ثم إن كانا
من جنس كشاء وثوب ، أو كانا من
جنس لكنهما مختلفا للقيمة وزع النحر عليهما

باعتبار القيمة وإن كانا من جنس واحد
كشاة متعقبي القيمة وزع عليهما بالنسبة
الأجزاء

وإن جمع في الصدقة شيئين غير قابلين
للمقد كحمر ، وبنه فالعقد باطل ، وهذا
محل اتفاق بين الفقهاء (٢)

اشتغال الصدقة على ما يجوز بيعه وما لا يجوز :

٣ - إذا اشتملت الصدقة من ما يجوز العقد
عليه ، وما لا يجوز ، فإن كان لما لا يجوز فيه
العقد حصة ، كأن يبيع دارا ودار غيره صح
العقد في داره بالنسبة من المسمى ، إذا وزع
على لبعثها ، وبطل في دار غيره بإعطائه لكل
منها حصة ، ولأن الصدقة اشتملت على
صحيح ومفسد ، فاعمد التصحيح في
الصحيح ، وفسر الفساد على المفسد ، وهو
قوله لبعثها ، والمذهب مذهب بطلان
الصدقة كلها (١)

ما إذا لم يكن له قيمة ، بأن شمل
على حل وخمر ، أو مئة وسدكة ، فقد
أجبت فيها بذهب الخفية إلى أنه يبطل
فهي إن لم يسم لكل واحد منها ثب باتفاق
أئمتهم

ان إذا سمى لكل واحد منهما نعتا فقد
ذهب أبو حنيفة إلى أن البيع يبطل فيها -
لأن المنة والخمر ليسا بهما ، ولبيع صدقة
واحدة ، فكانا الخيرون في البيت ، والخمر
كمشروط للبيع عيبها ، وهو شرط فاسد
مفسد للعقد

(١) أسير المطلب ٢ ، ص ٨٩ ، فتح القدير ١٩٠٦ ، مطلب
أولى ص ١٥٢ ، القواعد الفقهية ١٢٢

(٢) روضة الطالبين ٣ / ١٢ ، مسي الطالب ١٢٢٩ ، ص ١١٠
حد من ٢١١ ، ٢٠٠ ، ص ٢١٢ ، فتح القدير ١٩٠٦ ، شرح
المعجم ١٢٢٣ - ١٢٢٤

صَفِي

المعريف

١ - الصفي من الصوف والصماء نقيض الكدر

وهو الخالص من كل شيء ، واستعمل في الشيء لصفته ، اختاره

قال أبو عبيد الصفي من العيبة ما اختاره الرئيس من الجمع واصطفاه لصفه قبل الفضة من حرس ، أو سيف ، أو غيره ، وهو الصفية - أيها - وجمعه صفاي^(١) ومنه بوزن عبد الله بن عتبة يجاهد بسطام بن قيس

لأن المرواح فيها واصطفاه

وحكمته والنشيطه والفصول

ومن حديث عائشة - رضي الله عنها - كانت صفة من الصفي نحل صفيه بنت حنن كانت من عبده نجيرة^(٢)

وقال صاحبان : يصح العقد في سبي لكل واحد منها مطلق من النمن ، وقال الشافعية والمطابقة : يشرى الصممة فيها يصح في الحلال ويطلق في المحرم والتفصيل في (تفریق ، وبع)

وإن اشتملت الصممة على عقدين غشفي الحكم كبيع وإجارة ، أو بيع وسلم ، أو بيع وبكاح ، صح كل منها ؛ لصحته متصرفا فلا يفسد الجمع ، ولا أثر لاختلاف الحكم في ذلك ، كما لا أثر له في بيع مشعور ، وغبة مشعور .

وهو لإجارة ، وإبيع أن يقول

بعثك هذا الثوب ، وأجزلت داري سنة بكذا ، وصورة الكناح والبيع ، أن يقول : وبعثك سي ، وبعث دارك ، وهي في حجره ، أو رشفة وكلته في بيع دارها فيصح الكناح والبيع ، ويرد المسمى على قيمة البيع ، ومهر الخلل^(٣) والتفصيل في مصطلح : (تفریق ، وبكاح ، وملاق)



(١) قال العرب : طيبهاج عجم - طهه - صفا . . .

(٢) حديث عائشة : أكلت صفيه من الصفي .

أنصروه أمير المؤمنين ٣٩٨/٣ - طهه عبد الله بن عباس ،

و عام ١٦٨/٢ - طهه (أبو عبد الله الشافعي) وصفا

وواضع النص

(٣) الإجماع صنفه

فالت وكانت صفة من الصفي
٢ - وأما انقطاعه بعد النبي ﷺ فكانت برهان
الآية - قل أي نور وهدى - ويكون أي بكر
وهدى وهدى من بعدهم ثم أحسنه ، ولأذكره
أحد منهم ، ولا يجمعون عن برك ساء شيء
•••

ولا يخرج التصريف الأمجد لاجل من
نصفي النصف
والصفي شيء بخلاف من نصم قبل
الصصفه كالجزيرة والعبد والنور والسيف
أو غير ذلك

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب المشهور إلى أن الصفي كان
برسول الله ﷺ حاصه ، وليس للدين من
بعده ، ولا يعلم مخالف هذا ، إلا بوزنونه
قال إن كان الصفي ثلثا لثاني ﷺ
فالإمام أن يتخذ عن محو ما كان يأخذه
النبي ﷺ ، ويجعله يحمل سهم النبي ﷺ من
حصى الخمس

قاله من مذهب لأخيه أحمد سبق أيا نور
في هذا القول^(١)

وقد روى أبو داود بسنده أن النبي ﷺ
كتب إلى بني وهب من الغنم وإيتكم إن
شهدتم أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول
الله ، وأخلصتم قسلا ، ولتتم بركة الله ،
وأخلص الخمس من الخمس ، وسهم النبي ﷺ
صفي ثم أصون بأمان الله ورسوله^(٢)

وهي حديث عائشة - رضي الله عنها - أب

صفر

انظر اسمع صيد



١ - من كتابه ٢٧٧/١٠ جواهر الكلام ٢٧٧

تتم لاسيما ٩٦٦

٢ - صفيته أي النبي ﷺ كتب إلى من بعده من الغنم

أخرج أبو داود ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - عزب عنه بعض

١٠ ، ص ٩٦٦

الديوان :

٤ - الديوان : هو مجمع الصحف ، وهو الخرائط التي يجمع فيها السجلات والحاضر ، وغيرها ، ويطلق على الكتاب الذي يكتب فيه أسماء أفراد الجيش وأصحاب الجيش^(١)

الوثيقة

٥ - الوثيقة : هي في اللغة الإحكام في الأمر والأخذ بالثقة^(٢)

وفي الاصطلاح هي : ما يضمن الصك ، وتضمنه ، والحل ، والرمز ، وكل ما يثبت به الإنسان في حق^(٣)

الأحكام المتعلقة بكتابة الصكوك والسجلات

٦ - صرح الشافعي ، أن كتابة الصكوك ، والسجلات من رخص الكتابة ، في كل تصرف مالي ، وعبرة كغلاقي وإقرار ، وعبر قلت ، وذلك للحاجة إليه لتتميم إثبات الحقوق عند التنازع ، ولما لم أر ظاهري التذكر بوقائع ، ولها حفظ الحقوق عن الصياح^(٤)

(١) في حديث ٢٤٤٤ ، وصلى العرب ، يطلق الديوان الآن على كتاب جمع الصحف أو غيره وهو من إطلاق ابن علي المجل

(٢) كتاب العرب ، طبع في المطبع

(٣) حاشية ابن حجر ٤٠٠

(٤) في حاشية ٢٤٠ ، فيج من حاشية المجلس ٩٨٢٥ ، روضة الطاليع ٧٧٩/٦٩

صَكَّ

التعريف

١ - الصَّكُّ في اللغة الضرب الشديد بالشيء العريض ، يقال صكك صككا - إذا ضربته في قفله ووجهه بده مسوفة وكيل الضرب عامه بأي شيء كان^(١)

وفي الاصطلاح هو الكتاب الذي يكتب به المعاملات ، والأقارير وقائع الدوى^(٢)

الألفاظ ذات الصلة

السجل

٢ - السجل : هو في اللغة ، الكتاب ، وفي الاصطلاح هو ما يخص حكم مدعي^(٣) المحضر

٣ - المحضر : هو ما يكتب فيه ما جرى بين الخصمين من إقرار ، وتكفل وإقامة يده ، وتكون من يمين وعبر ذلك من وقائع الدعوى ، على وجه يرفع الأشياء ملاحظكم^(٤)

(١) كتاب العرب ، الصياح العرب

(٢) صياح العرب - كتاب نتائج ٢٦٧/٦ ، مجلة المحقق ٢٥٨ ، ٢٥٨ ، المجلد ٢٦٠/٦٠

(٣) مجلة المحقق ٢٥٨/٤ ، كتاب الفهاج ٢٢٧

(٤) الفهارس السجلة ، وحاشية ابن حجر ٢٠٤٢٤

يوم معشر آخر^(١)

أخذ الأجرة بالكتابة

٨- ذهب جهود الفقهاء إلى جواز أخذ الأجرة على كتب الصكوك ، وجميع الوثائق ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْبُرُوقِ ﴾^(٢) ، وقالوا : إن من امتنع عمله ، وكس حادونه كلها احتاج قسدا إلى ذلك ، فإن ذلك يضر به ، ويسرق منه حياته من غير عوض ، ولـي ذلك غاية الضرر ، لأن لم يكن ليرة لكتب من بيت المال ، فمس القاصي مع الفقهاء من كتابه العقود ، وأصحح ، وبـينعلق بأمر الشرع فيما أسسه الله ورسله ، بما كان لكتب فيها عند أمور الشرع ، وشروط انعقاد العقود ، وإن مع القاصي ذلك تنصير إليه هذه الأمور كالهدى من المكس

وإذا كان القاصي يريد منع من الأرباح لذلك ، فلا يقد عقد عاقد فاضرب إلى ذلك أن يفعل كما كان يفعل الخفاء الرائدون ، وهو منزع من عقد عقدا فاعدا ، وبقي أن يسمى الأجر ، ويقبى الثمن ، فإن اتفعا على تحي ، وجاء العن حل ما منع عليه فهي إجابة صحيحة ،

ويجوز كتابة الصكوك والسجلات على القاصي .

٧- فإن الشافعي لا يبيح على القاصي عينا كتب صكوك ، وسجلات ، إذ يجب عليه إيصال الحق إلى أهله ، وهذا يحصل بالشهود لا بالصكوك وكتابة السجلات ، ولأن النبي ﷺ ، ومن بعده من الأئمة كانوا يحكمون ، ولا يكتفون بالخصم والسجلات ، ولكنه إن سأل أحد الخصم كدنه الصك ، أو السجل ليصح به عند الحاجة يستحب للقاصي إجابته إن أحضر فوطا ، وإن كان هناك فوطا من مدد لذلك من بيت المال ، وهذا أي أحسن والمالكية^(٣)

وقال الحنابلة : يجب على القاصي كتابة الصك والسجل إذا طلب منه من ذلك مصلحة في كتابته وأتى بكامله ، أو كان في بيت المال كاشتد ممد لذلك ، لأنه وثيق المطالب ، فلو لم يكتفه ، كعقل الركاة ، إذ طلب للزكي منه كتابة صك منه ، فلا يباله عقل أسر

وكعشر تجارة أهل حرب أو دعة في دار الإسلام ، طلبوا منه كتابة صك رداء العشر ، فيكون ذلك هم برأيه دعه إذ مر

(١) كتاب الفتح ٦٧٢ - مطب دار الفقه ١٤١٠

(٢) سورة البقرة ١٦٧

(٣) الدرر السنية - شرح المحكم - ٩٥ - شهر المحرم

١٩

الشهود ، ولحكم

استناد القاضي إلى خطأ في حكمه

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز للقاضي الاستناد في حكمه إلى صحة نص ، أو تسجيل المجرى ، فلا وجه لوجه فيها حكمه وطلب ما يشاؤه ، واستدراكه ، فإن لم يكرهه أمضاه ، ونقد ، فإن لم يتذكر التراجع ، معصية فلا يعرض به ، حتى يتذكر الوقائع معصية ^١ ولا يكرهه معصية أن عدم خطئه - بعد حتى يتذكر الوقائع ، وإذ كان السجن في حفظه رحت به ، لا احتزال الشروع ، وشبهه بخطئته ، ولا نصاء - صله ، واسترجوع ، إلى تعلم من الأصل في فعل الإنسان ، لهذا يأخذ عدم انشك في عدد الركعات يعلم ^٢

وجال أبو يوسف ، وعنه من الحمية ، وأخذ في رؤية - وهو وجه عند الفقهاء - إن كان التسجيل تحت يده في حريضة وأخبره بتهمة ستمه - إلا أنه لا ينفذ الواقعة عمل به ^٣

(١) جاء في نسخة ٨ ٢ من نسخة ١٦٩٠

خطأ من النص ١ ٢ ٢ من نسخة ١٦٩٠

(٢) من نسخة ١٦٩٠ من نسخة ١٦٩٠ من نسخة ١٦٩٠

١ ٢ ٢ من نسخة ١٦٩٠ من نسخة ١٦٩٠

خطأ من النص ١ ٢ ٢ من نسخة ١٦٩٠

١ ٢ ٢ من نسخة ١٦٩٠ من نسخة ١٦٩٠

خطأ من النص ١ ٢ ٢ من نسخة ١٦٩٠

خطأ من النص ١ ٢ ٢ من نسخة ١٦٩٠

ومحور لنكاح قد أخذ من أقص عليه من قبل ، كثير ، عالم يكن المكروب له مضاعفا إلى قبول مبطلة النكاح ، لعدم وجود غيره في الموضع ، أو قصر الكتابة عليه ، ففي هذه الحالة ، على الكاتب ألا يرفع الأجرة على الناس فوق ما يستحقه ، ما علم من ضرورتهم إليه ، فإن مع ذلك فهي جرحة في حقه ، لأنه قد يعين عليه القيام بذلك

هذا إذ لم يكن للكاتب رفق في بيت المال ، أو يكره شيء في بيت المال ، وإلا فوزقه في بيت المال ، لأن الكتابة من المصالح العامة

ثم في حق نصت والسجل

٩ - ثم في حق نصت والسجل والحد من بيت المال ، لأن ذلك من مصالح العامة ، فإن لم يكن في بيت المال شيء ، أو حقيق ما هو أهم من ذلك فالتعذر على من سال الكتابة من أصحاب الشار كمدع ، ويحتمل عليه ، إن شاء كتابه ، جزئ في حصصه ، وإن لم ينسأ لا يجوز عليه ، ولكن يعلمه الفقهاء أنه إذا لم يكتب فقد يسي شهد

(١) كتاب من ٢ ٢ ٢ من نسخة ١٦٩٠

من نسخة ١٦٩٠ من نسخة ١٦٩٠

من نسخة ١٦٩٠ من نسخة ١٦٩٠

من نسخة ١٦٩٠ من نسخة ١٦٩٠

صَلَح ١-١

اسوداد وأما في بحر الفقه فهو أن يجني خال
بلاكل ، وفي الررع اشتداده مان يتها إلى هو
المقصود منه وفي الورد انفساحه^(١)

موطن البحث

١ - يدخل مصطلح صلاح في أمور كثيرة منها
في الشهادة ، وقبول شهادة الشاهد التي من
شروطها العدالة ، والصلاح من صفاتها ، وفي
الوصف والوصفية حيث يتم التنفيذ بصلاح
رجل

ويدخل في بيع الخيار قبل بدو صلاحها
(ر بيع الثمار الموسوعة الفقهية
٢١، ٩)

وفي وكلة الشراء والردوع وعرضها إذا بد
صلاحها ، (ر عرض الثمار : الموسوعة
الفقهية ج ١٩ ص ٩٩ ف ٣)

ورقت وجوب الزكاة في الحب والتمر^(٢)
(ر وقت وجوب الزكاة في الحب والتمر
موسوعة الفقهية ج ٢٢ ص ٢٨٢
ب ١٠٩)

والتفصيل يرجع إلى كل موضوع من
المواضيع السابقة في مصلحته

صَلَح

التعريف

١ - المصالح : ضد الفساد ، ودخل مصالح في
معنى من لوم صلاحه ومصلح في أعماله
واموره ، وقد اصلحه الله ، وأصلح الشيء
بمد ماله أدامه^(٣)

الحكم الإجمالي

أ - صلاح إنسان :

٢ - قال ابن علقمى الصالح ما كان
مستورا ولم يكن مهتوكا ، ولا صاحب ربه ،
وكان مستظلم الطريقه ، سليم التاحية ،
قليل الشر ، ليس معروفه بالكذب
وقال الجوزي - المصالح في القس هو أداء
المرافض سنه قرأته وجناب المحرم ولا
يونكب كبيرة ولا يدرس على صعبة^(٤)

ب - بدو صلاح الثمار

٣ - وهو ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيها
لا يبلون ، وفي غيره بأن يأخذ في الخضرة أو

١ - لسان العرب مادة (ص) (صحيح)

٢ - حاشية في مادة ب ٢٢ ، ١٢١ ، وكلمات الفتح ٦ ، ٢١٨ -

(١) حاشية الجليل على شرح المنهاج ١ ، ١٢

(٢) مرآة الجليل ١٥١/٦ ، الفوائد ٢٥٠/٢٢

شرح مشهور الإمام ١٦٧/٢ ، حاشية المحتاج

١ ، ٢١٢ ، شرح ابن القفطي للمصنف تأليف ابن مفلح

البحاري ٨/٢٢ ، ٥٢٥ ، مختصر الترمذ ١٥١/٥

صلاة ١.٢

الإسلام ، لوجود الأيات الملكية التي نزلت في مد يد الرسالة تحت عليه .

وما الصلوات الخمس بالصورة الممهودة عنها مصيبة لإسراء وتفرج على خلاف بينهم في تحديد رتبة

٤ - وقد ثبتت فرضية الصلوات الخمس بالكتاب والسنة والإجماع .

لما اختلف قوله تعالى في غير موضع من القرآن . (وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ) ^(١) ، وقوله تعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَنِ بَنِي إِسْرَءِيلَ عُرْشًا) ^(٢) أي فرضاً مؤقتاً وبه تعالى

حاصطاً عن الصلوات والصلوة الوسطى ^(٣) ومتنلى اسم الصلاة ينصرف إلى الصلوات الممهودة ، وهي التي تؤتى في كل يوم ليلة . ولونه تعالى : (وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ)

صلى المهار وزمن من الليل ^(٤) ، يجتمع الصلوات الخمس ، لأن صلاة المهر تكفي في أحد حقيقي المهر ، وصلاة الظهر والمغرب يؤديان في الطرف الآخر . إذ المهر فيلن

غداً وعشي ، والعداة لسم لأول النهار إلى وقت أسرا ، وما بعده العشي ، فدخل في طرفي النهار ثلاث صلوات ودخل في قوله

عجب وحسب ^(٥) كما أب آخر وصية وصلى ب رسول الله ﷺ منته عبد معارفه الدين فقال ﷺ : (الصلوة نور ملك أياكم) ^(٦) وهي آخر ما بعد من الدين . فإن صاحت صاع الدين كله . قال رسول الله ﷺ :

استغنى عني الإسلام عروة عروة ، فكما انتفضت عروة بثبت لئس بالتي تميم

فأولى نفعه أياكم ، وأخرى الصلاة ^(٧) كما أنها العدة الوحيدة التي لا تملك من المكلف . وبقي ملازمة له طول حياته لا تسقط عنه بحال

وقد ورد في فصلها واخت على إقامتها . وحافظه عليها ، ومرة جادة حدودها آيات وأحاديث كثيرة مشهورة ^(٨)

فرض الصلوات الخمس وعدد ركعاتها

٣ - فصل وجوب الصلاة كان في مكة في زمن

١ - حديث ٢٠٠٠ راجع فيه المذهب يوم قطعه .
أمره بالبرهان ٤١/٢٥٠ - ط الحنفى من حديث أبي هريرة وحسن

٢١ - حديث الصلاة نور ملك أياكم .
المرحوم من حديث ٢ - ٩٠ - ٩١ - ط الحنفى من حديث ٣ - أس من مكلف وجوب المصطفى في مساجد القرية ٦٥ - ٩٢ - ط الحنفى من حديث

٣ - حديث الصلاة نور ملك أياكم .
المرحوم من حديث ٢٥ - ٢٦ - ط الحنفى من حديث ٤ - لى الصلاة .
المرحوم من حديث ٢٥ - ٢٦ - ط الحنفى من حديث ٥ - لى الصلاة .
المرحوم من حديث ٢٥ - ٢٦ - ط الحنفى من حديث ٦ - لى الصلاة .
المرحوم من حديث ٢٥ - ٢٦ - ط الحنفى من حديث ٧ - لى الصلاة .
المرحوم من حديث ٢٥ - ٢٦ - ط الحنفى من حديث ٨ - لى الصلاة .

٩ - حديث الصلاة نور ملك أياكم .

١٠ - سورة المائدة ٤٠

١١ - سورة المائدة ٤١

١٢ - سورة المائدة ٤٢

١٣ - سورة المائدة ٤٣

١٤ - سورة المائدة ٤٤

حكمكم تأرك الصلاة .

٥ - شارك الصلاة جالان إما أن يركبها
جسوداً لمريضته ، أو نهالوا وكسلا لا
جسوداً

دام الحلة الأرى . ضد أجمع العناء على
أن شارك الصلاة جسوداً لمريضته كالمريض
يستتاب ، فإن ناب وإلا فتن كفراً كجاسد
كل معلوم من الدين بالضرورة ، ومن ذلك
منلو جسد ركبا أو شرط مجمع عليه

واشئ الشاعية والخسنة من دنس من
أنكره جاهلاً بقرب عهد الإسلام أو سحبه
فليس مرتداً ، بل يترك الوجوب ، فإن عاد
بعد ذلك صار مرتداً

وأما الحلة الثانية : فقد اختلف الفقهاء
فيها . وهي ترك الصلاة جالان وكسلا لا
جسوداً . ذهب المالكية وشافعية إلى أنه
يقتل حداً أي أن حكمه بعد الموت حكم
العلم بعمل ، ويصل عليه ، وبدن مع
المسلمين ، لعزل النبي ﷺ « أمرت أن
أقتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله
وأن محمداً رسول الله وينبشوا الصلاة ويؤثروا
قرزكانة ، فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم
وأموالهم إلا حن الإسلام وخب بهم على

﴿وزاد من الدين﴾ للمقرب والعشاء ، لأنها
يؤيدان في وقت من الليل وهي مساعنة . وقوله
تسألني : « أقم الصلاة بذكرك الشمس إلى
عشر الليل » والمراد العجر إن قرآن العجر كان
منهزداً^(١) . من - ذكرك الشمس رواها
وعن الليل أو طلعت ، فيدخل فيه صلاة
الظهر والعصر ، وقوله ﴿ وحران عجر ﴾
أي وأن قرآن عجر وهو صلاة العجر
ثبتت فرضية ثلاث سنوات بهذه الآية
وفرضية صلاتي المغرب والعشاء ثبتت
بغيره آخر

وهي - ذكرك الشمس عربياً عهد من عهد
صلاة المفروضة والعشاء ، وفرضية الظهر
والعصر ثبت دليل آخر

وأن الحق هنا روي عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنه قال « من حججه النوداع
واعتبدوا ربكم ، وصلوا حبسكم ، وصوموا
شهركم ، وحجوا بكم ، وأدوا زكاة أموالكم
طيباً ب أنفسكم تدخلوا جنة ربكم »^(٢) .
وقد انقضى إجماع الأمة على فرضية هذه
الصلوات الخمس وتكثير مكره^(٣)

(١) من إجماع ٧٨

(٢) حديث « يصير ربكم - يصلوا حبسكم »
عبد الله بن مسعود - ط نسخة « وذاك »

ط نسخة « وذاك » نسخة « ب » حديث « ب »
وصحبه « وذاك » نسخة « ب »

(٣) حلقه في حلقين (١٧٤/١) « دفع الصلوات الخمس »

١ - « ما رواه الشيخ العربي ١٩٨١ م - رواية الترمذي
عن شمس الدين ٢٦٦١ م - « ما رواه الشيخ العربي ١٩٨١ م -
١٦٦١ م - كتاب الصلاة ٢٦٦١ م »

صلوة

روى جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «إن بين الرجل وبين شرك ول كفر ترك الصلاة»^(١)
 وروى يزيد بن أبي ربيعة عن النبي ﷺ قال: «من تركها فقد كفر»^(٢) وروى عذابة مرفوعة: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»^(٣) وكفى شيء ذهب أحمره لم يبق منه شيء. ولأنه يدخل جعلها في الإسلام، فيخرج تركها منه كالشهادتين. وقال عمر رضي الله عنه: «لا عطف في الإسلام لمن ترك الصلاة». وكذا عددهم لو ترك ركعا أو شرطيا جمعا عليه كالطهارة والركوع والسجود، ولا يفسد تركه صلاة فاشته

كما احتلث القائلون بالقتل في محله وجعله عند مالك هو تركه، وركعه يستعملونها من السيفت الصوري، إن كان عليه فرض واحد فقط، وإن ماتت إن قال أصلي وله بعمل قبل بفار ركعه قبل طلوع الشمس لم يصبح، وعبروها للمعصر، وطلوع الصبح بغيره، ولو كان عليه فرضان مشتركين لغير

الله^(٤) ولأنه تعدد أمر بتل المشركين له ولأنه ناهوا وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة فحسوا سبيلهم^(٥) وقال ﷺ: «حسن صلوات كتبه الله على العباد لمن جاء بهن لم يصعب منهن شيء مستحفا بحضن كل له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عذبه وإن شاء أجره الجنة»^(٦) ولو كفر، يدخل تحت شيء. ونعيب حمله إلى أن ترك الصلاة تكسلا عمدا فليس لا يقتل بل حزر وكس حتى يموت أو يتوب

وذهب الحنابلة إلى أن ترك الصلاة تكسلا يدعى من فعله (يقال له: تكسلا) ولا فذلك لأن من وإلا وجب منه ولا يقتل حتى يجلس ثلاث ويُدعى في وقت كل صلاة، من صلى وإلا قتل حد، وقيل كفر، أي لا يعمل ولا يصلي عليه ولا يدا في مقابر تسمى لكن لا يرق ولا يسمى له أهل ولا يركب كسائر التدين له

(١) حديث ابن أبي ثور عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «إن بين الرجل وبين شرك ول كفر ترك الصلاة»
 عنه غيره د ٢

(٢) حديث جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «من تركها فقد كفر»
 عنه غيره د ١ (٣) حديث عمر رضي الله عنه: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»
 عنه غيره د ١

(٤) حديث عمر رضي الله عنه: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»
 عنه غيره د ١ (٥) حديث عمر رضي الله عنه: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»
 عنه غيره د ١ (٦) حديث عمر رضي الله عنه: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»
 عنه غيره د ١

(١) حديث عمر رضي الله عنه: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»
 عنه غيره د ١ (٢) حديث عمر رضي الله عنه: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»
 عنه غيره د ١ (٣) حديث عمر رضي الله عنه: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»
 عنه غيره د ١ (٤) حديث عمر رضي الله عنه: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»
 عنه غيره د ١ (٥) حديث عمر رضي الله عنه: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»
 عنه غيره د ١ (٦) حديث عمر رضي الله عنه: «من ترك الصلاة متعمدا فقد حرج من الله»
 عنه غيره د ١

شروط الصلاة

مقتضيات الشروط عند انعقادها -

١ - قسم الغنية ، والمطلقة ، وانماعية شروط
الصلاة ، و : شروط وجوب ، وشروط
صحة ، وزاد ملكية قسم ثلثها هو ، شروط
وجوب وصحة معا

شروط وجوب لصلاة

الإسلام

٧ - يجب الصلاة على من مسلم ذكر لم
تنتى ولا يجب على الكافر الأصبي لأنها لو
وجب عليه حار كفره لوجب عليه نصرتها ؛
لأن وجوب لاداء يقتضي وجوب انعقادها ،
ولا يلزم منف ، ويعرف على هذا ان لا تكفر
ابك من الصلاة في كفره ولا يفصائها إذا
أسلم ؛ لأنه أسلم ضمن كثير في عهد النبي
- ﷺ - ومن فعله علم بؤمر أحد بفصاء
الصلاة ، وثابه من التمييز عن الإسلام ،
ونفوا الله تعالى - فمن للذين كفروا إن
يتنصروا بغيرهم ، فقد سلف في الشيع
العنوي هذا بناء على أن تكفارا غير
تكفير ، وعن القول بخلعهم وهو منشد
هو شرط صحة

وقد صرح الشافعية والحنابلة بأن الصلاة
لا يجب على الكافر الأصبي وجوب مظانية بها

د - سنة الأئمة ٨

مخسر زعماء في الظهور ، ولزعم في
اعتناهم وهذا في الحضر ، أما في السفر
فيؤخر ثلاث من الظهور وأوسع
في الغناء .

وجب الاندفاع إلى نكاح القتل هو
بغير حجب من وقتها الضروري فيما له وقت
مروءة - لأن جماع مع انثاءة في وقتها -
ولا يجب ترك الظهور حتى تغرب الشمس ،
ولا يترك مغرب حتى يطلع الفجر ، وبطل
في الصباح بطلان النس ، وفي العصر
مغروب ، وفي الغداة بطلان الفجر ،
بطلان ما دلها به صبي الوقت ويسعد
بالقصر ان أخرجه عن الوقت ، فإن أخر
خرج الوقت استوجب القتل ، ومخرجاً به
يقتل به الاستاء ؛ لأنه ليس أمياً حلاً
من الرشد

والاستاءة تكون في الحلق ، لأن تأخيرها
يعتبر صلوياً ، وهو سهل ثلاثة أيام
والتفصيل في السنن ، ويصل في
المغرب (١)



١ - جانب من علماء : ١٢٤ ، حاكم ص ١٦٠
جانب من علماء : ١٩٠ - ١٩١ ، ص ١٦٠
١٩٠ - ١٩١ ، ص ١٦٠ ، ص ١٦٠ ، ص ١٦٠
١٩٠ ، ص ١٦٠ ، ص ١٦٠ ، ص ١٦٠

سبل (في رواية - المغترة) حتى يد ، ومن
النصي حتى تكبته^(١)
واختلفوا فيما تعطى عقده أو نحو سر من
أو إيماء أو دواء صبح

ذهب جماعة في التصريح بأن
يكون رال اعتقل بدله سهوية ، أو يصح
العمل فإن كان باقاً سهوية كان جن أو
أنعمي عليه وهو من سح أو أنعمي نظره
فإن كلف منه الإعياء يوماً وبيلة بدء نجب
عنه قضاء أحسن ، وإن زلفت عن ذلك
فلا قضاء عليه للخرج ، ولو أدى في زمن
السجدة إلا أن تكون بدقه في وقت معلوم
فيجب عليه قضاء ما فات إن كان أقل من
يوم وبيلة من أن تحب عنه لفرض سدا
لصحيح فلا يقصو عبلا ثم يردده فيعمر
عنه ، كغير هذه الإنافة ، وسطل ما عليها
من حكم إنعم ، إذا كان أو من يوم وبيلة ،
وإن لم يكن لإضافته وقت معلوم لكنه يمين
بأنه يتكلم بكلام الأصحة ثم يعمر عليه
فلا عليه هذه الإضافة

وربما كان لعدم صبح الأيدي كم لم
رال عتله صبح أو حر وخواء لرمه قضاء

صحت إجماع القم في ١٠٠
٥٥٣٢ راجع ١٦٢٥٥ - صحت عباد وهو
وطول ٩٠٠ - ٥٥٥ - ٥٥٥ - ٥٥٥ - ٥٥٥ - ٥٥٥
مقتضى وصحة شكاك بولده - ٥٥٥ - ٥٥٥ - ٥٥٥
من ١٥٥

في قدره ، لعدم صحتها ، لكن يعاقب
على تركه في الأخيرة ريادة على كبره ، ليركبه
من صحتها بالإسلام^(٢)

واختلف الفقهاء في وجوب الصلاة على
المرد فلعل جمهور الفقهاء - أحسنه
وأنكبه واحتلة - بأن الصلاة لا تجب
على المرد فلا يقضي ما فات إذا رجع في
الإسلام لأنه بالردة يعتبر كافراً في
الأصل ، وذهب الشافعية إلى وجوب الصلاة
على المرد من معي أنه يجب عليه قضاء ما
فاته من الردة بعد رجوعه إلى الإسلام تعظيماً
عليه ، ولأنه أقر به بالإسلام فلا تسقط عنه
بالحدود كغير الأيدي^(٣)

العمر

٨ - يشترط لوجوب صلاة من أن يكون
عصلاً ، فلا تجب على الماحور والمعتق
المتنهاء^(٤) - لقول لبي بن رباح أئمة
عن ثلاث عن عائمة حتى بسقط ، ومن

(١) حاشية من طبعين ٥٥٢٥٩ حاشية الشافعي من
الرسالة ٥٥١١٩ حاشية مني صحت ٢
٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢

(٢) حاشية من طبعين ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢
وغير العلم ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢
بأنه سقط ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢
كتاب صلاة ٥٥٢

(٣) ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢
٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢ ٥٥٢

بمسقط ، وعن أنس بن مالك ، وعن
الصبي حتى يكبر ،

ورد النص في المصنوع ، وليس عليه من
رأى عقله بسبب يحد منه ، وسواء هل ومن
دب أو طأن ، إلا إذا رأت هذه الأسباب
وقد بقي من الوقت الضروري قدر زمن
تكبيرة أو أكثر ، لأن القدر الذي يتعلق به
الاحتياط يستوي فيه التركه والاداء ، ولا يلزمه
إدراكه دون تكبيرة ، وهذا بخلاف السكر أو
المجنون أو الإغماء المتعدي به ، إذ أداني فإنه
يجب عليه قضاء ما دلت من الصواب زمن
ذلك لتعديله

قالوا : وإذا تلبس بصلاة أو اسلم عنها
وأنه لم يدرها فلا يجب عليهم الأداء ،
لعدم تكليفهم ، ويجب عليهم قضاء
حديث : « من سجد صلاة أو نام عنها
فكفارتها أن يصليها أو ذكرها » ، ويقاس
على النائم والنائم المجهل إذا كان عرب
عهد بالإسلام

وهو أحسنه عدم وجوب الصلاة على
المجنون الذي لا يفقه ، لحديث عائشة -
رضي الله عنها - مروفي : « بلغ القلم عن
ثلاث من الناس حتى يستعبط ، وعن

ما عاقه وإن طالت المدية ، وقال محمد
يسقط القضاء بالسج والنداء ، لأنه مباح
لصار كالمريض

وقال ابن عيسى : « إن المراد شرب البع
لأجل الداء ، ألم يشربه بسكر فيكون
معصية يصنعها كالمسكر ، ومن ذلك الهم
فإنه لا يسقط القضاء ، لأنه لا يصد به
وليلة عاب ، فلا خرج في القضاء

وجوب المالكه إلى سقوط وجوب
الصلاة على من رأى عقله مجنون أو إغماء
وسجود ، إلا إذا زال العذر وقد بقي من الوقت
الضروري ما يسع ركعة بعد تقدير تحصيل
الظهور لثانية أو ثلث ، فإذا كان الثاني
لا يسع ركعة سقطت به الصلاة ، ويشترى
من ذلك من رأى عقله بسكر حرم فإنه يجب
عليه الصلاة مضطرا ، وكذا النائم والنائم
يجب عليه الصلاة ، فمن نسه أنساه أو
استيقظ أنائم وجب عليه الصلاة على كل
حال سواء كان الثاني يسع ركعة مع فعله
بحاج ، به من الظاهر أم لا ، بل ويخرج خلاف
ولا يبي منه شيء

وعنه الشافعية لا يجب الصلاة على من
زال عقله بالمجنون أو الإغماء أو العتو أو السكر
ولا تعد في الصحيح ، لحديث عائشة -
رضي الله عنها - ثلاث عن النائم حتى

(١) حديث ابن سبي صلاة النائم عنها

المصنوع مسلم ١ : ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

ويجوز من كلام مالكية حوزة بدر بن
عالم الشيع الفسوفى ولا بعد بعد كلاله
أسوا من مختلف اختلاف حال الصبيان
وعمل الصرب عند مالكية إن ظل بدنه
قلوا الصرب يكون مؤثرا غير مبيح إن ظل
إفادته وإلا فلا

وقد ذهب الحنفية والشافعية إلى أن وجوب
الأمر بها يكون بعد استكمال التسع والأمر
بالضرب يكون بعد العشر إذا كان يكون الأمر في
قول الثامنة والضرب في أول الخاتمة عشرة
وقال المالكية - يكون الأمر عند الدخول في
التسع والضرب عند الدخول في العشر
وقال الشافعية يضرب في أثناء العشر
ولو غلب استكمال التسع قال الشافعية
أخطب وصححه الإسوي - وجزم به
أبو الحصري - وسمى أهله - لأن ذلك
منه النوع - والأمر به فلا يكون إلا
بعد تمام التسع^١

شروط صحة الصلاة -

١ - الطهارة الحقيقية

١٠ - وهي طهارة البدن والنزب والملابس على
النجاسة الحقيقية^٢ لقوله تعالى ﴿وَبِطَائِفِ

طهارة^٣ ١١ وإن وجب تطهير الثوب تطهير
البدن^٤ وإن وجب التطهير^٥ وسهر من
القول - إن عامة عادات المبرمة^٦ وقوله
﴿وَبِطَائِفِ﴾ إذا أفيدت لمصلحة لا في الصلاة
وإذا أفيدت لمصلحة حدث الدم وحده^٧
فتب الأمر بأحسان النجاسة والأمر
بالتبني^٨ من عن صدره^٩ والتي في العبادات
بفتح الصاد

وأم طهارة مكان الصلاة بدونه تعالى
﴿وَأَنْ جِهًا بَقِي لَطَائِفِ الْعَافِيَةِ وَالرَّكْعِ
الْمُجَوِّدِ﴾^{١٠} وقوله تعالى ﴿وَبِطَائِفِ

طهارة^{١١} فهي تدل بدلالة النص على وجوب
طهارة المكان كما^{١٢} مستدل به على وجوب طهارة
البدن كما سبق

ول روي عن النبي ﷺ أنه صلى على
الصلاة في التربة والمجرة وساطن لإبل
وسوار الطير وحمام وفقرة الخ^{١٣}

١٤ - قوله تعالى

١٤ - قوله تعالى ﴿وَبِطَائِفِ﴾^{١٤} في قوله تعالى
حدثت من ذلك - وحقق في الصلاة (رسالة وذكره
عن ابن حبان في مسنده الحديث ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦

بڑے ولیکی لا یکنم جاحلہ ۔

(٩) عربيات

وَمِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ
أَتَمَّهَا، بَلْ أَرَكْنِي وَسَمِعْتُ مِنْ حَيْثُ لَحِقْتُ
بِرِوَايَةِ الْمَالِكِيَّةِ الْقَصَائِلَ (الْمَطْوَبَاتِ)

والى عند الشافعية عن حميد
أشخاص وهي التي المحبرة بسجود
الشهر، سواء تركها عمداً أو سهواً، بحيث
أبداً، ليؤكد شافى بالحج تشبهاً بالتحريم
حقيقة

وهيئات وهي الفس التي لا تحجب
تسجود المصطفى ^{عليه السلام}

الركن الصلاة عند الفقهاء

أ- النية
واحدة - إلى أن أركب الصلاة هي
وهي جمهور النية - المأذنة والشافعية

٣٦ - البتة وهي العزم على فعل عبادته تفرقا
 إلى الله تعالى ، فلا تصح صلاة بدون
 محبة ، والأصل فيها قوله تعالى ﴿ وَرَبُّكُمْ
 لَا يَحِبُّوا لِقَاءَ اللَّهِ يَحْبِبُونَ لَهُ الدُّنْيَا ﴾ ^{١٧} وقول

۱۹۶۷ء میں اسے شاہی ۱۹۶۷ء میں جب شاہی کنگ
 اور ۱۹۶۷ء میں شاہی کنگ اور ۱۹۶۷ء میں شاہی کنگ
 اور ۱۹۶۷ء میں شاہی کنگ اور ۱۹۶۷ء میں شاہی کنگ

[illegible]
$$x_j^1 \in \text{supp}(y_j^1)$$

وسذهب الخليفة كسدهب : غشية في
حالة ترك الواجب سهواً ، حيث إن تركه
سهواً أو جهلاً يوجب سجود التماس
عندهم ، وبالله التوفيق في حالة الترك عمد ،
حيث إن ترك الواجب عمداً يوجب بطلان
الصلاة عندهم

وانسحر ، وهي التي لا يوجب تركها
البعثان ، وهو عفا

فإن خفية : السه : هي التي لا يوجب تركها علة ولا مجوز لها بل يوجب تركها علة : إساءة ، وإنما إلى كان غير علة ولا إساءة أيضا : وتندب إعادة الصلاة

والإساءة هذا 'محشر من الكراهة ،
وصرحوا بأنه لو تركت سنة استعملوا فإنه
يكفر ويتركه لو ترك السنة بلا عذر هل
سبيل الإصرار ، وفيما محمد بن الحنفية
هل ترك سنة الفسق ، وأبو يوسف
بأنه لا ، وعند مخالفة يباح الحدود
للسهر عند ترك المساهمة من غير وجوب
ولا استحباب

وزد الحنطة قسما هو الاداب - وهو
في الصلاه ما فعله الرسول ﷺ به أو هذين
ول يوانب عليه كالمطقة على الثلاث في
تسبيحات الركوع والحمد -

كل قسم الحفائر لغرض ان مصرين

وقد سبق تفصيل الكلام عن تكبيرة الإحرام في مصطلح «تكبيرة الإحرام» (٢١٧/١).

ج - القيام للقائد في الفرض

١٨ - لقوله تعالى ﴿وَقَوْمًا قَانِئِينَ﴾^(١) وقبر البخاري عن عمران بن حصين «كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة؟ فقال - وحصل فاشها، فإن لم تستطع فعلي جسده»^(٢) وقد أوجب الأمة على ذلك، وهو معصوم من التبع بالضرورة.

قال الشافعي: من أركان الصلاة القيام في فرض القادر عليه ولو بمعين بأمره فاصلة عن مؤثته ووقته من يموله يومه وليته ونظم للألفية ركن القيام إلى ركعتين.

القيام بتكبيرة الإحرام، والقيام بقراءة قصائده. قالوا: وإفراد بالقيام القيام المستقلاً، فلا يجري لصاح تكبيرة الإحرام في الموضع للمعاد على القيام حالاً أو معجباً، ولا تأتماً مستنداً لغيره، بحيث لو أزيل العبد لسقط.

وقال الشافعي: شرطه نصب فداؤه لنقادر على ذلك، فإن وقع معجباً أو ماتلاً بحيث لا يسمى فاشها لم يصح، والأصح أنه

التي ﷺ «إنما الأصوات بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٣) وقد تمسك الإجماع على اعتبارها في الصلاة^(٤). ولا بد في النية من تعيين الفرض ونوعية الصلاة، من هي ظهر أم خسر؟

وتفصيل الكلام عن النية في مصطلح (نية)

ب - تكبيرة الإحرام -

١٧ - ودليل فرضيتها حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير»^(٥) وحديث النبي ﷺ «صلاكمه إذا قمت إلى الصلاة فكبر»^(٦) وحديث علي - رضي الله عنه - برقمه قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»^(٧)

(١) حديث: «إنما الأعمال خيل»

أخرجه البيهقي في المنهج ١/١ ط (المفتاح) من حديث محمد بن الخطاب

(٢) حاشية المسعودي ٣٣٣/١ دار الفكر، من نسخة ١٦٨٢/٦ كتاب الفلاح ٣١٧/٦

(٣) حديث عائشة، وكان رسول الله ﷺ يصنع الصلاة بالتكبير

أخرجه بسام ٢٤٧/١ ط (الحلي)

(٤) حديث النبي ﷺ «صلاكمه إذا قمت إلى الصلاة فكبر» أخرجه البيهقي في المنهج ٢٧٧/٢ ط (المفتاح) وحديث (٢٩٨/٢ ط حلي)

(٥) حديث علي - رضي الله عنه يومه قال: «مفتاح الصلاة الطهور»

قدمه ٢٦

ورواية البيهقي ٣٣١/١ ط (المفتاح) ١٥٠/٢ كتاب الفلاح ٣٣/١

(٦) سورة البقرة آية ١٢٨

(٧) حديث عمران بن حصين، نقله عنه شيخه الشافعي. أخرجه البيهقي في المنهج ١٨٧/٢ ط (المفتاح)

٥- قراءة الفاتحة

١٩ - وهي ركن في كل ركعة من كل صلاة فرضاً أو بفلا جهرة كانت أو سرية لقول النبي ﷺ «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١) وفي رواية «لا تجزئ صلاة لا يقرأ بالرحل فيها فاتحة الكتاب»^(٢) ولقد صلى الله عليه وسلم ، وخبر بحديثي «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣)

وقد ورد الفاتحة فرض في صلاة الإمام ولقد دون المأمم عند المألكة ، والحاجية ، وقال الشافعية بوجوبها في الجميع^(٤) .

تخصيص ذلك في مصطلح (قراءة) هو - الركوع :

٢٠ - وقد انعقد الإجماع على ركنيته ، وسننه قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اركعوا»^(٥)

(١) حديث بأصله من طريقين في الفاتحة الكتاب
أخرجه البخاري (الفتح ٣٣٧/٢ - ط السلف) وشيخ
١٩٥١/٦ - ط الخليلي من حديث مالك بن
النسب

(٢) حديث الأئمة صلاة الإمام بالرحل بالفاتحة الكتاب
أخرج هذه الرواية الحديثي (٢٨٣/٦) - ط شركة التمام
الفقه ، وقال في حيزي في التمهيد ١٦ - ٢٢١ - ط شركة
الطبعة (الفتح) أنه صحيح

(٣) حديث «صلوا كما رأيتموني أصلي»
أخرجه البخاري (الفتح ١١١/٢ - ط السلفية) من
حديث مالك بن الحويرث

(٤) حاشية الطبري ١٣٦/١ - مني المحتاج ١٢٥٩/١
لمن روي للحاج ١٤٩/١ - كتابه الفتح ١٢٥٩/١
مطلب أبي الفتح ١٤٤٠/١

(٥) حوزة المحقق ٧٧

السالب بالناسم ، أو يصير إلى الركوع اقرب

قالوا : لو استند إلى شيء كجدار أو غيره مع التكرامة ، وكذا لو تحلص عليه بحيث لو رجع ما استند إليه لسقط ، بوجود اسم القيام ، وإن كان بحيث يرجع فلهذا إن شاء وهو مستلزم ، لأنه لا يسمى قتيلاً بل معلقاً بفسه ، ولو أمكنه القيام منكناً على شيء أو الشام على ركبته لزم ذلك لأنه يسير

وقال الحاشية : حد القيام ما لم يصير راكمًا ، وركنه الاتصاف بقدر تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة في الركعة الأولى ، وفيها بدلها بقدر قراءة الفاتحة فقط^(١)

وركن القيام خاص بالمصر من الصلوات دون الوافل لقوله لبي ﷺ «من صلى قائماً فهو أفضل ، ومن من قاعداً ، فله نصف أجر القائم»^(٢) وقد سبق في مصطلح تطوع بـ ١٦ (١٥٧/١٢) وأما بقية مصطلحات القيام في الصلاة فسألي في مصطلح (قيام) .

(١) حاشية الطبري ١٣٦/١ ، مني المحتاج ١٢٥٩/١ ، حاشية الفتح ٣٥٩/١

(٢) حديث من صلى قائماً فهو أفضل
أخرجه البخاري (الفتح ٥٥٦/٢ - ط السلفية) من
حديث عمر بن الخطاب

لقول النبي ﷺ بسمي صلته ، ثم ارفع
حتى تستدل قائما ، وان النبي ﷺ دائم
عليه . لقول أبي حميد في صلاة النبي
ﷺ : (الاداء رفع رأسه استوى حتى يعود كل
ضلع مكانه) ^(١) ولقوله ﷺ : (صلوا كما
رأيتني أصلي)

ويذكر في ذكر الاحتفال الروح منه
لاحتلامه له ، وهو المالكية وبعض المتابعة
بشيء معدى كلاهما ركنًا قال المالكية
وتنقل الصلاة بتعدد ذلك الرفع من الركوع ،
ولما إن ترى سهوا يرجع عذوبة حتى يصل
خلفه الركوع ثم يرجع ، ويسجد بعد السلام
إلا الأهم فلا يسجد لحمل الإمام سهوا ،
وإن لم يرجع محدثا ورجع قائما لم تجز
صلاة مراعاة لقول أبي حبيب : إن ترك
الرفع من الركوع سهوا يرجع قائما لا يعتد به
كتلك الركوع .

ثم إن أكثر المالكية على نفي ركنية
الاحتفال ، ولله سنة فانها فبمسجد لترك
سهوا ، وينقل الصلاة بتركه عذبا قطعا ،
لأنه سنة ظهرت فرضها
قال الدسوقي : قال شيخنا أبو الحسن
العلوي - هذا هو سراجكم كي يستفاد من

(١) حديث أبي حميد : (صلى) . (٢) في رأسه
استوى .
أخرجه البخاري والشيخ ٣٠٥/٢ ط الشيباني

وحديث بسمي صلته ، وهو ما رواه أبو
هريرة - قال النبي ﷺ دخل المسجد فدخل
رجلا فصلى ثم جاءه علم على النبي ﷺ فودع
النبي ﷺ عليه السلام ثم قال : (رجع
مصل ، فإنك لم تصل) فعل ذلك ثلاثا
ثم قال : (النبي بعثت بالحق في أمم
عبره ، فبسمي - فذاك ، إذا نمت إلى
انصلاة أكثر ، ثم اقرأ ما يبرئك من
تفرد) ثم لركع حتى تطمش رايها ، ثم
ارفع حتى تستدل قائما ، ثم سجد حتى
تطمش ساجدا ، ثم ارفع حتى تطمش ساجدا ،
ثم اجلس ، ثم اسجد حتى تطمش ساجدا ،
ثم افضل ذلك في صلاتك كلها ، ^(٢) فقل
على أن الأعدال المسواة في المحدث لا تسقط
باعتدال ، فإنها لو سقطت لسقطت عن
الأمر له جهله ^(٣)

وتخصيل مساحت الركوع هي
مصطلح (ركوع)
و- الاحتفال

٢١ - هو قيام مع الطمأنينة بعد الرفع من
الركوع ، وهو ركن في الفرض والنافذة ،

(١) حديث أبي هريرة : (صلى رسول الله ﷺ دخل المسجد -
فدخل رجل يصلي -
أخرجه البخاري والفتح ٢٠٢٢ - ط الشيباني وسلم
٢١١/١ ط الحلبي
(٢) حديث العمري ٣٢٩/١ - مفتي المصالح ١٢٣/١
كتاب النجاة ٢٨٩/١

كلام الخطاب ، وحده الاعتدال عند
الذكية أن لا يكون محباً ، وعنه
اختلافه : ما لم يصر واقعاً ، والواقع ،
منه الاستقامة حتى يعود كل عضو إلى محله ،
وعلى هذا ، فلا يصر بقاؤه محبياً يسيراً حال
اعتداله وانحنائه ، لأن هذه الهيئة لا تخرجه
عن كونه قائماً ، وبسبب هذه عبث الشافعية في
ركن القيام ، وقد صرح النفاذ بأنه لا بد من
انضمامه في الاعتدال

وقال الشافعية انضمامه في الاعتدال
أن تسير أعضائه على ما كان في ركوعه ،
بحيث يتصل ارتداعه عن عوده إلى ما كان
عليه

وبصر الشافعية بأنه يجب أن لا يقصد
غير الاعتدال ، فنور رفع رقبته من شيء كعبه
ثم بحسب رفعه اعتدالاً لوجود انحراف ،
فلا يجب أن لا يقصد بوضعه شيئاً آخر

و- السجود

٢٢- من ترك الصلاة السجود في كل ركعة
مرتبة ، وقد انعقد الإجماع على ذلك بوجه
تعالى (أركعوا واسجدوا) ^١ ولقد ثبت

وذهب الشافعية إلى أن ثلث السجود
بعضها مباشرة بعض جهته مكشوفة
بصلاة ، حديث حباب بن الأريث قال
شكروا إلى رسول الله ﷺ شدة لمضاء في

١- قوله تعالى (أركعوا واسجدوا) ^١ ولقد ثبت

[حديث الزمى ، صلاة - سجدة حتى تطفئ
نفسه
٢٠٠٠]

١- قوله تعالى (أركعوا واسجدوا) ^١ ولقد ثبت
شرح وصح الصلاة
١٠٧٧ ، كتاب الصلاة
١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤
٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤

ويجب - أيضا - أن ينال غل سجوده قبل رأسه ، بقول النبي صلى الله عليه وسلم : **« إذا سجدت فأمكن جبهتك »** (١) قالوا : ومعنى الثقل أن يتحاشى بحيث يورس نحو ظهره أو جنبه لا تكسر ظهره أو في يده أو فرصت تحت ذلك ، ولا بشرط التحامل في غير الجبهة من الأعضاء .

ويجب كذلك أن لا يهوي بعين المسجود ، فلو سقط بوجهه من الاعتدال وجب العود إلى الاعتدال ليهوي به ، لانهاء الهوي في التسعوط ، وإن سعه من الهوي بمره العود يل بحسب ذلك سجود .

ويجب أيضا أن ترتفع أصابعه عجزه وما حوزها ، على أصابعه ظهره صلاحي راحته صلي **« فلا يكتفي بربع أصابعه على أصابعه ولا يساويها »** ، لعدم اسم السجود كي لو كعب ومد رجله ، إلا إن كان به خلل لا يمكنه السجود إلا كذلك فيصح ، وإن أعكبه السجود على وسده بتكيس برمه ، حصون منه السجود بذلك ، ولا لمره لا تكيس .

وإذا صلى في منتهى ضللا ولم يسكن من

عبادتنا وأكثنا منهم سكنا **« ي ثم يرب شكرا »**

ويجوز الملائكة من الحديث أنه لو لم يجب كشف الجبهة لأرشدتهم إلى سترها . وإني اعتبر كشفها دون بقية الأعضاء بسببته فيها عود خفية ، ومقصود مقصود السجود وهو غيب الراصع بكشفها ، ويجب - أيضا - وصح جزء من الركعتين ، وإن باطن تكفي ، ومن باطن الغنمين على مائة ظهر المصححين : وأمرت أن أسجد على سبعة أعظم على خفة - وأشد يده إلى نفسه - واليديين ، وسركشيو ، وأصناف التذمير ، **« ولا يجب كشف هذه الأعضاء »** ، بل يكره كشف الركبتين ، لأنه قد يعرض إلى كشف السرة ورجل ، يجب كشف باطن الكفيتين .

ثم إن محل وجوب الوضع إذا لم يتعدر وضح شيء منها ، وإلا لم يقط العرض ، فلو قطعت يده عن الزيادة لم يجب وضعه ، يجوز محل العرض .

(١) حديث أخرجه من الأثر - مكتوب في نسخة
أخرجه البيهقي (١١١/٢٦) ط قالوا عمارت الطهارة
وأما في نسخة (١٢٢/٢١) ط (الطوسي)
(٢) وأمرت أن أسجد على سبعة أعظم
أخرجه البخاري (١٢٦/٢٦) ط (الطهارة) وسلم
(٣) (٢٢٢/٢٦) ط (الطوسي) من كتابه في العبادات

(١) حارون بنون - هذا الحديث هو
مخرجه حديث ٤٤٧ ط (الطوسي) من حديث
في نسخة (٢٢٢/٢٦) ط
(٢) حديث (الطوسي) من حديث (الطوسي) من حديث
(٣) (٢٢٢/٢٦) ط

أن سي سبحان فإن ذلك اليمين شحذان كما
يسجد الوجه ، وإذا وضع أحدكم وجهه
فيضم يديه ، وإذا وضع يديه
وساقى الأضراس مثلها في ذلك لعدم
انعاق ، ولما زاد قدر من السجود بانجبه
فإنه ينحني الثاني من الأضراس . وصرح
أنه لا يجوز السجود مع عدم استعمال
الأسافل إن خرج عن صفه السجود ، لأنه
لا يعد ساجدا ، ولما الاستعلاء السير فلا
باس . ثم خلا موضع رأسه على موضع
يديه فلا حاجة بسجرا . ويكره الكثير ^(٢)

ج . الجالوس بين السجدين

٢٣ - من ترك الأضراس المنحوس بين
السجدين ، سواء أكان في صلاة الفرض أم
النفل ؛ لقول سي سبحان للشيخ . صلاته
فيه أرفع حتى نفض جالس ^(٣) ولحديث
عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان النبي
صلى الله عليه وسلم إذا وضع رأسه من السجدة لم يسجد
حتى يستوي حاله ^(٤)

١ - حديث من أجلس سجدة ، ثم سجد الوجه .
أحمد بن محمد (١) - حديث من سجد سجدة
وأجلس (٢٣٦٩١) - لا دولة المشرق (٣٦٩١) وصحة
الحاكم وأحمد المصنف
٢ - حاشية الشافعي ٢٣٦٩١ ، شرح وصي الشافعي
٣ - سي المحتاج ٩١ ، كتاب الصلاة
٤ - ص ٥٠ ، ص ٩١ ، سي المحتاج ٩١ ، كتاب الصلاة

(٢) - حديث من سجد سجدة (٣٦٩١)

(٣) - حديث عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا وضع رأسه من

صلاة ذلك قبلها من على حاله ولمه
الإعانة ، لأن هذا قدر يدر
ويذهب ، فإنه إلى أن السجود على
الأضراس البقية . الخفة مع الأضراس .
ويدين ، والركبتين ، والغديين ، يكر مع
الغديين ، حديث ابن عباس مرفوع وأمر
أن يسجد من سبعة أعظم على الخفة .
وأشار إلى أنه ، واليديين ، والركبتين ،
وأطراف القدمين ، ولما صلى الله عليه
وسلم . فإن سجد العبد سجد معه سعة
وأرب . وجهه ، وكفيه ، وركبتيه ،
وإستقامه ^(١)

ثم إنه يجرى بعض كل طرفي السجود
عليه ، لأنه لم يبد في الحديث انكسر ، ولو
كان سجوده على ظهر كعب . وظهر عدم ،
وأطراف أصابع يدين . ولا يجوز إن كان
بعضه فوق بعض كوضع جبهته على يديه ،
لأنه يخطئ إن تدخل أعضاء السجود

ومش حجر الفصل من السجود بحسنه
سقط عنه ثلث من الأضراس ، لأن الخفة
هي الأصل في السجود ، وعرها شع ه ،
فإذا سقط الأصل سقط السجود ، ويدين
التيبة ، ما روي في حرم - رضي الله عنها -

(١) - حديث إذا سجد سجدة معه سعة قريب
أحمد بن محمد (٣٦٩١) - (الحديث) من حديث الشيخ
في حد الطبر

وصلوا كما رأيتهم يصلون^(١) ولأن التشهد
يرى والجلوس به على قتيبه
ويذهب للمسكية . إلى أن السركي هو
الجلوس للسلام فقط . وطهر الأخير من
الجلوس الذي يرفع فيه السلام يرضى . ولا
فيه سنة ، وغيره فلو رفع رأسه من السجود
وعتذر جالسا وسلم كان ذلك الجلوس هو
السواحب ، وصاته السنة ، ولو جلس ثم
شهد ، ثم سجد كان أتيا بالعرض والسنة ،
ولو جلس وشهد ثم استقل قائما وسلم كان
أتيا بالسنة فتركه للعرض^(٢)
ي . - تشهد الأخير .

٢٥ - ويقول بركيته الشافعية وأخبايلة لغول
لسي ﷺ : إذا فعد أحدكم في الصلاة
فدقل : التحيات لله .^(٣)

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال
دك بقول في الصلاة كبر أن يرضى
الشاهد . السلام على الله ، السلام على
جبريل وميكائيل . فقال رسول الله ﷺ
لا تميلوا هذا فإن الله هو سلام ، ولكن

وزاد المالكية والحنابلة قبل هذا الركن ركبا
آخر وهو اربع من السجود . وبما سجد من
نمي أكثر مالكية الاعتدال من الركوع
بحري . أيضا . في الاعتدال من السجود
وقد صرح المالكية بصحة صلاة من لم
يرفع يديه عن الأرض حال الجلوس
بين السجدين
ويذهب الشافعية إلى أنه يجب أن لا يقصد
رفعه غير الجلوس ، كما في الركوع عند رفع
عزما من شيء لم تكف ، ويجب أن يعود إلى
لسجود

وهذا هو مذهب الحنابلة أيضا ، ولو
ويشترط في نحو ركوع وسجود ورفع يديه
أن لا يقصد غيره ، فلو ركع أو سجد ، أو
رفع عزما من شيء لم يخرجه ، كما لا يشترط أن
يفصله ، لكنه بية الصلاة المصحح
حكمها

قال الشيخ الرحيبي من لا بد من قصد
ذلك وجوبا

ط - الجلوس للشهد الأخير
٢٦ - وهو ركن عند الشافعية والحنابلة ،
بدعوة الرسول ﷺ فيه ، وهو ﷺ

الحديث بمسند حتى يستوي جالسا
لفرجه مسلم ٣٥٥/١ ، ذاعبه

(١) حاشية المسعودي ٢١٠/١ وما بعدها . وفي المحتاج
١٦٦/١ حاشية الطحاوي ٣٥٢/١ ، ٣٥٣/١ حاشية أبي
الحر ٤٩٧/١

(١) حديث . وهو كما رأيته يصل مقدم ١٩
١ . حاشية المسعودي ٢١٠/١ . في المحتاج ١٦٦/١
حاشية الطحاوي ٣٥٢/١ ، ٣٥٣/١ حاشية أبي
(٢) حديث . إلا أنه لم يذكروا في الصلاة فذلك
لمسند الطحاوي ٣٥٢/١ ، ٣٥٣/١ ط الشافعية من
حديث أبي مسعود

وكيفية ، لقول النبي ﷺ : «محررها التكبير ، وتحليلها التسليم»^(١) وقال عائشة رضي الله عنها : «كان النبي ﷺ يحتم الصلاة بالتسليم»^(٢)

ولمعه المجرى عند المالكية والشافعية «السلام عليكم»

قال المالكية : فلا يجري سلام الله ، أو سلامي ، أو سلام عليكم ، ولا يد - ليصا - من فائز «عليكم» وأن يكون بالمعربة .

وأجاز الشافعية تقدم «عليكم» ويجزئ عنهم «عليكم السلام» مع الكراهة قالوا : ولا يجري السلام عنهم ، ولا تطل به الصلاة ؛ لأنه دعاء للعائب ، ولا عليك ولا عليكما ، ولا سلامي عليكم ، ولا سلام الله عليكم . فإن تعمد ذلك مع علمه بالتحريم طلت صلاته ، ولا يجري - أيضا - سلام عليكم

ودب الحنابلة إلى أن صفته «مجزئ» السلام عليكم ورحمة الله فإن لم يقل «ورحة الله» لم يجر صلاة الجنازة لم يجزئه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول : «والم»

(١) حديث «محررها التكبير وتحليلها التسليم» أخرجه الترمذي (١٠١٠٠ - ط ١٤١٥) وصححه ابن عثيمين (١٠١٠٠ - ط ١٤١٥)

(٢) حديث عائشة : «كان يحتم الصلاة بالتسليم» أخرجه مسلم (١٠١٠٠ - ط ١٤١٥)

«صلوا كما رأيتموني أصلي» وهو سلام في صلاة ورد مقرب بالرحمة مع مجزئ مدونها كالفداء في التشهد ، فإن نكر السلام ، فقفه . سلام عليكم ، أو عرفه بغير السلام ، كسلامي ، أو سلام الله عليكم ، أو نكسه جتان عليكم سلام أو عليكم السلام ، أو قال السلام عبث لم يجزئه لمعاقبته لقول النبي ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي» ومن تعمد ذلك طلت صلاته ، لأنه يهر السلام الولد ، ويغفل بحرف يقتضي الاشتراق

والروجب تسليم واحدة عند المالكية والشافعية ، وقال الحنابلة : بوجوب التسليمتين واستحب الشافعية وخلقة أن يري بالسلام الخروج من الصلاة ، فلا يجب به الخروج من الصلاة ، فبأن عل سائر العبادات ، لأن التنية السابقة مسحوة على جميع الصلاة

واختلف المالكية في اشتراطية الخروج على قولين

الأول : أنه يشترط أن يجلد تنية الخروج من الصلاة بالسلام لأجل أن يسهل عن جسده كالتفكير تكبيرة الإحرام إليها لتبرها عن غيرها ، فلو سلم من غير تجديدية لم يجزه ، قال سب وهو ظاهر للذهب

الثاني : لا يشترط ذلك وإنه ينتب فقط ، لا حساب التنية الأولى قال ابن

واصله قوله تعالى ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٢) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٣) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٤) أي يذهب ببعضها إلى بعض.

وقد جاء أبو حنيفة في قوله: «فإن كان في الصلاة ركعة واحدة» أي في ركعة واحدة. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٥) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٦) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٧) أي يذهب ببعضها إلى بعض.

ج - ترك ركعة

٣٢ - «أنه طاعة الله عز وجل مع إيمانه» أي طاعة الله عز وجل مع إيمانه. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٨) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٩) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١٠) أي يذهب ببعضها إلى بعض.

د - السجود

٣٣ - «يتحقق بوضع سجدة من سجته» أي يتحقق بوضع سجدة من سجته. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١١) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١٢) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١٣) أي يذهب ببعضها إلى بعض.

(١) سورة البقرة ٢٠٠

خرجه إذا قدم ، أو جئني بوجه ، أو يمدد مع عورته ، أو يصعب عن القراءة أصلاً . أو قال عز عن معنى القراءة لا قام عتبه بوجه في يقرأ مقدار قدره ، وثانيه مقدار ، أو عن صوم رمضان ، فيحسم التبعيد عليه في هذه المسائل معجزة عن التعليل حكماً إذ هو قدم في هذه صحت الظاهرة لو استلزم القراءة في الصوم بلا خلاف

ب - القراءة

٣١ - «يستحق ركعتين في كل صلاة» أي يستحق ركعتين في كل صلاة. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١٤) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١٥) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١٦) أي يذهب ببعضها إلى بعض.

قال الكشاف : «في بي حقيقته في كل ركعة ثلاث ركعات» أي في كل ركعة ثلاث ركعات. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١٧) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١٨) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(١٩) أي يذهب ببعضها إلى بعض.

وفي رواية : «الركعة غير معصية» أي الركعة غير معصية. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٢٠) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٢١) أي يذهب ببعضها إلى بعض. ومثله في القرآن: ﴿وَمِنْ أَمْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِبَعْضٍ﴾^(٢٢) أي يذهب ببعضها إلى بعض.

(٢) سورة البقرة ٢٠٠

(٣) سورة البقرة ٢٠٠

٣٦ - قال الحنفى شارح تنوير الأنوار
وعني من المصروعين تمييز المصروعين ،
وتربيع أعيانهم عن الركوع ، والركوع عن
التسجيد ، ولعمود الآخر على ما نقله ،
وإنهاء الصلاة ، والإنهاء من ركن إن أخوه
وشابهة لإخائه في المريض . وصحة صلاة
إمامه في ركبة ، وعدم تخذه عليه وعدم
تخلفه في المحلة . وعدم تذكر طائفة ، وعدم
تبادل مرة مشرطها ، ويعدى الأركان عند
انتهائهم (وهو أبو يوسف) .

وإنه في ناسخ تحرير المريض ، قصره
بعضهم . بأن يركب السجدة الثانية عن
الأولى ، بأن يركب ويسجد للأولى ويكره إلى
العمود أقرب ، وذهب آخرون إلى أن أفراد
الجماعة يركب ما فرض عليه من المصنوعات عما
له ينصرف عليه ، حتى لو لم يعلم فرضية
الخمسة ، إلا أن كان يصيبها في انتها لا
يجزئ .

وهو على أن النقص فرض والعصية سنة
ويؤى المرض في الكل ، لو لم يعلم ويرى صلاة
الإمام عند اقتداءه في القصرين حاز ، ولو علم
تقصير فرد ما فيه من فرضين حسن حازت
صلاته أيضا ، فليس مراد نقصان من
أجزاء كلي صلاة ، أي كان يعلم أن نقصان

يجب وضع يده مع خفيه . ركن وضع
القدمين ثلاث روايات الأولى فرضية
وصحيفة واسعة فرضية يحددها ،
والثانية عدم الفرضية أي أنه سنة قال
ابن تيمية إن المشهور في كتب المذهب
أحمد الفرضية ، والأصح من جهة التبدل
والمعتمد عدم الفرضية ، ربما دل في تعاقبه
وتسوره إن شاء ، ثم لأوجه حل عدم
التعصب هي السجود

هذه الظلمة الأخيرة قدر الشاهد

٣٤ - وهي محل خلاف بينهم فقال
بعضهم هي ركن أصبي وقال بعضهم
بإباحة لأقرص ، تكن الواحدة ما في
قوله المصروع في نقصان كالشخص وهو
بعضهم . إنهما فرض وليست بركن أصبي بل
هي شرط للتجليز

و - أخرج يصعد -

٣٥ - أي يصعد مصلي - معناه الإقبال على -
بأي وجه كان من قول نو على - وهو واجب
الخروج بغير سلاح وبكره تحريم الخروج
بغيره ، كأن يصعدك قهقبة ، أو يجلدك
عند أو يتكلم ، أو يذهب ، وحسنه
(صحة) عبد الوكا إسلامه كان مبدع حدث^(١)

١٩٦ - سنة ١٠٢٥ هـ - ١٩٠٤ م - ١٩٠٤ م - ١٩٠٤ م
٢ - راجع المصنف ١ - ج ١ - ص ١٠٠

١ - المصنف ١٩٨٠ - ج ١ - ص ١٠٠

أدخل بيها أجنب ، وهو الركوع الثاني
والسجدة صلحهم شرط وليست بركن .
وتفصيله ل مصطفي : (١٦) .

وكذا تكبيرة الإحرام ، فهي عملهم شرط
في الصلاة عمومها غير صلاة الخنطرة ، أما في
الخنطرة فهي ذكر اتفاقاً ^(١٦)

تفصيل ثالث في مصطفي (تكبيرة
الإحرام) ف ٣ (١٣ / ٢١٨)

واجبات الصلاة :

قد سبق أنه لم يكن بواجبات الصلاة سوى
أختها ولحيلة ، وواجبات الصلاة عند
الحكمة تختلف من واجبات الصلاة
عند الحنابلة

أ - واجبات الصلاة عند الحنابلة :

٣٨ - سرقة العاتكة ، وهي من واجبات
الصلاة لثوبها بحر الواحد الزائد على ثوبه
تعالى ﴿ فاقروا ما تسم من القرآن ﴾ ^(١٧)
والسرقة وإن كانت لا بحر لكن يجب
أنفصل بها

وسبب أجل ذلك لثوبها بوجوبها ولقول
النبي ﷺ : « إذا تمت إلى الصلاة فأسمع
موجوده ثم استمع القبلة ، فذكره ثم اقرأ »

فيها عزم وأنه التسييح سنة وهكذا والمراد
بتثبيت القيام على الركوع ، والركوع على
السجود ، والقعود الأخير على ما قبله ،
تفليحه منه حتى يركع ثم قام لم يثبت ذلك
الركوع ، فلا ركع ما صححت صلاته بوجوب
الترتيب المفروض ، ولزمه سجود السهو
تثديبه الركوع المفروض ، وكذا بتدعيم
الركوع على السجود ، وأما القعود الأخير
فيتميز إيقاعه بعد جميع الأركان ، حتى لو
ذكر بعد سجدة صليبة سجداً واحداً
القعود وسجد للسهو ، ولو ذكر ركوعاً ففصله
مع ما بعده من السجود ، وقيداً أو فراه
صل ركعة

٣٧ - من المفرق - أيضاً - إتمام الصلاة ،
والانتقال من ركن إلى ركن ، لأن النص
الموجب للصلاة بوجوب ذلك ، إذ لا وجود
لصلاة بدون إتمامها وذلك يستلزم
الأمري

قال ابن حامد بن : والطاهر بن مراد
بالإجماع عدم القطع والانتقال الانتقال
عن الركن للإتيان بركن بعده إذ لا يحتمل
ما بعده إلا ذلك ، ولما الانتقال من ركن إلى
آخر فلا يصل بينها عزم حتى لو ركع ثم
ركع يجب عليه سجود السهو ، لأنه لم يتقل
من المفروض وهو الركوع إلى السجود ، بل

(١٦) حلقه ابن حنبل ، ٣٧٧ - ٣٧٩ ، ٣٨٠

(١٧) مسنده المجلد ١٠

من العرص من الثلاثين ولرباعية قال ابن
عابد بن وهو المشهور في المذهب الذي
عليه المنزلة ، وهو المصحح وبطل : إن
يجل لعمرو وكثبان من العرص غير عين ،
وكوسما في الأولين أخصر . ومنه الخلاف
تظهر في وجوب سجود السهو إذا تركها في
الأوليين أو في إحداهما سهواً فتأخير الواجب
سهواً عن محله ، وعلى القول بالنسبة
لا يجب

٤١ - ويجب تقديهم الصلاة على كل
السورة ، حتى قالوا : لو قرأ أحد من السورة
سجدة ثم تذكر بقراءة فاتحة ثم السورة ويلزمه
سجود السهو ، وفيه في فتح القدير أن
يكون مقدار ما يأتى به ركع وهو ما حال
إليه ابن عابد بن قال : لأن الظاهر أن العمل
في تأخير الأبداء بالاعتناء ، والتأخير اليسير
وهو ما دون ذلك مقرر منه

وكذا يجب ترك تكريره قبل سورة
الأوليين ، فلو قرأه في ركعة من الأوليين
مربعين وجب سجود سهو ، فتأخير الواجب
وهو السورة ، ومنه ما لو قرأ أكثره ثم
اعتاده أما لو قرأها قبل السورة مرة ويعدى
مرة فلا يجب ؛ لعدم التأخير ، لأن الركوع
ليس رعباً بل هو السورة ، فإنه يجمع بين
سور يعدى فاتحة لا يجب عليه شيء

ما تكرر مع من العرص^(١) ولو كانت قراءة
الفاتحة ركناً لعلمه بها لحمله بالأحكام
وحاجته إليه ، وقول النبي ﷺ ولا صلاة
من لم يقرأ بفاتحة الكتاب^(٢) عمود على
نفي العصبة .

ثم إن كل آية منها واحدة ، وسجد
للسهو تركها . وهذا على قول الإمام للقاتل
إنها واجب تركها رأياً عند الصحيحين
والواجب أكثرها ، يسجد للسهو تركها
أكثرها لا أنها قال حاكمي وهو أي
قوله الإمام - لولا ، وعده فكل آية واحدة

٣٩ - صم أقصر سورة إلى الصلاة .
كسورة الكوثر - أو ما يعرف مقدم من ثلاث
آيات قصر نحو قوله تعالى : لا ثم طه ،
ثم عس وسر ، ثم دبر واستكبر^(٣) أو
أيه طويلاً بعد ثلاث آيات قصار ،
وعرف ثلاثين حرف

وهن هذا القسم في الأوليين من العرص ،
وجميع ركعات العمل والبر

٤٠ - ويجب تعيين القراءة في الأوليين يجب

(١) حديث : إذا لم يقرأ إلى الصلاة تابع الرصد .
متروك مسلم ٢٩٠٠ - ط الحنفى ، من حديث
أبو هريرة

(٢) حديث : لا صلاة من يقرأ بفاتحة الكتاب .

تقدم ١٩

(٣) سورة المزمع ١٦ - ٢٦

سجود ، بل يرمه سجود السهو فقط ، لكن
اختلف في لزوم قضاء ما إذا تذكره مفصلاً
فيه ، كما لو تذكر وهو رافع أو ساجد أنه لم
يسجد في الركعة التي قبلها فإنه يسجد بها ،
ومن بعيد الركوع أو لسجود اقتدر فيه ؟

في المسئلة أنه لا يجب إعادته بل
يسحب معذراً بأن الترتيب ليس بمرص
ما يتكرر من الأفعال ، وفي الثانية به بعيد
والأصل صحت صلاته ، فجاءه بأنه ارتفع
بالعود إلى ما منه من الأركان ، لأنه من الرفع
به ينسب السجود ، به خلاف ما لو تذكر
السجدة بعد ما رفع من الركوع ، لأنه بعدها
به بالرفع لأجل الرفع

فإن ليس عيبين ، المعتمد ما في
الهداية ، وهو نسي سجدة من ركعة الأخرى
قصده ولو بعد السلام قبل إتمامه

لكنه يتشهد ، ثم يسجد للسجدة ، ثم
يتشهد ، استطلاق التشهد وأبقية الأخيرة
يعود إلى المجتعة ، لاشرائها الربيع

والتعبد بالتقريب بين وبين ما بعده
للأحرار عما قبله من ركعتيه ، فإن شرب
بهر الركوع ، يسجد من ركعة واحدة ثم ط

ولما التركعتان فإن الترتيب فيها واجب إلا
لضرورة الألف ، حيث سقط به الترتيب
«أما السجود فيسجد فخر الركعتين قبل الوضوء

قال ابن عباسين فإن قُتِلَ وجب

ولا يجب ذلك التكرار في الآخرين ، لأن
لاقتصر على مرة في الآخرين ليس بواجب
حتى لا يرمه - سجود السهو بتكرار الفاعلة
فيها مهراً ، ولو تعدد لا يكره ما لم يؤد إلى
تطويل على خياسته ، أو إطالة الركعة من
ما عليه

٤٢ - رعاية الترتيب بين الركعة والركوع
فيما يتكرر ، ومعنى قوله واجب أنه لو ركع
فصل المضامه صح ركوع هذه الركعة ، لأنه
لا يشترط في الركوع أن يكون متتابعاً على مرة
في كل ركعة ، يختلف للترتيب بين الركوع
والسجود مثلاً فإنه ليس حتى لو سجد قبل
الركوع لم يصح سجود هذه الركعة ، ذلك لأن
السجود بشرط مرته عن الركوع في كل ركعة
كترتيب الركوع عن القيام كذلك ، لأن
تعدده ، ونقص في جميع ركعات الفرض بل
في ركعاته ولا يغير أن القيام بالركوع
والسجود فإنها معينة في كل ركعة

والمراد بقوله فيما يتكرر أنسجه الثانية من
كل ركعة وسجد الركعتين أو السجدة الثانية
من كل ركعة فالترتيب بينهما وليس ما بعده
واجب ، حتى لو ترك سجدة من ركعة لم
تذكرها ، بعدها من قيام أو ركوع أو سجود
فإنه يفتيها ، ولا بمعنى ما عليه قبل فصلها
لأنه بعد ركعتيه من قيام أو ركوع أو

أدائه

وذهب أبو يوسف إلى أنه مرض لقول النبي ﷺ من أحب الصلاة ، صل فإنك ، فصل ،^{١٦٦} وقوله ﷺ في حديث رافعه بن رافع ، أجا لأنتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء ثم أمره الله عز وجل ، فبصل وجهه ويديه إلى المرفقين وبمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين ، ثم يكرسه عروجه ويكمله ، ثم يقرأ من القرآن ما تولى له فيه وثبته ، ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى تطمئن مكانه ثم يقول سمع الله من حده حتى يستوي فثما ثم يقول الله أكبر ، قال : ثم يركع ويسجد فيسكن وجهه - أوجهته - من لأرض حتى تطمئن مكانه ويستريح ، ثم يكره يستوي دعاء على معصده ، ويقوم صلبه ، موصف الصلاة هكذا أربع ركعات حتى يدع ، ألا ثم صلاة أحدكم حتى يعمل ذلك ،^{١٦٧}

واستدل على الوجوب بقوله تعالى

﴿وَرَكْعَتَا سَجْدَةٍ﴾^(١٦٨) حيث أمر بالركوع ، وهو - لأحداه له ، والمتحيز ، وهو

^{١٦٦} الحديث : من أحب الصلاة ، صل فإنك ، فصل ،
تقدم في ٢٠

^(١٦٧) رواه عن أبيه ، وأما الأئمة صلاة أحدكم حتى

يصل

الركعة ، رواه في ١٦٧ - كعب بن مالك

(١٦٨) سورة البقرة ٢٣٦

الشيء ، وما يصح ، إذا لم يكن خدعه ، وعدم الترتيب بين الركعات غير ممكن فإن لمصلي كل ركعة أن يقرأ أولاً بغير الأولى ، وثالثاً فهي ثلثية وهكذا ، فإن يمكن ذلك لأنه من الأمور الاعتيادية التي ينبغي عليها الأحكام الشرعية إذا وجد معها ما يقتضيها ، وإذا حصل من العزم الرباعي ركعتين ، وقصد أن يجعلهما الأخيرتين بغير الوضوء ، إلا إذا حصل قصده بأن ترك هجر الفريضة ، وقرا فيها بمدح فحينئذ ينشأ عليه أحكام شرعية وهي وجوب الإعادة والإتم ، لو حصد ما يقتضي ذلك الأحكام وهذا الأمر شارح صلاة المسوق غير مرتبة من حيث الأقوال ، ودرجت عليه عكس لترتيب ما أمره بأن يفعل ما ينبغي على ذلك من قرأها وحده

كذلك أمر غيره بالترتيب ما يفعل ما يقتضيه بأن يقرأ أولاً ويحضر الوضوء وإذا خالف يكون قد عكس الترتيب حكماً

لتعديل الأركان

٤٢ - وهو : تسكين المصالح في الركوع والسجدة حتى تطمئن مكانه ، وإدناه قدر تسبيحه وهو واجب في تخريج الكرسي ، ووجهه أنه شرع لتكمين ركن فيكون واحداً كقراءة الفاتحة ، وفي تخريج المرحاض أنه منه لأنه شرع لتكميل الأركان ويسبغ بمقتضى

واحد في جميع ولعلي ورواه الطحاوي
عن الثنا الثلاثة وقال في الخبر : إنه
الأصح .

٤٤ - القعود الأول يجب القعود الأول
قدر الشهد ، رقم رأسه من السجدة الثانية
في الركعة الثانية في دوام الأربع والثلاث ،
ونحو في النص في الأصح خلافاً لمحمد في
مخارجه فمده كل سبع مالا ، ويصلي
ولكن في أنها لا يجوز التمسك منه

قال ابن عديم : إن في التمسك
وأكثر من أن يطلعوا عنه سم الله . إما
لأن بحره عرف به ، أو لأن التمسك في معنى
الواجب ، وقد ينقض رفع الخلاء

٤٥ - الشهادتان أي تشهد المقعد
الأول وشهد الأخيرة ، ويجب سجدة السهو
بثمة بعضه ، لأنه ذكر واحد منه فترك
بعضه كترك كنه ، وأفضل صبيح الشهد هي
المروية عن ابن مسعود ، وسأل في
سبب الصلاة

٤٦ - السلام : وأسدوا على وجوه
وعدم فرجه بحديث عبد الله بن مسعود
رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام
قال له حين علمه الشهد : إذا ظلم هذا أو
فصب هذا فقد قصب صلاتك

الاستعاض له ، فتعلق الركبة بالأداس
مهما

وفي آخر الحديث الذي روي عن علي
بن أبي حمزة : قال له ، وإذا فعلت ذلك
فقد تمت صلاتك ، وإن انتقصه عنه شيء
انتقصت من صلاتك^(١) ، ولا حجة في
الحديث الثاني - أيضاً - ، لأن فيه وضع
يؤيد عن تركتين والثاء والسميع طيب
هذه الألباء عزم بالإجماع

وكذا عب الطمأنينة في الوقوف من الركوع
والسجود ، وكذا عب الوقوف من الركوع
والوقوف من السجدة تين ، وهو أحسن
منحقق ابن القيم وتلميذه ابن أبي حنيفة حتى
قال : إنه الصواب ، للمواظفة على ذلك
كنه ، ولأن في حديث النبي صلى الله عليه وآله
ذكره فاصي حال من يروى سجود السهو بعد
الوقوف من الركوع ما يلي

قال ابن عديم : والمخلص أن الأصح
رواية ودره وجوب تعديل الأركان ، وما
القيمة وأخبر عنه به فلهذا في الشهد
لينة ، وروي وحرم ، وهو موافق للأدلة
وعليه الكسائي في حرم ومن بعده من
سأروا ، قال أبو يوسف موصية الكل ،

(١) حقه : إذا نقصت ذلك بعد تكبيرة

عن شمس الدين أبي بكر بن أبي عمير : إذا فعلت ذلك
فقد تمت صلاتك ، وإذا فعلت ذلك فقد قصب صلاتك

حديث : إذا فعلت ذلك فقد قصب صلاتك
صلاة

وهو ركن مضمحل قالوا وأعاد الركوع سجد
للسهو ، وكذا يجب ترك تكرير الركوع وتثليث
السجود - لأن في ريائه ركوع أو سجود تعبير
المشروع ، لأن الواجب في كل ركعة ركوع
واحد وسجدة واحدة ، فإذا زاد على ذلك
فقد ترك الواجب ، ويلزم عنه أيضا ترك
واجب آخر ، وهو إتمام القصر في غير
محله ، لأن تكرير الركوع فيه تأخير السجود
عن محله وتثليث السجود فيه تأخير القيام أو
القعدة ، وكذا القعدة في آخر الركعة الأولى
أو الثالثة يجب تركها ويلزم من معناها -
أيضا - تأخير القيام في الثانية أو الرابعة

عن محله

وهذا إذا كانت القعدة طويلة ، أما
الحصة المخصصة إلى استحباب الشاقبة
فتركها غير واجب ، من هو الأقصر

وهكذا كل زيادة بين فرضين أو بين فرض
وواجب يكون فيها ترك واجب بسبب تلك
الزيادة ، ويلزم عن ترك واجب آخر ، وهو
تأخير القصر الثاني عن محله ، ويحلل في
الزيادة السكوت ، حتى لو شك في ترك

سجد للسهر

قال ابن عسدي : إن ترك هذه
المشكوكات واجب لصحة ، وهو إثبات كل
واجب أو فرض في محله ، فإن ذلك الواجب

ومن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى
عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : إذا
أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته نيل
أن يسلم فقد جازت صلاته ^(١) .

ومن علي - رضي الله تعالى عنه - : إذا
قعد قدر الشهود ثم أحدث فقد تمت
صلاته ، ولما قوه ﷺ . « تحريمها الكبير »
وتحليلها التسليم ^(٢) فإنه إن صح لا يبعد
القصر ، لأنها لا تثبت بحبر الواحد ، وإنما
يعد الوجوب لم إنه يجب مرتين ،
والواجب منه نصف الصلاة ، فقط دون
« عليكم »

٤٧ - إثبات كل فرض أو واجب في
محله ، فلو أخره عن محله سهوا سجد
للسهر وشال تأخير القصر ، ما لو أتم
القائه لم يكت مشكرا سهوا ثم ركب .

وشال تأخير الواجب : ما لو ذكر السجدة

١ - صحيحه لـ (١٠١/٤٦٣) - صحيحه موطأ عبد الله بن
الهيثم (٧٢/٩) ط (دائرة المعارف) (الرواية)
الرواية في صحيح الترمذي (١٠١/٤٦٣) - ط (المجلس العلمي)
والجواب في ذكر الخلاف منه على إسناده كونه صحيحا على
ابن سيرين

٢ - حديث : إذا أحدث فجلس وقد جلس آخر
صلاته

لـ (صحيح الترمذي) (١٠١/٤٦٣) ط (دائرة المعارف) وقال هذا
حديث يرويه ابن عسدي ، قاله لصاحبنا في
الكتاب

(٦) حديث : « تحريمها الكبير » وصحبت التسليم

بابه في محله .

وإن شرع فيه لبه أو كمله بعده فرفع
بعضه خارجاً عنه فهو تركه ، لأنه لم يكمله
في محله فأنشبه من نعت حرله راكمه أو أحد
في الغنم قبل معونه .

قال اليهودي : هذا قياس المذهب ،
ويحصل أن معنى عن ذلك ، لأن التبريد
بمصر ، واليهودية يكثر فهي الإبطال به
والبحر له مشقة

ويستثنى من ذلك تكبيره ركوع عبود
أعرك إيمانه راكمه ، فكبر للإحرام ثم ركع مع
عوان تكبيرة الإحرام ركس ، وتكبيرة الركوع هنا
سنة لا يجزئها عنه بتكبيرة الإحرام
قالوا : وإن نوى تكبيرة الركوع مع تكبيرة
الإحرام لم تنعده صلاته

٤٩ - التوسيع وهو قول (سمع الله
من جهنم) ، وهو واجب للإمام والمنعقد دون
المأموم . لأن النبي ﷺ كان يقول فلذلك^(١)
ولفسوله ﷺ ليريدوا ويأبسون . إذا وقع
وأبست من الركوع فقل سمع الله من
جهنم ، اللهم ربنا لك الحمد^(٢) ويجب أن

لا يتحقق إلا بترك هذه المذكرات ، وكان
تركها واجب لمجرد : لأنه يلزم من الإحلال
هذا الواجب لإحلال ذلك الواجب فهو
ظنر عقدهم من التواضع الانتحال من ركس
في ركس فإنه فرضه لغيره

ويأتي من واجبات الصلاة : قراءة قسوت
البور ، وتكبيرات الصلوتين ، وتلويح والإسرار
فيها يجزئ فيه ويسر^(٣)
وسطر في مصطلحاتها .

ب - واجبات الصلاة عند اختلاف

٤٨ - تكبيرات الانتحال في محلهما وتعلها
ما بين بدء الانتحال وانتهائه للحدث أي
موسى الأثري : فقلنا كبر (يعني الإمام)
وركع ، فكبروا وركعوا . . . وإذا كبر
وسجد ، فكبروا وسجدوا^(٤) وهذا أمر ،
وهو يقتضي الوجوه ، ولو شرع لفصل في
التكبير قبل اتصاله كان يكبر للركوع أو
السجود قبل هويته إليه ، أو كمله بعد انتهائه
بأن كبر وهو راكم أو وهو ساجد بعد انتهاء
هويته ، فإنه لا يجزئ ذلك التكبير ، لأنه لم

(١) حاشية في القاموس ٣٦٦ رد هذا . . . الحاشية
١٠٠/٦ وما بعدها في القاموس من القاموس الكبير
١٣١٣هـ . مع القاموس ١١٦/٦ وفي إحياء التراث
السري

(٢) حاشية في موسى : فقلنا كبر (يعني الإمام) وركع فكبروا
وركعوا . . .
أخرجه مسلم ١٠٣/١ ٢٠١ ط الحاشية

(١) حاشية : فقلنا كبر (يعني الإمام) وركع فكبروا
أخرجه مسلم ١٠٣/١ ٢٠١ ط الحاشية
(٢) حاشية : فقلنا كبر (يعني الإمام) وركع فكبروا
أخرجه مسلم ١٠٣/١ ٢٠١ ط الحاشية
(٣) حاشية : فقلنا كبر (يعني الإمام) وركع فكبروا
أخرجه مسلم ١٠٣/١ ٢٠١ ط الحاشية
(٤) حاشية : فقلنا كبر (يعني الإمام) وركع فكبروا
أخرجه مسلم ١٠٣/١ ٢٠١ ط الحاشية

وهي عقبة بن عامر قال لما نزلت
﴿وسبح باسم ربك العظيم﴾ قال النبي ﷺ
«اجعلوها في كبريكم» عليا نزلت ﴿سبح
اسم ربك الأعلى﴾ قال «اجعلوها في
سجودكم»^(١)

٥٦ - التوسيع في السجود وهو قول
ابن حبان رضي الأعمش «وواجب منه مرة
واحدة لحديث حذيفة وعقبة بن عامر
النفديين».

٥٣ - قول «رب اعصرني» في الخلوس
بين السجدين وهو واجب مرة واحدة على
الإمام والمأموم وسنن «لما روى حذيفة أن
النبي ﷺ كان يقرأ بين السجدين «رب
اعصرني»^(٢) كنز» وإن قال «رب اعصر
نبي» أو «اللهم اعصر لنا» فلا بأس

١ - كبرية سجدة بن حبيب

أخرجه القزويني (٢٠١) ط الحنفية وقال «حديث

حسن صحيح»

(١) حديث عقبة بن عامر «كبرية» ﴿وسبح باسم ربك
العظيم﴾

أخرجه البيهقي (١٠١٠٠) ط الحنفية «حديث حسن»

وأما الحديث (٢٢٠٠) ط الحنفية «حديث حسن»

الذي في كتاب الصلاة ليس له سند صحيح

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١) ط الحنفية «حديث حسن»

(٢) ٣٨٩/١ ط دار الحديث «حديث حسن»

(٣) حديث حذيفة بن اليمان «كبرية» قال النووي

«حديث حسن»

أخرجه البيهقي (٢٠١) ط الحنفية «حديث حسن»

ورواه «حديث حسن»

بأنه بها مرتبه «فلو قال من حمد الله سمع
له» لم يجزه

ولما أنشأه عنه محمد فقط في حال رفعه
من الركوع ولا يسمع «لما روى أبو هريرة
رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إذا قال
(يعني الإمام) سمع الله لمن حمده» فقرأوا
ربنا ولك الحمد»^(١)

٥٠ - التوسيع : وهو قول «رب ربنا
أحمد» وهو واجب على الإمام والمأموم
والمتفرق «حديث أنس رضي الله عنه أن
النبي ﷺ كان يقول «ربنا أنت الحميد بلا وار
وبالقول الفصل» كما يجزئه أن يقول «اللهم
ربنا لك الحمد بلا وار» وأصله مع
أولاء فيقول «اللهم ربنا ولك الحمد»

٥١ - التوسيع في الركوع وهو قول
«سجد رب العظيم» والواجب منه مرة
واحدة «لما روى حذيفة أنه صلى مع النبي
ﷺ فكأن يقول في ركوعي سجدة رب
العظيم ربى محزنة سجدتان رب
الأعلى»^(٢)

١ - وضعه إمامنا النووي في «توسيع» ص ٢٧
«حديث حسن»

٢ - حديث أبي هريرة «إذا كان الإمام سجد الله
حمد»

أخرجه البيهقي (٢٠١) ط الحنفية «حديث حسن»

(٣) ٣٠٨٢/١ ط الحنفية «حديث حسن»

(٤) حديث حذيفة «ربنا ولك الحمد» قال النووي

وطلب عليها الرميون ﷺ أو الخلفاء
الراشدين من بعده ، وتركها يوجب
الإساءة ، والإثم إذا أصر على الترك
والآداب : وهي السس غير المؤكدة ،
وتركها لا يوجب إساءة ولا عتبا لكن
جعلها أفضل

كما قسمها للمالكية إلى : سس وسنومات .
فالسسن هي الحسن للمؤكدة
وللسنويات هي السس غير المؤكدة
ويصوب أيضا : بطل وجعائل ومسحبات
وعند الشافعية تنقسم إلى :
أباض ، وميأت .

فالأباض : هي التي المجبورة بحد
الشهر ، سواء تركها عمدا أو سهوا ،
وسمى أباضا لتلك شأنه بآخر نسبها
بالبحر حقيقه ، والميأت هي السس التي
لا تجبر

ولم يقسمها أحاديث به الاعتار وإنما
قامود باعتبار اللون والفضل ، فهي تضم
عندهم إلى : سس تقوال ، وسس أفعال
وميأت (١)

٥٤ - الشهد الأول : أن النبي ﷺ
فعله وداوم على فعله وأمر به ، وسجد للسهو
حين سبه قالوا وهذا هو الأصل لشمس
عليه في سائر الوجبات ، لسقوطها بالسهو
وانجبارها بالسجود ، والجزء من الشهد
الأول (لنحيات الله ، سلام عليك أي النبي
ورحمته الله ، سلام عليك وعلى عبد الله
الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن
محمد رسول الله ، لو أن محمد عبده
ورسوله) فمن ترك حرفا من ذلك عمدا لم
تصح صلاته ، للاتفاق عليه في كل
الأحاديث

٥٥ - الخس للشهد الأول وهو
واجب على غير من قام إمامه سهوا وبسه ،
فيقت عنه حد الشهد الأول ، ويتابع
إمامه وجوبا (٢)

فتواف النبي في الصلاة .

٥٦ - قسم جمهور الفقهاء : اختصة والمالكية
والشافعية : سس الصلاة باعتبار ناكمها
وعنده وما يترتب على تركها دل يمين ،
فقسمها اختصة إلى : سس وآداب ،
والقسم بالسس هي السس للمؤكدة التي

(١) حاشية ابن حنبل ٢١٨٦٩ ، حاشية السنوسي
٢١٢٢٦ ٢٤٧ - حاشية السنوسي على شرح الترمذ
١٢٥٠ - صبي محتاج ١١٨٤٤ ، شرح وصي الطالب
٢١ - كشاف الداع ٢٩ ٢٨٢

(٢) كتاب الفتح ٢ ٢٤٧ ود بعده ، ٢٨٩ ، حاشية لقي
البي ٥٠٠٢

من التكبير .

من التكبير ثم يأتى به . وإن ذكره في أثناء التكبير رجع ، وإن لم يمكنه الرفع إلى الموضع المطلوب رفعها كسر ما يمكن ، وإن لم يمكنه رفع إحدى يديه أو الأخرى رفعها وإن لم يمكنه الرفع إلا بزيادة على المسنود رفعها

كما صرحوا بأنه لم يعتد بفصل ترك رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام فإنه يأنم ، وأنه لا نفس أكثر ، بل لأنه استصحاب وعدم صلاة بسببه وأظن عليها النبي ﷺ حذره عنه قال ابن عسدين : لا يستصحب بعض التطهر وهذه المسألة ، لا بمعنى الإسهانة والاحتقار ، ولا كان كسر

٥٩ - ذهب للملكية إلى أن للمصلي يرفع يديه عند شروعه في الإحرام . فذكر رفعها من تكبيرة أو بعده ، ويرجع يكون بحيث تكون ظهور يديه إلى السماء ويطوحن من الأرض وبحيث ينهي رفعها إلى حذو مكبر على الشهور ، ويحل انتهاءها إلى الصدر ، وحل يرفعها حذو الأقبس ، وهما مقلدان للشهور

فمن صفة هذا الموضع عدمهم صفة الراهب . وهي الذهب . وصبغة صفتان صفة الراهب . وهي بأن يجعل يدها للسماء ، وصبغة السابك . وهي أن يجلي بكفيه مكبيرة قائمتين ورؤوس أصابعها مما

(أ) رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام

٥٧ - اتفق الفقهاء على أنه يسر للمصلي عند تكبيرة الإحرام أن يرفع يديه ، لما روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة (١)

وقد نقل ابن حجر وغيره الإجماع على ذلك . واحتلفوا في كيفية الرفع

٥٨ - ذهب الحنفية إلى أنه يرفع يديه حذو أذنيه حتى يجاذي بإصبعه شحمي أذنه ، ورؤوس الأصابع مرفوعة أذنه ، ويستقل سطوا كفيه القفلة ، ويشر أصابعه ويرفعها ، فإذا استقر في موضع عباداة الإجماع شحمي الأذنين بذكر ، فالرفع يكون من التكبير .

وهذا في الرجل ، أما المرأة فقلب يرفع يديها حذو منكبيها ، قالوا . ولا بظاظر الفصل وأنه عند التكبير : يديه مبدعة

وإذا رفع المصلي يديه فإنه لا يضم أصابعه حتى انقسم ، ولا يخرج كل الأصابع بل يركها على ما كانت عليه بين انقسام والتفريق وصرحوا بأنه لو كسر لم يرفع يديه حتى يرفع

(١) حديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة
أخرجه البخاري (الفتح ١٠٨/٢ - ط السبعة)

عليها - "وَالسَّيِّئَةُ تَقَعُ كَالْبُرْعَةِ يَدُهُ حَذْوُ
مَكْبَةٍ إِذَا فَتَحَ الصَّلَاةَ" قالوا ومعنى
حذو مَكْبَةٍ في تحدي أطراف الصلوة أهل
أدبها ، ووجهه شحني أدبه ، ووجهه
مَكْبَةٍ ، وهذا الألفعي - بل معناه كون
رؤوس أصابع حذر مَكْبَةٍ ، فإن لم يمكن
الرفع إلا بزيادة على المشروع أو غص منه من
سقطت عنها - فإن أمكنه الإتيان بكل سبها
فزيادة أو ، لأنه أن بالشعور ووراء

فإن لم يمكنه رفع إحدى يديه رفع
الأخرى ، وانقطع التكليف برفع ساعديه ،
والقطع المرفوض برفع عضديه تشبه برفع
اليدين - ولما أرفع يكول مع هذا التكبير
في الأصح تلاويح كإتيان الصالحين ، سواء
أنهى التكبير مع أحد أو لا

وفي وجه برفع يديه عن التكبير والتكبير
مع أسد ، لإرسال يديه مع انتهائه ،
وقبل برفع غير مكبر ، ثم يكبر ويردله
مرفوعة ، فإنها من أرسلها من غير تكبير
إذا ركب أرفع حتى شرع في التكبير أي
به في أثناءه لا بعده برؤال صبي

٦١ - ويذهب الحديث برفع أنفيل يديه
حذر مَكْبَةٍ برؤوسها ، ومقتضى المعنى

هذا ، من غير وجه له - "وَالسَّيِّئَةُ تَقَعُ كَالْبُرْعَةِ يَدُهُ حَذْوُ
مَكْبَةٍ
عطف ٥٧

في اسماء على صورة السابك الثاني ،
والدليل على أن اليدين تكونان حذو
التكبير في أرفع ما في حديث ابن عمر
"من أن السَّيِّئَةَ تَقَعُ كَالْبُرْعَةِ يَدُهُ حَذْوُ مَكْبَةٍ
إِذَا انْصَحَ الصَّلَاةَ" (١)

والدليل على أنها تكون حذو الصدر ما في
حديث عائشة بن حجر قال : "أبوت
أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون يديهم إلى
حذو رءوسهم في افتتاح الصلاة" (٢) وبذلك من
كونها حذو الأذنين حديث مالك من
الحديث "وَالسَّيِّئَةُ تَقَعُ كَالْبُرْعَةِ يَدُهُ حَذْوُ
حَذْوِ سَبْطِهَا أَدْبَاءً" (٣) وهذا في رفع الرجل ،
لما أرفع يديه ذلك إحداهما معهما - قالوا
ويستحب كسبها عند الإحرام وإرسالها
بوقار فلا يدفع بها أمامه

ورفع اليدين عند التاكية من الفضائل
على معتقد جالس من سب

٦٢ - أحمد - صلوة تكون الرفع حذو
التكبير ، لحديث ب - عمر - رضي الله

(١) حديث ابن عمر - "السَّيِّئَةُ تَقَعُ كَالْبُرْعَةِ يَدُهُ حَذْوُ مَكْبَةٍ" (١)

(٢) حديث عائشة بن حجر - "أبوت أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون يديهم إلى حذو رءوسهم في افتتاح الصلاة" (٢)

(٣) حديث مالك من الحديث - "وَالسَّيِّئَةُ تَقَعُ كَالْبُرْعَةِ يَدُهُ حَذْوُ مَكْبَةٍ" (٣)

(٤) حديث مالك من الحديث - "وَالسَّيِّئَةُ تَقَعُ كَالْبُرْعَةِ يَدُهُ حَذْوُ مَكْبَةٍ" (٤)

(٥) حديث مالك من الحديث - "وَالسَّيِّئَةُ تَقَعُ كَالْبُرْعَةِ يَدُهُ حَذْوُ مَكْبَةٍ" (٥)

ويستط يدب رقع اليدين مع فرغ التكبير كله ، لأنه سنة ذات علها ، وإن سبه في ابتداء التكبير ثم ذكره في أثناءه أئى به فيها لمي لقضاء عمل الاستعداد والأفضل أن تكون يداك مكشورتين ، لأن كشهما أدل على التقصير ، وأظهر في الخصص^(١)

(ب) التقبض (وضع أيدي اليدين على اليسرى)

٦٢ - ذهب جمهور الفقهاء - المختصين وشيخه وإمامه - إلى أن من سر الصلاة العسر ، وهو : وضع قبض اليمين على اليسرى .

وحالف في ذلك المالكية فقالوا : ينكح الإرسال وكراهة التقبض في صلاة مرض وجوروه في النكح وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح : (إرسال) ف ١ (٩٤/٣)

وقد خفف الفقهاء في كية العسر ، ويمكن وضع اليدين

كية للتقبض .

٦٣ - فرق الحسنة في كية التقبض بين الرجل والمرأة ، فذهبوا إلى أن الرجل يأخذ

القبضة ، وهذا إذا لم يكن للمصلي عذر يمنعه من رقعها ، أو وضع إحدىاهما إلى حدود التكبير ، لما روى ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : «كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكون حدود مكبه لم يركعه^(٢) ، وتكون سائر حان الرفع محددين الأصابع ، فحدث له هريرة - رضي الله عنه - : «كان النبي ﷺ إذا دح في الصلاة يرفع يديه مداً^(٣) مضموماً : لأن الأصابع إذا صممت تتحد ، ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهائه مع انتهائه ، لما روى وأبل من حجر أنه : «رأى النبي ﷺ يرفع يديه مع التكبير^(٤) ، ولأن الرفع لتكبير فكأن معه . وإذا عجز عن رقع إحداهما رفع اليد الأخرى وللمصلي أن يرفعهما أفل من حذر المنكبين ، لو أكثر من لعقر يمينه لمحدث وإذا لمركبكم فأمر فادوا منه ما استطعتم^(٥)

(١) حديث مرعمر : قال النبي ﷺ : «...»
تقدم مرعمر ف (٢٧٥)

(٢) حديث : «...» قال النبي ﷺ : «...» في الصلاة يرفع يديه مداً

المعمر : ١٤٠ (١٠١) ١١٩٠ - «...» عيسى بن عبيد وعمر بن الخطاب ١٩ ط الحديث - حصة

(٣) حديث وأبل من حجر : «...» وأدرك النبي ﷺ يرفع يديه مع التكبير

أحمد ، أبو داود (١٦٥٤١) - «...» عيسى بن عبيد وعمر بن الخطاب

(٤) حديث : «...» مرعمر : «...» بسطهم - أحمد بن الحنبل (٢٥٩/١٣) ط لا تترجأ بسند

(٥) حديث : «...» الحديث - مرعمر : «...»

سنة من يدين ٣١٩/١ - «...» الحديث - حصة
سنة من يدين ٣١٩/١ - «...» الحديث - حصة
حلية من يدين ٣١٩/١ - «...» الحديث - حصة
استنح ١٠٢١ - «...» الحديث - حصة

أنت ، أنت ربّي ولما عبدك . ظننت نفسي واعترف عذبي فأغفر لي ذنوبي جميعاً ، إنه لا يعجز القنوب إلا أنت ، وللهدي أحسن الأخلاق لا يهدي لأحسب ، لا أنت ، وبصرف عني صيتها لا يصرف عني صيتها إلا أنت

ليك وصمدك ونحبر كنه يديك ، والشر ليس إليك ، أنا منك وإليك ، تباركت وتعاليت واستعمرك وأتوب إليك " وقد ورد في السنة الصحيحة صحيح كثيراً في دعاء الاستسناح غير ما قبلين الهيئتين

ودعاب المكبة إلى كرامة دعاء الاستسناح ، لحديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - وكان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر - رضي الله عنهم - يستمعون الصلاة بالحمد لله رب العالمين (١) وحديث

أبي بصير - رضي الله عنه - وهو في استسناح (٢) وتخصيل الكلام عن دعاء الاستسناح في مصطلح استسناح (٣/٤٦٦)

تسكين الحوائج ، فإن أفرسها رأه يمشي بها فلا يأمن ، كما نص عليه في الإمام (١)

(ج) دعاء الاستسناح والتمسود والسجدة

٦٥ - ذهب جمهور الفقهاء - أحمدية والشافعية والحنابلة - إلى أن من سن الصلاة دعاء الاستسناح بعد تكبيرة الإحرام . لحديث عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت : وكان رسول الله ﷺ إذا استسبح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ولا إله غيرك " ، وما رواه عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام للصلاة قال : وحدهم وجهي للذي فطر السموات والأرض جميعاً وما أنا من المشركين إن عبادك يسكني ويسكني ويسكني لله رب العالمين لا شريك له ويدخلت أمرك وأنا من المسلمين اللهم أنت الملك لا إله إلا

- (١) حاشيته في تفسير ١/ ٣٢٧، ٣٢٨ ، وأخرج الكبير مع حاشيته الترمذي ١٤٠٠ ، منه السلسلة ٦١/ ٦١ ط
حسن الحديث مع الصحيح ١/ ٦٨١ ، شرح روض الطالب ١٥٥/ ٢ ، والمصنف ٣١/ ٣١ المكتبة السلفية
الذرية النبوية للشافعية ١/ ٣٣٣ ، ٣٣٤
(٢) حاشيته ١/ ٣٣٣ ، قال إذا استسبح الصلاة قال : (سبحانك اللهم وبحمدك)
أخرجه أبيه (١/ ٦٨١) - حاشيته فريد عبد العباس - لم أذكر إلا في الصلاة
بلكن به طرق أخرى يقتضي بها ذكرها بين حجر في التخصيص الكبير (١/ ٦٨١) - ط - ساء لتبعه طبعه

- (١) حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : لا صلاة لمن لم يذكر الله في الصلاة
أخرجه مسلم ٥٣٢/ ١ ، ٥٣٢ ، ط (المعجم)
(٢) حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : لا صلاة لمن لم يذكر الله في الصلاة
أخرجه مسلم ٥٣٢/ ١ ، ٥٣٢ ، ط (المعجم)
(٣) حاشيته ابن عساقين ٣٦٨ ، حاشيته الترمذي ١٤٠٠ ، حاشيته المصنف ١/ ٦٨١ ، حاشيته الشافعية ١/ ٣٣٣ ، ٣٣٤

النية بقرءة آية واحدة ، ومتحجب الإمام
أحد أن تكون الآية طويلاً كآية «الذين واية
الكرسي» لشيء حتى السور القصير
قال شيخهوني ، «والظاهر عدم إجره ، أية لا
مستل بمضى أو حكم محو فتم
مظهر ، لو فمدها تاد»

فإن الشافعية والأوزن أن تكون ثلاث
بأن تكون فقر أقصر سورة ولا خلاف
بهم في أن لسورة اكتمل أقص ، وأنه لا
يخرجه السورة ما لو قرأها قبل الفاتحة ، لعدم
ولوعها بوقفي ، يصرح شافعية بأنه لا
يجزئه تكرار الفاتحة عن سورة ، لأنه خلاف
ما ورد في السنة ، ولأن شيء الواحد لا
يؤدي به فرض وعمل في غير واحد ، إلا إذا
كان لا يحس غير الفاتحة وعندها دونه بوجه -
كما في الأذرعى - الإجر ،

بعد اتفق الفقهاء ، الحنفية والشافعية
والحنابلة والخلاف - على أنه يس بمصلي
أن يقبأ في صلاة الصبح بطول لمصلي
تحدث جليل بن سورة أن النبي ﷺ كان
يقبأ في المحر - «وقد والقرآن المجيد»
ومحورها ، وكانت صلاة بعد تحفيده^(١)

وهو ملحق بالحكمة في الظاهر من حكمهم

فما التعمد بعد بدء الاستماع وقبل القراءة
لهو منه عند جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية
والحنابلة - لقوله تعالى ﴿ولذا قرأنا القرآن﴾
فاستعد بالله من الشيطان الرجيم^(٢)

وتحجب المأذنية ، كراهته في العرض دون
القبول^(٣) ويقصده في مصطلح استعدانة
في ١٨ وب بعدها (١٦/٤)

لما استعد فالتعمد في حكمه خلاف
وتعصيل ينظر في مصطلح - سمله ف ه
(٨٦/٨)

(د) قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة

٦٦ - ذهب جمهور الفقهاء - المالكية
والشافعية والحنابلة - إلى أنه يس بمصلي أن
يقبأ شيء من القرآن بعد الفاتحة

وقد اختلفوا في القروءة حتى يحصل بها
الحصول سنة - فذهب المالكية إلى حصول
السنة بقرءة ما زاد على الفاتحة ، ولو آية -
سواء كانت طويلاً أو قصيرة كـ «محمداً» -
كما تضمن التعمد في بعض آيات يكون
لها معنى تام في كل ركعة فافهم هذا ، والمتحجب
أن يقبأ سورة كاملة -

وذهب الشافعية والحنابلة إلى حصول

(١) حديث جليل بن سورة عن النبي ﷺ قال يقبأ في الصبح
بـ

أخرجه مسلم ، ٢٢٢/١ - ط الحنفية

(٢) سورة الجن / ١
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤

وقد صرح الشافعية والخليفة بأن الحاصل يأتي بالتأخير بعد سكته ليعينه ليتميز عن القعدة ، فيعمم أنها ليست من القرآن ، وإثباتها هي طالع الدعاء

وقالوا : لا يموت شيء إلا بالشرع في غيره ، فإن ترك المصلي التلحين حتى شرع في قراءة السورة لم يمتد إليه ، لأنه سنة ذات محلها ، وهذا المشافعية قول بهواته مذكور .

ثم إن التلحين سنة للمصلي - محمدا - صرح ، كان إماما أو عامدا أو صغيرا ، واستثنى المالكية من ذلك الإمام في الصلاة المجرية ، فإنه لا يندب له التلحين ، وكذا فلقوم إن لم يسمع إمامه يقول «ولا الصلوات» وإن سمع ما قبله ، ويصر على كراهته حيث ولا يجزى عن الظاهر لأنه لو تجزى لربما أوقعه في غير موضعه ، ولربما صادف به عذاب ، ومقابلته يتحرى ، وهو قول ابن عبادوس

واسنة عند الحنفية والمالكية أن يأتي المصلي بالتلحين سرا سواء كان إماما أم مأثوما أم صغرا ، فالإتيان بالتلحين سرا ، والإصرار بها سنة أخرى ، قال الخليلي وعلى هذا

منحصل سبب الإتيان بها ولو مع خفيها قال لكفك - لأنه دعاء ، والأصل فيه الإيجاز

ويذهب المشافعية والمالكية إلى أن الإمام

المرمر الموقفي لتسبح ولته ، أن إذا صاق الوقت بحيث يمشى خروجهم مرقعها فإنه يجب عليه ترك القعدة محافظة على الوقت .

وانظر تفصيل عمل الفراءة في صلاة التلحين في مصطلح (صلاة التضرع) وقراءة التلحين في (صلاة الجلاءة)

ثم ليس تطويل القعدة في الركعة الأولى على الثانية في الصلوات المروضة عند جمهور الفقهاء - المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، ومحمد بن الحسن - .

ويجب التحية إلى أنه إنما يسقط الركعة الأولى على الركعة الثانية في صلاة القصر فقط دون بقية الصلوات المروضة ، فلا يسقطها (١)

(٢) بناء على

٦٨ - متى انقضاء على أن التلحين بعد قراءة التحنكة سنة . لحديث أبي هريرة مرفوعا «إذا قال الإمام «غفر» فغفر عليهم ولا الصلوات» فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول ثلاثه عمر ما تقدم له من دينه (٣)

(١) بن حبان ٣١٤ من الحديث ١٢ حاشية الدعوى ٢٧٤١ معي المحتاج ١٨٢٢

(٢) حدث في حروا ، وإذا قال الإمام «غفر» فغفر عليهم ولا الصلوات» فقولوا آمين

اسمه طحطاوي (الفتح) ٢٩٦٢ ٤٥ ح ٤

أُصْدِعَهُ مِنْ وَرَاءِ وَكَيْتٍ وَقَالَ هَكَذَا وَأَيْتَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَلْ

وزاد اخصية ، إلتصاق الحكيين ، ثم
بهم حصرو هذه اخصية بالرجل ، اما المرأة
فتعصي له تركوع سير ، ولا تخرج ، ولكن
يصم وتصم يدب على ركبتيها ، ويخي
ركبتها ، ولا تجالي عصبها ، لان دست أسر

وهو واجب عند حملته ، وسبق
فصل هلال الربيع وأدناه في
مصلح . (ركون)

(ج) التفسير والتعميد.

٧١ - ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية
والشافعية - إلى سبِّه بجميع عدد الرفع من
برئوخ ، والتعميد عند الاستواء ثلثي
وللأمة عند المالكية تسع قطع ، أما
التعميد فهو مستلزم عندهم - ذهب
إجماعاً إلى وجوب التسميع والتعميد - كما
سبى بيانه في واجبات الغلاة .

ثم إلى القهطاء، حينئذ في المصبي الذي
يسمونه التسميمية، في كحيد، ههنا التسميمية

والشأنهم والاعتداد بمجهوداتهم في الصلاة
لجمهورهم ويسرون به في الصلاة السرية
وصرحوا بأنه ترك الإمام الثمين ، أو
نفسه عمداً أو سهواً أنى به التلزم ليدركه ثباتي

(۱) نیکرات الایصال

٦٩ - ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والشافعية - إلى أن تكبيرات الانتقال منه من سر صلاة، لحديث: «لحي» صلواته عليه السلام لم يأمره بتكبيرات الانتقال وأمره بتكبيرة الإحترام لما دخل به قبة من القباب تكبيرات الانتقال من التوجهات ومنظر مصطلح (تكبير)

(2) هيئة التركيب المسنونة

٧٠- أهل النوح في الزكوة أن يحيى
 قدر بلوغ راحته ركبه ، وكما لمسه
 أن يسوي ظهره وعنه وعجزه ، وينصب
 ماله والعلية ، ويأخذ ركه بقلبه معبداً
 بالدين على الركبير ، معروفاً بعبده ،
 ويكفي مرفقه عن حبه

جلد ہشت عشقہ بن عمرو و امام دکن جناب
بندہ ، درجہ پندہ ، علی دکنہ ، و جرح بن

(۳) جميع حقه من حقوقه في العمل
المتفق عليه (١٩٩٠/١٠/١٠) في العمل

(٢) - حصة سي غاسدو ٣٠٠ جازية "سالمووي"
١٩٩٤ ل. في اقطاع ١ - ١٠٠٠ ل. كضمان الضع
٢٠٠٠ ل.

والملائكة إلى أن الإمام يسمع نفسه ، وتأمروهم بحمد فقط ، ولتعود يجمع بينهما ، فلا يحمده الإمام ولا يسمع التأمر ، فأتى أبو هريرة - رضي الله تعالى عنه - بالنبي ﷺ قال : وإذا كان الإمام سمع الله من حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ^١ فلهي ﷺ قسم سبها ، والقسمة تنافي الحركة

والثابتة - فالإمام يحط بسب فقط ، والتأمر يحط بمدح فقط ، والحمد يحط بسبه ويصوب مخالف صاحبه في حيث ، فلهذا إلى أن الإمام يجمع بين التسميع والتحميد فلهذا أتى أبو هريرة - رضي الله تعالى عنه - أن النبي ﷺ : يجمع بينهما ، ولكنه حرص منه فلا يسمع منه قال من عظماء الشوق على قول الإمام

وصرحوا بذلك لفصل صبيح التحمد اللهم ربنا ولك الحمد ، قل الحمدية ثم اللهم ربنا لك الحمد ، ثم ربنا ولك

١١ حديث أبي هريرة - ربه قال الإمام سمع الله ، الحمد

٢٠٠٠ تحريمي صحيح ٢٠ ط السامع ص ٢٠

٢٠٠٠ في قوله ربنا لك الحمد من التسميع والتحميد

٢٠٠٠ تحريمي صحيح ٢٠ ط السامع ص ٢٠

٢٠٠٠ ط السامع

حمد ، ثم ربنا لك الحمد وصيغة التلهم رب ولك الحمد هي ما خاض الإمام ثلاث وأربع المرات ، فأتى الشهاب في ذلك : اللهم ربنا لك الحمد ، وعنده رويته ثلاثة رب ولك الحمد ، ورواه ما لك الحمد

وهذه التسمية إلى أن التسميع واسم حمدية تليح جميع الإمام والتسميع المتعدد وصرحوا بذلك لفصل صبيح التحمد ربنا لك الحمد ، فلهذا أتى أبو هريرة

قال فلهذا أتى النبي ﷺ : ربنا ولك الحمد ، أي لأنه جمع محض المدح والاعتراف أي ربنا شحنا بك ، ولك الحمد عسى هد بتك ٢٠

لأنه روي قال من حمد الله سمع الله كثر في ذلك أصل السنة ، لأنه أتى بالحمد بمعنى ، كثر التزيين أفضل

وهذه الحذلة ب التسميع واجب على الإمام والمخبره دين التأمر ، والتحميد واجب على الخبيث الإمام يجمع بينهما ويصوب ، وفصل جميع التسميع عداها ربنا ولك الحمد ، ثم ربنا لك الحمد قالوا وإن شاء الله اللهم ربنا لك الحمد ، وأفضل منه اللهم ربنا ولك الحمد ، وهو قال من حمد الله

(ج) رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ،
والقيام للركعة الثالثة .

٧٣ - اختلف الفقهاء في مشروعية رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ، وعند القيام من التشهد الأول للركعة الثالثة ، فاتفق الشافعية والحنابلة على مشروعية رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ، وأنه من سنن الصلاة ، كما روى ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكتبوا حقو مكبيه ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ويعمل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع^(١) . وعن الحسن : أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يفعلون ذلك^(٢) .

وكان عمر إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه حبه ، وأمره أن يرفع . قال البخاري : روى سبعة عشر من الصحابة ، ولم يثبت عن أحد منهم عدم الرفع . وقال السيوطي : الرفع ثابت عن النبي

ﷺ من رواية حميد صحابيا . وذهب الشافعية إلى أنه يذب رفع اليدين عند القيام من التشهد للركعة الثالثة ، وهي رواية عن الإمام أحمد ، كما روى النافع . وأن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه ، وإذا ركب رفع يده ، وإذا قال سمع الله من عبده وسبح يديه ، وإذا قام من الركعتين رفع يديه ، ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله ﷺ^(٣) .

والرواية الثابتة عن أحمد هي عدم الرفع . قال في الإنصاف وهو المذهب ، وذهب جماهير الأصحاب ونظم به كثير منهم . وذهب الحنفية والمالكية إلى عدم مشروعية رفع اليدين إلا عند تكبيرة الإحرام ، فلا يشرع رفعهما عند الركوع أو الرفع منه ، أو القيام بثلاثه . لحديث البراء - رضي الله تعالى عنه - أنه قال : بعث رسول الله ﷺ يرفع يديه حين انتح الصلاة ، ثم لم يرفعهما حتى انصرف^(٤) . وعن حابر بن سمرة قال : أخرج علي بن رسول الله ﷺ فقال

(١) حديث في غير آراء رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه .

أخرجه البيهقي (صح ٢٠٩/٢ ط السنية)

(٢) قول الحسن ، قال أصحاب النبي ﷺ كانوا يفعلون ذلك .

أخرجه البيهقي في برز رفع اليدين من ١٠ - ط إسناده صحيح الأثر به .

(٣) حديث . قال ابن عمر كان إذا دخل في صلاة كبر ورفع يديه .

أخرجه البيهقي (الفتح ٢٣٥/٢ ط السنية)

(٤) حديث البراء . رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه حين انتح الصلاة .

أخرجه أبو داود (٤١١/١٦) غير عونه جيد (حسن) ثم قال : هذا الحديث ليس صحيح .

في الشكل ورأى العين ولعمد عند
الجميع له يضع جبهة ثم أنه ، وقال
بعضهم أنه ثم جبهة بعد التبرؤ
من السجود يس العكس عند الحنف
والمالكية ، وذلك بأن يضع جبهة أولاً ثم
يديه ثم ركبته طهيت وأهل بن حجر
المتقدم . قال الثابتة إلا أن يضع عليه
الاعتقاد عن ركبته ، تكبر أو صغى أو
مرعى ، أو يسمى ويضعه ، فيصعد بالأرض ،
ما روى الإمام عن أبي ثعلبة من السنة في
الصلاة المكتوبة إذا نهض أن لا يمسك يديه
عن الأرض إلا أن يكون شيئاً كبيراً لا
يسطع .

وهذه الضاعفة إن أنه يسأل أن يمسك في
قيامه من السجود على يديه ، المستوفين عو
الأرض ، لأنه أبلغ خشوع وتواضع ، وأهون
للصلي وسواء في ذلك
المروي والضعف

ويذهب المالكية إلى أنهم يقدم الميدين
عند القنوى إلى السجود ، وتأخرهما عند
قيام ، لما روى أبو هريرة عن النبي « إذا
سجد أحدكم فلا يركع كما يركع بهير وإبصر
يديه قبل ركبته »^(١)

صالح أركم وأهمل أيديكم قائم أذنت حيل
شخص ، استكبر في الصلاة^(٢) وكان
عند الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه -
« ألا يصلي بكم صلاة النبي ﷺ ، فليس ولم
يرفع يديه إلا في أول مرة »^(٣)

(ط) كيفية المروي للسجود والوقوف منه

٧٣ - ذهب جمهور الفقهاء اختفاه
والشامية بالاعتناء ، إلى أنه يس عند المروي
إلى السجود أن يصنع المفصل ركبة أولاً ، ثم
يديه ، ثم جبهة وأخيه ، ما روى وأهل بن
حجر رضي الله تعالى عنه قال « أركب سبي
ﷺ يد مسجدة ويضع ركبته قبل يديه ، ويدنا
نقص رفع يديه قبل ركبته »^(٤) قال الرمادي
والمجلس عليه عند أكثرهم

ولأن هذه الكيفية أقرب بانصاف وأحسن

(١) عند حجر بن مسعود « قال أركم أي يركع
فركبته مسجداً » ١٢٢ ط المغني

(٢) في المحلى ١٠٠ وحاشية المحلى ٢٠٢١ يعني
المجلس ١٢ ط حاشية من التحرير ١٩٨٠ ،
١٢ كتاب الصلاة ٣٢٦-٣٢٧ حديث عند الله بن
مسعود « ألا يصلي بكم صلاة النبي ﷺ ، فليس ولم
يرفع يديه إلا في أول مرة » ، ط حاشية من إسناده
في ط حاشية من إسناده « ألا يصلي بكم صلاة النبي ﷺ ، فليس ولم
يرفع يديه إلا في أول مرة » ، ط حاشية من إسناده

(٣) حديث وأهل بن حجر « قال النبي ﷺ إذا سجد اصبر
ركبته ولا يديه »
أنه يصلي بالمسجد ١٢٢ ط حاشية من إسناده
(٤) ٣٠٠ ط حاشية من إسناده « قال النبي ﷺ إذا سجد اصبر
ركبته ولا يديه »

(١) حاشية من إسناده « إذا سجد أحدكم
الركبته أو يديه » ، ط حاشية من إسناده
المروي في مسنده (٢١٣ ط البراءة) إسناده
حيد

بأن عدم ماركها على عدم رجوعها
وتحت الحنفية واختلافه إلى وجهين كما
سبق في واجبات الصلاة^(١).

(ب) صيغة التشهد

٧٧ - سبق خلال المذهب، في التشهد
(الأخير)، فهو عند الشافعية والحنابلة ركناً،
وعند الحنفية واجب، وهذا المالكية شبهه
واعتبروا - أيضاً - في صيغته المصنوعة
(ر. تشهد)

(٢) الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد
(الصلاة الإبراهيمية).

٧٨ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الصلاة
على النبي ﷺ في التشهد الأخير شبهه، وهذا
المالكية خلاف في أن المشهور هو في سنة
أو فضيلة؟

وأفضل صيغ الصلاة على النبي ﷺ عند
الحنفية هي: اللهم صل على محمد وعلى آل
محمد، كما صليت على إبراهيم، ومن آل
إبراهيم، إنك خير مجيد، وبارك على
محمد، وعلى آل محمد، كما بارك على

نوحاً، وصلى الله على من لا يحصى ولا يحصى
عند مؤنة السجود كما يذهب البعير عند
بروكه، ولا يفرحهما في القيام كما يفرحهم
البعير في قيامه^(١).

(ج) هيئة السجود للثبوت

٧٩ - كيفية السجود للمسئلة أن يسجد
المصل على لأعضاء السبعة - شفهة مع
الأنف، واليدين والركبتين، والقدمين.
تلك جهته وأضمة من الأرض، وتشر
أصابع يديه مضبوطة للثبوت، ويرى
ركبته، ويرفع يده عن فخذيه، ويحديه
عن ساقيه، ويحافظ على صلبه عن حبه،
ويستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة، وقد
يقتدم بها في ذلك عند الكلام على لأركان^(٢)
(ك) التشهد لأول وقعوده

٧٩ - ذهب المالكية والشافعية إلى أنه
التشهد الأول وقعوده خير للصحيحين. وأن
النبي ﷺ قد من ركعتين من الظهور ثم
يجلس، فلي قضى صلاته كبر وهو جالس
فحينئذ يسجدتين قبل السلام ثم سلام^(٣).

(١) حاشية من د. سليم، ٢٤١ - حاشية المنصور
٢٤٠ - من المصنف ١١٦٦١ - مني المصنف

١٧٠١ - كتاب الصلاة ٢٠١

(٢) حاشية من د. سليم، ٢٤١ - حاشية المنصور ٢٤١

مني المصنف ١٧٠١ - كتاب الصلاة ٢٠١

(٣) حاشية من د. سليم، ٢٤١ - حاشية المنصور ٢٤١
مني المصنف ١٧٠١ - كتاب الصلاة ٢٠١

١ - حاشية من د. سليم، ٢٤١ - حاشية المنصور ٢٤١
مني المصنف ١٧٠١ - كتاب الصلاة ٢٠١

(٢) حاشية من د. سليم، ٢٤١ - حاشية المنصور ٢٤١

مني المصنف ١٧٠١ - كتاب الصلاة ٢٠١
مني المصنف ١٧٠١ - كتاب الصلاة ٢٠١

أَلَمْ يَرَاهُمْ وَعَلَى آلِ يَرْاهُمْ وَدَرَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ،
كَمَا دُرِّكْتَ عَلَى يَرْاهُمْ وَعَلَى آلِ يَرْاهُمْ إِنَّكَ
حَيِّدٌ حَيِّدٌ
وَقَدْ وَدِدْتُ لِأَحَادِيثِ كُلِّ هَذِهِ
الْمَصْنُوعِ ١

وَقَدْ سَبَقَ حَكَمُ تَرْوِيهِ النَّبِيِّ ﷺ فِي
مِصْطَلَح (تَرْوِيهِ) ٧٨/١١٠٧ (٢٠٤٦)
(لَا) الْمَعْنَى بَعْدَ التَّشْهَدِ لِأَخِيرِ

٧٩ - بِمَنْ لَمْ يَصْبِي بَعْدَ التَّشْهَدِ لِأَخِيرِ أَلَمْ
يَدْعُو بِأَشْيَاءَ تَرْوِيهِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِذَا قَعَدَ
تَحْدُثُكَ فِي الْمَصَلَّةِ فَيُظِلُّ الْحَيَّاتُ لَهُ - إِلَى
أَخْرَجَ ، ثُمَّ يَنْتَحِرُ مِنْ أَسْفَلِهِ مَاءً شَدِيدًا ، لَوْ
مَالَجِبَ

دَلِيلُ رَوَايَةِ الْحَارِثِيِّ : ثُمَّ يَنْتَحِرُ مِنَ الْمَاءِ
تَحْتَهُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو بِهِ : يَا رُبَّ رَوَايَةِ أُخْرَى
لَسَلَّمَ وَنَمْ يُحْبِرُ بَعْدَ مَرِّ لِحْشَتِهِ مَاءً شَدِيدًا ٢
وَهُوَ عِنْدَ الْمَذْكُوبَةِ مَدْلُومٌ وَبِئْسَ بَسَنَةً

وَصَرَّحَ أَخْبَرَهُ بِأَنَّ الْمَصْبِيَّ بِالْمَاءِ بِالْأَدْعِيَةِ
الْمَذْكُورَةِ فِي الْكِتَابِ وَالْمَسْنُونِ ، هِيَ أَنَّهُ لَا يَرْوِي
الْقِرَاءَةَ إِذَا دَعَا بِأَدْعِيَةِ الْفَرْدِ لَكَرَاهَةِ قِرَاءَتِهِ

يَرَاهُمْ وَعَلَى آلِ يَرْاهُمْ فِي الْعَالَمِ ، إِنَّكَ
حَيِّدٌ حَيِّدٌ

رَوَى - أَبُيْ - فَخْصِلُ صَبِيحَ الْفَصَلَةِ عِنْدَ
مَالِكِهِ لَكِنْ نَحْنُ (بِتِ) حَيِّدٌ حَيِّدٌ
الْأَوَّلِ

رَدَّ هَبَ الشَّافِعِيَّ وَلَمْ يَكُنْ إِلَى أَنْ الْفَصَلَةِ
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّشْهَدِ لِأَخِيرِ رَكَعٍ كَمَا
سَبَقَ بَيَانُهُ

وَقَدْ أَخَذَ احْتِيَاظَهُ بِصِيغَةِ حَدِيثِ كَثِيرٍ مِنْ
عَشَرَةٍ ٣ ، وَهِيَ أَفْضَلُ الْمَصْبِيَّ عِنْدَهُ
وَلَكِنْ تَحَقَّقْتُ رَكَعَ الْفَصَلَةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
قَوْلَ (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ)

أَصْرَحِيًّا مِنْهُ لَا يَحْوِي دَلَالًا أَنَّ نَاهِلَ ،
يَا مَنْ أَوْجَدَ أَقْدَارَهُ لَوْ رَوَيْتَهُ ، وَأَلَهُ أَتَانَهُ
عَلَى ذِيهِ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هَذَا الْفَصَلَةُ عَلَى
النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَقِهِ فِي التَّشْهَدِ
الْأَخِيرِ ، وَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا حُمِّلَتْ عَلَى يَدَيْهِ وَعَلَى

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ -

لا يفرق بين قلت بين الشاهد الأول أو
الأخر، أو خمسة بين السجنتين .
ويذهب لمالكه إلى أن هذه الخمسة
المسبوبة في جميع محاسن الصلاة هي الترك
سواء في جنب الرجل أو المرأة
وتذهب شافعية وإمامية إلى أنه بين
التورك في البنهد الأخر ، والآخر في بهة
جسدت الصلاة ، حديث أبي حيد ، وأن
النبي ﷺ كان إذا جلس في الركعتين جلس
على رجله اليسرى ونصب اليمنى ، وإذا
جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى
ونصب الأخرى ، وقعد على عقبيه ، وفي
رواية وهب بن خالد قال قال الربيع أنصبي
اليسرى إلى الأيمن ، وأخرج عنه من
العدة واحدة (١)

والطريقه في المداخه بين الاحير وغيره من
سبع الخيل ان الحيل في مسووم فيها
لشجرة ، بعلانه في الاحير ، والطريقه من
الانزاس اهن

والاقتراض . أن يصب دمه الحي
قائمة على أشراف الأصابع بحيث تكون
مرجحة نحو القطة ، ويغتر رجله اليسرى

حدثنا محمد بن أحمد قال، حدثني أبي عن الحسن بن علي بن فضال عن
أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَخْتَارُ﴾ قَالَ اللَّهُ يَخْتَارُ
بِطَائِفِهِ الْعُلَمَاءَ وَالْإِمَامَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَهُوَ خَيْرٌ مِنْهُمْ

المرآن في السجود والسجود والشهد ولا
مذعور بها شبه كلام الناس
والأفضل الدعاء بالثبوت ، ومن ظنك ما
روى عن أبي بكر رضي الله عنهما ،
قال نرسول الله ﷺ : عسى الله أدمر به في
صالحه ضا من الله ، والله رب ظلمت
نبي ظلم كثيرا وإنه لا ينصر الدعوى إلا
أنه عاصر في معزة من عندك ، ورحم
لك أنت معذور الرحيم

وبن دوى بـه هوية مرفوعة ، اجازة
 احذكم من الشهد الأحمر فليحمده باقة من
 الزمير ، من عذاب جهنم ، ومن عذاب
 القبر ، ومن فتنه الدنيا والآخرة ، ومن شر
 السوء : لاجل الله

(م) گہرے اظہار :

٥٨ - اختلف العلماء في حيثة الحلوس
المسبوبة في الصلاة فذهب اخية إلى
انحراف يمين الرحمن والبرء ، فالرجل يسر له
الاقتراس ، والبرء يسر له الشوك

(١) حبيب على انفسهم اني علمت بسبي طي

مرجعة القنطرة (الفتح) ٧/٦ ط ١٠٨ ط ١٠٨
٢٠٧٨ ط ١٠٨

(٤) من قبله ١٣٥١ وبعده ١٣٥٢
المنصور ١٣٥٢ وبعده ١٣٥٣
وبعده ١٣٥٤ وبعده ١٣٥٥
المنصور ١٣٥٦ وبعده ١٣٥٧

تكره التمدد في الصلاة ، لما روى أبو هريرة
قال : «سأى رسول الله ﷺ عن امدل في
صلاة ، ولو يمدل الرجل فله»^(١)

واختلفوا في تفسير التمدد ، فقال
الحنابلة هو امدال الثوب بلا لبس معتد ،
وسره الكرخي بأن يحصل ثوبه على راسه أو
على كتفيه ، ويرسل يده من جبهته إنما لم
يكن عليه مردل ، ذكره للاحصاء كشف
العورة والكراهة بحديث

وقال الشافعية التمدد هو أن يرسل
الثوب حتى يصب الأخرى ، وهو مردل لمن
عقب من أحباله

وقال الحنفية امدل هو أن يطرح
ثوباً على كتفه ، ولا يرد لأحد طرفه على
الكعب الأخرى

وقيل وضع اليد على راسه (مداهم
ورائه على ظهره)

فما يكره الشافعية المصنف لما روى أبو سعيد
الخدري - رضي الله تعالى عنه - أن رسول الله
ﷺ «سأى عن التمدد الصلاة ، وأن يحتجب
برجل في ثوب واحد لمس على فرجه منه
شيء»^(٢)

(١) حديث أخرجه عن أبي داود الصلاة ٥

أخرجه أيضاً أبو داود ٤٣٣/١٦ في رواية أخرجه حرب مبد
وعنه إمامكم ٢٥٢/١٥ - فتاوى المصنف (المصنف)
ومصنفه الخادم ورواهه الدمشقي

(٢) حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ

صحيح رضي الله تعالى عنه وأنت النبي
ﷺ قال يمدد عن يمينه وعن يساره
السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم
ورحمه الله ، حتى يرى بياض خده»^(٣)
والحديث أخرجه أيضا - رضي الله تعالى
عنه - قال «كتب أرى النبي ﷺ يسلم على
يحمه ويسلموه ، حتى أرى بياض خده»^(٤)
وصرح بأنك ولشافعية بأنه يسلم السلام
مستقل بطلا ، ثم يفتش ويثب سلامه سهام
المعانيه^(٥)

المقنوت في صلاة النحر

٨٤ - اختلف الفقهاء في شروطه الصوت في
صلاة نحر - نظر بمفصل تلك في
مصطلح (صلاة النحر - ثوب)

مكروهات الصلاة

٨٥ - صرح الحنفية والشافعية والحنابلة

(١) حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ كان يمدد عن يمينه
وعن يساره
(٢) أخرجه أبو داود ٤٣٣/١٦ - عني حرب مبد
وحسن والبيهقي ١٩٠/١٤ - ط الحنفية ، فإن البيهقي
حديث حسن صحيح

(٣) حديث صحيح أخرجه أبو داود (٤) روى النبي ﷺ
هو صحيح
أخرجه مسلم ١١٩/١ (٥) الخ (خفي)
(٦) حديث من حديث ٣٠٠/١ وأما حديثه ، فإنه أخرجه
على رساله ١٨٤/١ ، من إمامكم ٢٥٢/١ - نساه
٤٦٦

ومصرح للمالكية بأن من الكراهة إذا كان معه ستر كالأزار تحتها وبإلا منعت لمصالح كثرة العورة وتعتصم تلك في مصطنع (اشتغال النساء) .

٨٦ - ويكره التلثم ، كما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه ، وإن رسول الله ﷺ نهي أن يطلى الرجل عاه في الصلاة^(١) قال للمالكية : هو ما يصل لأخر الشعة الفعل وقال الشافعية : هو تغطية الفم . وقال القنبلة : التلثم على الفم والأنف ، والمرأة فالرجل في هذا كما يكره كف الكعب والقبوب والعص فيه ، لقول النبي ﷺ : وأمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، ولا أكف نوما ولا شعرا^(٢)

٨٧ - ومصرح للحنفية بكونه صلاة حاسرة وأبسه تكسلا ، وأجازه للشافعية قالوا : وإن سقطت فلسوك فالأفضل إعادتها إلا إذا احتاجت لتكوير أو عمل كثير

ويكره تنزيها الصلاة في ثياب بدنة

ومنه : إن كان له غيرها^(٣) .
كما يكره الاعتجار ، وهو شد الرأس بالسنبل أو تكوير عمامته على رأسه وركب وسطها مكنوها لنهي النبي ﷺ عن الاعتجار في الصلاة^(٤) . وقيل : الاعتجار أن يستب بعلمته يغطي أذنه^(٥)

٨٨ - لا خلاف بين الفقهاء في كراهة الاختصار على الفائضة في الركعتين الأولىين من المكتومة . وقال الحنفية يكره غيرها أن يقص شي من الفروع الواجبة .

وقد ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والشافعية - إلى كراهة تكويس السورة أي أن يقرأ في الثانية سورة أعلى مما قرأ في الأولى - كما روى عن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - أنه سئل عن يقرأ القرآن منكوسا فقال : « ذلك منكوس القلب »

قاله أس عطمين . لأن ترتيب السور في القرعنة من واجبات التلاوة ، وإتمام جود

(١) حاشية من حاشية ٢٢٩٤١ وقد جعلناه حاشية الشافعية ٦٦٨٤١ ، فمجموع ١٧٢٢ ، ١٧٦ ، ١٧٩ . حتى يحتاج ١٠٠٠/١ ، كتبت الفتح ١٧٥٠/١

(٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصلاة : أرويه الطحاوي في براهين الفلاح ١١٩ ، ط . - نسخة في نسخة في أبي حنيفة مشهور ، ط . من رواية أبي حنيفة

(٣) الشافعية على معنى الفلاح ٩٥

• أمره البخاري (فتح ٢٦٦/١ - ٢٧٧ - ط الشافعية)

(٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصلاة : أرويه الطحاوي في براهين الفلاح ١١٩ ، ط . - نسخة في نسخة في أبي حنيفة مشهور ، ط . من رواية أبي حنيفة

(٣) حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصلاة : أرويه الطحاوي في براهين الفلاح ١١٩ ، ط . - نسخة في نسخة في أبي حنيفة مشهور ، ط . من رواية أبي حنيفة

سورة قل هو الله أحد ، ثم يقرأ سورة أخرى معها ، فقال له النبي ﷺ : « ما عندك على لزوم هذه سورة ؟ فقال - إن أحبها فقال حبك إياها ذبحت الجنة »^(١).

وذهب لحماية وأمانك إلى كراهه قراءه سورتين في ركعة واحدة

وهذه الحجة الكرامية بما إذا كان من أسوئتي سور أو سورة واحدة

وعمل الكراهه عندهم - الحنابلة والمالكية - صلاة الفريضة أما في صلاة النفل فحذر من غير كراهه واستثنى المالكية من ذلك المأموم إذا حسي من مكروه فتمكروا مكروهها ، فلا كراهة في حقه إذا قرأ سورتين في ركعة

كما نص المالكية والمحنلة على أنه لا يكره التمام سورة بمجموعة إذا تحقه من ملازمه لأنصاري عن (فصل هو الله أحد) قال حنابلة مع اعتقاده جواز غيرها

وشرح حنفية بكونه فعيض شيء من التراتيب وهذا التصاريح الكراهية بها إذا رأى ذلك حياً لا يجوز غيره ، أما لو قرأ الفريضة عليه أو يركبها فقرأه - حبه الصلاة والسلام - فلا كراهه ، لكن بشرط أن يقرأ غيرها أحياناً مثلاً يقرأ أحدها أن لا يجوز ، وما إلى

المصدر نهجاً بصرة التعميم وشمس الحنابلة والمالكية من رأي الركنه الأولى سورة الفاتحة ، فإنه يقرأ في ذلك أول سورة الفجر لكن الحنفية حصرو ذلك حصراً محتمل في الفرائض في الصلاة ، واستدبر بقوله النبي ﷺ : « حذر الناس الحلال والمحرمة » إلى الخاتم والمفتاح

وذهب الحنابلة إلى أن مكسب السور خلاه - الأول - وشرح المالكية - أنه - تنكيس الآيات لمخالفة في ركعة واحدة ، وأنه يظن الصلاة وقال أحاديث بحرمه تنكيس الكليات ، وأنه يظن الصلاة أما تنكيس الآيات فغير مكروه ، وقال الشيخ نعم الدين تركب الألف واجب ، لأن ترتيبها بالنقص إجماعاً ، وبترتيب السور بالاحتياط لا مانع في قول جمهور الفقهاء ،

وشرح الحنابلة ، بأنه لا يكره جمع سورتين وأكثر في ركعة ، ولو في فرض^(٢) روي عن أنس بن مالك أن رجلاً من الأنصار كان يومه ، فكأن يقرأ قبل كل

(١) ح - « ما عندك على لزوم هذه سورة ؟ »

وذكره صاحب التلخيص في قوله « ما عندك »

أخرجه الترمذي ١٩٨٠ ، ح - « ما عندك » أخرجه

١٩٨٠ ، ح - « ما عندك » أخرجه الترمذي

(٢) ح - « ما عندك » أخرجه الترمذي ٣٦٦٢ ، ح - « ما عندك »

١٩٨٠ ، ح - « ما عندك » أخرجه الترمذي

٣٦٦٢

١٩٨٠ ، ح - « ما عندك » أخرجه الترمذي

أخرجه الترمذي ١٩٨٠ ، ح - « ما عندك »

أخرجه الترمذي

عن ألفرد لمي عابدين

ولا يكونه أيضا - عبد الحامد تكرر سورة
في ركعتين ، لما روى ويدس ثابت وأن
النبي ﷺ قرأ في المغرب بالأعراف في ركعتين
كثيرة^(١).

كما لا يكونه في ركعتين ، لما روى
عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - وأن النبي
ﷺ - كان يقسم البقرة في الركعتين^(٢) ،
وقال احتية - ليس في صديق السورة ،
ولو فعل لأفسد به ، ولا يكونه على الصحيح
بجل يكون

ويجب لتلك في كراهه تكبير السورة في
الركعتين^(٣) (ر قراءة)

٨٩ - ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية
واحكامية وبعض الشافعية - إلى كراهه
تعميم العيسين في الصلاة لتكرار النبي
ﷺ وإذاعهم أحكامهم في صلاة فلا تعمم
عليه^(٤)

(١) صحيح مسلم ٥٠٠ ، تاريخ ابن القيم ١٠٠ ، في شرح
المعاني ٥٠٠

أخرجه صحيح الترمذي ٢٠٠ ، في شرح
(٢) حديث عائشة عن النبي ﷺ أن كان يقرأ في
الركعتين

ورد في الحديث في أبي داود ٤١٠٠ ، في مسند الطحاوي
وجاء في الخلاصة

(٣) حاله في حديث أبي داود ٢٦٥٠ ، حاشية المحققين
٢٦١ ، حاشية الشافعية ٢٦١ ، في شرح

٢٦٤ ، حاشية الصالح ٢٦٤
(٤) حديث - في إمام أحمد في الصلاة ، فلا يعمم في

وحتج له - أيضا - بأنه فعل اليهود ،
ينظمه يوم وعمل في الدائع - بأن السنة
أن يقرأ بغيره في موضع سجوده وفي
التعميم تركها - والكمالة عند الحنفية
سريه

وبشوا من ذلك التعميم لكبر
الخشوع ، بأن تلك مروت الخشوع بسبب
وؤدة ما يعرف الخشوع فلا يكونه حشمة ، بل قال
معصمه - إنه لأمر قبيح أن يعمد
ليس يعمد

قال المالكية - وعمل كراهه اتخذ به عمل
بجف سطر لحشر ، أو يكون فتح بصره
شوشه ، وإلا فلا يكونه تعميم حيث
واحد التورق - أنه لا يكونه - أي تعميم
العمير - إن لم يجف منه حشر أعلى نفسه ، أو
غيره لأن خلافه منه صراخ كره^(١)

كما صرح - حجة وأصله واحكامه
يكونه وجع البصر إلى السماء أثناء الصلاة
لحاشية أفسد - رضي الله تعالى عنه - قال
قال رسول الله ﷺ - من قال قولكم يرفعون

—
- أخرجه صحيح الترمذي ٢٠٠ ، في شرح
تاريخ ابن القيم ٢٠٠ ، في شرح
في شرح الترمذي ٢٠٠ ، في شرح

٢٦١ ، حاشية الشافعية ٢٦١ ، في شرح
٢٦٤ ، حاشية الصالح ٢٦٤
٢٦٤ ، حاشية الشافعية ٢٦٤

٩٦ - وصرح اخيه والشافعية وحنابلة
بكرهه مروعة - جنب ميم المرح - مروعة
ومروعة ، لأنه من تعيث قال الحنفية -
إلا حرمه كعم شديد فلا يكره عالم يكتر من
الماء ، فيفضل الصلاة إن نوى
ولي الخليفة - المثلث حرمه بكرة أن يفت
يذهب الشك في الموضع إلا عند الحاجة
يعمل قليل^(١)

٩٧ - وصرح الشافعية بكرهه انصاف على
رجل واحد - لأنه تكلف بشيء مضموع ،
إلا إن كان لعدد كرجع لآخر فلا يكره
كمن يصر الشك على كراهه وقع الرجوع
الأرض إلا للضرورة كطوب الفيم ، كما يكره
عنده وضع قدم على أخرى لأنه من
الفتن ويكره أيضا إقترانها وهو
خباينة على كراهه كسرة البردة بين
القدمين ، لما روي أن النبي ﷺ قال : إذا
قام أحدكم في صلاته فليذكر طرفة ،
ولا يمين كما شمل لبيده^(٢) قال ابن شريح
الشهيد وهو محمول على ما إذا لم يظن
قائه ، كما به تراخيه فتسحب عنهم

عن ولادون هيئة المصنع^(٣)
٩٨ - وصرح لحنبيه بكرهه نه الأبي
المسور - والتسبيح بأصابع اليد أو بمسبحة
يسكنها في الصلاة مطلقا ولو كتب بطلا
قائ من عاتقين وهذا يوافق أصحابنا في
ظاهر مروية ، روى المصاحفين في غير ظاهر
فروعه عنها أنه لا بأس به
وهو اختلاف في المرفق ولا يكرهه في
الحواس اتفاقا وقيل ، في المرفق والاختلاف
في كراهه في مرفق ، لا يكرهه عنهم
تسبيح وغلوها بأنه من من الفضل
الصلوة^(٤)

وذهب الحنفية إلى جواز عد الأبي
والتسبيح بأصابع من غير كراهه ، لما روي
أنس - رضي الله تعالى عنه - قال : روايت
النبي ﷺ يعض الأبي برصاهده^(٥) وعند
الشافعية في بعض هذا الأبي
قال اليهودي فيوقف أحمد في عد
لنسخ لأنه يزل بقصره ، فيتوأن حسنه
فيكثر العمل بخلاف عد الأبي^(٦)

(١) مسطور في مرقاة المفرد ١٩٤ من المعاني

(٢) غريب الصالح ٣٠٢

(٣) ١٩٤ - قال أبو أحمد - رواه طبراني

مسند أبي حمزة ، كذا في المسند ١ ٩٦ -

روى حاكم في صحيحه أنه ذكر جماعة من العلماء قد

محمود

(٤) حاشية من عاتقين ٣٦١ في فتح ٥٠٦/٦

فتاوى حاكم ٥٧٦، ٥٧٧

(٥) حاشية من عاتقين ٣٦١

(٦) حاشية من عاتقين ٣٦١ في فتح ٥٠٦/٦

روى اليهودي في فتاوى حاكم ٣٦١ -

الكرهية في حاشية من عاتقين ٣٦١

(٧) كذا في فتح ٥٠٦

وما إن حزن صلته عن التلبيل لأنه يقل
صلاته (١)

١٠ - لأخلاف بين الفقهاء في تكرار الصلاة
مع حدثه الأحيين ، لما روت عائشة رضي
الله تعالى عنها ، أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة
بجھرة طعام ، ولا هو يدهم لأحيين » (٢)
ويسمى مدفع المول حافيا ، ويذاع العلق
حافيا

والحق الشافعية واحدة بطلك من ناقب
نفسه لى طعام أو شراب ، لأنه في معناه
قالوا - « إذا دخلت ليرى ما يدهم من يول
أو علق أو ربح ، ويبدأ - أيضا - يلقى إليه
من طعام أو شراب ، يوقته الحياء ، لا
روى البخاري في أن ابن عمر يوصح له
الطعام ، ويقام الصلاة ، فلا ياتها حتى
يخرج ، فإنه يسمع وراء الإمام » (٣)
إلا إذا صاف الموت فلا تكر الصلاة على
هذه الحال ، بل حب فعلها قبل خروج منها
في جميع الأحوال .

وحسب الحنفية ما في الكراهة لست بمتعه

وقريب من عدمه حسب الحنفية حيث صرحوا
بعدم بطلان الصلاة أو التفت بغيره
وبوجه ، وذلك لأنه لم يستدر بجمته

وصال المنوي من الشافعية : يحرمه
الاعتناء بالوجه ، لما روى عن النبي ﷺ أنه
قال : « لا يزال الله عز وجل مقل على بعد
يخوف في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا التفت
انصرف عنه » (٤)

قال الأئمة والمفسر أنه ين تمد
مع علمه بالخبر حرم ، بل سطر إن فعله
لما

وقد صرح الشافعية بوجوب التلميح بالمد
دون الاعتناء فإنه لا بأس به ، تحدث عن
ابن شهاب قال : « حرجا حتى صعد عن
رسول الله ﷺ فابعداه واصل عليه ، فسمع
بمؤخر عنه رجلا لأخيم صلاته - يعني
صلبه - في الركعة والسجدة ، فلم يقص
النبي ﷺ قال : « يا معشر اسمعوا لأصلاة
لي لأخيم صلبه في الركوع والسجدة » (٥)

(١) حديث : « لا يزال الله مقل على بعد »

المرجع : « جامع » ٢٦ - « حلق لوت عدا » « حاش » من
« حاش » في ذ . « حاش » « حاش » « حاش » « حاش »
« حاش » « حاش » « حاش » « حاش » « حاش » « حاش »

(٢) حديث : « لا يزال الله مقل على بعد »
المرجع : « جامع » ٢٦ - « حلق لوت عدا » « حاش » من
« حاش » في ذ . « حاش » « حاش » « حاش » « حاش » « حاش » « حاش »
« حاش » « حاش » « حاش » « حاش » « حاش » « حاش »

(٣) حديث : « لا يزال الله مقل على بعد »
المرجع : « جامع » ٢٦ - « حلق لوت عدا » « حاش » من
« حاش » في ذ . « حاش » « حاش » « حاش » « حاش » « حاش » « حاش »

(٤) حديث : « لا يزال الله مقل على بعد »
المرجع : « جامع » ٢٦ - « حلق لوت عدا » « حاش » من
« حاش » في ذ . « حاش » « حاش » « حاش » « حاش » « حاش » « حاش »

وهناك مكروهات كثيرة تليجود تنظر في

طاهر^(١) ، وإلا لا

مصطلح - (مسجد)

١٠٢ - واتفق الفقهاء على أنه يكره لمصلي أن يصلي مستقبلاً برجلي أو أقدامه قال البحاري في صحيحه ، كره عثمان - رضي الله تعالى عنه - أن يستقل الرجل وهو يصلي ، وحكمه القاضي عياض عن عامة علماء ، وروى البرز عن علي رضي الله تعالى عنه - أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي إلى رجل مكره أن يصلي الصلاة^(٢)

قال ابن عابدين ، والمظاهر أنها كراهة تحرمة ، ويكون الأمر بالإعادة لإزالة الإكراه ، لأنه الحكم في كل صلاة أدب مع الكراهة وليس للفساد .

ومن أبي يوسف فقال - إن كان جاهلاً غيبته ، وإن كان علماً أدبته

كما صرح الحنيفة والشافعية والحنابلة بكراهة الصلاة إلى متحدث ، لأنه يشغل من حضور قلبه في الصلاة ، لكن الحنيفة قيدوا الكراهة بما إذا حجب الغفط بحديثه

ورأى الحنفية - السالم ، متكره الصلاة إليه لحدث ابن عباس - رضي الله تعالى

(١) حديث عن أبي القاسم ﷺ رأى رجلاً يصلي إلى رجل

أخرج البرز (كشف الأسرار ١٨٦/١ - ط (البيان)

وأبو عيسى في صحيح المزكاة (١/٢) - ط (البيان)

وكذا في عهد الأئمة للحنابلة - وهو صحيح

ودعت الشافعية إلى أنه إن حال هو الجبهة حائل متصل به ككرر جهته ، أو طرف كفه ، وهما يتحركان بحركته في مقام والفضة ، أو غيرهما لم تصح صلاته بالاعتلاف عليهم . لا يرى حبيب بن الأوث - رضي الله تعالى عنه - قال ، وشكوا إلى رسول الله ﷺ عن الرخصاء في حياء وأكف علم يشكوا ، وفي رواية قال - فيها اشكنا ، وقال إذا قالت شمس يصلوا^(٣) وإن سجد عن قبله أو كفه أو طرف جهته ، وهو طويل لا يتحرك بحركته وجهه : الصحيح أنه تصح صلاته ، لأن هذا الطرف في معنى المتعصر ، والذي لا تصح به كما لو كان على ذلك الحرف بجماله ، فإنه لا تصح صلاته وإن كان لا يتحرك بحركته ، ثم إنه إن سجد على كور جهته أو كفه وشعرها متصفاً علماً بالتحريم طلت صلاته ، وإن كان صاحبها لم ينطق ، لكن يجب إعادة التجرؤ^(٤)

(١) حديث حبيب بن الأوث - وشكوا إلى رسول الله ﷺ عن الرخصاء -

أخرج مسلم (١٠/١٢٣) - ط (البيان) رحمه الله

١٢٨/١ - ط (البيان) رحمه الله

البيان

(٢) حياءه ابن عباس - ٢٢٦/١ ، حياءه القاسمي

٢٥٢/١ - صحيح (١٢٢/٢) - كتاب النجاس

٢٥٢/١

قائلي أباكم من ذلك»^(١) والمقبرة ثلاثة قبور مصاعداً ، فلا يغتر قبر ولا قبران مقبرة . ولا تصح الصلاة في الخجاء ، داخله وخارجه وقبره (موقد النار) وكل ما يعلق عليه اليبس ويخشى في البيع ، فتنسول الاسم بذلك كله ، خلعت أبي سعيد مريوما . والأرض كلها مسجد إلا الخجاء والمقبرة^(٢) ومثله الخش . وهو ما أورد لقضاء الحاجة . ولو مع طهارته من نجاسته

ولا تصح الصلاة عندهم في أعطان الإبل . وهي ما تبهم فيه وتأري إليه . . . روى البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال صلوا في مراضع العجم ولا تصلوا في مبارك الإبل ، ولا تدخل في النسي المراضع التي تتاح فيه الإبل لتلعها ، أو وردع لك . . . مراضع بولها في سبوا ، لعدم تناول عجم الأعطان لها

ولا تصح الصلاة . أيها . في الحجرية والمزقة وما دونه الطريق . سواء كان فيه سائل أو لا ، خلعت ابن عمر المتعمد

(١) حديث (الآنحنوا القبر مساجد)

أخرج مسلم (١) ٣٧٨ ط . ١ . غير في حديث جندب

في صلاة

(٢) حديث أبي سعيد . الأرض كلها مسجد إلا الخجاء والمقبرة

أخرج أبو داود (١) ٥٣٠ . فيمنه . وصححه الحاكم براهه الذهبي

المشرك ، سواء كانت المقبرة عشرة أم دأوسه شويشة ، وبالمزلة والمزرة والحال أنه لم يصل على التريل أو الدم . بل في محمل لأريل فيه ، أو لادم فيه من غير أن يعرض شيء طاهراً يصل عليه . وبالمحمة (وسط الطريق) وبقارعة الطريق (حانبه) . وقيدوا حول الصلاة في المقبرة والمزلة والمزرة ولا تصح بفس السحمة أما مرض البقر والغنم ودأوسها مأمون النجاسة ، لأز بولها ووجعها طاهران . ثم إنه مني آست هذه الأماكن من النجس . بأن جرم أو على طهارتها . كانت الصلاة جائزة ولا إعادة أصلاً وإن لم تحققت نجاستها أو غثت ولا تجوز الصلاة فيها ، وإذا صلي أعاد أبداً وإن شك في نجاستها وطهارتها أعاد في الوقت على السراجح ، بناء على ترجيح الأصل على المسالك ، وهو قول مالك . وقال ابن حبيب ، بعد أن إذا كان حائلاً أو حائلاً ترجع للفتاب على الأصل وهذا في غير حجة الطريق إذا صلي فيها لضيق المسجد ، فإن الصلاة فيها حيثما جائز ولا إعادة مع الشك في الطهارة وعلمها

وخالف الحنابلة في كل ذلك فقالوا بعدم صحة الصلاة في المقبرة مطلقاً ، لمحدث جندب مريوما . (الآنحنوا القبر مساجد ،

عن عنه فإن الشيطان يدخله^١ ولأنه من
التكسّل والأملأه هذا الخفية وإنشاقية
والجملأه فإن عليه منكظم ما سطاق ولو
أحد شفته بسنه ، ووضع يده ركعة عن
صه

ويكره - أيضا - عند التكبيرة والتكبيرة
وإسقاطه وضع شيء في صه لأيمسه من
العمارة ؛ لأنه يشغل باله ، وصرح الخفية
بأن يكون هذا التثنية لأدب ، فإن كان
يدوب كالحكم يكون في صه ، فإنه تصد
صلاته إذ يتبع صه

ويكره - كذلك - عند الشاقية والخاتمة
بضعه هذا لم يظهر به حرمان ، وإن
ظهر به حرمان ظلت الصلاة^(٢) قالوا -
لأنه عيب ، كما صرحوا بكرهه ، ينصق في
بصلاة من يجهه أو من يمينه ، الخفية
نفس - وإذ كان أحدكم في الصلاة فإنه
ساجد ربه فلا يرفق يده يديه ، ولا عن يمينه
ونكس عن شماله تصدده اليسرى^(٣)

وصرح الخفية بأنه يكره في الصلاة شم
فلب قصد ، كان يدرك جميع سجود

ومن أحد عن حور الصلاة بلا كراهة
مطريق البيوت الفلأه ، وبها علا عن جدية
تطريق سنة وسرة

فإن اليهودي مضع الصلاة فيه بلا
كرهية لأنه ليس بمضحية ، وصرح بأن
كل مكان لا تصح الصلاة فيه ، فكأنه
لا تصح على سطحه ، لأن اليهود ناهج
للشعور ببدليل ، أحب بضع من أنست
على سطح المسجد ، وأد من خلف لأيدخل
دفرا بحث بحدود سطحه ، ريشي من
تلك وحود عذر كان حبر بجهل ، أو
حس به يهني في تلك لأمكن من غير
عذر ، وأتبع الجملأه بعدم صحة الصلاة
في الأرض المعصوية لأنها عده أي ما عن
الوجه السحي ع ، فلم تصح ، الصلاة
الخاتمة^(٤)

١٠٦ - وصرح فيها بحبر وإنشاقية
والجملأه بكرهه تنقبت في الصلاة لغو
لشي يتقن وإن الله يحب أعددس ، ويكره
التأويل ، فإن تأويل أحدكم طريده من
استدع ، فإن أحدكم إذ تأمل صحت
صه الشيطان؛ **في رواية** فديسك يده

(١) حديث (إن الله يحب العاصي)
مروحة البخاري ١٠٥٦ ١٠٦ ط نسخة
، رواية التاج ١٠٥٦ ١٠٦ ط الطبع
٢٠٥٦ ط نسخة
٣٠٦ ط نسخة
مروحة البخاري ١٠٥٦ ١٠٦ ط الطبع

(٢) حديث مصحح على طريق التاج ١٠٥٦ ١٠٦
باب المصطفى ١٠٥٦ ١٠٦ ط الطبع
٣٠٦ ط نسخة التاج ١٠٥٦ ١٠٦

يغزرون بأفهامهم على أفهامهم ، فلما رأيتهم يصمتون لي لكي سكت ، فلما صلى رسول الله ﷺ غابني هو وأمي ما رأيت مسلما قبله ولا بعده أحسن تعليما منه فوالله ما كهرني ولا كهرني ولا ضربني ولا شتمني ، قال : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، بها هو لتسبح والتكبير وقراءة القرآن (١)

ودع جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية والحنابلة - إلى أن الكلام المبطل للصلاة ما انتظم منه حرفان فصاعدا ، لأن الحرفين يكونان كلمة كآب وأح ، وكذلك الأفعال والحركات ، ولا تنظم كلمة في أنفس من حروف ، قال الخطيب الشمريني : الحرفان من جنس الكلام ، لأن الهمزة ما يبي عليه الكلام حرفان للانتفاء والوقف ، أو حرف مفهم نحو عني من السجدة ، ودع من الروي ، ودع من الرواء ، ودع الشافعية مدة بعد حرف وإن لم يفهم نحو ها ، لأن الممدود في الحقيقة حرفان وهذا على الأصح عندهم ويقابل الأصح أنها لا تبطل لأن الله قد نص على إشباع الحركات ولا تعد حرف

ودع المالكية إلى أن الكلام المبطل للصلاة هو حرف أو صوت صافح ، سواء

طبي ، أو وضع دا راحة يمينه عند أنه في موضع سجوده ليستشف ، لأنه ليس من فعل الصلاة ، أما لو دخلت الرائحة أنفه بغير قصد فلا كراهة . قال الطحاوي : لما إذا أمسكه بيده وشمه فالظاهر الفساد ، لأن من رده يجوز أنه في غير الصلاة ، وأفاد بعض شرح اللب : أنها لا تندد ذلك أي : إذا لم يكن العمل كثيرا (٢)

مبطلات الصلاة

أ - الكلام

١٠٧ - اتفق الفقهاء على أن الصلاة تبطل بالكلام ، لما روى زيد بن أرقم رضي الله تعالى عنه - قال : كنا متكلمين في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو في جبه في الصلاة حتى نزلت ﴿وفوموا لله ناستين﴾ وأمرنا بالسكوت وبينا عن الكلام (٣) وعن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله تعالى عنه قال : ديننا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمك الله فسماني القوم بأبصارهم ، فقلت : واتكل أنما ما شأنكم تنظرون إلي ؟ فجعلوا

(١) مالك الطحاوي على مراتب الملاح ١٩٤ ، ١٩٥ ،

وسائل المسئلة ٢٥٥/١ ، معي طباع ١٩١٤ ،

٢٠١ ، كتاب الفاع ١/ ٣٧٠ وبعده ٢٨٦

(٢) حديث زيد بن أرقم : أنه سكت في الصلاة ،

كفرجه مسلم (١/ ٢٨٣) ط الحنفية

(٣) حديث معاوية بن الحكم : أنا أصلي مع رسول الله

صلو من المصل بالاختيار أم بالإكراه .
وسواء وجب عليه هذا الصوت كإيقاد أعمى
أو لم يجب ، واستنصوا من نسيك الكلام
لإصلاح الصلاة لا تطلق به إلا إذا كان
كثيرا ، وكذا استنصوا الكلام حده العهد .
كان كثيرا فإنه يطل به الصلاة أيضا .

ولا يعرف للفتية إطلاق الصلاة بالكلام
من أن يكون المصلي سائيا أو نائيا أو حائلا ،
أو عطفيا أو متكررا ، فتبطل الصلاة بكلام
مؤثر حيا . فالمراد لما حديث : « إن الله
وصح من ألقى الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه » . فمحصول عن رخص الإثم
واستثناء من ذلك الإسلام صاحب استطيل من
إثمها على طر . كما في الإفساد ، وإن
كان عمدا فإنه مفسد . وكذا نصرا عن
إطلاق الصلاة بالإسلام على سائر للفتية ،
وإن لم يقل عليكم ، ولو كان سائيا ورتد
الإسلام بعده أيضا .

وذهب الشافعية إلى عدم إطلاق الصلاة
بكلام الناسي ، وإحاطة بالتحريم إلى قريب
عهد الإسلام أو لما بعيدا عن العهد .

ومن غير نسيانه ، إن كان الكلام يسيرا
عزرا ، فيجوز به ، واستندوا لما في رواية
أبو هريرة - رضي الله عنه - قال ، وصل
رسول الله ﷺ الطهور أو العصر فسلم من
ركعتين ، ثم أتى حنثه مسجد وانكأ عليها
كان غضبان ، فقال له رسول الله ﷺ :
« فصل الصلاة يا رسول الله ؟ فقال
لأصحابه : « ألقى ما يقول في البيت ؟ قالوا
نعم . فصل ركعتين أخريين ثم مسجد
مسجدا » .

ووجه الدلالة : أنه تكلم معتقدا أنه ليس
في الصلاة ، وهم تكلموا مودعين السخ ثم
سوى هو وهم عديها .

ولا يعدل في كثير الكلام ، لأنه يقطع نظم
الصلاة ويهينها ، والفتيل يحمل نقله وإن
لمسوا والنسيان في كثير ما في

قال الخطيب الشربيني : « روي الغليل
والكثير إلى العرف عن الأصح . وأما الكراهة
على الكلام فإنه تطل صلاته على لانه رؤو
كان كلامه يسيرا ، ومثله أظهر لا تطل
كالمسي . وأما إن كان كلامه كثير فتعطل به
جزما » .

والله اعلم .

مجمع من حديث
صحيحه في الصلاة ١٤٢٩ ط مطبوع في دار
١٩٨١ ٩٩ ط دار المعارف بمصر (١) ط دار
من حديثه لا يظهر أنه مفسد ، وصححه العلامة
والله اعلم .

مجمع من حديث
صحيحه في الصلاة ١٤٢٩ ط مطبوع في دار
١٩٨١ ٩٩ ط دار المعارف بمصر (١) ط دار
من حديثه لا يظهر أنه مفسد ، وصححه العلامة
والله اعلم .

«ذهب الحنفية إلى جلال الصلاة بكلام السامي والمكروه» والكلام لفصحة الصلاة ، والكلام لتحديد محو ضرر ولا يهمل عندهم بكلام آياتهم إذا كان التبرع بغيره ، وإذا نام الصلي فائبا أو جالسا ، دنكم فلا تبطل صلاته ، ركعة إذا سُرَّ الكلام عن لسانه حتى انقرض فلا تبطل صلاته ، لأنه معذور عليه فأشبهه ما نزع في الفقرة والتي يكلمه من غيره .

وقال ابن تيمية : إن تكلم طائفة من صلاته لم يفسد ، وإن كان سلامه سقط لفصل الصلاة وإليه واحده . أما إن تكلم بشيء مما ينكس به الصلاة أو شيء من شأن الصلاة مثل كلام طيبي رحمه الله في الخبر م قصد صلاته .

ب - اضطراب ينظم المراتب والذكر

١٠٨ - احتلف الفقهاء في جلال الصلاة من اضطراب أحد شيء من الفروع وهو بصي : كقولهم من اسمه يحيى أو مهدي ﴿ يابحى حد الكتاب بقوة ﴾ أو ﴿ ما تلت بيمينك وهو مني ﴾ ، أو من بابك ﴿ ومن دخله كان آمنا ﴾ فذهب جمهور الفقهاء . احتجوا

(١) حاشية عمر طاب الله ١٤٣٦ هـ حاشية المدسومي ١٤٨٦ هـ ، ص ٩٥/١ ، ٩٦ ، مقال ابن تيمية ٢٣٨ ، ٢٣٩
(٢) ص ١٤٢ ، ١٤٣

وبذلكه وشافعية . إلى جلال الصلاة بكلام ما قصد به الاحتساب من القرآن ، قال ابن عابد بن والظاهر أنه نفسه وإن لم يكن الاحتساب بمعنى بهذا الاسم إذا قصد حفظه . وقد أضافه جلال الصلاة بالخطاب بالقرآن به إن قصد به التمهيد بغير محله . وذلك كما هو كثر في الشافعية أو غيرها فلمسوا عليه قطعها إن أية ﴿ لا تخروها سلام تسمى ﴾ . أما إن قصد التمهيد به بمحله فلا تبطل به الصلاة كذا سناد عليه شخص وهو يضر ﴿ إن تنفسي في حاشي وعيون ﴾ لرفع صوته بقوله ، ﴿ دخلوها سلام مبرك ﴾ لقصد الإلاد في المدح أو يستدعي ذلك بعد التبرع من الصلاة ، وقد احتجوا بجلال الصلاة بغير احتساب ما لم أن ما إذا قصد التمهيد فقط ، أو ما قصد شيئا ، لأنه فيها يشبه كلام الأدبيين فلا يكون مراداً إلا بالقصص ، وأما إن قصد مع التمهيد الفقرة ، سقطت الصلاة ، لأنه قرآن مصر كنه لو قصد تحرقه وحده ، وإن غلب - يحيى الله تعالى عنه - كان بصلي لمحله رطل من الخوراج فقال لا حكم إلا لله وأمره . تلا على ﴿ مبرك ﴾ وقد الله حي ﴿

فإن احتطيت شرفي وهذا التمهيد يجري في الصبح عن الإمام بالقرآن ، وغيره

التكبير أو التسميع ، فإنه إن قصد الرد مع
القرآن أو المراءة فقط أو قصد التكبير أو
التسبيح ، سقط مع الإحرام بطل وإلا
بطلت ، وإن كان في كلام بعض المتأخرين
ما يوجب خلاف ذلك ، ذهب أختايه ، من
صحة صلاة من غاصب شيء من القرآن ،
لما روي الخليل عن عطاء بن سائب قال
استأنت علي عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو
يصل فقال : « دخلوا مصر إن شاء الله
مصر » فقال : كيف صنعت ؟ قال
استأنت علي عبد الله بن مسعود وهو يصلي
فقال : « دخلوا مصر إن شاء الله آمين » .
ولأنه إذا لم يقم بعد به الصلاة ، كما لو لم
يقصد سببه ، استأنى القاضي إذا قصد
الحمد لذكر أو عرف لم يطل ، وإن قصد
عطاب أذعن بطلت ، وإن قصد مما
قوجهوا ، فما إن أتى بما لا يميزه القرآن
من غيره كقول له ليحل اسمه إبراهيم
يا إبراهيم وسماه فسدت صلاته ، لأن هذا
كلام الناس ، ولم يميز عن كلامهم بما يميز
به القرآن ، أنه ما لو جمع بين كليات مفرقة
من القرآن فقال : يا إبراهيم حد الكتاب
التكبير

والثناء خلال أبي يوسف ، كان قبل الجمع
الله إليه ؟ فقال : لا إله إلا الله أو ما
ماثل ؟ فقال الخليل والنقل وأخبر ، وأن
إن كان الجواب ، به اليقين شيء فلا بد
انقضاء ، كان قول : « مالك » فلا يزال
و غير واقعي مثلاً ، لأنه ليس بشيء ، وشأنه
ما لم يحرم سواه ما جرح به في الصلاة
فإنها تقصد عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي
يوسف ، قال ابن عبد البر : لأن الأصل
عمله في ما كان شاه أو قرأنا لا يغير رائيته ،
وعنده يغير ، وذكر في شرح أنه لو لم يحرم
بحر بصره فقال : الحمد لله فهو على
اختلاف ، وصرحوا بأن شيعت لعاطس في
الصلاة تحرمه بخلاف الصلاة في عطر
شعره فقال : لا يغير برك الله فسد
صلاته ، لأنه يجري في غطاس الناس
فكسدت من كلامهم ، بخلاف ما إذا كان
بدطس أو السامع ، الحمد لله فإنه لا يقصد
صلاته ، لأنه لم يميز حوله إلا إذا أراد
تعليقاً ، صلاته تقصد ، وأن إذا عطس
ففسد نفسه فقال : بركت الله ما يصح
لا يقصد صلاته ، لأنه لما لم يكن خطباً لم يرد
م يميز من كلام الناس كما إذا لم يرحم

الله

ذهب الشافعية والحابلة إلى أنه لا يفسد
الصلاة بكل ما قصد به الجواب من الذكر

كما ذهب أبو حنيفة ومحمد إلى بطلان
الصلاة بكل ما قصد به الجواب من الذكر

الصلاة واستثنى احتضنه فريهر انتهى
لا يملك منه فلا سلطان صلاته بالآتين والآن
والأخير والآخر، وإن حضر حروف
لنصرته

قل أسويست إن كان الأتس من
وجع ، مما يمكن الامتناع منه ينفع
الصلاة ، وإن كان لا يمكن الامتناع ،
وعن عمد إن كان الشرح صحت ينفع ،
وإذا فلا ، لأنه لا يمكن القعود إلا بالآن

قال ابن علقمير لكن يسمى تخليده بما إذا
لا يتكلم بخارج حروف وآله ، كما استثنى
الحنفية النكاه من خوف الآخرة وذكر آفة
والنار منه لأنفسه به الصلاة ، لدلائله على
احتشاع فهو اعجبت فراءة الإمام تجعل
يكنى ويقول بن أو نعم لأنفسه صلاته ،
قال ابن علقمير فلا من الحائز لا الآتين
وسجده إذا كان يذكرها صلاته قال الله
بني أسالك الحق وأعود بك من النار ، ولو
صرح به لأنفسه صلاته ، هـ - كان من وجع
أو مضية صلاته ينسوي أنها مضية
مفروغ ولو صرح به تصد

وإن يقر الله به من أن يكون النكاه من
حرف لاسية أنه لا سلطان الصلاة

وبذهب المالكية بن حوز لأن الأصل يجمع
عليه ، والنكاه لأجل التشريع ، سواء كان

الصلاة بالذكر والدعاء إلا أن يخاطب كقوله
بما طس يرحم الله ريشي من حيث
الاحتضار منه بعدى ولو سوله بخلافه
الصلاة ، ولما إذا كان الذكر لاحتضار فيه
فلا ينقل به الصلاة ، كما لو غطس
بقل الحمد لله أو سب ما يحبه تعالى
إله وإن إليه رعون ، أو روى ومنعه
تعالى سبحانه الله ، أو قيل له ، وبذلك
علام تعالى حمد لله ، صرح مخالفة
بكرهه ذلك ، للاحتضار في بطلان
الصلاة

وبذهب المالكية بن حوز أحمد
للعامس ، والاسم دافع من مصه صها بها
وسجده إلا أنه يذهب تركها صرحه بجواب
اشبح والتهويل والخوفه بنفسه الشيء في
أي من من الصلاة ، قال صلاة كلها على
لذلك

ج - نأوه والآتين والتخفيف واليكاه ، ويصح
والتشجيع .

١٠٩ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الأمر
(وهو دون أنه ما هو) وإنأوه (وهو دون .
بالله والنكاه وسجده إن ظهر به حرفان بطلت

١٠٩ - ابن علقمير ، ص ٥٧
كتاب التمسك ١ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ص ٥٥٠
١٠٩٠ - كتاب الصلاة ١٠٩٠ - صلاة الله ص ٥٧
١٠٩

خفية : ومنه ما لو دعاه لغرض صحيح .
 كتجسين الصوت ، لأنه يجعله لإصلاح
 العبادة ، ومن الغرض الصحيح ما لو فعله
 يهتدي إيمانه إلى الصوت ، أو لإعلام أنه
 في الصلاة ، قال ابن عابدين ، وأما
 ما إذا في النكاح إلا في المدعى إليه كراه
 قول أبي حنيفة رحمه ، لأنه كلام والكلام
 مقصد على كل حال ، وكانهم عدلوا بذلك
 عن الثبوت وصححوه هذه الصلاة ، إذا كان
 لغرض صحيح لوجود نص ، ومنه ما في
 الخبر من سبب لمن حله من علي رضي الله
 عنه . قال : " فكان في من سب الله يخطئ
 مدحلا ، مدحلا بالليل ومدحلا بالنهار .
 لكت إذا أنه وهو يصلح يتصح به " (١)

ومثل هذا مخرج الحائض من حائزها
 الصحيح خاصة وفيه حرفان قال
 المودودي كتب اني أنا عبد الله يتصح في
 صلاته لأخيه أنه يصلي

وقد انشأه أبي به إنني بعد من
 الصحيح وغيره كالعدل بالخطأ ليس
 عرفاً للشيء ، وإن ظهر به حرفان لعدم

فهيلا أو كثيرا ، فإن لم يكن الأثر والنكاح من
 عية مفرق بين عمله وسهوه ، فيه
 وكثيره فالعلم مطلق مطلق في كل
 والله يطل إن كان كثير وسجد له إن
 قل . قال القدير وهذا في النكاح المديرة
 وهو ما كنت بصوب ، وأما المقصود ، وهو
 ما كان للصوت فلا يغير وهو اختيار ما لم
 يكثر

ومثل النكاح ما لم يكثر فيه فخرجوا
 عدم مطلق الصلاة بالنكاح خفية من الله
 تعالى ، نكوه عبر داخل في رسمه ، ومثله
 ما لو غيبه نحو سحان وعطاس وشارب
 وبكاء ، ولو كان به حرفان ، قال مهدي
 صليان إن جيب الله في شارب خمس
 مرات وسبع شارب هاه . هذه ودت
 لأنه لا يثبت إليه بالاعتبار به حكم من
 أحكم الكلام نفوذ . تواتر على
 ما علم ، ولا تفضل تنوي ، إلا أنه يكره
 استدعاء نكاح ومبطل مثلا يظهر حرفان
 فتنقل صلاته

١١٠ - ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية
 والمالكية والشافعية - إلى أن الصحيح وهو أن
 يقرأ مع بالفتح والضم) بغير علم مطلق
 لنص الصلاة إن ظهر حرفان ، فإن كان نصرا شأ
 من طمعه ، أو غلب فلا تعد صلاته قال

١ - حديث عن أبي طالب ، الذي في من سب الله
 مدحلا
 أخرجه في ٢٢١٦ ٢٢١٦ ٢٢١٦ ٢٢١٦ ٢٢١٦ ٢٢١٦
 مستخرج من أبي جعفر الطوسي في كتابه الأثر
 القوي (٢٠١٦) ط ١٠٠٠٠

التقصير، وكذا التصحح تتعدى القراءة القولية وغيرها من الأركان المفردة للصورة .
لأنه إذا كثر التصحح ونحوه بمعنى كأن ظهر منه حرج من ذلك وكثر فإن صلاته تنطلي .
وصوب الإثري عدم البطال في التصحح والسعال والعهدس لمعية وإن كثرت إذ لا يمكن الاحتراز عنها .

قال الخطيب الشربيني : وينبغي أن يكون محل الأول ما إذا لم يصر السعال ونحوه مرضا ملزما له ، أما إذا صار السعال ونحوه كذلك فإنه لا يصر كمن قد ميس بول ونحوه بل لو لم يصر ولا يصر ، والتصحيح للسعال وإن كان يسيرا ، لأن المجرى به ، لا ضرره إلى التصحح له وفي معنى المجرى سائر السعال .

قال الخطيب الشربيني : لو جهل بطلانها بالتصحح مع علمه بتحريم الكلام ممدود لجهل حكمه على العوام .

ذهب المالكية إلى أن التصحح حاجة لا يبطل الصلاة ، ولا سجود فيه من غير خلاف ، وأما التصحح لغير حاجة ، بل عشا فيه خلاف ، والتصحيح أنه لا يبطل به الصلاة . أيضا - ولا سجود فيه ، وهو أحد لولي حاشيت واحد به ابن تيمية واختاره الأبهري والحمي وتحليل

والقول الثاني مالكة . أنه كالكلام ، يعرف

بين العمد والشهو . وفيه من عاشر الحاجة ضرورية الطبع ، وفيها عدم بطلان الصلاة بالتصحح لغير الحاجة بها إذا قل ولا يضر .
لأنه فعل كثير من غير جنس الصلاة

١١١ - صرح المالكية ببطلان الصلاة بتعدد التصحح بالغيم وإن لم يظهر منه حرج ، قال النسائي : سواء كان كثيرا أو قليلا ، ظهر منه حرج أم لا ؛ لأنه كالكلام في الصلاة . وهذا هو المشهور . وقيل إنه لا يبطل مطلقا . وقيل ، إن ظهر منه حرج أنطى وإلا فلا . أما التصحح بالأنف فلا يبطل به الصلاة ما لم يكثر أو يقصد عشا . قال الخطيب : فإن كان عشا حرى على الإنزال الكثيرة لأنه فعل من غير جنس الصلاة

وقد حاشاه بطلان الصلاة بالتصحح بها إذا كان حرجا لفرد ليس فاس - وهي الله تعالى عنها - من تصحح في صلاته فقد تكسبه وروي نحوه عن أبي هريرة - وهي الله عه

د - الصلوات

١١٢ - ذهب جمهور الفقهاء الحنيفة والمالكية والحنابلة - إلى بطلان الصلاة بالتصحح إن كان تفهقه ، ولو لم تنس

(١) خطبة ابن تيمية ١٠١٤ هـ ، حاشية النسائي ٢٨١

وما بعدها - ٢٨٤ هـ ، ص ٢٩١ ، ص ٢٩١

خطبة ابن تيمية ١٠١٤ هـ ، ص ٢٩١

لأن من تركها قبل وقتها في غير وقتها
له^(١)

هـ - الأكل والشرب

١١٣ - متى انقضى عن بطلان الصلاة
بالأكل والشرب من حيث الحمد قال
أحمد بن حنبل وهو سمع سفيان وسمي
دست - قال ابن أمانة وكان دور أحمد
فيه لا يفتد به الصلاة إذا ابتغى ، وصرح
عبد الصلاة بالفتح إلى كره ، وعليه
بطلان الشرب ، وكذا اتفق بالسكر إذا
كذب في فيه يفتح ثوبه

قال ابن عابدس إن لم يصب
المصنع ، لو وهو عين للأكل أو الشرب ،
بطلان لم يفسد ، لأنه في البحر من
الحلوة ولو أكل شيئا من الحلوة وشتم
عينا فدخل في الصلاة توجد حلوة في فيه
وألفها لا يفسد صلاته ، ولو دخل القايه
وسكر في فيه ، ولم يصبه ، لكن يفسد
بالحلوة يصل إلى جوده بعد صلاته .
بقرن المالكية من عيب الأكل والشرب

خبره في يومه من روي الله من
هـ - أي التي يمتنع فيها الصلاة
الصلاة والتمتع بالصوم^(٢) لأنه يمتنع
فيها بها ، أنه خطاب لأدي

في المالكية وسواء لم يكثر
وسمى وقت بعد أن يمتنع بكونه في
الصلاة - أو بعده ، كان يمتنع انظر في
صلاة أو الأسرع لما يمتنع بعد
الصحة فيها

قال أحمد بن حنبل في الصلاة
ما يكون مسجود له وغيره من أسانه
أولا ، وإن غري عن ظهور الفاء واحد ، أو
أودعها ، كما صرحوا ببطلان الصلاة
بأنه من دون فهمه ، وهو كان مسجودا
له بعد

ودعت الشيعة إلى أنه من ظهر
بأنه من غير بطلان الصلاة
والأول^(٣) ، وإن التمس فلا بطلان الصلاة
به وأن النبي ﷺ سمع فيها سمع

خبره في يومه من روي الله من
أحمد بن حنبل وهو سمع سفيان وسمي
دست - قال ابن أمانة وكان دور أحمد
فيه لا يفتد به الصلاة إذا ابتغى ، وصرح
عبد الصلاة بالفتح إلى كره ، وعليه
بطلان الشرب ، وكذا اتفق بالسكر إذا
كذب في فيه يفتح ثوبه

(١) حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ
أنه قال: «من صلى صلاة لم يمتنع من الأكل والشرب»
في يومه من روي الله من
أحمد بن حنبل وهو سمع سفيان وسمي
دست - قال ابن أمانة وكان دور أحمد
فيه لا يفتد به الصلاة إذا ابتغى ، وصرح
عبد الصلاة بالفتح إلى كره ، وعليه
بطلان الشرب ، وكذا اتفق بالسكر إذا
كذب في فيه يفتح ثوبه

الفضل كالقصر ، فإن في صدق ومه فذل
أكثرهم ، لأن ما نزل الغرض ليطل العمل ،
كسائر مخططات

وكن ماسبق لها إذا كان الأكل والشرب
عددا ، من كان سهوا أو جهلا فإنه لا يطل
الصلاة فرضا كانت أو خلافا ، كان يسيرا ،
لعموم قوله ﷺ : « إن الله وضع عن أمي
الحظا والنسيان وما استكرهوا عليه ، ولأن
تركه مما دام الضرر ، وركه الأصل ، إذا لم
يؤثر في حالة السهو في الصيام فانصلا
لأولى

قلوا ولا بأس بصدق ما بقي في ماله من
بقايا الطعام من غير مصحح ، أو بقي بين
أسنانه من بقايا الطعام بلا مضغ مما يجزى به
ريقه وهو التيسير ، لأن ذلك لا يمس أكلا ،
وأما ما لا يجزى به ريقه بل يجزى بنفسه - وهو
مائه جرم - فإن الصلاة تنص بطله لعدم
مشقة الاختلاف

قال المجتهد : إذا قطع من بين أسنانه ماله
جرم وانقضى بطل الصلاة عددا ، وصرحت
أنه منع ما زاد به من سكر وسهوه
كالأكل (١)

وسهوه ، فإن أكل أو شرب للصلي عددا
بطلت صلاته اتفاقا ، وأما إن أكل أو شرب
سهوا لم يطل صلاته ، ويتيمم بسجود
السهر

وهذه الشافعية إلى بطلان الصلاة
بالأكل ولو كان قليلا ، وإن كان مكرها عليه
لشدة ممانته للصلاة مع ثبوتها ، واستشوا من
ذلك ، التمسى أنه في الصلاة ، والمحل
بالتحريم لقرب عهدته بالإسلام ، و إذا
سأله بعيد عن أكله فلا تطل صلاته
بالأكل إلا إذا كان عرفا ، ولا تطل ما لو جرى
ريقه بهالي طعام بين أسنانه وعجز عن تحييره
ويجه كما في الصوم

وصرحوا بأنه لو كان ريقه سكره عذابت
فيمنع دريها عددا ، مع علمه بالتحريم ، أو
تقصيره في العلم فإن صلاته تطل كما
صرحوا بطلان الصلاة بالضعف إلى كثير ، وإن
لم يصل إلى حوته شيء

وإذا اختلته في ذلك بين صلاة العرض
والصل ، فصلاة العرض سطل بالأكل
والشرب عددا ، على الأكل أو الشرب أو
كثر ، لأنه ينهي الصلاة ، وأما صلاة الفضل
فلا تنقض بالأكل والشرب إلا إذا كان عرفا
لقطع لمرأاة بين الأركان .

قلت الجسري ، وهذا رواية وعنه أن

(١) حاشية ابن حاشين ١١٨٢ ، حاشية السبكي
١٢٨٩ ، مطبوع على ١٢٨٢ ، حاشية ابن حاشين
١٢٨٢ ، حاشية المستخرج ١٢٨٢ ، حاشية المستخرج
١٢٨٢ ، شرح وصي الشافعي ١٢٨٢ ، كتاب الصلاة
١٢٨٢ ، ١٢٨٢

و- العمل الكثير

١١٤ اتفق الفقهاء على خلاف الصلاة
مفعول الكثير ، واختلفوا في حقه مذهب
الحنفية بل أن العمل الكثير الذي يتطلب
الصلاة به هو مالا يشك الناظر في فاعله أنه
ليس في الصلاة قالوا فإن شك أنه بها
أم لا فبطل ، وهذا هو الأصح عندهم ،
وقدوا العمل الكثير ألا يكون لإصلاحها
ليخرج به الوضوء ، والتي تسبق لحديث فيها
لا يسهلها .

قال ابن عريدين : وجهي أن يزاد : ولا
فعل لعدم إعرابها عن قتل الحية والعقرب
مفعول كثير على قول ، إلا أنه يقال إنه
لإصلاحها ، لأن تركه قد يؤدي إلى
إفسادها .

ومذهب المالكية مذهب من مذهب
الحنفية ، فالعمل الكثير عندهم هو ما يجب
لناظر أنه ليس في صلاة ، وسهو في ذلك
كالمعذب .

ومذهب الشافعية والحنابلة إلى أن المرجع في
معرفته القوة والكثرة هو العرف ، مما يسهل
الناس ميلا قتل ، ولعلهم كثيرا عنكم ،
قال الشافعية فالحطوتان المستطانتان ،
والضربان ، وسحرهما خيل ، والثلاث من
ذلك أو غيره كثير إن تواتر سواء أكانت

من جنس الحطوتات ، أم أجناس :
محطوة ، وصريه ، وحلج بعل ، وسواء
أكانت الحطوت الثلاث بقدر عطفه واحدة
أم لا ، وصرحوا بطلان الصلاة بالقطعة
الفاخرة ، كالتوبة الفاخرة لماتاني
بالصلاة ، وعمل ذلك بالاقبال المعصية
عندهم بطلان الصلاة ولو كانت فدية ، سواء
أكانت من جنس أفعال الصلاة أم من غير
جنسها ، أما السهو فلا كانت الأفعال من
غير جنس الصلاة فبطل بكبرها ، لأن
الحاجة لا تدعو إليها ، أما إذا دعت الحاجة
إليها كمصلاة شدة الحرق فلا تضر ولو
كثرت ، أما إذا كانت الأفعال من جنسها
كزيادة ركوع أو سجود سهواً -
فلا تبطل ، لأن النبي ﷺ ومن بعده
حكما وسجد للسهو ، وبه يهتدون^(١)

وقال الحنفية ، لا يصح السير ثلاث ولا
عبورها من العدد ، بل البصر ما عده العرف
يسيرا ، لأنه لا يتوقف فيه ف يرجع للعرف
كالتقصي وخسر . فإن طلق عرفا لمفعل
فيها ، وكان ذلك العمل من غير جنسها غير

(١) حنبل في مسنده ١١٤/١ يشك في ذلك ٣٦/١
ط مصطفى طاهر ٩٥٦ ، ص ١٦٨
كتاب النجاس ٣٧٢/١ ، معذرة أولي النسي ٥٩٩
(٢) حديث (من أتى مكة حيا وسجد للسهو)
أشهره البخاري (مذبح ٩٢/٣ - ط السجدة) من
حديث عبد الله بن مسعود

وختابته - أن أنه يجب عليه أن يصلي مع وجود الجماعة ولا يترك الصلاة ، لما روى أبو هريرة - رضي الله تعالى عنه - أن النبي ﷺ قال : «إِذَا أَمَرْتُمْ بِشَيْءٍ فَلْتَسْمِعُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١) قال الشافعية وختابته

وذهب إلى بطلان عريضة الجماعة بيده وركبته وفجرهم القتل للمكثرون ، ويجب أن ينحني للمسجد ، إلى القبلة أي لو زاد عنه لا شيء جماعة - وله الحسنة أنه يجلس على منبره - وذهب المالكية - أنه يجزي في الوقت - وقال الشافعية - بوجوب الإعادة عليه أي بعد - وبعد أخذب - لا إعادة عليه - ولأن الختابة - إذ وجد مكان - ساعد عليه ولا يؤمن قائم^(٢)

ثالثاً تختلف شروط سنن العزوة

١٢٠ - بحر العزوة شرط من شروط صحة الصلاة كما تقدم ، فلا يصح الصلاة إلا سبها ، وله تفق الفقهاء على بطلان صلاة من كشف غوزته فيها لصدا ، واختلقوا فيه لو كشف بلا قصد متى تفضل صلاته^(٣) فذهب مختصه إلى أن الصلاة تنقض لو

يصلي بالشرب سحر أو غيرها من غير هذه ، وانفصلا بالشرب سحر حسنة تفصل ، لأن كل واحد منهما مانع من جوار الصلاة حالة الاختيار فيسويان في حكم الصلاة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف

وعند محمد لا يخرجه الصلاة إلا في الذوب انحصر ، لأن الصلاة فيه أقرب إلى دخول من الصلاة عريان ، فإن تقبل من الجماعة لا يصح جوار ، وكذلك الكثير في قول بعض الفقهاء قال عطاء - رحمه الله - من صلى في ثوبه يسعون طرة من دم حارته صلاته - ثم بطل أحد مجموع الصلاة عرياناً في حال الاختيار قال في الأسرار وقول محمد - رحمه الله - أصح

وذهب المالكية وختابته ، إلى أن العاجر عن ثوب طاهر يصلي في ثوبه النجس ، وعند الختابة يصح الصلاة إذا وجد غيره أو صيهر به ليد - وبعد المالكية يصح في الوقت نفسه وذهب الشافعية إلى أنه يجب عليه أن يصلي عرياناً ولا إعادة عليه^(٤)

ولذلك احتجب الفقهاء في الطاهر عن مكان طاهر ، كان يحس في مكان نجس فذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية

(١) حديث ١٩ لم يترك ما استصحب لم يترك الحديث ، فتح ٢٤٩/١٢ ط الشافعية ،

جسم ١ ٢٤٧ ط فقهي

(٢) عليه السلام ما يرد ١٢٨ ، حرر الإكس ١١/٢

المعرج ١٥٢ ، (أصناف ١٢١/٢) ١٢١

(٣) حارث بن طاهر ٢٤٧/٢ سج خدر ١ ٢٢٩

سج السمرقاني ٢٤٧/٢ نصيب ١١٩

(٤) ص ٢٠

احرم من ذلك ، بطلان أي وهذا إلى رسول الله ﷺ في أمر من يومه فممنهم الصلاة ، فقال يؤمكم أمروكم ، وكنت أمراً لا كنت أحبط ، فدموني ، فكنت يؤمهم وحل وجهه لي صبره صغره ، فكنت إذا وجدت انكشفت عني ، فقال امرأة من النساء (ولولا عا عذوبا فمؤمكم عاشروني) لميها عذوباً فيما نزلت بشيء بعد الإسلام فوجي به ^(١٦) ولم ينشف أن نبي ﷺ أنكر ذلك ولا أحد من أصحابه

والسبب هو الذي لا يحش في النظر عوداً قال أبو حنيفة ، وكشف الفحش حجب لكشف ، فيحش من الفحش ولا يحش من غيره ، وكذا لا ينش الصلاة إن انكشف من الصورة شيء كتبت له من قصر ، ولو أطرد الريح ثوبه عن عورتها ، صعد منها ما لم يحش منه لم تبطل صلاته ، وكذا لو بدت الصورة كلها فلعاد الثوب سر به فلا عمل كثير فإنها لا تنقض ، فحصر حديثه أشبه اليسير في الزمن المأخوذ ، وكذا يبطل من حش وشال اليأس ، ولو بلا قصد ^(١٧)

انكشف رجع عصور قدر أدرك ملاحظته ويدخل في أداء الركعت منه أيضاً وهذا قول أبي يوسف ، واعتبر عمدة أداء الركعت حنيفة

قال ابن عاصم ، والأول للحسن للاحتياط . وعليه لو انكشف رجع عصور أقل من أدرك ركعتين فلا يفسد بانها في أخيه ، قال ابن عاصم ، لأن الانكشاف الكثير في الوجود القليل عموماً كالانكشاف القليل في النقص الكثير ، وأما إذا أدى مع الانكشاف ركعتين بانها قصد بانها في أخيه ، وهذا منه في الانكشاف لحادث في أثناء الصلاة ، أما المأخوذ لاستدائها فإنه يسمع بعدها مطلقاً اتفاقاً بعد أن يكبر انكشوف رجع العصور .

ولم يثبت المالكية والشافعية الصلاة مفقودة ، وعندهم من يفتي بالانكشاف يبطل الصلاة

قال النووي ، فإن انكشف شيء من عورة مباحي لم تصح صلاته سواء أكثر انكشف أم قل ، ولو كان أدنى جزء وهذا إن لم يسرها في الحال .

وذهب الحنابلة إلى أنه لا يبطل انكشاف يسير من الصورة بلا قصد ، ولو كان من الانكشاف ولو لا حديث عمرو بن سلمة

(١٦) حديث عمرو بن سلمة ، لا يظن أي هذا

أوردته المحقق في الفتح ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١

صلاة الطاهر من سائر للعمرة

الشافعية والحنابلة لا إعادة عليه

ودعه جمهور الفقهاء - أخضيه والمالكية والحنابلة - إلى أنه إذا لم يجد علام السر إلا ثوب حريره أو ثوباً نجساً وحب عليه بيسه ، ولا يصلي عازراً ، لأن عرض السر أقوى من مع يس الحرير والنجس في هذه الحالة ، ويعيد في الثوب عند المالكية ، ويقال للحنابلة لا يعيد إذا صلى في ثوب حرير ؛ لأنه مأثور في بيه في بعض الأخوان كطهارة والقرد ، ويعيد إذا صلى في ثوب نجس .

وروي الشافعية بين الثوب الحرير والثوب النجس ، فإذا نجد المصلي لا ثوب نجس ، ولم يقدّر على غسله فإنه يصلي عازراً ولا يسه . ورد وجد حرير وحب عليه أن يصلي فيه ، لأنه طاهر يسقط الغرض منه ، وإنه يجرى في غير محل الضرورة ، ويجب عليه الإعادة إذا صلى في ثوب نجس (١)

واستلموا في وجوب التعلين إذا لم يجد إلا الطلح ، كما أن عبد الغفر ، تمهيداً في أنه لم يجد إلا ما يسر به أحد فرجه إليها سر ، وتفصيل ذلك في مصنف - (عز)

١٢١ - اتفق العلماء على أن الصلاة لا تسقط عن عدم السر للعمرة ، واستلموا في كونه صلاته * فذهب الحنفية واحتجوا به إلى أنه غير بين أن يصلي قاعداً أو قائماً ، فإنه من قاعداً فالانفصال لمن يؤتى بالركوع والسجود ، كما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما . وأن يؤمر بكسوفهم موكبهم ، فمحرر عزة قال يصلون جلوساً ، يؤمرون إياه برؤوسهم ، وإن ركع وسجد جاز به ذلك وقد الحديث يكون عموده كما في الصلاة فيعرش الرحمن وشريك امرأة . وعند الحنفية يتضم ، وذلك بأن يضم إحدى معدية على الأخرى ، لأنه أنزل كشفاً

وإن صلى قائماً فإنه يؤمر . كذلك بالركوع والسجود عند الحنفية ، لأن السر أهم من أداء الأركان ، لأنه لو صلى في الصلاة وحارسها ، والأركان عناصر الصلاة لاغير . وقد أنى سبط ، وقال الحنفية : إذا صلى قائماً لومه أن يركع ويسجد بالأرض

ذهب المالكية والشافعية إلى أنه يصلي قائماً ، ولا يجوز له أن يجلس . ويجب عليه الإعادة في الثوب عند المالكية ، وقال

(١) عليه ابن عسبي ١٧٥/١ ، عليه المسبكي ٢١٦ الكافي ٢٢٩/١ ، مسند ١١٢/٢ ، ١٤٢ ، كتاب الطهارة ٢٧٢ ، ٢٧١

= المجموع ١١٦/٣ ، وهو المصنف ١٨٨/١ ، كتاب الطهارة ١٩٩/١

صلاة الأوابين ١ - ٣

الغرب يكتف من الأبرار ، واستندوا على
أعضائهم هذه الصلاة يحدث النبي ﷺ ،
من حتى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم
فيها بينهم بسوء عدى له صلاة ثم عتبه
منه^(١)

قال لادوي ، كان النبي ﷺ يصليها
ويقول : هذه صلاة لأوابين^(٢)

ويؤخذ لما جاء من صلاة يصحى
والصلاة بين المغرب والعشاء أن صلاة
الأوابين تطلق على صلاة الفجر ، والصلاة

وصية ثلاثة أيام من كل شهر^(٣)

وقت صلاة الأوابين وحكمها

٢ - قال الجمهور من صلاة يصحى ،
والأفضل فيها بعد ربح النهار إذا شئت الحر
واستندرو حديث النبي ﷺ ، وصلاة
الأوابين حين يرمى انفصاله^(٤) بقول النبي
ﷺ : صلاة الأوابين هو الذي أعطاه
هذه التسمية ، وكان ذلك وأصح في حديث
في حرية استخدام فيه ، وإن لا نوع
ركعتي الصبح فإنها صلاة الأوابين

وتدلك بقول الفقهاء ، من لم يها (أي
بصلاة الصبح) كان من الأوابين^(٥)

ويظهر نصيب أحكام صلاة الصبح في
مصطلح (صلاة الصبح) .

٣ - وتطلق أيضا على تتخلل بعد المغرب
بالحلوا يتحب إذا ست ركعاته بعد

(١) حديث ابن جابر عن عبد الله بن مسعود ،
أنه لما أوصى النبي ﷺ (٧١٩) ط الصبي وقال : صليت
عربا لأتبره ولا من حديث روى عن أبيه عن
أبي عبد الله ، قال : وصية محمد ، صلي الله عليه وسلم
عن من عبد الله من به عبد شكر الحديث ، وصحة
معد

(٢) ابن جرير (٥٢٤٦) ، روى عن (١٨٥) ط حطب
في الصحيح عن شرح الكشي (١٠٣) ، خطه
(٦٧/٦) وأبو طهطا (٣٠٦/١) ، يعني الحديث
(٢١٥٢١) ، وكشف الشك (٢٤٢/١) ، وحديث كذا
النبي ﷺ يصليها ويصبر هذه صلاة الأوابين ، من
حديث مروي عن عيسى بن أبي عبد الله ، قال : صلاة
بكتب ، حرج الطبري في رواية الثلاث ثم في جميع
الروايات (٢٣٠) ، وقال المصنف : - ط أبي جرد
في صحيحه عن عبد الله بن مسعود ، قال : هذه من
معد

وقال شريك في حديث (٢٤٢/٣) عن أبي بصير
أنه قال : هي صلاة الغروب التي قبلها حديث الآخر
الحديث ، وهذه صلاة الأوابين ، فذكره محمد بن حنبل
فقال : لا يثبت في حديثه (٢٤) ، وأما حديث محمد بن
الحديث مرسلا

(١) الترمذي والبيهقي (٤٠) ، حديث في حرية
المصنفين من صلاة الأوابين
أصح الحديث (٥٢/٢) ط طهطا (٣٠٦) ، وصح
(١٩٩/١) ، ط طهطا (٣٠٦) ، وقال المصنف : لا يثبت
في حديثه عن (٢٤٢/١) ط طهطا
أصح الحديث

(٢) من حديث (٢٤٢/١) ، وقال المصنف : لا يثبت
أصح الحديث (٣٠٦) ، وقال المصنف : لا يثبت
في حديثه عن (٢٤٢/١) ، وقال المصنف : لا يثبت
في حديثه عن (٢٤٢/١) ، وقال المصنف : لا يثبت

بين المغرب والعشاء هي صلاة تسبحة
يُقال: التسبحة^(١)

٤ - يستمر تسبحة بسبع عشرة ركعة
المغرب والعشاء صلاة الأوابين ، وقيل
تسبحة صلاة الأوابين ، وسبحة صلاة
الحققة بعدة لسان عتبا ، واستعمل
بغيرها من غشاء ، يوم ، وليلة ، وهي
عشرون ركعة بين غروب الشمس ، وفي رواية
أخرى ثمان ركعات^(٢)

ومظهر تفصيل ذلك في مصطلح
عمل

صلاة التراويح

التعريف

١ - تقدم تعريف صلاة بعد اصطلاح في
مصطلح - (صلاة)

والترايح جمع تريحه ، أي تريحه
النفس ، أي سراحه ، من الراحة وهي راحة
النفس والعباد والبريق في الأصم اسم
شحه مطلق ، وسبب حصة التي بعد
أربع ركعات في ليالي رمضان فترويحه
للاسترخاء ، ثم بعد كل أربع ركعات
برويحة مجاز ، وسبب هذه الصلاة ما رواه
أحمد كذا يظهر القيم فيها وتكسب بعد
كل أربع ركعات للاندراج^(٣)

صلاة التراويح هي فيه شهر
رمضان متى متى ، على اختلاف بين
العلماء في عدد ركعاتها ، وفي غير ذلك من
مسائلها^(٤)



(١) أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما

(٢) أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما

(٣) أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما

(٤) أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما

١ - أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما

٢ - أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما ، أخرجه الشيخان في صحيحهما

١- الاتصال ذات العجلة

١- أسماء اللب

أما صلاة الزاويح فلا يشترط لها أن تكون بعد الأضحية ، وهي في أيام رمضان خاصة

٢- إحياء الليل ، ويطلق عليه بعض الفضلاء ، أيضاً قيام الليل ، هو - إحياء الليل ، أو إكثره في السجدة كالصلاة والدُّعَاء وغيره القرآن الكريم ، ويحذر ذلك (و: إحياء الليل)

وأما الليل : يكون في كل ليلة من
الأيام خمس ، ويكون بأي من العبادات
المذكورة ، أو بعضها وليس بخصوص الصلاة
لأن صلاة التراويح فتكون في أي أيام رمضان
خاصة

ب. التزويد

٣- التهجيد في اللغة من المجد ، ويقطع المجد عن الوم وعلى الصهر ، يقال مجد إذا نام بالليل ، ويقال 'بمسا مجد إذا صلى الليل ، فهو من الأضداد ، ويقال مجد إذا زال النوم فانكسب^(١٧)

وهو في الاصطلاح صلاة التضرع في الليل بعد النوم^(١٨)

والله اعلم - محمد بن عبد الله بن محمد -
 القصر في الربيع بعد النسيم ، في أي ليلة من
 ليالي العام

١٢٤٥

(3) غفر. يحتاج ٢٢٨١

ج - التطوع
١ - التطوع هو ما شرع به الله على الفرائض والواجبات من الصلاة وغيرها - وسمي بذلك لأنه قائم على ما فرض الله تعالى ، وصلاة التطوع أو النافلة تنقسم إلى ثقل مفيد ومنه صلاة التراويح ، وإلى من يطلق أي غير مفيد بوقت^(١)
ويعتبر في نظر مصطلح (تطوع) .

٥. الوتر هو العضلة المحصورة بعد
رياضة المشاء ، سميت بذلك لأن عدد
ركعاتها ثلث لاسم (١٧).

الحكم التكليفي

٦ - نفق الصفياء على سبيل صلاة التراويح ،
وهي عند الحفلة والحنايا وبعض المالكية
سنة موكدة ، وهي سنة كبرحال والنساء ،

[illegible]

صلاة التراويح ٦

لنفسه ، ويصلي آخر رجل فخصي بصلاته
الرهط ، فقال عمر : بني أرى بو جمعت
هؤلاء على قدرى ، ولقد كان قتل ، ثم هزم
لحمهم على أبي من كعب ، ثم خرجت
معه ليلة أخرى ، وأبى أن يصلوا بصلاة
بنينهم ، فقال : بعثت البعثة هذه ، وبقي
يسمون عبا لفصل من التي يقومون ، يريد
عن خليل ، وكان أثناس يقومون
أبيه^(١)

روى أسد بن عمرو عن أبي يوسف
قال : سألت با حيفة عن التراويح وما فعله
عمر ، فقال : التراويح ستة مؤكدة ، ولم
يشترط^(٢) عمر من سقا نفسه ، ولم يكن
في حيتننا ، ولم يعرفه إلا عن أبي لهبه
وعنه من رسول الله ﷺ ، وأما من عمر
هو جمع الناس على أبي من كعب بصلاته
معدة والصحابة حتى يروى عن أنها حريم
والانصراف مناد عليه وأحد منهم ، بل ساعده
رواهه وأمر بذلك^(٣)

الملاح ، قال : استحوذ ، ثم مضى بنا إليه
النهر

وهي أصبحت من بنير - رضي الله تعالى
عنها - قال : بعثت مع رسول الله ﷺ في
شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين إلى ثنت
الليل الأولى ، ثم لمسا معه ليلة خمس
وعشرين إلى صعب الليل ، ثم قضاها معه يومه
سبع وعشرين حتى طفا إلى لا تموتك الملاح
وكانوا يسمونه المسحور^(٤)

وكذا رغب الخلفاء الراشدون والمسلمون
من زمن عمر - رضي الله تعالى عنه - عن
صلاة التراويح جمعة ، وكان عمر - رضي الله
تعالى عنه - هو الذي جمع الناس فيها على
إمام واحد .

عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، قال
خرجت مع عمر بن الخطاب - رضي الله
تعالى عنه - ليلة في رمضان إلى مسجد ، فإذا
الناس رواق متكررون ، يصلي الرجل

^(١) حديث : رواه أحمد مع رسول الله ﷺ صلاة

الربيع ليوذاد (٢) ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ -

فضل صلاة التراويح

٧ - بر النعماء منزلة التراويح يؤمن بها
الصلاة

قال مالك في التراويح من التوافل
المؤلف ، حيث قال : وثاثة تراويح ، وهو
قيام بمصا^(١)

وقال الشافعية الطلوع صبا . صبح
تس له بجماعه وهو أفضل مما لا تس له
الحياه ثاثة بستها له ، وله مراتب
فأفضله العيد له الكسوف بلشمس ، ثم
الحسوف للشمس ، ثم الاستمق ، ثم
أشترالويح وقالوا الأصح أن الرواتب
وهي السبعة للمراعى أفضل من التراويح
وإن س في الجماعه ، لأن سبه ثاثة راحب
على الرواتب دون لتراويح

قال شمس الدين الرملي والمراد بمصبل
الحسن عن الحسن من غير نظر لعهد^٢

وقال الحنبلي : أفضل صلاة تطوع مأسر
- يصل جماعه : لأنه أشد مغفرانفس ثم
أشرواتب ، وأكثه مأسر جماعه - كسوف
بامتلاء فتراويح^(٣)

تاريخ مشروعية صلاة التراويح واجتماعها فيها

٨ - روى الشيخان عن عائشة - رضي الله
عنها - : أن النبي ﷺ خرج من جوف
النيل يده من مصاص وصل في المسجد ،
وصل الناس مصلاته ، ونكثوا فلم يخرج
إلهم في سريسة ، وقال هم حشيت أن
تخرج من عليكم فتعجزوا عنها^(٤)

قال السليبي هذا يشعر أن صلاة
التراويح لم تشرع إلا في آخر سبي الهجرة ، لأنه
لم يرد أنه صلاة مؤثثة ولا رفع عنها
سوق^(٥)

وجع عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى
عنه - أناس في التراويح عن إمام واحد في
السنة أربعة عشر من الهجرة ، نحو سب
حاشا من حاشا ، وفي رمضان الثاني من
هجرة^(٦)

التناء لصلاة التراويح .

٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا أدل ولا إمامة
بغير المصبرات المقررة ، لما ثبت أن رسول
الله ﷺ أدن لتصوات الحسن والحسنة دون

(١) حشيت حالته - رضي الله عنها - فلهذا قرأه ص ٦

(٢) شرح المعنى وعنايته للفتاوى ٢١٧/١

(٣) حاشية المعنى على كتاب الطال ٢٥٢/١ ، اصبح

في صلاة التراويح للسوطي ص ٤٧ ، فيه استيعاب

١٢٢/١

(٤) الدرر في شرح الكبير ٢/٢

(٥) أسس العطف ١٠٠ ، ٢ ، فيه الحجاج ١٥٠/٢

(٦) مطالب في الفتن ١/١٤٥

أصبحت عند مخالفة إلى اشتراط تعيين النية في التراويح ، فلا تصح التراويح بنية مطلقة ، بل يجرى صلاة ركعتين من قيام رمضان أو من التراويح الحديث . وإني الأهل بالنسبة^(١) وليست إحرامه بها من غيره

وعلى الجمعية الفقهاء بذلك قولهم بأن التراويح سنة ، والسنة عملهم لا تنادي بنية مطلقة الصلاة لونه التطوع ، واستقلوا بها روي الحسن عن أبي حنيفة أنه لا تنافي ركعتا الفجر إلا بنية السنة .

لكنهم اختلفوا في تجديد النية لكل ركعتين من التراويح ، قال ابن عابدين في الخلاصة الصحيح نعم ، لأن صلاة كل جنة ، وفي الخاتمة الأصح لا ، لأن التكرار بصلاة صلاة واحدة ، ثم قال ويظهر في (تسريح) الصحيح الأول : لأنه بالسلام يخرج من الصلاة حقيقة ، فلا بد من دخولها بالنية ، ولا شك أنه الأحوط خروجاً من الخلاف

وقال عامة مشايخ حنبله إن التراويح وسائر السجدة تنقض بنية مطلقة ، لأنها وإن

مساواها من الزمر ، والمصلين ، والكسوف ، والجحوف ، والاستسقاء ، وصلاة الجارة ، والس والنوثل

وصال الشامي : يسألي لجهلهم عبر الصلوات المفروضة الصلاة جامعة ، وعن النووي عن الشافعي قوله : لا أدان ولا أذمة لتغير المكتوبة ، فأما الأضداد والكسوف ولهم شهر رمضان فأحب أن يقال : الصلاة جامعة

واستدلوا بما روي الشيخان أنه لما كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ نودي وإن الصلاة جامعة^(٢) وليس بالكسوف غيره ، ثم شرع فيه الجماعة وهذا التراويح وكما الصلاة جامعة : الصلاة الصلاة ، لوجعلوا إلى الصلاة ، أو الصلاة رحيم الله ، أو حتى عن الصلاة عملاً لا يصحهم ويذهب الحنابلة إلى أنه لا ينادى على التراويح والصلاة جامعة لأن حديث^(٣) .

تعيين النية في صلاة التراويح .

١٠ - دعاء الشامي وبعض الحنفية ، وهو

(١) حديث : الصلاة جامعة في الكسوف .

(٢) نسخة البخاري (الفتح ١٣٣٤) ، ط. الشافعي ومسلم (٩٥٧/٢) ، ط. الحنلي في طائفة حديثه عن عمر

(٣) الصلاة على المائدة مباشرة مع القليل ١١٧٧/١ ، مواهب عيني ١٣٣٩ ، بداية المحتاج ٢٨٨/١ - ٢٨٩ ، القليل ٢٨٨/١ ، غصن المحتاج ١١٧٧/١ - ١١٨٠

كتاب الفتح ١٣٣٩ - ١٣٤٠

١١ - حديث : إذا أقمرك بالبيت

أخرجه البخاري (الفتح ٩٦٠) ، ط. الشافعي ومسلم (٩٥٧/٢) ، ط. الحنلي في طائفة حديثه عن عمر من الخطب

وقال البخاري

ومضافاً في زمان عمر بن الخطاب - رضي الله
عنه - .

لنحية جهنم الفهد - من النحية ،
والشاهية ، والحائلة ، ونحو ذلك - أي
أن التراويح عشرون ركعة ، لما روى مالك
عن يزيد بن رومان واليهقي عن الثالث بن
يزيد عن قيام الناس في زمان عمر - رضي الله
تعالى عنه - بعشرين ركعة ، وجمع عمر
الناس على هذا العدد من الركعات جمعاً
مستمراً ، قال الكشافاني جمع عمر
أصحاب رسول الله ﷺ في شهر رمضان عن
أبي بن كعب - رضي الله تعالى عنه - عن
سبع وعشرين ركعة ، ولم يذكر عليه أحد
فيكون إحدى منهم عن ذلك ^(١)

ولما التفتي وغيره : كان عليه عمل
الصحية والذخير ^(٢)

وقال ابن عابد بن : عليه عمل الناس
شراً وغريباً ^(٣)

وماذا عن السجود هو الذي عليه
عمل الناس ويشتر إلى زمان في سائر
الأمصار ^(٤)

ونأى عن صلاة بهذا في مكة الشبهة

كانت سنة لا يخرج عن كونها نافذة ، والنوع
تسأى بمطلق الآية ، إلا أن الاحتياط أن
ينوي التراويح أو سنة نوقت أو قيام رمضان
احتياطاً عن مواعيد الخلاف

وذهب الحنفية إلى أنه يندب في كل
ركعتين من التراويح أن يروي فيقول سرّاً
أصلي ركعتين من التراويح المسنونة أو من قيام
رمضان ^(٥)

عدد ركعات التراويح

١١ - قال السيوطي ، ألفي روي به
الأحدث الصحيحة والخلاف لأمر جهنم
ومعدن ، والتعريب فيه من غير تخصيص
معدن ، ولم يستأب النبي ﷺ صلى التراويح
عشرين ركعة ، وإنما صلى ليالي صلاة
وذكر عددها ، ثم تأخر في الليلة ثلثه
خشية أن تقصر عليهم ليعجزوا عنها ^(٦)

وقال ابن حجر المني ، لم يصح أن
النبي ﷺ صلى التراويح عشرين ركعة
وساورد أنه كان يصلي عشرين ركعة فهو
شديد الضعف ^(٧)

واحتلت الرواية فيها كأن يصلي به في

(١) عالم الصنيع ٢٥٨٢ ، رد المحتار ١٧٧١ ، وهو
الطائفة ٣٧٦١ ، كسى المطالب ١٢١ ، كتاب

الذخير ١٧٦ ، مقبول في البحر ١٦٣ - ١٦٤

(٢) انصوح في صلاة التراويح من ١١ - ١٢

(٣) فندى الكبير ١٩٤٠

(٤) بدائع الصنيع ٢٥٨٢ ، انظر غير ذلك من غير

(٥) حلقه القسري ١٧٥/١

(٦) رد المحتار ١٧١

(٧) شرح القسري ٢٥٨٢

في شهر رمضان عشرين ركعة^(١)
 قال الباجي: يحتمل أن يكون عمر
 لهم عشرة ركعة ، وأمرهم مع ذلك
 بطول القراءة ، يقرأ الفاتحة تسليماً في
 الركعة ، لأن السطويع في القراءة أفضل
 الصلاة ، فلما ضعف الناس عن ذلك أمرهم
 بثلاث وعشرين ركعة حل وجه التخفيف
 عنهم من طول القيام ، واستسروا بعض
 القصبة بزيادة الركعات^(٢)

وقال الطبري: الإحدى عشرة كتاباً جداً
 الأمر، ثم انتقل إلى العشرين وقال ابن
 حبيب: رجع عمر إلى ثلاث وعشرين ركعة^(٣)
 وخالف الكمال بن الأثير: مثليخ الحفة
 القائلين بأن العشرين سنة في التراويح
 فقال: قيام رمضان سنة إحدى عشرة ركعة
 بالسنة في جماعة ، فعله النبي ﷺ ثم تركه
 لعدم إقباله أنه لولا خشية غيره عليهم
 لو اختلف هم ، ولا شك في تحقق الأمر من
 ذلك بوقته ﷺ ، فكان سنة ، وكونها
 عشرين سنة اختلاف الراشدين ، وقوله ﷺ

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»^(٤)

بحضره الصحابة فكان إجماعاً^(٥) والصحيح
 في ذلك كثيرة

وروي مالك عن مالك بن نويرة قال
 أمر عمر بن الخطاب أي من كعب وشيا
 الداري أن يفيوا للناس بإحدى عشرة
 ركعة ، قال : وقد كان الفاري يقرأ بالمئين ،
 حتى كنا نعتصم عن انصاف من طول
 القيام ، وما كنا نعصر إلا في فروع
 الصبح^(٦)

وروي مالك عن يزيد بن رومان أنه
 قال : كان الناس يقومون في زمان عمر بن
 الخطاب في رمضان ثلاث وعشرين ركعة ،
 قال البيهقي والباهي وغيرهما : أي عشرين
 ركعة غير النوش ثلاث ركعات^(٧) ، ويؤيده
 ما رواه البيهقي وغيره عن مالك بن نويرة
 - رضي الله تعالى عنه - قال : كانوا يقومون
 على عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -

(١) كتاب الطاع ٤٢٤

(٢) الزبير بن عوف عن خلف أنه أمر أن يقرأ من إحدى ركعة
 الفاري

أخرج مالك (١/١٦٥) ط الحلي ، وانظر الفتى
 ٢٠٨/١

(٣) الزبير بن عوف أنه قال : كان الناس يقومون في زمان
 عمر

أخرج مالك (١/١٦٥) ط حلي ، ورواه الثوري في
 المجموع (٣٣/١) قال : أرسل - بنو - بن رومان ،
 بذلك بحضره وانظر المعنى ٢٠٩ ، شرح الباج للمحل
 ٢١٧/١

(٤) صحيح الترمذي ٢٧٢/١ ، والمعنى ٢٠٨/١ والمجموع
 ٣٣-٣٩
 (٥) الفري ٢٠٨/٢
 (٦) حاشية السوي على حاشية الخليل ٣٥٣/١
 (٧) حديث : «عليكم بسنتي»

وقالوا : كره مالك بعضها على حصة
بأبدية .

وهي مالك - أي في غير المدينة قال :
الذي يأخذ بمس في ذلك الذي جمع عمر
عنه الناس ، إحدى عشرة ركعة منها
السنة ، وهي صلاة النبي ﷺ ، وفي
ملخص القول يترجمها أخرى (١)

وقال الشافعية : لأهل المدينة عليها سنة
وثلاثين ، لأن العشرين خمس ترويعات ،
وكان أهل مكة يطولون يوم كل نزل حتى
سبعة أشواط ، فجعل أهل المدينة ذلك كل
أسبوع تروعة يسلمونهم ، قال الشافعية
ولا يجوز ذلك معهم وهو الأصح كما قال
الرملي لأن أهل المدينة شرقاً هجرته سنة
ومدحه ، وخالف الحلي فقال : ليس
أعني بأهل المدينة نعمت وثلاثين
فحسن أيضاً (٢)

ولعل الحاشية : لا ينقص من العشرين
ركعة ، ولا تأخذ بالزيادة عليها نه ، قال
عبد الله بن أحمد : رأيت أبي يصلي في رمضان
حالا حصي ، وكان عبد الرحمن بن الأسود
يقوم بأربعين ركعة ويوتر بعدها بسبع (٣) .

لهم من سنهم ، ولا يستمر كون ذلك
سنة ، إذ سنة بمواظبه بصفة أو إلا
لصغر ، ويقتدير عدم ذلك المنة كان
يوافق على ما وضع منه ، فيكون المشرع
مستحسناً ، وذلك القدر منها هو السنة ،
كالأربع بعد العشاء مستحبة وركعتان منها
هي السنة ، وتظهر كلام الشافعية أن السنة
مشرقة ، ومقتضى الدليل ما لا يكون هو
المسكون ، أي فيكون للمسكون منها ثمانين
ركعة والباقي مستحسناً (٤)

وقال المالكية : القيام في رمضان بعشرين
ركعة أو بست وثلاثين واسع أي جائز ، فقد
كان السلف من الصحابة - رسول الله
عليهم - يقومون في رمضان في زمن عمر بن
الخطاب - رضي الله تعالى عنه - في المساجد
بعشرين ركعة ، ثم يوشون ثلاثاً ، ثم
صلاة في زمن عمر بن عبد العزيز ما وثلاثين
ركعة غير الضم والوتر

قال المالكية : وهو اختيار مالك في
النفوس ، قال : هو الذي لم يزل عليه عمل
الناس أي بالمدينة بعد عمر بن الخطاب ،

(١) أسنده لزيادة (٢٢٥) ط عرفت عبد الله بن أحمد (٢) وقال يدي

(٣) ١١٨/٥ ط الخليل من حجة عمر بن أحمد بن حنبل

قال الرملي : حديث حسن صحيح

(٤) جمع القدر ١/٢٢٢ ٣٣١

(١) كتاب الصلاة ٢٥٣٠ ، شرح الزواجر ٢٨٤/١

(٢) ابن القلي ٢٠٦/١ ، به يحتاج ١٢٣/٢

(٣) مطالب شري ١٢٢/١ ، كتاب الدعاء ٢٢١/١

وقال الحنفية : لأنني برك الاستراحة
بين كل ركعتين ، ولا يسى دعاء معين إذا
سراج لعدم رويته^(١)

النسليم في صلاة التراويح

١٣ - ذهب الفقهاء إلى أن من يصلي
التراويح بسنة من كل ركعتين ، لأن
تراويح من صلاة الليل فتكون مثنى
مثنى - حديث - « صلاة الليل تسب مثنى
مثنى »^(٢) ولأن التراويح يروي جماعة فواعى
بها لتفسير مقتضع بالنسليم على رأس
سركعتين لأن ما كان أدوم تحريمه كان أشق
على الناس^(٣)

والمتأخر فيمن صل التراويح ولم يسلم
من كل ركعتين

وقال الحنفية : لو صلى التراويح كنها
بمسبقة وقعد في كل ركعتين فالتصحيح أنه
تصح صلاته عن الكل ، لأنه قد أتى
بجميع أركان الصلاة وشرائطها ، لأن تحميد

هو سبب وأفضل بحسب
احتلاف أحوال المصلين ، لأن كل بهم
أحيان يطول ليلاء ، فالتقديم بمشر ركعات
وثلاث بعدها ، كي كذا أسبى كذا يصلي
نفسه في رمضان وغيره هو الأفضل لأن
كلوا لا يحددها فالعباد يعشرون هو
الأفضل وهو الذي يعمل به أكثر
المسلمين ، فإنه وسط بين المتطرفين
الأدعوى ، وإن هم يلزمون غير ما جاز ذلك
ولا يكره شيء من ذلك ، وقد نص على ذلك
غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره

قال : ومن ضل في أيام رمضان في عدد
موقت من أسبى كذا لا يزال ولا ينقص منه
فقد أحط^(٤)

الاستراحة بين كل ركعتين

١٤ - اتفق الفقهاء على مشروعية الاستراحة
بعد كل أربع ركعات ، لأنه الثبوت عن
السلف ، فقد كسو بطلان التمام في
التراويح يتجلى الإمام والمأموم بعد كل
أربع ركعات للاستراحة

وقال الحنفية : ينبغي الانتظار بين كل
ركعتين ، ويكون فترتويكها ، ويشمل هذه
الانتظار بالسيكوت أو الصلاة فردى أو الخراء
و التمسح

١ - قوله : لا يجوز ، ٢٤٤ - المصنف غير كذا
الكتاب ١ - ٢٤٤ - أسبى مطب (٢) - ٢٤٤ - مطاب
ول غير ١ - ٢٤٤

٢ - حديث - صلاة الليل من مثنى
أسبى المصنف والمصنف ٢ - ٤٧٧ - ط - المصنف - ٢٤٤ -
(١) - ٤٧٧ - ط - المصنف من حديثه و حديثه

٣ - فتح الباري ١ - ٢٤٤ - ٢٤٤ - مطاب مصنف ١ - ٢٤٤ -
الدعوى هو كتابه المصنف ١ - ٢٤٤ - أسبى المطب
٢ - ٢٤٤ - مطاب المصنف ١ - ٢٤٤

المعتمد في صلاة الزاويح -

١٤ - جاء في مدح الحظية أن من يصلي الزاويح ماعدا ظاهه يجوز مع الكراهة تنزيها لأنه خلاف السنة المشروعة^(١)

وصرح الحظية بأنه ، يكره للمفتي أن يقدم في صلاة الزاويح ، فإذا أراد الإمام أن يركع قلم ، واستظهر ابن عابدين أنه يكره تحريما ، لأن في ذلك إظهار التكاسل في الصلاة والنشء بالمناظر ، قال الله تعالى : ﴿وَإِذَا قُلُّوا إِلَى الصَّلَاةِ قُلُّوا نَسْأَلُكَ الْبَدَا بِكَ يَكُنْ دَلِيلًا لِّكُلِّ لَاسِرٍ ۚ﴾ ولم نجد مثله هذا لدى المحبة

ولت صلاة الزاويح

١٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن وقت صلاة الزاويح من بعد صلاة العشاء ، وقبل الزور إلى طلوع المحر ، نفس الخلاف عن السلف ، ولأنها عرفت بعمل الصحابة فكانت ومنها ما حصلوا فيه ، وهم صعدوا بعد العشاء من الزور ، ولأنها سنة مع العشاء فكانت ومنها من الزور

ركع صلاها بعد المغرب وقبل عشاء

التحرمة لكل ركعتين بس شرط عندهم ، لكنه يكره إن تمت على الصحيح عندهم ، لخالفته لقنات ، وتصرحهم بركعة الزيادة على ثمان في صلاة مطلق التطوع فهو أول وقالوا ، إنه لم يثبت في كل ركعتين قسم تسليم واحدة فإن صلاته تمت عند محمد ، ولا نفس عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، والأصح أنها تجوز عن تسليم واحدة ، لأن الله أن يكره التمتع الأول كاملا ، ويكراه بالضعف ولم توجد ، والكامل لا يتكفى بالناقص^(٢)

وقال المالكية ، يتدب لم ص صلاة الزاويح التسليم من كل ركعتين ، ويكره أن يتخير التسليم بعد كل أربع ، حتى يدخل من أربع ركعات بتسليم واحدة فالأفضل له السلام بعد كل ركعتين^(٣)

ولما الشافعية - لو صل في الزاويح أربع تسليمات واحدة لم يصح ، فبطل إن كان حاملا ص ، وإلا صارت تعلا مطلقا ، وذلك لأن الزاويح أشبهت بعراقص في طلب الجماعة فلا تغير عما ورد^(٤)

ووجدنا للحنابلة كلام في هذه مسألة .

١ - الاختيار ٦٥٨/١ ، والمطروح مع مذهب في عيني ٢٥٨/١ (مدافع المناظر ٢٩٠/١)
٢ - سورة النساء ١٢٣/١
٣ - رد المحتار ١٥٥

(١) رد المحتار ١٧٠/١ ، مدافع المحتار ٢٨٩/١
(٢) حاشية المطرود من كتابه الطالب ٢٥٣/١
(٣) ٢٠٩/١ من المحتار ١٢٣/١
المعنى ٢٧/١

لأحد . يؤخر انقياد أي في التراويح إلى آخر
سنة . قال : سنة المسلمين أحب إليّ .^(١)

الجمعة في صلاة التراويح

١٦ - تنقضي الدعاء على مشروعيه بالجمعة في
صلاة التراويح ، فعمل النبي ﷺ كما سبق ،
ويعمل الصحابة . ويؤيد الله تعالى عليهم .
ومن تعهم مد ومن عمر من خطب - رضي
الله عنه - . ولا مضرا لعمل عليه حسن
الإن .

ودع جمهور الفقهاء إلى أن الخياصة في
صلاة التراويح سنة

قال الحنفية : صلاة التراويح بالجماعة
سنة على الكفاية في الأصح ، قالوا : لكل
أساؤا ، أما لو غلبت على رجل من أفراد
الناس وحسن في بيته عند تركه نصيبه ، وإن
صن في البيت بالجماعة ثم ينزل فصل جماعة
صحت^(٢)

وقال المالكية : صلاة التراويح في
سنة إن لم يعطل المساجد ، وذلك لخبر
عليكم بالصلاة في بيوتكم ، فإن حذر صلاة

فجمهور الفقهاء ، وهو الأصح عند الحنفية
على ما لا يخفى عن التراويح ، وتكون
بالقائه عند الملائكة ، وتبين الأصح عند
الحنفية أنها تصح ، لأن جميع الليل إلى
طلوع الفجر قبل العشاء . وبعد ذلك وقت
للتراويح ، لأنها مسببة في الليل فكسب
وقتها لليل

وعلى الجملة عدم الصحة بأنها تعمر
بعد مكتوبة وهي العشاء فم تصح فيها
كسنة العشاء ، وقالوا : إن التراويح تصح
بعد صلاة العشاء وبعد سنتها ، قال
المحدث لأن سنة العشاء يكره تأخيرها عن
وقت العشاء المختار ، فكان إتباعها لها
أولى

ولو صلاص بعد العشاء ، وبعد النور
والأصح عند الحنفية أنها مجزئة

ودع مذهبه والشافعية إلى أنه يصح
تأخير التراويح إلى ثلث الليل أو بعده ،
واختلف الحنفية في أنها بعد صلاة
الليل ، فليل يكره لأنها تسبب العشاء
كسنتها ، والتصحيح لا يكره ، لأنها من صلاة
الليل والأفضل فيها آخره .

ودع الحديث إلى أن صلاتها أول الليل
أفضل ، لأن الناس كانوا يعمرون على عهد
عمر - رضي الله تعالى عنه - أوله ، وقد قبل

(١) في المجموع ١٤٤٠ ورواه علي بن ١٢٠٠ - ١٢٠٠
رواه ١٢٠٠ - ١٢٠٠ أسس لعل ١٢٠٠ - ١٢٠٠
الكتاب ١٢٠٠ - ١٢٠٠ أسس لعل ١٢٠٠ - ١٢٠٠
١٢٠٠ - ١٢٠٠ أسس لعل ١٢٠٠ - ١٢٠٠

عن الزيادة^(١)

وقال الحافظ : صلاة التراويح جماعة أفضل من صلاتها فرادى ، قال أحمد : كان من وجهاين وجيد الله - رضي الله عنهم - بصورتها في الجماعة^(٢)

وفي حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - أن النبي ﷺ جمع أهله ورساله ، وكان إذا كان الرجل إذا جلس مع الإمام حتى يصرف كتب به قبم فإنه^(٣)

وقالوا : إن يعزب الجماعة صل وجده بمصر قول النبي ﷺ من قام رمضان للهنا واجتنبه غيره ما تقدم من دبه^(٤)

الفرقة ويحتمل الفرق المذكورين في التراويح

١٧ - ذهب جماعة وأكثر المشايخ من الجمعية وهو ما رواه بعض عن أبي حنيفة إلى أن الله أن يختم القرآن الكريم في صلاة التراويح يسمع الناس جميع القرآن في تلك الصلاة

وقال الحنفية : السنة أحكم مرة ، فلا يرك الإمام الحتم لكسر العم ، بل يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها ، فيحصل بذلك الحتم ، لأن عدد ركعات التراويح في

الركعة في سنة إلا الصلاة المكتوبة^(٥) ولحرف الزيادة وهو حرم ، واحتقوا فيها إذا صلاها في بيته ، هل يصلي وحده أو مع أهل بيته ؟ قولان ، قال القرطبي : أعلمها في الأنظمة سوله

وسبب صلاة التراويح - في السيوطي عندهم - مشروط بثلاثة أمور : أن لا تعطل المساجد ، وأن يشط لا تعطل في بيته ، ولا يقعد عنها ، وأن يكون غير انائي بالحروب فإن تخلف شرط كان مصلوب في المسجد أفضل ، وقال الزبيدي : يكره في المسجد الانفراد بها عن الجماعة التي يصلونها فيه ، وأولى إذا كان انفراد بعض جماعة المسجد^(٦)

وقال الشافعية : نسي الجماعة في التراويح على الأصح ؛ حديث عائشة - رضي الله عنها - بني سبق ذلك ، وللأثر عن عمر - رضي الله تعالى عنه - وأحمد الناس على ذلك

وقد قيل الأصح عندهم أن الانفراد بصلاة التراويح أفضل كعبادة من صلاة النفل لعمدة

(١) حديث : عليكم بالصلاة في بيوتكم ، هذه صلاة الفريضة إلا المكتوبة

لمرجع سلم ١٠٠٠ ، ط ١٠٠٠ من حديث أبي هريرة

(٢) من الموطأ ١٠٠٠ - نسخة القدوري ١٠٠٠

(٣) شرح صحيح ١٠٠٠

(٤) كشف خفاء ١٠٠٠ ، المعنى ١٠٠٠

(٥) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ مع الإمام حتى يصرف كتب به ذلك فإنه

(٦) حديث : من قام رمضان وصلى ، فقد غفر له

لإمام منهم جميع المراء في ربيع في
الشهر كله ، وقراءة سورة في ثلث ربيع جميع
الشهر تجزيه ، وحدث قراءة سورة في كل
ركعة ، أو كل ركعتين من المراء كل ليلة في
جميع الشهر تجزيه ، وإن كان خلاف الأولى
إذا كان يخطب غيرها ، كقوله : قال بن عرفة في المراء
القرآن غيره ، قال بن عرفة في المراء
لما كنت . ونسب الختم سنة (١)

وقال الحنفية يستحب أن يسدي
المراء في أول يوم يسوره المراء ، فيقرأ
باسم ربك بهذه السجدة لأنها أول ما نزل من
القرآن ، وإذا سجد بدلالة قام مرة من أقره
عن عبيد أحمد ، والظاهر أنه قد بلغه في
ذلك أثر ، رحمه به بقراءة سورة الفلق في
عشاء أخره من السنة الأولى من رمضان

قال الشيخ وهو أحسن من نقله عنه أنه
يسدي بها المراء ويحتمل آخر ركعة من
المراء قبل ركوعه ودعاه ، صرح عليه (٢)

المراء في المراء

١٨- قال الحنفية من عاتق معص المراء
وقام الإمام إلى الترتيب أكثر معه ثم صلى
مائه (٣)

شهر مصنف شبانة ركعة ، أو خمسين
ويشأنه ، وأي القرآن الكريم ست آلاف
وشيء

ويقال جود هؤلاء ما قيل ، لا يصلح أن
يقرا قدر قراءة المراء في المراء على
التخفيف خصوصا بالجمعة ، وما قيل يقرا
في كل ركعة ثلاثين مرة في عمره . رضي الله
تعالى عنه . ثم يملك ، فيقع الختم ثلاث
مرات في رمضان ، لأن لكل عشر فصيلة كما
جاءت به السنة . أو مرة واحدة وأوسطه مفره
وأكثره عن من التار

وقال الكمال في المراء عمر رضي
الله تعالى عنه . هو من باب الفصحة ، وهو
أن يحتمل أكثر من مرة ، وهذا في
صالحهم . وأما في ثباته والأصل أن يقرأ في المراء
على حسب حاله فيصحب ، فيقرأ قدر
مالا يتقرب من الختم ، لأن تكثير المراء
أفضل من تطويل المراء

ومن الحنفية من استحسب الختم ليلة
التمتع وعشرين رجاء أن ينالوا ليلة الفجر ،
وإذا ختم قبل آخره قبله لا يكره له
المراء مما بقي ويبدأ ، يصحبها ويقرأ
فيها ما يشاء (٤)

وصرح المالكية والشافعية بأن يستحب

(١) عاتق مسجور ، * ، ونسب المراء ١٧١
(٢) كتاب التفتاح ١٧١-١٧٢ ، عاتق ١٧٢
وكتاب المراء ١٧١
(٣) عاتق المراء ١٧٢
(٤) عاتق المراء ١٧٢

صلاة التراويح ١٨ - ١٩

والصلاة، عندهم من خواص العرص وسه
الفجر شرطها

وقد اختلف الأصح عند الخنفية في أن من لم يؤد
التراويح في وقتها فإنه يفصحها وحده، منهم
يدخل وقت التراويح أخرى، وقيل ما لم
يخمس الشهر^(١)

ولم يجد تصريحاً بتركها واستغفبه في هذه
المسألة

لكن قال الشافعي في وقت الصلاة المؤقت
سنة لصاؤه في الظاهر^(٢)

وقال المالكية من أدرك مع الإمام ركعة
فلا يجب أن يكون من الركعتين الأخريين من
التراويح لو من الأولى، فإن كان من
الأخريين فإنه يفتي بالركعة التي فاتته بعد
سلام الإمام في أنه فتره الراحة، وإن كانت
من ركعتين الأولى بعد روى ليس انقاسم
عن الثالث أنه لا يسلم سلامه ولكن يقوم
فيصحب الإمام فإذا قام الإمام من الركعة
الأولى من الأخيرين تشهد وسلم ثم دخل
معها في الركعتين الأخيرين يصل مني ركعة
ثم يصلي الثانية معها حين انقاسم
بالتنصير^(٣)

وعند الحنابلة سئل أحمد عن أدرك من
ترويجه ركعتين يصلي إليهما ركعتين؟ فلم ير
ذلك، وقال هي نظرون^(٤)

قضاء التراويح

١٩ - إذا كانت صلاة التراويح من وقتها
بطلوع الفجر، بعد ذهب الخنفة في الأصح
عندهم، وتحتله في حاكم كلامهم إلى أنها
لا تنقض إلا أنها ليست بتكليف من سه استقر
وبغضه، وذلك لأنفسه وكذلك هذه
وقال الخنفة إن قضت هنا كانت صلاة
مسححة لا تراويح كرواتب الليل لا لها فيها،



(١) في الدعاء ١٧٣/١ وكذا في الدعاء ١٧٦/١

(٢) في الدعاء ١٧٦/١

(٣) في الدعاء ١٧٦/١

(٤) في الدعاء ١٧٦/١

الصلاح: حديثها حسن وثقه قال النووي في تهذيب الأمه والذلات .

وقال المنذري رواه ثقات د ه . وقد روي من حديث العباس بن عبد المطلب عن أبيه وأبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

٣ - القول الثاني ذهب بعض الخلق إلى أنها لا بأس بها . وروى يحيى الخزاز . قالوا : لو لم يلبس الحديث فيها فهي من فضائل الأعيان يمكن فيها الحديث الصحيح ولذا قال ابن فدامة : إن فعلها إنسان فلا بأس فإن النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث بها (١)

٤ - والقول الثالث أنها غير مشروعة . قال النووي في المجموع في استحبابها خلاف حديثها صحيح رويها تعبير لنظم الصلاة المعروف فيسبي الأ يفعل بعد حديث وليس حديثي بسبب . ونقل ابن قدامة أن أحمد م ثبت أحسن السبل فيها ، ولم يرمح صحة قال . وقال أحمد ما تعجب لي لعله لم يزل . ليس هي شيء ، صحيح ، ومعه يده كذا ذكر

واحدث الوارد فيها جعله ابن المحرري من الموضوعات وقال ابن حجر في

الحيث . المحقق أن طرقها كلها ضعيفة . وإن كان حديث ابن عمر من يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ لنسب القولية به وعدم الشاهد والسابع من وجه معتبر ، ومخالفة هيئتها لحديث باقي الصحابة . قال . وقد ضعفها ابن ميمون والزي ، وتوفي بدعي ، حكاه ابن عبد الهادي في أحكامه أ ه . ولم يجد هذه الصلاة ذكرا فيها طبع عليه من كتب الحديث والمالكية ، إلا ما نقل في التلخيص اعتبر عن ابن العربي أنه قال : ليس فيها حديث صحيح ولا حسن (٢)

كيفية صلاة النسيح ووقتها

٥ - الذين قالوا باستحباب صلاة النسيح لم يروها راجعاً في الكيفية ما روي في الحديث من أنها أربع ركعات ، وما يقال فيها من النسيح والتكبير والتسليم والحرقنة بالأعضاء الواردة ومما صحتها وعد ذلك من الكيفية وأصناف الشاذة أنها تصل أربع ركعات لا أكثر ، وبسبب واحد إن كانت في النهار وتسليم في كس في الليل . وأن الأفضل بعدها كل يوم مرة ، وإذا جمعة ، وإذا فطر ، وإذا حسنة ، وإذا نفي الصبر مرة

(١) للمعجم النووي ١٠٤٠ ، ورواه المعجم ١٠٩٠ ، وهو الصحيح .
(٢) في ٣١٦٠ ، وهو الصحيح ١٨٣٢ ، وكذا المعجم ١١٢٢ ، ورواه المعجم ١١٢٢

(١) للمعجم النووي ١٠٤٠ ، ورواه المعجم ١٠٩٠ ، وهو الصحيح .
(٢) في ٣١٦٠ ، وهو الصحيح ١٨٣٢ ، وكذا المعجم ١١٢٢ ، ورواه المعجم ١١٢٢

انفراد، وهي أنواع :

منها : السنن السروانية، وهي السنن التسعة للمصطفى، وهي عشر ركعات .
وركعتان قبل الظهر، وركعتان بعده، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وركعتان قبل الفجر .

وقال أبو الخليل وأربع قبل العصر، لما روى ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : « رحم الله امرؤا صلى قبل العصر أو ما »^(١) وأكد هذه الركعات ركعتا الفجر^(٢) .
حيث قالت عائشة - رضي الله عنها - : « لم يكن النبي ﷺ على شيء من التواضع أشد منه ناعدا على ركعتي الفجر »^(٣) .

ومن هذه السنن ما ينضم إلى المراتب، ومنها ما يتأخر عنها، وفي ذلك معنى لطيف مناسب .

أما في التقديم فلا انقياس - لاستعمالها بألسنة الدنيا - معينه في حال التوسع .

(١) حديث « رحم الله امرؤا صلى قبل العصر أو ما »

لمروءة لمروءة، ٢٩٦/٢، ط الخليلي، رحمه

(٢) حاشية في المغل ١٢١/١٥ - حاشية المستوفي

١٢١/١ - ٣١٢، نهاية المحتاج ١٠٥/٢، المعنى الأخير

في هذه ١٢٩/٢ - ٣٣٠، انتهى الإجماع ١٢٩/١

١٠

(٣) حديث حاشية « لم يكن النبي ﷺ على شيء من التواضع

أشد منه ناعدا على ركعتي الفجر »

لمروءة لمروءة، (الفتح ٥٠/٢) ط المصنف، وسلم

١٢٩/١ ط الخليلي، واللفظ المختار

صَلَاةُ التَّطَوُّعِ

التعريف .

١ - التطوع لغة التبرع، يقال : تطوع بالشيء، تبرع به، ومن معانيه في الاصطلاح أنه اسم لما شرع ويلائق من الصفات والمواجبات، أو ما كان مخصوصاً بطاعة غير واجبة، أو هو الفعل المطلوب طلباً غير جلي

وتفصيل الاصطلاحات المعقوبة في هذا الموضوع ينظر في مصطلح (تطوع)^(١)

وصلاة التطوع هي ما زلت عن التبرع والمواجبات^(٢) لقول النبي ﷺ في حديث السائل عن الإسلام : « حسن صلوات في اليوم والليلة، حسن حل عن غيرها قال : لا، إلا أن تطوع »^(٣) .

أنواع صلاة التطوع .

٢ - الأصح في صلاة التطوع أن تكون على

(١) الموسوعة ١٢/٢

(٢) كشف الأستار ٢٠٩/٢، وكشف اصطلاحات المصنف

عبد الله بن عبد الله

(٣) حديث « حسن صلوات في اليوم والليلة »

لمروءة لمروءة، (١٢/١) ط الخليلي، من حديث طائفة من

جيد الله

أو في العصر مرة^(١)

وقال أحمد عبا: ليس فيها شيء يصح،
ومر بها منجبه، وإن فعلها إنسان فلا
بأس، فإن السراويل والفضائل لا يشترط
صحة الحديث فيها^(٢)

وأما صلاة التطوع بها كثيره كصلاة
الاستسقاء، وصلاة الحاجة، وصلاة التوبة،
وصلاة تحية المسجد، وركعتي السفر وغيرها
فيرجع إليها في مصطلحات الفقهاء^(٣)

فمرفق بين أحكام صلاة التطوع وأحكام
الصلاة المفروضة -

١ - صلاة التطوع تطرق صلاة العرش في
أشياء منها :

الصلاة جلوسا يجوز التطوع باعدا مع
القدرة على القيام، ولا يجوز ذلك في
العرش، لأن التطوع خير دأله، ولو الزيادة
انعدام تتغير عليه زيادة هذا الخبر،

أما العرش فإنه يخص ببعض الأوقات،
ولا يكون في الزمان مع القدرة عليه حرج .

القرآن : المرأة في التطوع تكون فيها سوى

(١) حديث (صلاة الصبح)

أخرج الترمذي (٢٣٢٢ - ٢٣٢٣) تحقيق حديث عبد الله بن
مسعود عن أبيه، ونقل الترمذي عن أبيه عن مسعود بن
أبيهم صحيحه وكذا في الصحيح (١٦٨٢) - ط

عليه

(٢) للمع ١٣١/٥ ، ١٣٢

(٣) انظر المراجع السابقة

والخضوع التي هي روح العبادة، فإذا تقدمت
التواضعات على العرائض أسبب التمسك
بالعبادة .

وأما تأخيرها عنها فقد ورد أن التواضعات
جائزة بتقص العرائض، فإذا وقع القصر
بأسبب أو يقع بعده ما يغير الخجل الذي قد
يوقع به^(١)

والتفصيل ينظر : (رتب ، رتب
رواتب)

ومن صلاة التطوع صلوات عليه
الس مع العرائض والتواضعات المطفئة
ومنها

٢ - صلاة الضحى وهي مسجبة، لما روى
أبو حمزة قال : «أوصاني خليلي ﷺ بثلاث لا
أدعهن حتى أموت صوم ثلاثة أيام من كل
شهر، وصلاة الضحى، ورجوع عن قوله^(٢)

انظر (صلاة الضحى) وصلاة
الأربعين

٣ - صلاة التيسيع لما روى ابن جبرين أن
رسول الله ﷺ دعاه إلى صلاتها مرة كل يوم،
أو كل جمعة، أو كل شهر، أو كل سنة . .

(١) حاشية المسبكي ٣١٢٢٢ - تطويع على العصر عند
٣٢٢

(٢) حديث أبي حمزة «أوصاني خليلي بثلاث . .»
تفسيره البيهقي (الفتح ٥٦٢ - ط سابقه) وسنن
١٩١٠ - ط - عليه . وانظر المذكور للبيهقي

صلاة التطوع •

قدوة انظر : (أوقات الصلاة)
الثانية يتأدى التطوع المطلق مطلق الثانية،
ولا يتأدى العرص إلا بتعين اسمه، انظر
تفصيل ذلك في . (ثمة) .

الصلاة على الرحلة وما في منهاها - يجوز
التنفل على الدابة مع القدرة على السواري،
أداء العرص على الدابة منه لا يجوز على
تفصيل بخلاف ينظر في . (الصلاة على
الرحلة)

الصلاة في الكعبة وعن ظهرها لا تصح
القريضة في الكعبة ولا حل مهرها عند
انقضاء يومه مع «وجوب كتم قولها
وحجركم شطرك»^(١) وللصلي فيها أو عن
ظهرها غير مستحب عندنا إنما هو مستحب لجود
منها

واستعمال القبلة شرط للصلاة مع القدرة
إلا في النقص للمصدر السابق ماشياً أو راكباً
فيصلي حيث توجهه، وقيل لا يجوز ذلك ولا
المراكب

وجوز أبو حنيفة واستأنيص صلاة القريضة
في الكعبة وعلى ظهرها لأنه مسجد، ولأنه
حل للصلاة التمتع، فكذلك هذا للفرص
كحاجتها . ولكن المصلحة مساهمة على
التخفيف والتسعة بدليل صلاته قاعداً وإلى

القائمة في الركعات كلها، وما انفردت في
الرباعية والثلاثية من الركعات فهي في
الركعتين الأولين فقط، وينظر التفصيل في
مصطلح . (قراءة)

الجلوس على رأس الركعتين الجلوس على
رأس الركعتين في الرباعية والثلاثية في
القراءة ليس جرحاً بلا خلاف، ولا بعد
العرض بركه، وفي التطوع اختلاف انظر
مصطلح (صلاة)

الجساسة في التطوع الجساسة في التطوع
تست سنة إلا في قديم رمضان، وفي القريضة
ولجة أو سنة مؤكدة، لقول النبي ﷺ
«صلاة لرسول في سنة أصل من صلاته في
مجيئها هذا إلا المكتوبة»^(٢)
انظر (صلاة الجساسة) .

الوقت والمقدار التطوع مطلق غير مؤقت
بوقت خاص، ولا مقدّر بمقدار خاص،
يجوز في وقت كان حل لأي مفسد، كان،
إلا أنه يكره في بعض الأوقات وحل بعض
المقادير

والفرص مقدّر بمقدار خاص، مؤقت
بالوجوب الشخصي، فلا تجوز الرياءة حل

(١) حديث - وهو أنه لم يرد في سنة الصلاة من صلاة في
صعدان هناك

المراد - يومه (١٢٠٠، ١٢٠٠، ١٢٠٠) لم يرد في سنة الصلاة
مطلقاً من حديثه، من ذلك الله سبحانه

(٢) سورة الفرق - الآية ١١٤

صلاة التطوع - ٨ -

بعض ركعتين وأربع وست وسبع، يجوز إلى هذا القدر بنسبة واحدة من غير كراهة

٧ - واختاروا في الزيادة على الثلاث بسلسلة واحدة -

فإن بعضهم - يكره^(١) لأن هذه الزيادة عن هذا لم ترد عن رسول الله ﷺ، وقال بعضهم لا يكره، ولله ذهب الشيخان قال لأن فيه وصل العبادة بالعبادة فلا يكره

وقد حكى عن ابن العربي أن ذلكي أت منه صلاة صحي - عند أهل المذهب الشافعي - ثمان، وأقلها ركعتان، وأوسطها ست، في زاد عن الأكثر بكرة^(٢)

النوع الثاني - وهو مبرمج إلى الوقت ٨ - يكره التطوع في الأوقات المكرهه، وهي أن عشره بعضها يكره التطوع فيها لمس في الوقت، وبعضها يكره التطوع فيها لمس في غير الوقت - فأم الذي يكره التطوع فيها لمس يرجع إلى الوقت فهي

• ما بعد طلوع الشمس إلى أن ترتفع شمس

• عند استواء الشمس إلى أن تزول
• عند تغيب الشمس، وهو العصر وما بعده

(١) حاشية في الحاشية على قوله المبرمج ١٠٩

(٢) المبرمج على قدر، جعل ١٠٩

غير المبرمة. وفي أسعر عن لرحلة، وقد جعل النبي ﷺ في البيت ركعتين^(٣)

يلكوه في صلاة التطوع

٦ - المكره في صلاة التطوع نوعان : (١) النوع الأول - وهو ما يرجع إلى القدر.

تكره الزيادة عن أربع ركعات سلسلة واحدة في التهازه ولا يكره ذلك في صلاة طيل، فمصلح أن يصلي سنا وثلاث سلسلة واحدة -

والأصل في ذلك أن التواكل شرعت نية للفراتين، والفتح لا يختلف لأصل هو ريدت عن الأربع في التهازه مخالفت الفرائض. وهذا هو قياس في البيت إلا أن الزيادة عن الأربع إلى الثلاث أو إلى الست مبروه مانعه، وهو ما روي عن النبي ﷺ، أنه كان يصلي طيل خمس ركعات، سبع ركعات، تسع ركعات، إحدى عشرة ركعة، ثلاث عشرة ركعة

والثلاث من كل واحد من هذه الأعداد صور وركعتان من ثلاث عشر سنة الفجر،

١ - النوع الثاني - وهو المبرمج إلى الوقت
الإمام أحمد بن حنبل ١٠٩ - حاشية في الإبر - ١٠٩
والمبرمج على النبي ﷺ في البيت ركعتين
حاشية المبرمج إلى أربع ركعات - ط السلسلة
١ - المبرمج إلى أربع ركعات - حاشية في الإبر - ١٠٩
مهر الإبر - ١٠٩

طلوع الشمس وكلاهما مكروه، وفي رواية يكره ذلك في العمل كيلا يشبه على الناس أنهم يصلون العبد قبل صلاة الفجر، وأما في بيته فلا بأس أن يتطوع بعد طلوع الشمس وعدمه مستثناة على أنه لا يتطوع قبل صلاة الفجر، لا في المصنوع ولا في بيته، فأول الصلاة في هذا اليوم صلاة الفجر^(١).

الأوقات المستحبة لتتم

١٠ - سواقل المصنفة تشرح في البير كله وفي النهار لها سوى بركات النبي، وتطوع الليل أفضل من تطوع النهار قال رسول الله ﷺ «أفضل لصلاة بعد العريضة صلاة الليل» وأفضل للهجد جوب الليل الآخر^(٢)، ولا روى عمرو بن عبسة قال: كنت في بيوت رسول الله ﷺ في الليل أسمع قال: جوب الليل الآخر^(٣).

ورسحب التوسر قبل صلاة الفجر، روى ذلك عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ وأفضل فعل التوسر في حر الليل، فإذا غلب

وانظر تفصيل ذلك في (الوقوت الصلاة)

٩ - من الأوقات التي يكره فيها التطوع نهي في غير الوقت ماعد المغرب، لأن له تأخير المغرب وهو مكروه

ويجب ما بعد شروع الإمام في الصلاة، وقبل شروع بعدما أحد المؤذن في الإقامة، قضاء حق الجماعة.

ومما زلت الخطبة يوم الجمعة، لأنها سبب ترك أسبق الخطبة

ويجب ما بعد خروج الإمام من خطبة يوم الجمعة قبل أن يستعمل بها وما بعد فرغته منها قبل أن يشرع في الصلاة

وعتبت من ذلك حجة لمحمد على خلاف فيها انظر (مجمعة)

ويجب ما قبل صلاة العبد، لأن سبي ﷺ لم يتطوع قبل العبد^(٤) مع شدة حرصه على الصلاة، وعن عبد الله بن مسعود وحديثه أنها كذا يهمل التمسك عن الصلاة قبل العبد، لأن إيساره إلى صلاة العبد مسبوقة، وفي الاستعانة بالتطوع تأخيرها، وهو اشتغال بأداء التطوع في بيته يقع في وقت

(١) من عابدين ٢٧٦ - ٥٥٨

(٢) أي ١٢٥٠ - ٢٦

ويجب ما قبل الصلاة بعد الفجر

(٣) أخرجه مسلم (٢٧) ٨٧ ط (المعجم) من حديث

أبي هريرة

(٤) حديث ما قبل النوم

أخرجه أبو داود (٢٧) ٥٦٠ - ٥٦١ ط (المعجم) عن عبد الله بن مسعود

بإسناد صحيح

(٥) حديث ما قبل سبي ﷺ (تطوع من المؤمنين)

وإن من صلاة من عابدين، أخرجه البخاري وأبو

داود (٢٧) ١٧٦ ط (المعجم) ومسلم (٢٧) ١٧٦ - ١٧٧ ط

(المعجم)

الثانية - أن من افتتح الصلاة بسورة عدد يلزمه ما لا يتطوع بذلك وإن كان ذلك ركعة، وذلك هو الشرع في كونه سنة الحزب كالقراءة مع يلزمه ما لا يتطوع به جميع ما لا يتطوع به كذا بالشرع

الثالثة - أن من سجد أربع ركعات فربه، وإن سجد أكثر من ذلك لم يلزمه وكذا في السجدة الرابعة أنه لا يجب بالشروع فيها إلا ركعتان، حتى لو قطعها بقصص ركعتين لأنه هل وهل يؤيد أن يوسف وصاحبه الخفية قصص أربع

و - عن ذلك من وجب عليه ركعتان بالشروع فصرغ منه بعد من رأس أربع ركعتين بعد إلى الثالثة هل قصد الأداء بمرسه بتمام ركعتين آخرين وسببه على السجدة الأولى، لأن عدد المؤدى صار عادة يجب عليه بتمام الركعتين صبيته به عن الطلاق^(١)

الأفضل في عدد الركعات في صلاة التطوع -
١٣ - أفضل التطوع في النهار أربع ركعات في قول حنيفة^(٢)، فقد صلى ابن عمر صلاة التطوع أربع ركعات بالليل لما روي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أنه قال: « أربع قبل الظهر تس وفيهن تسليم تسع تس أولئك

عمل ظن أن لا يقوم بحر الليل فصعبه في أوله لقوله ﷺ « من عذب أن لا يقوم من بحر الليل عبثت أوله، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر بحر الليل، فإن صلاة بحر الليل مشهورة بذلك أصل »^(٣) نظر (صلاة الزن)

الشروع في صلاة التطوع
١١ - يلزم العمل بالشرع فيه - عند الخفية والمساكنة - لقوله تعالى ﴿ ولا تسجدوا على الكرم ﴾^(٤) ولأن ما أوداه صدر الله بصدور فوجب صبيته بقرن الباقي

وهذا الشاعرية والحدابة لا يلزم، لأنه غير مما لا يعمل بعد، منه بعداً: ما أوداه^(٥)
١٢ - ذهب الحنفية أنه إذا شرع في الصلاة بعد قبل لا يلزم بالانقضاء أكثر من ركعتين وإن سجد أكثر من ذلك لا يعارض الاقتداء

وروي عن أبي يوسف ثلاث روايات الأولى - أن من أضحى التطوع سجد أربع ركعات ثم أضحى دعاء أن يقضى أربعاً

(١) حديث ابن خلدون لا يثبت من غير التبريد
لغيره من غير (١١٠٠) لا يثبت من حيث جاز -
فيه الله

(٢) سورة محمد ٢٢٠
(٣) التوسيع على التوسيع ٢٨٣، ٩، السجدة على غير التطوع ٨٠٢، ٩، وطعن ٩٠٤٦ من علي بن ٩٠٤، ٩، وابن أبيه ٩٩٩، وطعن ٩٩٩٩

(١) مع الصلاة ٧٢٢، ٧٢٣

(٢) التوسيع ٧٢٣

سأل عن حشمتي وضوئتي ، ثم يصلي ثلاثاً^(١) وكلمة . (كان) عبارة عن العادة والواجبة ، وما كان رسول الله ﷺ يواظب إلا على أفضل الأفعال ، وأحبها إلى الله^(٢) .
 وحديث الحنفية . صلاة التطوع لي الليل لا تهرق إلا منى منى . والتفضل لي تطوع النهار كذلك منى منى ، وفي تطوع بأربع لي فليار فلا بأس^(٣)

ما يقرأ من القرآن في صلاة التطوع

ليس هناك ما يفيد توكيفاً في القراءة في صلاة التطوع ، ولكن هناك ما يفيد تنبأ آيات لم يورع معيته في صلوات معينة ، من على سبيل المثال .

الركعتان قبل الفجر .

١٤ - يستحب في هاتين الركعتين التخصيص ، ومن حوز التخصيص عند مالك أن يقرأ فيها بأم القرآن فقط ، وقد ورد عن النبي ﷺ أنه كان يخفف ركعتي الفجر على ما روي عنه عائشة قالت : حتى إني أقول : هـن

(١) حديث عائشة : أنها سئلت عن قيام رسول الله ﷺ .
 كتيب السجدة (الفتح) ، ٩٥١ ، ط (المطبع) وسلم
 ٩٦٠ ط (المطبع)
 (٢) غرض الصانع ٧٣٩/٢ ٧٤٠
 (٣) الحنفية ١٣٣/٢ - معنى الإبراهيم ١٠١/٢

السياءة^(١) ولأن مفهوم قول النبي ﷺ : صلاة الليل منى منى ،^(٢) أن صلاة النهار رباعية يجوز لا تخصيصاً وقال الحنفية : الموقل بالليل والنهار منى منى يسلم من كل ركعتين^(٣) وقال الشافعية : الأفضل للتفضل ليلاً ونهاراً أن يسلم من كل ركعتين ، فخير : صلاة الليل والنهار منى منى^(٤)

وسد قال لبر يوسف وحمد في صلاة الليل : إنا منى منى . . منى وصلاة الليل - عند أبي حنيفة - أربع ، احتجاجاً بما ورد عن عائشة أنها سئلت عن قيام رسول الله ﷺ في رمضان فقال : ما كان يبره في رمضان ، ولا في غيره من إحدى عشرة ركعة ، يصلي أربعاً ، فلا سأل عن حشمتي وضوئتي ، ثم يصلي أربعاً فلا

(١) حديث : أخرج ابن القيم ليس لبر سلبه
 المحرمه كورد : ٥٣١/١ كتيب حوز حيد
 وحديث من حديث أبي حنيفة لم يذكر كورد
 كتيب كورد
 (٢) حديث : صلاة الليل منى منى . .
 كتيب السجدة (الفتح) ، ١٢٧ - ط (المطبع)
 (٣) ٥٦١/٢ ط (المطبع) من حديث ابن عمر
 (٤) الترمذي في فضله من ٦٢
 (٥) ١٢٦/٢ ط (المطبع) وصلاة الليل والنهار
 منى منى
 كتيب السجدة (الفتح) ، ١٢٦/٢ ط (المطبع) من حديث ابن
 عمر ، يشرح السجدة في السجدة ١٢٦/٢ ط (المطبع)
 للمطبع كتيب : عن البخاري لم يصح

مسمون ﴿

وروي أبو داود أنه رأى في ثمانية ﴿وردت
أنت يا ليلت وتما رسول عائشة مع
الشاهدين ﴿^{١٢} و ﴿ يا أمهاتك ما خلق
بشيءا سديرا ولا ثقال عن أصحابي
الحريم ﴿^{١٣} فسألت الخضر بينهما ليجوز
إذ كان يقول:

واسم في اختلاف الروايات خلاف
ورد في هذه الصلاة واحتلامهم في
مبين القراءة في الصلاة .

ولكن لم حجة لا يوجب في هاتين
الركعتين في القراءة يستحب ، وأنه يجوز أن
تقرأ فيها مرة أخرى من قبل .^{١٤}

الركعتان بعد المغرب

١٥ - يحجب أن يقرأ فيها ﴿قر يا أيها
الكافرون ﴿ و ﴿ قل هو الله أحد ﴿ لحديث
ابن مسعود عن أبيه ما سمعت من رسول

﴿ في فيها ما التفت ١٢ ، ١٣

وظاهر مد أنه كان يقرأ فيها ما التفت
فقط

ومال بشاهدي لا بأس بـ ﴿ يقرأ فيها ما
التفت مع سورة عصر ،

وهو روي عن طريق أبي هريرة أن
السورتين هما ﴿ الكافرون ﴿ و ﴿ قل هو
الله أحد ﴿^{١٥}

وقال ابن عمر ، رملت اليه ﴿ شهر ،
فكان يقرأ في الركعتين قبل المغرب ﴿ قل هو
الله أحد ﴿ و ﴿ قل هو الله
أحد ﴿^{١٦}

وروي عن ابن عباس أنه قال كان رسول
الله ﴿ يقرأ في ركعتي المغرب في الآتين
منهما ﴿ قسوسا ، أما والله وسأأمر
أنيما ﴿ الآية^{١٧} التي في التقييد في
الأخرة مبيها . ﴿ أما والله وشهد بأن

١٢ حديث عائشة أنه كان يقرأ فيها ما التفت

شهر من البحر (البحر ٤٦٤) م ١٢٤٦٤٤ م ١٢٤٦٤٤ م

١٣ ط قاضي فقط لم

١٤ حدثني في المروءة أن مسعود محمد الكافرون ﴿ و ﴿ قل هو الله أحد

١٥ نسخة مسلم ٢٢٦٦ م ٢٢٦٦ م ٢٢٦٦ م

١٦ حديث ابن عمر فرقت أنس الله ﴿

١٧ نسخة البرصاني ١٦ م ١٦ م ١٦ م

١٨ م ١٨ م ١٨ م

١٩ م ١٩ م ١٩ م

٢٠ م ٢٠ م ٢٠ م

٢١ م ٢١ م ٢١ م

١٢ سورة بقره ٢٢

١٣ سورة بقره ٢٣

١٤ حديث له في رواية ١٢ م ١٢ م ١٢ م

١٥ قوله أبو داود ٢٢٦٦ م ٢٢٦٦ م ٢٢٦٦ م

١٦ حديث له في

١٧ سورة الفاتحة ١٩

١٨ م ١٨ م ١٨ م

١٩ م ١٩ م ١٩ م

٢٠ م ٢٠ م ٢٠ م

٢١ م ٢١ م ٢١ م

التحول من المكان للتطوع بعد الفرض .
 ١٧ - من عدل المكتوبة وأراد أن يتطوع ، فإن كان قدما استحب له أن يتحول من مكانه ، وإن كان غير إمام فهو بالخيار إن شاء تحول ، وإن شاء تطوع في مكانه .

ويذهب إلى حصة الشافعي إلى مشروعية التحول بعد الفرض بالإمام وغيره ، وهو مروى عن ابن عباس والربيع وغيرهما ، إلا أن الشافعي كان انفصل بين الفرض والتطوع بالكلام يقوم مقام التحول^(١)

والحجة في ذلك مروى عن سائب بن يزيد قال : سألت مع معاوية خيمته في المنصورة في سلم الإمام فبني معالي نصيب ، فما فعل أرسل لي فأتاني . لا بعد لما فعلت إذا صليت الجمعة فلا تصليها بصلاة حتى تكلم أو خرج ، فإذا رسول الله ﷺ لمرد يمدك^(٢)

وقد روى ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب وأبي الحسن أنها كان يحجبها إذا سلم لإمام أن يقدم^(٣)

وقد روى ذلك عن أبي عمرو وإسحاق ،

أنه يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل صلاة الفجر ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ و ﴿ قل هو الله أحد ﴾^(٤)
 ركعات لوتر الثلاث .

١٦ - عن أبي بن كعب قال : كان رسول الله ﷺ يوتر بـ ﴿ صبح باسم ربك الأعلى ﴾ .
 ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ، ﴿ قل هو الله أحد ﴾^(٥)

وعن عائشة مثله ، وقالت : في الثالثة بـ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ والمعدنين^(٦) .

وهو قول مالك والشافعي وقال مالك في الشفع أن يثنى على شيء معلوم^(٧) .
 وروى عن أحمد أنه سئل بقرأ بالمعدنين في الوتر قال : ولم لا يقرأ ؟ ، وذلك لما روت عائشة أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في ركعة الأول بـ ﴿ صبح باسم ربك الأعلى ﴾ وفي الثانية ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ وفي الثالثة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ والمعدنين

(١) المصنف ١٦٦/٢ - ١٦٨ وحدث من مسند الإمام أحمد

مسند رسول الله ﷺ

أخرجه الألباني ٢/ ١٩٢ ط حسني

(٢) حديث أبي بن كعب . كذا . عن أبيه ﷺ يوتر بـ ﴿ صبح باسم ربك الأعلى ﴾

مروى في المستدرج ٢٤٤/٣ . فلكه البخاري

(٣) حديث عائشة مثل حديث أبي بن كعب

أخرجه أحمد ١٦١/٣٣٢ - فذكره في مسند الإمام أحمد

(٤) مذهب الشافعي ١١٦ - ١١٧

(١) البحر الرائق ٣/ ٢٥٦ - المصنف ٩١٢/٢ - مصنف

في شفاء ٢٠٨

(٢) صحيح الشافعي في الوتر - وصلت مع البخاري

أخرجه مسلم ١٠١٦/٢ - في الشافعي

(٣) المصنف ٢٠٩ - ٢١

لجميعه والشافعية واختلافه مستحقة عند المالكية^(١)

والجماعة في صلاة التور سنة في شهر رمضان عند المالكية ومستحقة عند الشافعية وفي قول عبد الحنبلية^(٢)

أما ما عدا ما ذكر مما نس له الجماعة فالأصل فيه أن يصح على أفراد يكن لو صلا جماعة جزء^(٣) لأن النبي ﷺ فعل الأمرين كدبرهما وكان أكثر تطوعه منفردا وصل بالناس وأمه والتهنم^(٤)

الجهر والإسرار في صلاة التطوع

١٩ - يسمع المهر بالمواظف بلا مالم يمشي عن مصلي آخر والإسرا عمار ورجاءه في الجمعة والعيدين خصوص أهل السودان والفرق كي يسمعه ويتعلموه ويحفظوا ، وانظر تفصيل ذلك في (جهر هـ ١٨)

الولول والنعوذ في صلاة التطوع .

٢٠ - يجوز التطوع بعد ما مع التقدم على اليوم ، لأن التطوع حبر دائم ، فلو الرمة

١ - مجمع ٢٨٨ - والسي ١٦٦ - وفي المجمع ٢٢٢/١ راجع شهر الإفطار ٢٢٢/١

٢ - شرح سنن أبي داود ٢٢٢/١ وفيه تفصيل ٢٢٢/١ حاشية ابن علقم ٣٢

٣ - المغني ٢٢٢/٢ وفيه تفصيل ٢٢٠ - ريدته ٢٠٢٥٩ - والسي ٢٢٢/١

٤ - حاشية صلاة التور ١١٨٨ - وفيه تفصيل ٢٢٢/١

والله دعيا مائة واحد ، إلا أن مالكا كره للصلوات - أيضا - التطوع بعد الجمعة من غير أن يتحول^(٥)

فلذ روى عطلة الخراساني عن أبيه بن شعيب قال : أن رسول الله ﷺ : لا يصل الإمام في الموضع الذي صل فيه حتى تحضر^(٦)

الجماعة في صلاة التطوع

١٨ - الجماعة سنة في صلاة العيدين عند المالكية والشافعية ، وهي ليست بطوع عند الحنبلية واختلافه^(٧)

(ر صلاة العيدين)

واتفق الفقهاء على أن الجماعة سنة في الكسوف والخسوف ، وكذلك في صلاة الاستسقاء إلا عند أبي حنيفة فإنه لا جماعة فيها عند لأنه لا صلاة بها^(٨)

والجماعة في صلاة التراويح سنة عند

(١) المدونة ٢٢٢/١ ، والسي ١٦٢

(٢) حديثه في غير ذلك ولا يصل الإمام في التجمع حتى

صل فيه أخرجه ترمذي ٢٢٢/١ ، ٢٢٢/١

عز عبد الحميد بن عبد الله ، هذا ، ٢٢٢/١ ، ٢٢٢/١

المدني بن شعيب ، ٢٢٢/١ ، وفيه تفصيل ٢٢٢/١ ، ٢٢٢/١

(٣) المدونة ٢٢٢/١ ، وفيه تفصيل ٢٢٢/١ ، ٢٢٢/١

(٤) المدونة ٢٢٢/١ ، وفيه تفصيل ٢٢٢/١ ، ٢٢٢/١

(٥) المدونة ٢٢٢/١ ، وفيه تفصيل ٢٢٢/١ ، ٢٢٢/١

(٦) المدونة ٢٢٢/١ ، وفيه تفصيل ٢٢٢/١ ، ٢٢٢/١

(٧) المدونة ٢٢٢/١ ، وفيه تفصيل ٢٢٢/١ ، ٢٢٢/١

القيام بعدد عليه إذاعة هذا الخبر^(١).

ولأن كثيراً من الناس يشق عليه طوع القيام، فهو وجب في التطوع ترك أكثره، فسمح الشارع في ترك القيام به ترغيب في تكثيره كما سمح في فعله عن الراحة في السفر^(٢).

والأصل في جواز التخلل قاعدة مع الضرورة على القيام ما روت عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً، فبقياً وهو جالس، فإذا بقي من ركعته ما يكون ثلاثين أو أربعين آية، فم غطراً وهو قائم، ثم ركع، ثم سجد، ثم يقص في الركعة الثانية من ذلك^(٣).

وقد روي من طريق آخر ما يفيد التكثير في الركوع والسجود بين القيام والمعود، حيث فعل الرسول ﷺ الأمرين كما روت عائشة أنها لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعدةً قط حتى تأخر، فكان يقرأ قاعدة حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ بها من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع^(٤).

وعنه أن رسول الله ﷺ كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً، ولباً طويلاً ساجداً، وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم، وإذا قرأ وهو قاعد ركع وسجد وهو قاعد^(٥).

ولو انتزع التطوع فالتأني لم يرد أن يقعد من غير عذر عنه بذلك عند الاختلاف، وهو قول أبي حنيفة استحصافاً، لأنه منوع وهو غير بين القيام والقعود في الانشغال فكأنه بعد الشروع لأنه منوع أيضاً.

وعند أبي يوسف وعمر لا يجوز، وهو القياس، لأن الشروع مرم كالتنذر، ولو نذر أن يصلي ركعتين قائماً لا يجوز له المعود من غير عذر، وكذا إذا شرع قائماً.

ولو انتزع التطوع قاعداً فأنهى بعضها قاعداً، وبعضها قائماً أحرمه الحديث حالته المضمرة، فقد انتقل من القعود إلى القيام، ومن القيام إلى القعود، مثل حي أن ذلك جائز في صلاة التطوع^(٦).

وقد نقل عن أبي حنيفة عدم جواز صلاة ستة التضرع والتزويج قاعداً، لأن كلا منهما سنة مؤكدة^(٧).

(١) البدائع ١/٢٧٦

(٢) المغني ١/١٢٢

(٣) حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً

أخرجه مسلم ٥٠٥/٦٩ طبعني

(٤) حديث عائشة أنها قالت رسول الله ﷺ يصلي صلاة

الليل قائماً

أخرجه البخاري (الفتح ٥٥٩/٢ - طبعني)

(٥) حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي ليلاً طويلاً

قائماً

أخرجه مسلم ٥٠٩/٦٩ طبعني

(٦) البدائع ١/٢٧٦ ركنه المانع ١/١١٦

(٧) في الحديث ١٢٨/٢

يستهموا عنه لأسمهم ، ولو يعلمون ما في
النهحر لأستهموا به ، ولو يعلمون ما في
الجنة والنصر لأتوا بلوحوا^(١)

وعن عثمان بن عفان - رضي الله تعالى
عنه - قال - سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من صلى العشاء في جماعة فكأنه أقيم نصف
النيل ، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنها
صلى النيل كله »^(٢)

واللهيب يقول الغهاء : الصلاة في
جماعة معي الدين ، وشعار الإسلام ، ولو
تركها أهل مصر دسوا ، وأهل حارة جبروا
عليها وكره^(٣)

حكم التكنيفي .

بمعنى : في بيان حكم صلاة الجماعة فقول
هذه ، وبها فاعلم لي .

أولا : الجماعة في المرفض

٣ - ذهب الحنفية - في الأصح - ، وأكثر
المالكية ، وهما قول الشافعية ، بأن صلاة
الجماعة في المرفض سنة مؤكدة للرجال ،

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ

التمريض .

١ - المقصود بصلاة الجماعة - صل الصلاة في
جماعة^(١)

فصل صلاة الجماعة

٢ - صلاة الجماعة فضل كبير ، وقد ثبت
عنها رسول الله ﷺ في عدة الحديث منها
قوله ﷺ : « صلاة الخي به تفصل صلاة الفرد
بمصر وعشرين درجة »^(٢) وفي رواية
أخرى : « صلاة الجماعة تفصل صلاة الفرد
بمصر وعشرين درجة »^(٣)

وعن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - :
« رسول الله ﷺ قال : « ولو بينكم لدر ما في
السنن والفضل الأول ثم لم يجدوا إلا أن

(١) قوله الأكمل ٤٦

(٢) قوله : « ولو بينكم لدر ما في السنن والفضل الأول »

(٣) قوله : « ولو بينكم لدر ما في السنن والفضل الأول »

(٤) قوله : « ولو بينكم لدر ما في السنن والفضل الأول »

(٥) قوله : « ولو بينكم لدر ما في السنن والفضل الأول »

عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - : « رسول الله ﷺ قال : « ولو بينكم لدر ما في السنن والفضل الأول »

(٦) قوله : « ولو بينكم لدر ما في السنن والفضل الأول »

(٧) قوله : « ولو بينكم لدر ما في السنن والفضل الأول »

(٨) قوله : « ولو بينكم لدر ما في السنن والفضل الأول »

باجتماعه فلأنه يأكل لأدب الخاصة (١).

وقد فصل بعض المالكية فقالوا : إنها فرض كفاية من حيث الجملة أي ما يلزم ، ويمتنع لأهلها صحتها ، تركوها ، ومدة في كل مسجد وفضيلة للرجل في خاصة نفسه (٢)

ودعاهم الجماعة ، وهو قول منحنية والشافعية في أنها واجبة وجوب عين ولها شرط لصحة الصلاة ، خلافاً لابن عقيل من الجماعة ، السقي ذهب إلى أنه شرط في صحتها قياساً على سائر واجبات الصلاة .

واستدل الحنابلة بقول الله تعالى : ﴿وإذا كنت فيهم فأولت لهم الصلاة فنظم طائفة منهم معك﴾ (٣) فالمراد تعالى باجتماع حال الحضور ، عسى عبره أولى وسبب رواه أبو هريرة - رضي الله تعالى عنه - أن رسول الله ﷺ قال : والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب ، فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم آمر رجلاً فيؤذن للناس ، ثم أعانف إلى رجل لا يشهدون الصلاة ، فأحرق عليهم بيوتهم (٤)

وهي شعبة بالواجب في القوة عند الخطبة وصرح بمصهور بأنها واجبة حسب اصطلاحهم - واستدلوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «صلاة الجماعة تفضل من صلاة عند سبع وعشرين درجة» (٥) روى رواية : «بمئة وعشرين درجة» ، فقد جعل النبي ﷺ الجماعة لإحراز القسمة ، وذاتية المسمى ، ويقال عيد الله بن مسعود في الصلوات : إنها من سنن الهدى (٦).

ذهب الشافعية - في الأصح عندهم ، إلى أنها فرض كفاية ، وهو لون يحضر نفسه للجمعة ، كالكرخي والطحاري ، وهو ما نقله اللارزي عن بعض المالكية (٧) . واستدلوا بقول النبي ﷺ : «ما من ثلاثة في قرية ولا بدولاً لا قيام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان» ، حديث

(١) حديث - وصلاة الجماعة تفضل من صلاة عند سبع وعشرين درجة تقدم ترجمته في (٢)

(٢) البدائع ١/١٦٥ ، وابن عثيمين ١/ ٣٧ ، فتح القدير ١/ ٣٠٠ ، شرح منهاج الطالبين ، وبيان المباح وحاشية القسطنطيني (١٥٦) والقسطنطيني ٣٦٤/١ ، ٢٢٠ والمصنف ٨٦ ، ٨١٣ ، والفتاوى للفتاوى من ٢٩٠ - شرح دار الفتاوى العربي ، والفتاوى ٢٠٠/١ ، وشرح العمل على المنهاج ٢٣٦/١

(٣) مني للمصنف ١/١٦٤ ، والمصنف ١/١٠٠ ، ومع القدير ١/٣٠٠ ، وابن عثيمين ١/٣٧١ ، والقسطنطيني من روائع الفرائض ١٤١ ، والقسطنطيني ٣١٩/١ ، ٣٢٠ ، وشرح نصيحي ١/١٤٢ ، وشرح العمل ٨٥/١

(١) حديث - وأما صلاة في ثوبه ولا يلبس

مروية أبو داود ٣٧١/١ ، وعنه حذفت عنه وعنه من حديث أبي داود ، وصححه النووي في المجموع ١٨٣/٢ ، ط القسطنطيني

(٢) القسطنطيني ٣٢١/١ ، وشرح النصير ١/٢٢٠

(٣) سورة النساء ١٠٢

(٤) حديث - الذي رضي الله عنه من أن امرئ يحط

٦ - والجماعة في صلاة اجازة ليس بشرط ، بل سنة ، وقال ابن رشد : إن الجماعة شرط فيها كالجمعة والشهود عند التكبيرة أنها مستدوية^(١) .

حكم صلاة جماعة النساء

٧ - ما سبق من حكم صلاة الجماعة إنما هو بالنسبة للرجال

أما بالنسبة للنساء فبعد الشافعية وخميلة يسأل عن الجموع منفردة عن الرجال ، مؤهاتهن رجل أم امرأة ، ففعل حالته ولم سمة - رضي الله تعالى عنها - . وقد دللوا على ذلك أم ورقة بأن جعل لها مؤذنا يؤذن لها وأمرها أن تؤم أهل دارها^(٢) ولاهن من أهل الفرس ، فأشبه الرجال .

أما الشافعية فإن الجماعة للنساء عندهم مكروهة ، ولأن خروجهن إلى الجماعات قد يؤدي إلى فتنه

ويمنع المالكية جماعة النساء ، لأن من شروط الإمام أن يكون ذكرا فلا تصح إمامة المرأة لرجال ، ولا لنسبه مثلها ، وإنما يصح

(١) البدائع ١/٢٠٤ ، وشمس ١/٢٠٤ ، ومن المحتاج ٢٤١١ جرح صاحب الإرداب ١/٢٣٧

(٢) حديث دبر النبي ﷺ لم يذكر بأن يؤم أهل دارها .
أخرجه أبو داود ٢٩٧٥١ ، صحيح عبد الله بن مسعود
ومعجمه المعين في إنباء النبي ﷺ عن مسعود بن عبد الله
١/٢٤١ ، ترك القليعة ص ١٠

وعن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه -

قال : قال النبي ﷺ رجل أعشى . فقال بارسوب الله ، إنه ليس في ذلك يقين أو تكسود ، سألت رسول الله ﷺ أن يرحم له ، فخصني في بيته فخصر له ، قلبا ولدا دعاه فقال : هل تسمح الله ، بالصلاة ؟ قال : نعم قال : فأجاب^(٣) وإذا لم يرحم فلأخص لذي لم يجد قتله ، فعيره أود ولعلك قالوا : إن نازك الجماعة يقتل وإن أقامها غيره ، لأن وجودها على الأعيان^(٤)

٤ - واجتماع في صلاة الخوف عند الشافعية أخص من الأفراد لعدم الأعيان في صلاة الجماعة ، كما في الأعراس^(٥) ، وانظر مصطلح . (صلاة الخوف)

٥ - أما بالنسبة لصلاة الجمعة فإن اجتماع شرط في صحتها ، فلا تصح بغير جماعة ، وهذا ما ذهب إليه الفقهاء^(٦) (ر : صلاة الجمعة)

١ - مختار

الفرق المملوك (الفتح ١/٢٥٠) ، السابقة رسم

١٥٦/٦٦ ط المطبعي

(١) حديث أبي هريرة ، قال النبي ﷺ رجل أعشى

أخرج مسلم ١٥٦/٦٦ ط المطبعي

(٢) البدائع ٢٠٤ ، ر : دبر حديث ٢٧ ، فتح القدير

١/٢٠٤ ، مفتي محتاج ١/٢٣٠ ، ومن المحتاج ٢٤١١

وكشور بهام ١/٢٠٤

(٣) مني المحتاج ١/٢٠٤

(٤) الاعتبار ١/٢٠٤ ، والمسئولي ١/٢٠٤ ، والفتاوى

١١٧/٦٦ ، وفتاوى الحاج ١/٢٠٤

صلاة الجماعة ٧ - أ

المالكية^(١) . والجماعة في صلاة التيمم سنة في شهر رمضان عند الحنابلة، ومستحبة عند الشافعية وفي قول عند الحنفية^(٢) .

وتجوز الجماعة في غير ما ذكر من صلاة التطوع عند جمهور الفقهاء وقالوا بمجرد التطوع جماعة وفردى ، لأن النبي ﷺ يدل الأمرين كليهما ، وقال أكثر تطوعه مفردا ، وصلى بحضرة مرة^(٣) . وأنس وأمه واليقيم مرة^(٤) ، وأبى أصحابه في بيت عثمان مرة كذلك^(٥) . وعن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه أنه النبي ﷺ^(٦)

والمالكية فيدروا، وخواريزمى إذا كانت الجماعة فبيلة ، وكان المكان غير مشتهر ، وإن كثرت العدد كرهت بجماعة ، وكذلك تكبروا

(١) البدائع ٢٨٨/٦ ، المسقى ٣١٠/٦ ، وفيه المحتاج ٢٢٥/١ ، شرح منتهى الإرادات ٢٢٥/٦ ، رمي المحتاج ٢٢٣/١ ، وحاشيته بر جلد ١ ، ٢٢١/٦

(٢) حديث : صلاة النبي ﷺ بمصنعه : أنصروه مسلم (٢٠٣١) ط (١)

(٣) حديث : صلاة النبي ﷺ بالنس وأمه واليقيم لمعه البعري والفتح ٣٢٥/٢ ط الطهطاوي ١٠٧/٦ ط الطهطاوي

(٤) حديث : صلى الله عليه وسلم لم يصلي بمصنعه في بيت عثمان بن عفان ، وأما قوله : لم يصلي بمصنعه (الفتح ١٠٧/٦ ط الطهطاوي) ط

(٥) حديث : لم يصلي بمصنعه في بيت عثمان بن عفان ، وأما قوله : لم يصلي بمصنعه (الفتح ١٠٧/٦ ط الطهطاوي) ط

(٦) حديث : لم يصلي بمصنعه في بيت عثمان بن عفان ، وأما قوله : لم يصلي بمصنعه (الفتح ١٠٧/٦ ط الطهطاوي) ط

(٧) حديث : لم يصلي بمصنعه في بيت عثمان بن عفان ، وأما قوله : لم يصلي بمصنعه (الفتح ١٠٧/٦ ط الطهطاوي) ط

للمرأة حضور جماعة الرجال إذا لم تكن غشبية العتة^(٧)

الجماعة في غير الفرائض :

أ - الجماعة في صلاة العيدين شرط صحة عند الحنفية والحنابلة ، وسنة عند المالكية والشافعية^(٨) .

ولفقر الفقهاء هل أن الجماعة سنة في صلاة الكسوف وصوي الطائفة والحنابلة بين الكسوف والخسوف في سنة أصحها لهما ، أما الحنفية والمالكية فلا يرون صلاة الجماعة في صلاة الخسوف

والجماعة في صلاة الأعياد سنة عند المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، ومحمد ، وأبى يوسف خلافًا لأبي حنيفة ، فإنه لا يرى فيها صلاة أصلا^(٩)

والجماعة في صلاة التراويح سنة عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة ومستحبة عند

(١) البدائع ٢٨٨/٦ ، المسقى ٣١٠/٦ ، وفيه المحتاج ٢٢٥/١ ، شرح منتهى الإرادات ٢٢٥/٦ ، رمي المحتاج ٢٢٣/١ ، وحاشيته بر جلد ١ ، ٢٢١/٦

(٢) حديث : صلاة النبي ﷺ بالنس وأمه واليقيم لمعه البعري والفتح ٣٢٥/٢ ط الطهطاوي ١٠٧/٦ ط الطهطاوي

(٣) حديث : صلى الله عليه وسلم لم يصلي بمصنعه في بيت عثمان بن عفان ، وأما قوله : لم يصلي بمصنعه (الفتح ١٠٧/٦ ط الطهطاوي) ط

(٤) حديث : لم يصلي بمصنعه في بيت عثمان بن عفان ، وأما قوله : لم يصلي بمصنعه (الفتح ١٠٧/٦ ط الطهطاوي) ط

(٥) حديث : لم يصلي بمصنعه في بيت عثمان بن عفان ، وأما قوله : لم يصلي بمصنعه (الفتح ١٠٧/٦ ط الطهطاوي) ط

قال الجماعة ديلة ولكن مشهور^(١)
 ويرى البعض ان الجماعة في النفس في غير
 بمصار مكرمه^(٢)
 من بطلب بالجماعة .

٩ - يدان بصلاته الجماعة - سواء كان
 الصبح من سبيل الموحدين، أو على سبيل
 النسبة - : الرجال الأحرار العقلاء العقلانيون
 عيبت دولة خرج ، فلا تجب على النساء
 والعبد والعصفور وذوي الأعذار ومع ذلك
 تصح منهم صلاة الجماعة ، ويعتقد بهم ،
 على ما هو مبين بعد ذلك ، وقد استحب
 المشايخ - وأجدد جماعة النساء ، وقرر
 الحنفية أنه يكره للنساء حضور جماعة مع
 الرجال ، خشية لاقتلاها ، وبإباحة لقبرها
 حضور الجماعة^(٣)

العدد الذي تنفك به الجماعة

١٠ - يعني انفسه على أن أقل عدد تنفك به
 الجماعة اثنتان ، وهو أن يكون مع الإمام
 واحد ، فيحصل لها فصل بالجماعة ، فإذا روى
 أبو موسى الأشعري - رضي الله تعالى عنه -

(١) يعني ١٤٤/١ ، يعني المصحح ٢٦٠/١ وفيه مع
 ١٤٨/١ ١٤٨/١ والمصحح ٢٦٠/١
 (٢) حديث شريك بن جابر عن أبيه عن
 (٣) المصحح ٢٤٤/١ ، والمصحح ٢٢٠/١ ، وفيه
 المصحح ٢٦٤/١ ، ٢٢٠/١ ، صرح منبه الأوقاف
 ١٤٨/١

(١) حديث رواه ما رواه جابر بن عبد الله عن
 ١٤٨/١ ، يعني وصحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الحج والعمرة ١٤٨/١ ، ١٤٨/١ ، المصحح
 (٢) حديث رواه جابر بن عبد الله عن
 ١٤٨/١ ، ١٤٨/١ ، المصحح ٢٦٠/١ ، ٢٦٠/١ ،
 المصحح
 (٣) حديث رواه جابر بن عبد الله عن
 (٤) المصحح ٢٤٤/١ ، المصحح ٢٢٠/١ ، وفيه
 المصحح ٢٦٤/١ ، ٢٢٠/١ ، صرح منبه الأوقاف
 ١٤٨/١

قرية ولا بدو لان مقام بهم الصلاة إلا استنجد
عبيهم الشيطان ، فعليك بجماعه ، فإن
ياكل القصب المقاصه ،^(١) فحب بحيث
يظهر الشيطان بإقامتها يحصل في القرية
الصغيرة والكبيرة معاً ، يظهر بها الشيطان ،
ويستطاع القصب بطائفة وإن قلت^(٢) .

ويرى ابن نكبة ، أن الإمام المزمع
بمسجد أو غيره إذا جاء في وقته لمعاده له ،
فلم يجد أحد يصل معه ، فصل معزلاً ،
بعد أن أدان وأقام فإنه يسير كاجتماعه فضلاً
وحكماً ، ويحصل له فعل الجماعة إن نوى
الإمامة ، لأنه لا تعتبر صلاته منفرداً عن
صلاته وإنما إلا مائتة ، ولذلك لا يبعد في
أخرى ، ولا يصل عنه جماعة ، ويصح ليطة
المطر^(٣)

(الأحكام التي سقطت بالعدول
الذي تصعد به الطريقه إلى هوي غير بجمعه
والعيد ، إذ فيها يختلف العدد ، وكل
مذهب رأي في تحديد العدد ، حسبما يستد
إليه من أدلة^(٤)) وينظر تفصيل ذلك في
(صلاة الجمعة وصلاة العيدين)

متن ، عاجز أن يكون مأموماً بالفرض
كاتب^(٥) .

وعند المالكية - وهو رواية أخرى من
الإمام أحمد - لا يحصل فصل بجماعه
بالتقاء الصبي في الفرض ، لأن صلاة
الصبي مل ، فكان الإمام من منفرد
وما في المتن يصح يائنه ، الصبي
ويحصل فصل بجماعه ، وهذا ياتفق^(٦)
لأن النبي ﷺ أم من عي من مرة وهو صبي ،
ولم حذبه مرة أخرى^(٧)

ويختلف العدد بالنسبة لإظهار الشبهة في
البلدة أو القرية ، إذ أن صلاة الجماعة من
شعائر الإسلام ، وبتركها أهل قرية فربوا
عليها . وكذلك قال المالكية فربوا عليها
لنمرضهم في الشبهة ، ولا يخرج أهل البلد
عن العهد إلا بجمعة أقلها ثلاثة إمام
ومأمومان ، ويكون بدو الصلاة ، ووضع
معد له ، وهو المسجد^(٨)

وقال الشافعية إن امتنع أهل القرية
فربوا ، بقول النبي ﷺ (من من ثلاثة في

(١) التذائع ١/١٥٩ ، ابن علقين ١/٢٢٢ ، والمذهب

١/ ١٠٠ ، ١٠١ ، وصفي التبع ١/ ٢٢٩ ، ٢٣٠

وكشاف الفق ١٥٢ - ١٥٣ ، وأغني ١/ ١٧٨

(٢) الشرح لكثير مع غالب القاسمي ١/ ٣٦٩ ، ٣٧٠

ومواف الإكليل ٧١ ، ٧٢ ، نوني ٢/ ١٢٨

(٣) حديث ابن عتيق ردهه تقدم ترجمته ٨

(٤) لم يرد النهج حوض بلقيس حاشية الدرر ١/ ٣١٩

(١) حديث ابن عتيق ردهه تقدم ترجمته ٨

(٢) معنى الفق ١/ ٢٢٩ ، ردهه المذبح ١/ ١٧١ ، ١٧٢

(٣) الشرح ١/ ٣٢٢ ، شرح القاسمي ١/ ١٥٤ ، ١٥٥

نوني ١/ ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، نوني ٢/ ١٢٨

(٤) كشف الفق ١/ ١٥٢ ، ١٥٣ ، وأغني ١/ ١٧٨

وكشاف الفق ١٥٢ - ١٥٣ ، وأغني ١/ ١٧٨

أفضل مكان لصلاة الجماعة .

١١ - تجوز إقامة صلاة الجماعة في أي مكان طاهر ، في البيت أو الصحراء أو المسجد ، لقول النبي ﷺ : « جمعت في الأرض مسجداً وطهوراً ، فأما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصلي » (١) وقال النبي ﷺ لرجلين : « إذا صليتما في رحلتكما ، ثم أتيتا مسجداً جماعة ، فصلوا معهم ، فإب لكما نافلة » (٢) إلا أن الجماعة للمراغش في المسجد أفضل منها في غير المسجد ، لقول النبي ﷺ : « صلوا أيها الناس في بيوتكم ، وإن أغضرت صلاة امرء في بيته إلا صلاة المكتوبة » (٣) ، ولأن المسجد مشتمل على الشرف والطهارة ، كما أن إقامتها في المسجد فيه إظهار الشعائر وكثرة الجماعة

والصلاة في المساجد التي يكثر فيها الناس أفضل من الصلاة في المساجد التي يقل فيها الناس ، لقول النبي ﷺ : « صلاة الرجل

(١) حديث : « جمعت في الأرض مسجداً ، وطهوراً ، فليصلي » (المصنوع ١٠٢٤/١ - ط الصنع) وسلم ١٦ ، ٢٧١ ط (صحيح) من حديث جابر بن عبد الله واللفظ للنسائي

(٢) حديث : « إذا صليتما في رحلتكما ، ثم أتيتا مسجداً جماعة ، فصلوا معهم » (ط (صحيح) من حديث أبيه عن أنس بن مالك - حديث حسن صحيح

(٣) حديث : « صلوا أيها الناس في بيوتكم ، وإن أغضرت صلاة امرء في بيته إلا صلاة المكتوبة » (المصنوع ١٠٢٤/١ - ط الصنع) من حديث أبيه عن أنس بن مالك - حديث حسن صحيح

مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاة الرجلين مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كنوا أكثر فهو أحب إلى الله عز وجل » (١) وإن كان في جواره أو غير حوله مسجد لا تشق به الجماعة إلا يحضروه ، فتعني به أفضل وأولى من معناها في مسجد الذي يكثر فيه الناس ، لأن يعمده بإقامة الجماعة فيه وبذلك تحصى الجماعة في مسجدين

وإذا كانت الجماعة في المسجد أفضل من إقامتها في البيت فإنه لو كان إذ ذهب الإنسان إلى المسجد ، وترك أهل بيته لصلوا ولأدى ، أو لتهادسوا أو لتهادون بعضهم في الصلاة ، أو لو صل في بيته فصل جماعة ، وإذا صل في المسجد صل وحده فصلاته في بيته أفضل

وإن كان البلد نحرًا فالأفضل اجتماع الناس في مسجد واحد ، ليكون أعلى للكلمة ، ولتوقع نهية ، وإذا جماعهم غير من عدوهم جمعهم جميعهم ، وإن أرادوا التشلور في أمر حضر جميعهم ، وإن جاء من الكفار وأهمل فأسحر بكثرتهم .

(١) حديث : « صلاة الرجلين مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، والصلاة الثلاثة مع الثلاثة » (المصنوع ١٠٢٤/١ - ط الصنع) وسلم ١٦ ، ٢٧١ ط (صحيح) من حديث جابر بن عبد الله واللفظ للنسائي

بإدراك ركعها فيها في لحظة يقول صاحب الدر المنثور وشرحه : لا تكون مصليا جماعة تعاد أي بين فقهاء المذهب من أدرك ركعة من فوات الأرسع ، أو من الصلاة الثنائية أو الثلاثية ، لأنه مصدر بعضها ، لكنه أدرك فضلها ولو بإدراك الشاهد وكذا مدارك الثلاث لا يكون مصليا بجماعة على الظاهر ولأن الحرشي^(١) للأكثر حكم الكل ، لكن صاحب البحر صنفه^(٢)

إعادة الصلاة جماعة لمن قبل معاذا
أو في جماعة

١٥ - من أدى الصلاة المكتوبة معاذا ثم وجد جماعة استحب له أن يدخل مع الجماعة لتحصيل الفضل فأورد عن رسول الله ﷺ أنه من صلى في مسجد الخيف ، رأى رجلا خلف الصف لم يصلها معه ، فقال علي بن أبي حمزة ، فجمعي بها فزعموا فصلها . فقال : ما متمكم أن تصلوا معه ؟ فقال : يا رسول الله ما كنا قد صليت في رحلتنا ، قال : فلا تفعلوا ، إذا صليتم في رحلتكم ثم أتيتا مسجد جماعة ، فصليا معهم - فهذا نكاح بافلة^(٣) ومن أبي حمزة رضي الله تعالى عنه -

المالكية - لا تدرك فضله لجماعة إلا بإدراك ركعة كاملة ، لأن الصلاة كلها ركعة مكروية^(٤)

ويشترط لحصول فصل الجماعة به الاقتداء من المأموم ، فيحوز فصل الجماعة وهذا باتفاق ، أما بنية الإمام الإمامة فيها خلاف وتفصيل يصر في مصطلح الإمامة (إمامة وإقتداء)^(٥)

ثانيا ما ثبت به حكم الجماعة وما يرتب عليه من أحكام

١٦ - فقصود بحكم الجماعة - كم يمسره المالكية - أن من ثبت له حكم الجماعة لا يقتضي به ، ولا يبعد في جماعة ، ويصح الاستحالة ، ويرتّب عليه سجود سور الإمام

وحكم الجماعة هذا لا يثبت عند المالكية إلا بإدراك ركعة كاملة سجدها مع الإمام^(٦)

أما عند الحنفية - فلا تدرك الجماعة إلا

(١) حاشية ابن عثيمين راجع المصدر ١٨٧/١ ، بالسوي
١ - ٢ ، راجع المصباح ٢ ، ١١ ، وفي المصباح
١٢١ ، ١ ، وكذا في المصباح ٢ ، ١١
(٢) ابن عثيمين ٣١٩ ، ٣٢٠ ، وفيه وجه ١٢٤
بالسوي ٢٢٩/١ ، يعني المصباح ٢ ، ١١ ، ١٢٤
وكذا في المصباح ٢ ، ١١ ، يعني ٢٢٩
(٣) في المصباح ٢ ، ١١ ، السراج المصير ١٢٦/١ ، ١٢٦
محدث د العارف

(٤) الدر المنثور معاني ابن عثيمين ١٢٧

(٥) حديث ابن عثيمين في مسجد الخيف ، الدر المنثور ١٢٧

وذهب المالكية - وهو مقابل الأصح -
الشاعية - إلى أن من صلى في جماعة فلا
يجدها في جماعة أخرى ، لأنه حصل فصله
للجماعة فلا معنى للإعادة بخلاف ائمة
وإسنن المالكية المسجد الحرام ، ومسجد
المدينة وبيت المقدس - قالوا : يجوز لمن
صلى جماعة في غير هذه المساجد أن يعيد فيها
جماعة ، لفصل تلك النطاق^(١).

تكرار الجماعة في مسجد واحد .

١٦ - بكرة تكرار الجماعة في مسجد الحي
الذي له إمام وجماعة معينون ، د روى
أبو بكر أن رسول الله ﷺ نزل من وحي
الجنة يريد الصلاة ، فوجد الناس قد صلوا
هناك إلى منزله فجمع أهل بيته معهم^(٢) ولو
لم يكره تكرار الجماعة في المسجد تركها
رسول الله ﷺ مع علمه بفصل الجماعة في
المسجد ، وروى عن أنس بن مالك - رضي
الله عنه - أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا
إذا فاتتهم الجماعة صلوا في المسجد فرادى .
ولأن التكرار يؤدي إلى حصول الجماعة ، لأن

وهذه مكتوبة^(٣).

هذا بالنسبة من صل مفرد ، أما بالنسبة
لمن صل المكتوبة في جماعة ثم وجد جماعة
أخرى فذهب الشافعية في الأصح
والحنابلة إلى استحباب إعادة الصلاة مرة
أخرى في الجماعة الثانية ، لأن النبي ﷺ
صلى الصبح ، رأى رجلين لم يصليا معه
فقال : ما صنعتما أن تصليا معي ؟ قال
صلينا في رحلتنا فقال : إذ صليتما في رحلتكما
لم أتربا مسجد جماعة فصلب معهما فركبا
بأفلكه .

ضرب ﷺ وصليتاه بصدق بالاعتقاد
والجماعة وروى الأشعث عن الإمام أحمد
قال : سألت أبا عبد الله عن من صلى في جماعة
ثم دخل المسجد - وهم بصوت - أبصلي
معهم ؟ قال : نعم . وقد روى أنس قال :
صلى ب أبو موسى العلاء في الميعة ، وذهبنا
إلى المسجد الحرام ، فأنهت الصلاة ،
فصلينا مع المعبرين من شعبه . وعن حمزة
عن حذيفة أنه أهدأ الظهر والمصر والمغرب
وكان قد صلاها في جماعة

(١) في المساجد ٢٣٠ ، والعي ١٦٢ ، والعي ١٦٢ .
وقد انقطع ١ ٢٥١ ، ١٥٨ ، الخلف ٢ ٢٥٢ .

هم وابن علقم ١٥٢ .

(٢) حبيب أبي بكره أن رسول الله ﷺ نزل من وحي
الجنة يريد الصلاة في جميع أركانه (٢ ٢٥٢) ط
القدس) وقال : روى عن النبي ﷺ في الكرم والأرض .
ويجوز ذلك .

(٣) في ١٦٢/١ ١١١ وصارت روى في ج ١
صلاة فوصلت الناس . انصروا أبو عبد
١٦٢ - ٢٨٨ - في عزه عبد الله (٢ ٢٥٢) وقال ابن حجر
عن النبي ﷺ أنه صلاها في كل صلاة من
٢ ٢٥٢ ط . في الخلف ٢ ٢٥٢

عاقته تأخيرا كثيرا، يضرب بالصلين مجسما ، كره للإمام الجمع حينئذ وبناء على كراهة إعادة الصلاة جماعة في المسجد الذي له إمام راتب فإنه إذا دخل جماعة المسجد بعد ما صلى أهل فيه بقي ظاهر الرواية عند الحنفية يصلون وحدها

وعند المالكية بسبب خروجهم من المسجد ليجتمع خلوة ، أو مع إمام راتب آخر ، ولا يصلون في هذا المسجد أفداء ، لموات فضل الجماعة ، إلا بالمسجد الثلاثة زمكة والدينه والأقصى ، فلا يخرجون إذا وجدوا الإمام قد صلى يصلون معها أصنافا ، نفس منها عن جماعة غيره ، وهذا إن دخلوا فوجدوا الراتب قد صلى ، وأما إن علموا بصلاته قبل دخولهم فإمامهم يجتمعون خارجها ، ولا يدخلونها ليهلوا أمدافا

وبعد أن ذكر الشافعية كراهة إعادة صلاة الجماعة في المسجد الذي له إمام راتب ، قالوا : ومن حصر ولم يجد إلا من صلى استحب لبعض من حضر أن يصل معه ، ليحضر له فضل الجماعة ، كما روى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رجلا جاء ، وقد صلى النبي ﷺ ، فقال : من يتصدق على هذا ؟ فقال رجل فصل معه ^(١) .

الناس إذا علموا أنهم يصومون الجماعة يستحبون ، فتكثر الجماعة ، وإذا علموا أنها لا تصومهم يتأخرون ؛ فضل الجماعة ، وتقليل الجماعة مكروه ، وهذا رأي جمهور الفقهاء - لحصة والمالكية والشافعية - في الجملة ، إلا هناك بعض التردد مع شيء من التخصيص لكل مذاهب فالحنفية يقبلون كراهة التكرار بما إذا صلى في مسجد الحى أهله بأذان وإقامة ، فإذا صلى فيه أولا عبر أهله أو من فيه أهله بدون أذان وإقامة لا يكره تكرار الجماعة فيه .

كذلك روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يكره التكرار إذا كانت الجماعة الثانية كثيرة ، فلما إذا كانوا ثلاثة أو أربعة ، فقاموا في ركعة من رويها المسجد وصلوا بجماعة فلا يكره . روي عن محمد - أنه يكره التكرار إذا كانت الجماعة الثانية على سبيل التماسي والاجتماع ، فأما إذا لم يكن فلا يكره .

وروي عن أبي يوسف : أنه إذا لم تكن الجماعة الثانية على هيئة الأولى لا تكره ، وإلا تكره - وهو الصحيح - وبالعديل عن المحررات مختلف الحق

ويطون المالكية يجوز للإمام الراتب الجمع - يعني أن يصلي جماعة - إن جمع غيره قبله بغير إذنه إن لم يؤخر عن عارضا كثيرا ، فإن أذن لأحد أن يصلي مكانه ، أو لخبر عن

(١) حديث أبي سعيد الخدري تقدم عرضه د ١٠١

فصل مائة : وروی الاثر المستند عن أبي
سليمان عن النبي ﷺ مثله روى قال احمد
صليا قال وهذا جماعة ”وأنه فاجز
عن الجماعة . فاستحب له فعلها . كما لو
كان يمشي في عمر الناس وهذا مما عدا إعادة
الجماعة في الساحل الثلاثة ، فقد روى عن
الإمام أحمد ، وبعض المتأخرين كراهة إعادة
جماعة فيها ، ولي رأي آخر عند أخيله لا
يكره ، وحالف في ذلك بعض فلكيه حيث
أمر بضمها“

الصلاة عند قيام الخيعة

١٨ - من دخل مسجد ، وقد أخذ المذبح
في يده الصلاة فلا يجوز له الانشغال عنها
ببغلة ، سواء اختفى فوات الركعة الأولى أم
بعضي حوتها ، ثم ورد أن النبي ﷺ قال
إذا أتيت الصلاة فلا صلاة إلا
المكروه ، لأن ما يبيعه مع الإمام فصل
من يكرهه ، فلا يشتغل به ، وقد روي

[illegible][illegible]

(۳) حضرت امیر المومنین علاء الدین علاء الدین علی بن ابی طالب (ع) سے ملے۔

وهذا بناء على موقفهم بأن اجتماعه الثاني لم يكن
تكملة له بل ينادي بالإمام ، فإن أدب ولا
كرامه

هـ سائسة فضجده اضي النامي له ادم

١٧- أما المسجد الذي في سواد ، أو في
الخرق والمزاني ، فإنه يجوز تكبير الجماعة
فيه ، ولا تكبير ، لأن المني فيه سواد ، لا
احتصاص له بغير ذلك ، فليس

وَمِنْ قُلُوبِ الْمَسْجِدِ الَّذِي لَيْسَ بِهِ نَمَامٌ وَلَا
مُؤَلَّادٌ ، وَبَصِيٍّ شَاسِئٍ بِهِ فَرْجًا فَوْجًا ، فَرْبِ
الْأَفْطُسِ ثُمَّ بَصِيٍّ كَلِّ فَرْقِي بِأَدَسٍ وَنَدَمَةٍ ،
وَهَذَا بِمَدِينَةِ

وذهب الحنفية إلى علم كراهة إعادة
الجمعة في المسجد ، وبو كذا مسجد الحنفى
وله ، مع راتب ، بل قالوا - إذا صلى إمام
الحنفى ، وحضر جماعة أخرى استحب لهم أن
يصلوا جماعة ، وهو قول ابن مسعود وعطاء
والشعرى والنسفي وقنده وإسحاق ، نعمهم
عليه الصلاة الجماعية فصل صلاة الجمعة

بجانب دھڑلی دوجہ^۱ اول روایت
باسع عشرین «رحۃ» روزی کوسعید
وہاں جن وقت میں رسول اللہ ﷺ
میں شعیب عن ہذا^۲ وہاں

[illegible]

درروي عن ابن مسعود أنه دخل الإمام في صلاة الصبح فركع ركعتي الفجر ، وهذا مذهب أحمد ، ومالك ، وشافعي ، وعبد الله بن أحمد بن أبي سنان (١)

١٩ - ومن كان يصلي النافلة ، ثم أتت صلاة الجماعة ففقد قال شافعي والحنابلة : إن لم يمش فواب الجماعة بسلام الإمام فإنه يتم نافلة ، ولا يقطعها ، ثم قال تعالى ﴿ولا تطعوا أفعالكم﴾ أنتم تسجل في الجماعة وقال مالكه ، إن لم يمش فوات ركعة بإتمام النافلة بأن تحضر أو على أنه يدرك الإمام في الركعة الأولى عقب إتمام ما هو عليه فكما ، ثم دخل مع الجماعة

أما ابن حنبل فقلت أحرمه ، - كما يقول شافعي والحنابلة - ، أو حنبل فوات ركعة - كما يقول المالكية - فإنه يقطع الإمام وجوبا عند المالكية ، وهذا في غير الجمعة عند الشافعية ، وجوبا في الجمعة (أي إن كفت التي يصليها الإمام هي الجمعة ، وعند الحنابلة وإيذان حكاهما ابن قدامة ، إجماعهم بجمع النافلة ، والثانية يصليها ، لأن ما يدركه من الجماعة أعظم أجرا وأكثر ثوابا بقرينة قطع النافلة ، لأن

السيد عثمة - رضي الله تعالى عنها - وأن النبي ﷺ خرج حين أتت الصلاة ، فرأى ناسا يمشون ، فقال أهل البيت معا (٢) وهذا عند المالكية والشافعية والحنابلة .

ويقال إن بغيره ، ومن غيره وهو أن يمشي ، وسعيد بن جبير ، ومالك ، وأبو ثور ، وهو مذهب الحنفية بالنسبة بغير منه الصحر

وقال الحنفية في سنة الفجر ، إذا حلف موت ركعتي الفجر لأشعثان يستهركها ؛ لتكون خياضه أكمل ، فلا يشع فيها وإذا ربح إدراك ركعة مع الإمام فلا يهتبه سنة الفجر ، بل يصليها ، وذلك في حصر المذهب ، وفوق إذا ربح إدراك الشاهد مع الإمام فإنه يصلي السنة خارج المسجد عند يمينه ، ولا يحد مكانا ، فلا يحد مكان تركها ولا يصليها داخل المسجد ؛ لأن التمسك في المسجد عند امتثال الإمام بالعريضة مكروه (٣)

(١) حديث عثمة - رضي الله تعالى عنها - خرج حين أتت الصلاة ، والمحدث في حقه الذي يشهد بها شرع الزمان على رواية ٥٦٢/١ ط (٢) كذا في المتن (٣) ابن أبي شيبة ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، والبيهقي ١٨٦١ ، وأبو داود الإسماعيلي ٧٧٢/١ ، وأبو حنبل ٥٨٢/٢ ، وابن أبي شيبة ١٥٦/١ ، واللفظ ١٥٦

(١) ابن أبي شيبة ٥٨٢/٢
(٢) سورة أحمد ٢٢

الصلاة عروضة التي يؤدّيها الإمام ، وإن لم يكن عبد الركعة الأولى بالسجود قطع صلاته ، وانقضى وإن كان قد عقد ركعة بالسجود ، فإن كان في صلاة للمصنع لو انفرد قطع صلاته وانقضى بالإمام ، إلا إذا كان له نام إلى الركعة الثانية ، وقبضها بالسجود فإنه في هذه الحالة يتم صلاته ولا يدخل مع الإمام ، تكرّره التمثل بعد الصبح وبالثلاث في المغرب

وهذا كما يقدر الحنفية ، لكن مالكية قالوا ، يدخل مع الإمام في صلاة الصبح ولا يدخل معه في صلاة المغرب

وإن كانت الصلاة رباعية ، وكان المأموم قد قعد الركعة الأولى بالسجود ، سمع ركعة أخرى ، وسلم وانقضى بالإمام ، وكذلك إذا كان صر ركعتين ونام إلى الثالثة ، ولكنه لم يتجه بالسجود ، فإنه يرجع للحلوس ، وبعد انشئته ، ويسم ويخس مع الإمام ، وإن كان قد قعد الثالثة بالسجود قبله يتم صلاته ، وينقضي بالإمام متعلاً ، إلا في العصر ، كما هو عند الحنفية ، تكرّره التمثل بعده (١)

صلاة الجماعة تريد على صلاة الرحمن وحده سيما وعشرين درجة (٢)

أما الحنفية ، فسم يهدر القطع أو الإتمام بإدراك الجماعة ، أو عدم إدراكها ، لأن الشروع في الصلاة عند عدم يجعلها راحة ، ولذا ثبت يقولون الشروع في عمل لا يقطع مطلق إذا أقيمت الجماعة وهو في صلاة الثالثة ، بل يتم ركعتين ، وإذا كان في سنة الظهر ، أو سنة الجمعة ، إذا أقيمت الظهر ، أو خطب الإمام ، فإنه يتم أربعاً على القول المرجح : لأن صلاة واحدة

وتقل من عابدين عن النكاح في فتح القلندر ٥ نصه وقيل يقطع عن رأس ركعتين في سنة الظهر وخمسة ، وهو الأرجح ، لأنه يتمكن من مضائها بعد العصر ، وهذا حيث لم يغم إلى الركعة الثالثة ، أم إن قام إليها ولينها بسجدة فهي رطوبة السواقر يضيف إليها أربعة ويسلم ، وإن لم يبقها بسجدة فثقل يتم أربعاً ، ويصحب قراءته وقيل يعود إلى بعده ويسلم ، وهذا أصح ، قال في شرح أمية والأدوية أن يتمها (٣)

٢٠ - وإن تجمعت الجماعة والمأموم بعني

(١) شرح عابدين ١/١٧٧ - ١٧٨ ، ١٧٩ ، ومجموع الإكمال ٧٧ ، والمصنوع ٢٢٤/٢ ، ومجموع المحتاج ١/٢٥٢ ، وليس به خلاف ١/٣٣٩ ، ومجموع شرح أمية ١/٨٤٤ ، ٢/٦١٠

(٢) مجموع الإكمال ١/٧٧٦ ، في الصالح ٢/٢٥٦ ، وفتح (١١٦)

(٣) شرح عابدين ١/١٧٦

وقال الشافعية من كان يصلي قائما ،
والجماعة تصل أحدهما فلا يفت صلاة
علا ليصليها جماعة ، إذ لا تشرع بها الجماعة
حيث ، خروجاً من خلاف عداء ، فإن
كانت الجماعة في تلك القائات يصحها جاز
فلسك ، لكنه لا يندب ، أي حتر قطع
صلاته التي هو فيها ، ويقتدي بالإمام^{١٥}

ما يستحب لمن قصد الجماعة

٢٢ - يستحب للرجل إذا أقبل إن الصلاة ،
أن يلبس بحوف وجعل وحشوع وحشوع ،
وعليه سكية وموذر ، وإن سمع الإمام لم
يسمع إليها في عجلته ، لما روى أبو هريرة -
رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ أنه قال
« إذا أقمت الصلاة فلا تأتوه سعدون ،
وتسوء قشون ، وعليكم سكية ، هي
أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » وعن أبي
قحافة قال ، « سمع من رسول الله
ﷺ أنه سمع جله رجال ، فلما صلى قال
ما شأنكم ؟ قالوا : نستحبك إن الصلاة ،
فقال : فلا تفعلوا ، إذ اتيسر الصلاة فليكن
مكسبة ، فإما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم

٢١ - من شرع في صلاة فائتة وتجهت
المحاصرة في المسجد فإنه لا يقصص صلاته
لكنه نوعاً من صوت جماعة المحاصرة مثل قضاء
الفائتة ، فإن كان صاحب ريب مضي ،
وإن لم يكن ماضياً لم أنه يقتدي لإحراق
عضلة الجماعة ، مع جواز تأخير القضاء
وإمكانه للآخرة قال ابن عابد بن عبد الله
مثل ذلك عن الخليل الرمي ووجهه ظاهر ،
لأن الجماعة واجبة عدداً ، لو في حكم
الواجب

أما إذا شرع في صلاة فرض ، وأقيمت
الجماعة في ذلك الموضع معه ، فإنه يقطع
ويقتدي بغيري للحلاصة - من شرع في
قضاء الفرائض ، ثم أقيمت لا يقطع ، هذا
مذهب الحنفية^{١٦}

وفال مالكية : من شرع في مريضة ،
وأقيمت جماعة في غيرها ، بأن كان في
خمس - وأقيمت عليه العصر مثلاً قطع
صلاته التي فيها إن حثي ، بأن قصر أو طر
فواصل ركعه مع الإمام ، وإن لم يحثي فواصل
ركعة مع الإمام وإن حثي لو طر إدراكه في
الآخرة عذب إتمام ما هو فيه فلا يقصص بل بسم
صلاته^{١٧}

(١٥) الحسن البصري ٢٣١/١ ومنه ص ١١٤/١

والصحيح ٢٢٠/١ ، ٢٢١

(١٦) حله : أي هو ، إذ أقيمت الصلاة فلا يشهد

سعدون كقول سعد بن أبي وقاص ٢٦٠/١ - ط الشافعي

وسم ٢٢٠/١ ٢٢١ ح الشافعي

(١٧) حله : أي هو ، ٢٢١

(٢٢) جوهرة الإكمال ٢٢١/١ ، ٢٢٢

وخشي فواته فيسرع ، كما لو خشي فوات الجماعة وكذلك لو تمت الوقت ، وكانت لا تقوم إلا به ، ولو لم يسرع سقطت ^(١) قاله الأوزاعي .

ويستحب أن يفكر بين خطوتي تتكرر حسناته ، فإن كل خطوة يكتب له بها حسنة ، وقد روى عبد بن حميد في مسنده بإسناد عن زيد بن ثابت قال : أقسمت الصلاة ، صرح رسول الله ﷺ بعشي وأنا معه ففازت في الخطا ثم قال : أفسدني لم فعلت هذا؟ تتكرر خطانا في طلب الصلاة ^(٢)

كيفية انتظام المصلين في صلاة الجماعة

٢٢ - إذا انتظمت الجماعة ما قبل ما سمعته به (واحد مع الإمام) فالتسعة أن يقف المأموم عن يمين الإمام إذا كان رجلاً أو صبياً يميناً ، فإن كانت امرأة أقامها خلفه ، ولو كان مع الإمام امرأة ، فإن كان رجلاً أقامها خلفه ، وإن كان رجلاً وامرأة أقام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل

(١) عن الطحاوي ٢٢١٢ .

(٢) مجلس ١٥٨/١ وصحيف زيد بن ثابت وأقيمت الصلاة فصرح رسول الله ﷺ بأمره عبد بن حميد وص ١١٦ ط عالم كتبه داره كتبت انظره في تذكره ك في جامع ابن عسك في الحديث ٣٧/٢ ط (القدس) ، وقد بقي في الصلاة بر بره ومحمد

فأتموا ، وفي رواية : فاقضوا ^(٣) وهذه مذهب الحنفية والشافعية ، وهو الأصح عند الشافعية .

وقال الإمام أحمد وأبو إسحاق إن خلاف فوات التكبيرة الأولى فلا بأس أن يسرع إذا طمع أن يدركها ما لم يكر عجلة فضع ، جاء الحديث عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا يصلون شيئاً إذا خافوا فوات التكبيرة الأولى ، روي أن صدق الله من معبود أشد إلى الصلاة وقال : نادوا أحد الصلاة يعني التكبيرة الأولى ^(٤)

وقال للحنابلة يجوز الإسراع في شيء للصلاة في جماعة لأنك قد مضى إسرائها يسيراً بلا حرج في يد يذهب الخشوع ، فيكره ، ولو خلاف فوات إدراكها ولو جمعة ، لأن له بدلاً ، ولأن الشارع إنما أذن في السعي مع التكبيرة ، فالتدريج لجمعة وغيرها ، إلا أن يكون في محل لا تصح الصلاة فيه ويصيق الوقت ، بحيث يخشى فواته إن لم يسرع ، فيجب حينئذ ^(٥)

كتبت قال الشافعية لو ضل الوقت

(١) خبر أبي قتادة : «بما عن علي مع رسول الله ﷺ» - أخرجه البخاري (الفتح ١١٦/٢ ط الشافعية) ومسلم ٤٢٢٦ - ح (الحنفية)

(٢) فيه تاريخ ٢٢٨/١ ، والعلل ١٠١/١ ، والنفى ١٥٢٤ -

فصلىك لا يندبرونه^(١)

كما يستحب إشام الصوف ، ولا يشرع في صف حتى يتم م جهه ، فهذا بقام الصف لأول ، ثم اندي يليه ، ثم الذي يليه ويؤكد إلى آخر الصوف ، فمن أس أن رسول الله ﷺ قال : «أغوا الصف المقدم ثم الذي يليه ، فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر»^(٢)

ويستحب الاعتدال في الصفوف ، وقد وقعوا في الصف لا يقدم بعضهم بعضه أو غيره ولا يتأخر عن الباقيين ، ويسوي الإمام بينهم ظني صحيح من خروجه عن البراءة كان النبي ﷺ يأتي نائبه انصف ويسوي بين صفوف الصفوف وماكنهم ، ويقول : لا تختلفوا صفوفكم للركم إن الله وسامكتكم يصلون عن الصفوف الأول»^(٣)

(١) حديث ابن ماجه : «الصف الأول مثل صف الملائكة» ، أخرجه الترمذي ١٠٥٠٢ - ط الكلب الشافعية ، والشافعية ٤٤٨ - ط دائرة المعارف ، ونقل الذهبي في تكملة شرح معجم من الصحابة منهم صحواحد الحديث

(٢) حديث أبي بكر الصديق ، أخرجه أبو داود (١٣٨١٦) - ط كلب حرم عبد الله بن مسعود في روضة التوحي في روضة الصالحين (١١٤) - ط الكلب (إسلامي)

(٣) حديث السلف ، ولا يختلفون فيركم ، أخرجه ابن عريصة (٩٩/٣) - ط الكلب (إسلامي) ، وسامكتكم صحيح

ولو كانت الجهاد كثيرة وفيهم رجل - وساء وصيان قدم الرجال في الصفوف الأول خلف الإمام ، ثم قام الصبيان من وراء الرجال ، ثم قام النساء من وراء الصبيان .

وفي جماعة النساء تقف التي تؤم النساء وسطحين ولا يجوز أن يتأخر الإمام عن المأمومين في الوقت ، ولا يكون موقف الإمام أعلى من موقف الملتزمين^(٤)

وهذا في الجملة ، وتفصيل ذلك في : مصطلح (إمامة الصلاة) ج ٦ ط ٢١ - ٢٦ - ٢٢

أفضلية الصفوف وتسويتها :

٢٤ - يستحب أن ينظم الناس في الصف الأول ، ورد في ذلك من الأحاديث التي بحث على المتقدم بل الصف الأول ، فقد روى أبو هريرة - رضي الله تعالى عنه - أن النبي ﷺ قال : «لو يعلمون ما في الصف الأول تكلمت قرعة»^(٥) وعن أبي بن كعب قال : قال رسول الله ﷺ : «الصف الأول حل مثل صف الملائكة» ، ولو تعلمون

(١) البيهقي ١٠٥٠٢ - ٥٩ ، والشمس ٢٤٤٠٦ ، ولفظه : (١٢٦) - ١٠٧ ، وشافعية ١٨٥ - ٤٨٦ - ٢٨٧

(٢) حديث : «لو يعلمون (أو يشعرون) ما في الصف الأول» ، أخرجه مسلم (٩٦/١٦) - ط الكلب

قال النووي . وإسحاب الصف الأول ثم الذي يليه ثم الذي يليه إلى آخرها . هذا أحكم مستمر في صفوف الرجال بكل حال ، وكذلك في صفوف النساء المنفردات جماعة منهن عن جماعة الرجال ، أما إذا صلت النساء مع الرجال جماعة واحدة ، وليس بينهما حائل فافضل صفوفهن آخرها ^(١)

خلف ابن هزيمة - رضي الله تعالى عنه - قال قال رسول الله ﷺ . «خير صفوف الرجال أول ، وشرها آخر ، وخير صفوف النساء آخر ، وشرها أول» ^(٢)

صلاة الرجل وحده خلف الصفوف

٢٥ . الأصل في صلاة الجماعة أن يكون الأمامون صفواً مقارنين كما سبق بيانه . وبذلك يكره أن يصلي واحد مفرد خلف الصفوف دون عدد ، وصلاته صحيحة مع الكراهة . وتنسب الكراهة بوجود العذر على ما سياتي بيانه .

وهذا عند جمهور الفقهاء . - المحكية والمالكية والشافعية - والأصل فيه ما رواه البخاري عن أبي بكر ^(٣) أنه انتهى إلى النبي ﷺ ، وهو ركع ، فركع قبل أن يصل إلى

عدي مسلم عن جابر بن سمرة أنه سبى الله ﷻ قال . «ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها ؟ قلنا يا رسول الله وكيف تصف الملائكة عند ربها ؟ قال يتمون الصفوف الأول ، ويراعون في الصف» ^(٤) وأخرج البخاري من حديث أنس قال . «أقيموا صفوفكم فرب أراكم من وراء ظهري» وكان أحدنا يلزم منكبته بمنكبه صاحبه وقلعه خلفه ^(٥)

كما يستحب عند الفرج . والإصلاح من يريد الدخول في الصف ^(٦) فقد ورد عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - أن النبي ﷺ قال «التمسوا الصفوف ، وحاذوا بين المساكب وسددوا الخلل ، ولينوا بأيدي إخوانكم ، ولا تسروا فرجات للشيطان ، ومن وصل صفا وصدة الله ومن قطع صفا قطعه الله» ^(٧)

- (١) حديث . «ألا تصفون كما تصف الملائكة» أخرجه مسلم ٣٦٤/١ - ط نخفي
(٢) حديث أنس وأحمد بن حنبل . أخرجه البخاري (الفتح ٢١١/٢ - ط السنية)
(٣) صحيح البخاري ٣١٤/١ . بر دار إحياء التراث العربي ، والمسنوع ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ ، ٣٠٦ . ط مكتبة المطبعة والنسخ ٢٢٦/٢ ، شرح الزواجر ٢ ١٧
(٤) حديث أبي هريرة . «التمسوا الصفوف ، وسددوا المساكب» أخرجه أبو داود (١٠٢٢/١) - ط نخفي . حديث عبد الله بن مسعود . «صعدت إلى النبي ﷺ وأمرنا أن نقيم الصفوف» أخرجه البخاري (٢١٦/٢ - ط السنية)

(١) المصنف ١ ٣٠١
(٢) حديث . «خير صفوف الرجال أول ، وخير صفوف النساء آخر ، وشرها أول» أخرجه مسلم ٣٢٦/١ ، ط المحقق

ولما حديث أبي بكر بن أبي شيبة رضي الله عنه قال :
 « قال : لا معه ، وأبو بكر يقتضي
 الصلاة ، وعنده حينئذ جملته بحريته ،
 وسجل ما في الخبر »
 وفيما يلي بيان كيفية تصرف المأموم ليجنب
 صلاة مفرد خلف الصف ، حتى يتعني
 الكراهة ، كما يقول جمهور الفقهاء ، وضح
 كما يقول أحدنا

٢٦ - من دخل المسجد وقد أقيمت
 الإمامة ، فإن وجد حرجه في الصف الأخير
 وقف فيه ، أو وجد الصف غير مرصوف
 وقف فيه ، يقول النبي ﷺ : « إن الله
 يمتحنكم بفصلون على الذين يصلون
 الصلوة »^(١)

وإن وجد الحرجة في صف متقدم فله أن
 يخبر المصلي ليصل إليها لتقصير المصلين
 في تركها ، يدين على ذلك ما روي عن ابن
 عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ
 « من نظر إلى حرجه في صف فليستألفها
 نفسه ، فإن لم يفعل ، فمحراراً ، فليستألفها »

١ - ابن ماجه ٢٢٠٠ ط (صحيح) ، وفيه تصحيح في
 صحيح إمامنا ١ (١٥٦) ط (صحيح) ، ١٥
 نسخة صحيح ، وخلفه بعض
 (١) في ٢١ - ٢٢
 ٢ - قوله : « إن الله يمتحنكم بفصلون على الذين يصلون »
 المصنف تصحيحه ابن حبان والإمام ١ - ٢٢٦ - ط
 (صحيح) من حديث ثابت وإسناده حسن

الصف ، وذكر ذلك النبي ﷺ فقال
 « ذلك الله حرم ولا معه »
 قال المصنف : بإحدى من ذلك عدم لزوم
 الإعادة ، وفي الأمر الذي ورد في حديث
 وابصة بن معدي الذي رواه الترمذي من أن
 النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف ،
 فأنه أن يعيد الصلاة^(٢) هذا الأمر بالإعادة
 إنما هو عني سبب الاستحباب ، جمع بين
 الحديث^(٣)

وعند الحائفة نعل صلاة من قبل وحده
 ركعة كائنة خلف الصف مفرد ، دون غيره ،
 الحديث وابصة بن معدي أن النبي ﷺ رأى
 رجلاً يصلي خلف الصف بعده فأنه أن
 يعيد

ومن علي بن شيان « أنه صلى بهم النبي
ﷺ ، فأنصرف ، ورجل فود خلف
 الصف ، قال : « وقف عني من الله ﷺ
 حتى أنصرف قال : استقل صلاتك ، لا
 صلاة لذي خلف الصف »^(٤)

(١) حديث أبو بكر بن أبي شيبة عن النبي ﷺ في قوله :
 « من نظر إلى حرجه في صف فليستألفها »
 (٢) حديث - أبو النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف
 الصف ، قال : « وقف عني من الله ﷺ
 حتى أنصرف قال : استقل صلاتك ، لا
 صلاة لذي خلف الصف »
 (٣) الحديث ٢١٥٦٩ ، ومع الترمذي ٢٢٠٠ ، وفيه تصحيح
 (٤) الحديث ١٢٧٢٩ ، وفيه تصحيح مع الترمذي
 ٢٢٠٠ ، وفيه تصحيح مع الترمذي ٢٢٠٠ ، وفيه تصحيح مع الترمذي ٢٢٠٠
 (٥) حديث - أبو النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف ، قال : « وقف عني من الله ﷺ
 حتى أنصرف قال : استقل صلاتك ، لا صلاة لذي خلف الصف »

٢٧ - ومن ثم يجد فرجة في أي صف فلهذا

اختلف الفقهاء في سعيه أن يجعله حيث

قال الحنفية : من لم يجد فرجة يسعى أن

يسطر من يدخل المسجد فيصطف معه خلف

الصف ، فإن لم يجد أحد هذا وخالف فوات

الركعة جذب من الصف إلى نفسه من يعرف

به علما وحفظا ككلا فيصطف عليه ، فإن لم

يجد صف خلف الصف يجدها الإمام ، ولا

كرامه حيث ، لأن الحال حال الضر ،

فكذلك ذكر التكاسبي في البدائع ، لكن

الكلام بين أهم ذكر في الفتح : أن من جاء

والصف حلال يجلف واحدا منه ، فيكون

معه صف آخر ، ثم قال : ويسعى لذلك

(ي لمن كان في الصف) أن لا يجيبه ،

فمنع الكرامة عن هذا ، لأنه فعل

وسعه^(١)

وقال المالكية : من لم يسكنه لم يدخل في

الصف ، فله يصلي متروكا عن المأمومين ،

ولا يجلب أحدا من الصف ، وإن جلد

أحدا فلا يطعه المجلوب ، لأن كلا من

الجلوب والإجاعة مكره^(٢)

عن رقبته فإنه لا حرمه له^(٣)

ولأن سد المرجح الذي في الصفوف

مصلحة عامة له وتلزمه بتقديم مصالح

وصلاتهم ، فإن تصويه الصفوف من تمام

الصلاة^(٤) ، كما ورد في الحديث وقد أمر

النبي ﷺ بسد الفرج^(٥)

وهذا مقصود بين الفقهاء في إجماله إذ أن

بعض المالكية يجلب الصفوف التي تخبر

أحرفها يصيرون غير الذي حرم منه والذي

دخل به ، كذلك قال الحنفية لو كانت

الفرجة معدومة كره أن يدخل إليها عروضا بين

يدي بعض المأمومين ، تقول النبي ﷺ

«لَوْ يَعْلَمُ الْمَرْءُ بِيَدِي الصَّلَاةِ مَاذَا عَمِلَ

لَكَانَ ابْنُ يَتْمٍ أَوْ يَتْمٌ حَبْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ مِنْ

يَدَيْهِ»^(٦)

(١) حديث «من نظر إلى فرجة امرأة الطهر في الكبر

أو في غيرها أو في غيرها أو في غيرها من حدث من

جانب ، وأورد المصنف في الصحيح (٤٥٢٦) ما قاله

رواه عنه مسند من علي بن عيسى

(٢) من قبله في الحديث من أنس بن مالك قال سألت

صالحكم قال قال صلى الله عليه وسلم لا يجلب أحدًا من الصف

مسند (٣٢٠٤) ما تقدم في المتن من أنس بن مالك

الفتح ١٩٤ ط (٣) الحديث بطريق من الأئمة

الصفحة

(٤) حديث «كأن امرئ يشد الفرج» أخرجه أبو داود

(٥) ٣٢٢٧ - كعب بن عوف بن مالك قال سألت عن حديث من

يسر ليطفئ فانتهى الصفوف يجازوا به شك ،

جاء في الفرج ، ورواه صحيح

(٦) حديث «لو يعلم المرء بيدي الصلاة ماذا عمل

لكن ابن يَتْمٍ أَوْ يَتْمٌ حَبْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ مِنْ

١١ ٣٦٤ ط (١) من حديث راجع

(٢) للفتح ١٩٤ - من حديث راجع

٣٠٩١١ - الحديث ٣٢٠٤ - من حديث راجع

الفتح ١٩٤ - من حديث راجع

الفتح ١٩٤ - من حديث راجع

الفتح ١٩٤ - من حديث راجع

الفتح ١٩٤ - من حديث راجع

الفتح ١٩٤ - من حديث راجع

كالسجود على ظهره أو عدمه حال الزحام
وليس هذا ضرر له ، بل هو تنبيه ، يخرج
معه ، فحري بحري سألته أن يهبط معه ،
وقد رد عن نفسي ﷺ أنه قال : «لَوْ بَالَيْدِي
إِحْوَانَكُمْ» ^(١) فإن أسمع من الخروج معه لم
يكرهه وحمل وحده ^(٢)

الأعداد التي يبيح المنعطف عن صلاة
الجماعة

الأعداد التي يبيح المنعطف عن صلاة
الجماعة : من ما هو عام ، ومنها ما هو
خاص ، وبذلك نلخص فيما يلي :-

أولاً : لأعداد العامة .

٢٨ - أ - المطر الشديد الذي يمش معه
أخروج للجماعة والذي جعل الناس على
تغطية رؤوسهم
ب - الخرج شديدة فلا لما في ذلك من
المشقة

ج - أشد الشدة ليلاً ، فهذا وكذلك
أشد الشدة ، وإيراد البرد أو آخر الذي
يخرج بما ألقاه الناس أو أنه أصحاح ما على
أحد أو الثلاثة

د - لو حصل شدة الذي سألني به

والصحيح عند الشافعية ، أن من لم يجد
فرجه ولا معه فإنه ينبغي أن يخرج إليه
شخص من الصف ليصطف معه ، لكن مع
مرعه أن المخرج سوائه ، وإلا فلا يخرج
أحد معاً للفتنة ، وهذا جبر أحد ، ينبغي
للمجروح أن يستغنى بهال فضل الجماعة على
الفرد والتفرد

ومما يلصق الصحيح : يدور من عليه في
الترتيب واحد ، القاضي أبو النضر - أنه
يقف معزلاً ، ولا يجذب أحداً ، ثلثا يحرم
غيره فضيلة الصف السابق ^(٣)

وقال الجماعة : من لم يجد موضعا في
الصف يقف به يقف عن يمين الإمام إن
أمكنه ذلك ، لأنه موقف الواحد ، فإن لم
يمكنه الوقوف عن يمين الإمام عنه أن يقف
رجلا من الصف يقف معه ، ويسبب بكلام
أو نحوه أو شارة ويهجه من يمينه

وطائفة وجوب ، لأنه من باب ما لا يتم
الواجب إلا به ويكره تسببه بعده بعضا ،
وتسببه أحد ، ومما لا بد فيه من التصرف
فيه بغير رده

وقال ابن عثقل : حوز أصحاب حصة
وحمل يقوم معه صبا ، وصحيح ذلك أن
قدان : لأن حالة دعاء إليه ، دعاء ،

(١) - رواه أبو داود في سننه ، ومعه ١١

(٢) - كذا في نسخة ، في يخطه : ١١٠ ، ١١١

(٣) - مني الجمع ، ١ : ٢٢٩ ، ومعه ٢٢٧

ياخذ ، أو عذر أو سبعا أو دابة أو
سبلا أو نحو ذلك مما يؤذيه في نفسه ، وفي
معنى ذلك أن يحذف غريب له يلزمه ، ولا
شيء معه يقيه ، لأن حب سبيل هو مصر
به ظم له ، فإن كان قادر على أداء الدين لم
يكن عذرا له ، لأنه يجب إيفائه

ومن ذلك : الخوف من نوقيع عورة ،
كتمويه وقود واحد يدفعه عن فعل المعصية فإن
كان يرجو التماس من العفوة إن تعيب ليلما
عن احتياجه كان ذلك عذرا ، فإن لم يرج
فلمعوه أو كذا ، لا يقبل العفو كحد
الزنا لم يكن ذلك عذرا ، وهذا في يهود
الشامية والمناكية

وإحسان مطالبه بغير وجب عليه
فخاص ، فلم يفتد بعضهم عذرا ، واعتبر
بعضهم عذرا إن رجا العفو عيانت أو على
مال ، وقال القاضي إن كان يرجو لصنع
على مال فله التحلف حتى يصانع أما
الحدود ، فما كان حقا لألمي كحد الفذف
فالمصحيح عندهم أنه ليس عذرا في
التخفيف ، لكن أبي مفلح قال في كتابه
الفرع ويتوجه فيه روجه : إن رجا
العفو ، فال في شرح سنن أبي داود ورجح
به في الإجماع

وقال : ومروا أب بكر قطيبي بالأس ،
ومن ذلك كبر السي الذي يثق معه الإيمان
إلى السعد

ب - الخوف

٣٠ - وهو عذر في ترك الجماعة ، لا يرى
أبي عباس - رضي الله عنه - أن السي يجوز
قال : ومن سمع النداء ، فلم يسمعه من
تساعده حذر ، قالوا : وما أنتظر
يا رسول الله ؟ قال : خوف أو مرض ، لم
تقبل منه الصلاة التي هي

والخوف ثلاثة أنواع ، خوف على
النفس ، وخوف على المال ، وخوف على
الأهل

الأول أن يخاف على نفسه سلطانا

(١) حدثنا أبو بكر بن عبد الرحمن ، وأبو
العباس ، الصحيح ٢٠٢ - ط ١٥١٥ - مسلم
٣٦٠ - ط ١٥١٥ - من حديث علي بن
(٢) أبو عبد الله ٢٧٣ - والحدود ٢٨٩/٢ - ومن
الحدود ١٣٥/١ - والحدود ١٣٥ - مكناد الشيخ
١١٠

(٣) حديث من سمع النداء فلم يستجب ، لم يرد أبو
داود ٣٧٤/١ - تحقيق عز عبد السلام وقال لا يرد
في بعض النسخ (٢٩١ - ط ١٥١٥) - قال
بمسألة أبو عبد الله بن أبي حنيفة الكوفي - وهو
صحيح ، وأبو عبد الله بن ماجة يروي ، ولم يرد في
ط ١٥١٥ - من أبي حنيفة (٣٩١/١ - ط ١٥١٥)
ينظر من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له ، إلا من
عذر ، يروي ، وأبو عبد الله ، يروي الخطيب لم يرد
٢٢١ - ط ١٥١٥ - من الموطأ المبرور ، ويصححه الحاكم
ورواه الذهبي

يسمع قراءة الإمام .

قال ابن قدامة قال أصحابنا إن يقدم المصلي على الجماعة إذا كانت تعدتون إلى السجدة كثيرا ، وبحمد الله التمامي ومما يظهر في حديث عمر وأنه وإسحاق وابن مقر ومما ليس بحديثي ، لا يقوم إن الصلاة في نفسه شيء ، قال ابن عبد البر ، أجمعوا على أنه لو صل بحضرة الطاهر فأكمل صلاته لم صلاته بحضرة^(١) .

د - مدافعة أحد لأخيه

٣٢ - ومثلها الربيع ، فإن ذلك عمر يبيع التحديف عن الجماعة ، قال البيهقي عن ثوبان - رضي الله تعالى عنه - إن سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا صلاة بحضرة طاهر ، ولا هو يدافع الأخيانه^(٢) ، ولأن الفهم إلى الصلاة مع مدافعة أحد لأخيه بعدد عن الخوض فيها ويكون مشغولا عنها^(٣) .

هـ - أكل حي ونحوه كربة

٣٣ - يترك كعبا ونحو ركوات ويحل إذا

تصغر روال ونحوه ، فإن ذلك عمر يبيع التحديف عن الجماعة ، حتى لا يتأذى به الناس والملائكة ، لحديث ابن كل من هذه السجدة الشوع - وهما مرة من أكل الفصل والنوم والركوات - فلا يمسوس صحابا ، فإن ملائكة نادى عما يأتى منه سوادهم^(٤) ، و مراد أكثر هذه الأشياء بنية ، ويدخل في ذلك من كنت حركته هـ والحيه مركبه ، كالحزب والزيات وهو ذلك وحش ذلك من كان به مرض يتأذى به الناس كحدايم وسرس ، فهي كل ذلك يباح التحديف عن الجماعة^(٥)

و - العوي

٣٤ - ممن لم يجد ما يستتر به بين السر والركبة فإنه يبيع له التحديف عن الجماعة ، وهذا إذا كان من علة أمثاله أخرج بمثل ذلك ، قال الشافعية ويذهب شافعية الأبي بالجملة السجدة ، أنه إذا وجد ما يليق بلمن حر - الجماعة ، ولا فلا^(٦)

(١) من حديث ١٠٧٠ ، والذين يفتونه لأمر حتى ١٩٠
في ذلك الكتاب الذين يبيعون الجماعة ٢٢٥١
والله ١٠٧٠ ١٢٠

(٢) حديث لا صلاة بحضرة طاهر ، مرده
٢٢٥١ في طبرج

(٣) من حديث ١٠٧٠ ، والذين يفتونه لأمر حتى ١٩٠
في ذلك الكتاب الذين يبيعون الجماعة ٢٢٥١
والله ١٠٧٠ ١٢٠

(٤) قلت من أبي من هذه العدة ١٠٧٠ مرده
٢٢٥١ في طبرج

(٥) من حديث ١٠٧٠ ، والذين يفتونه لأمر حتى ١٩٠
في ذلك الكتاب الذين يبيعون الجماعة ٢٢٥١
والله ١٠٧٠ ١٢٠

(٦) من حديث ١٠٧٠ ، والذين يفتونه لأمر حتى ١٩٠
في ذلك الكتاب الذين يبيعون الجماعة ٢٢٥١
والله ١٠٧٠ ١٢٠

ر- العنسى :

٣٥- اعتبر الحنفية أن العنسى غير يبيع
المتخلف عن الجماعة وإن وجد قائداً ولم
يتمتع بمهمل المفسر عدداً إلا أن لا يجد
قائداً ، ولم يجد بطريق بعبه^(١)

ح- إرادة السفر

٣٦- من تألف لسفر مباح مع وفقة ، ثم
أتممت الجماعة ، وكان يجهل إلى حضر
الجماعة أن غرضه القامه ، فإنه مباح له
التخلف عن الجماعة^(٢)

ط- غيبة التمس والتيمم

٣٧- من عليه العنسى والنوم إن انتظر
الجماعة صل وحده وكذلك من عليه
التناس مع الإمام ، فإن رجلا صل مع
معدا ، ثم انفرد فصل وحده عند نظري
معدا ، ونحو العنسى والمثقة ، فلم يكر
عليه النبي ﷺ حين أخرجه ،^(٣) والأفضل
أقصر والتخلف على رفع التمس والصلاة
جماعة^(٤)

ي- زلف الزوجية :

٣٨- مذهب الزوجية هل يبيع للزوج
التخلف عن صلاة الجماعة ، وذلك كما يقول
الشافعية والحنابلة ، لكن الشافعية يبدوه
بالتخلف عن الجماعة في الصلوات الملية
قط ، وأما المالكية فلم يعتبر ذلك عدداً ،
ونحن مذهب لزوج ترك بعض الصلاة في
الجماعة للاشتغال بربه والسعي إلى تأنيصها
واستئانها^(٥)

٣٩- ك- ذكر الحنفية من لأهمل التي لبيع
التخلف من الجماعة : الاشتغال بالقمة ، لا
بعيره من العلم

كما ذكر الشافعية من الأهلار : السمن
المفرط^(٦)



(١) ابن عابدين ٣٧٢/١ ، وشافعية ٣٩١/١ ، وكشاف
المصنف ١٩٧/١

(٢) ابن عابدين ٣٧٤/١ ، جمع المحتج ١٢٦/١ ،
وكشاف المحتج ١٩٦/١

(٣) حبيب وأن رجلا صل مع معدا في الصلاة ، لم يكره
المصنف (المصنف ٢٠٠/٢ ط الشافعية) وسام
٣٣٩/٢ ، ط العنسى من حيث جليل من حد الله

(٤) كشاف المحتج ١ ، ٤٦٦ ، والمقر ١٧٣/١ ، ونحو
المصنف ٣٦٤/١

(٥) شافعية ٣٩١/١ وأبو جاسم الخطيب ١٨٤/٢

(٦) جمع المحتج ٢٣٦/١ ، وكشاف المحتج ١٩٧/١

(٧) حبيب ابن عابدين ٣٧٤/١ ، جمع المحتج ٣٣١/١

وكان إذا سمع النداء برحم لأسعد بن زورو ،
 وكان يقول : إنه أول من جمع منا في هرم
 النجف من حرم بني عباس في طبعه يقال له
 شيخ النجف (1)

فمن رجع بفرصة بالهدية بعد
أخبره سئل بالله لا يتم أي حجة في
مكة بين الحجرة ومن قال بفرصة
بمكة بين أهره استدل بأن الصحابة قد
صلوا في المدينة قبل هجرته عليه الصلاة
والسلام، فلا بد أن يكون وجه إدراك عن
المسلمين كلهم سوء من كان معهم في مكة
وفي سنة ١٠٠٠ لا بد أن يفتح مع من أدلتها في
مكة عدم توافر كثير من شرطها قال
المكرى فرصة مكة ولم يتم ب. لعدم
العدد، و قد شعارها لإظهار، وكان
مستحب فيها وادع من أئمة بالمدينة قبل
الحجرة بعد من رددت عنه عن ميل من
المدينة (٧)

[illegible][illegible]

صلاة الجمعة

زمر مشروعتھا

١ - شرع صلاة الجمعة في زمن الدعوة عند
نوح عليه السلام ، قال طائفة من
علماء الأئمة على أنها فرض على الأمة ، وهو
مقتضى أن فرضها ثبت بقوله تعالى
﴿يا أيها الذين آمنوا إذا بئيتكم الجمعة من يوم
الجمعة فاعلموا إلى ذكر الله وتذوقوا البيع﴾^١
وهو عليه ، وقال الشيخ أبو حامد
محمد بن محمد ، وهو عربي^٢

رسول الله ﷺ صاحباً ، كانت في بيته بي
 عالم من عارف في نظر أولادهم قد غلبت القوم
 لهم في دنياه الموضع مسجداً ، وذلك عطف
 قسم إلى الدنيا مهجراً

عبر أنه ثبت إجماع أن جميع روادها
من جمع الناس لفصل الجمعة في المدينة ،
وكان ذلك بأمر النبي ﷺ له قبل أن يهاجر
من مكة ، فقد ورد عن ثعلب بن مالك أنه

4.4. $\mathcal{M} = \mathcal{M}_1 \cup \mathcal{M}_2$

(٦) فتح الربيع ١٢٩٧

(٣) احاطت أسكندرية بطرق مدهشة على ٩٨١٤٠ بطناً في محيطها

الحكمة من طروعتها .

٢ - قال الدميري : إنه لما كانت إشاعة الصلاة في البلد بحيث يجتمع لها أهلها متدفقا كل يوم ، وجب أن يعين غايات لا يتكرر دورانه سرعه حتى لا تمر عليهم الموعظة على الاحتياج ، ولا يبطئ دوره بأن يطول الزمن المتصل بين الدرة والأخرى ، كي لا يسهو المقصد وهو تلاقي المسلمين واجتماعهم بين الحبس والأحر ، ولما كان الأسرع قدرا ميسرا مستملا لدى العرب والعجم وأكثر المثل ، وهو قدر متوسط الدوران والتكرر بين السرعة والبطء - وجب جعل الأسرع مقيانا لحد الواجب^(١) فرصتها .

دليل الفرصة

٣ - صلاة الجمعة من المصائب المبرم فرضيتها بالضرورة ، وبإدلائه الكتاب والسنة ؛ فكيف جعلها قال بكاساني رحمه الله تعالى : لا يسهو تركها ، ويكثر جاحدها والداعين على فرضيتها الكتاب والسنة وإجماع الأمة

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوا

إن ذكر الله^(٢) قبل ذكر الله هو صلاة الجمعة ، وقيل ، هو الخطبة ، وكل ذلك حجة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت بها لأجل الصلاة ، بل أتى بها من سفلت عنه الصلاة لأعب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فكان حرص النبي صلى الله عليه وسلم على الخطبة حرصا بالصلاة ، ولأن ذكر الله يساوي الصلاة وهما من الخطبة من حيث أن كل واحد منهما ذكر الله تعالى^(٣)

وقد استدل الإمام السرخسي - رحمه - بأدلة المذكورة من وجهين

الوجه الأول : ووجه آخر حيث قال نعم أن أهمية فرضية الكتاب والسنة ، أن الكتاب لقوله تعالى : ﴿ اسمعوا إلى ذكر الله وذكروا الصبح ﴾ والأمر بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى الشيء لا يكون إلا بوجوه ، والأمر بذكر الصبح لأجله دليل على وجوبه أيضا

وذكر الخطبة عن بعض الفقهاء أن صلاة الجمعة فرض على المكملين ، وقال العراقي هو وجه لبعض أصحاب الشافعية^(٤)

وأما السنة : فالحديث المشهور ، وهو مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله

(١) سورة الجمعة ٩١

(٢) تاريخ الخلفاء ١٥٦/١ - ج ١/١٣٢

(٣) المصنف بغير نص ١١٢٢

(٤) معناه الله الجليل في الله تعالى ٢٦٩

مذهب الخليلي ومحمد - إلى أن الجمعة فرض
مستقل - فليس بدلا من الظهر - وليست
ظهر مقصورا - واستدل الرمي لكون صلاة
مستقلة بأنه لا يفي الظهر عنها - ويقول
عمر - رضي الله عنه - الجمعة ركعتان ،
تمام غير قصر عن لسان بيك بن بكير ، وقد
حلت من ادري ،^(١٢)

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف - إن فرض
وقت الجمعة في الأصل إنما هو الظهر ، إلا
أن من مكاتبت فيه شرائط أحدهما الأبي
فكره ، وبه ماورد بإسقاطه وإقامة الجمعة في
مكانه عن ميل الحشم ، أما من لم يتكامل
فيه شرائطها ، فسمى عن أصل الظهر ألا أنه
يتخاض بأداء الجمعة في مكاتب عن سبيل
الترخيص : أي إليها تأتي الجمعة رغم عدم
تكامل شروط وجوبها عليه سقط عنه الظهور
بذلك^(١٣) على أن لكل من يحضر ودر أقوالا

تعد قد فرض عليكم الجمعة في ماضي
هذا ، في يومها هذا ، في شهره هذا ، من
عليه هذا إلى يوم القيامة ، فمن ركعها في
حياته ، أو بعد ذلك ، أمام عدل أو جفر
استحقاقا ، جحدوا ما يحقها فلا جمع الله
له شمله ولا يترك له في أمرو ، لا ولا صلاة
له ، ولا ركعة له ، ولا حج له ، ولا صوم
له ، ولا برقة حتى يتوب فمن تاب تاب الله
عليه ،^(١٤) وحديث - أجمعه عن واجب
على كل مسلم في حاضره إلا لونه عند
ملوك ، أو امرأة ، أو عبي ، أو مرض^(١٥)
وحديث : أرواح الجمعة واجب على كل
معتق^(١٦)

فرض وقت الجمعة

١ - ذهب الأئمة الثلاثة - مالك والشافعي في

(١٢) حديث - قال الله فمر عليكم الجمعة

أصحها من وجه (١٣٦٦) - ط الحشمي - حديث

جاء من جهة له بالوجه جازي في مصنف رطاه

٢٠١٢ - ط الحديث - يفرق - يستوصف

(١٣) البرقي في المجموع (١٨٢٢) - حديث - أجمعه عن

باب من كل أبي

أخرجته لؤاد (١٦٢٢) - حشمي - عوت فيه فاعلى

والحاكم (١٦٢٢) - ط - دائرة المعارف القديمة من

محدث طرق - شهاب - بجمعة الحاكم وقتها

لأدعي

(١٤) البرقي في المجموع (١٨٢٢) - حديث - أرواح الجمعة

واجب على كل معتق

أخرجته النسائي (١٩٢٢) - ط - لكتبه - ناسا - من

حديث الجمعة روح النبي ﷺ - بجمعة شهري في

بجمعة (١٨٢٢) - ط - ليرة

(١٥) بداية مصنف للرئيس ٢٧٢٢/٢ - وحلقه الصعي من

المواهب رفته ١٨

(١٦) أثر عمر - رحمه الله - رفته

أخرجته أحمد (١٩٢٢) - ط - أسبوع - وأثر بالانقطاع كما

في المصنف لاس - بجمعة (١٩٢٢) - ط - شركه خطابه

بما - إلا أنه ورد جملة عند البيهقي (٢٠١٢)

ط - دائرة المعارف القديمة - وحلقه من صير نصيبه من

در السك

(١٧) مخرقة ثقبا (٢٠١٢) - ط - مصنف (٢٠١٢)

واسمها ٢٢/٩

١-٤ احوال و مشاغل

يختره ، لأن العرص هو الصهر وقال في الحديد لا يختره ، ويخرمه إعادته وهو الصحيح^(١)

وصال ابن قدامة في المعنى - عن رجسته
عليه الجمعة إذ صلب الصهر قبل أن يصل
الإمام الجمعة لم يصح ، وبقره المعنى إلى
الجمعة إن ظن أنه يتركها - لأنها مكررة
عليه (٧)

شروط صلاة الجمعة

٦ - لصلاة الجمعة ثلاثة أنواع من الشروط
السري الأول شروط الصحة والوجوب
مع ، والثاني شروط وجوب فقط ، والثالث
للصحة فقط .

والفرق بين هذه الأقسام الثلاثة من
الشرط ، أن ما يعتبر شرطا لصحة صلا
الحمد ، ووجوبها معا ، يلزم من فحده أمران
أثنى بطلانها ، وعدم معنى الطلب بها ،
وما يعتبر شرطا لموجوب ، فقط - يلزم من
فحده عدم تعلل الطلب وحده ، مع ثبوت
صحة العمل ، وما يعتبر شرطا للاحقة فقط
يلزم من فحده ابطال العمل مع استمرار المطالبة

النوع الأول شرط الصحة والوجوب مما
وتحصر في ثلاثة

$$(Q_{\alpha}^{\beta} = \frac{1}{\sqrt{2}} \text{ and } = \sqrt{2}) \quad (1)$$

79. T. M. L. and J. M. L. (1991) *Journal of the Royal Society of Medicine*, 84, 101-102.

أخرى في كمية مربية الجسم⁽⁷⁾

٥- وإزالة الخلاف فظهر في نوحى الظاهر في بيته وحده قبل فوات الخيمة - وهو غير معقول ، فقد أبى حقيقة وأبى يرمع بصبح ظهره ويقع قوسا ١ لأنه أدى قوس الوقت بالاصل ليحيته

قال السمرقندي - مكي على الظهر في
 يته وحده - وهو غير معلوم - فإنه يقع لوضا
 في قول أصحابنا الثلاثة - أي حبيبة
 ومصابيح - حللهم لأن عنه لا يجوز
 الظهر (٢١)

وفي الجمعة الأخرى لأجرته صلاة الظهر
وأجرته حضور الجمعة ، فإن حضرها لذلك
ولا يأمر فله لومه نصاء الظهر حيث قال
أبو إسحاق التبريزي في التهذيب : وأما من
يجب عليه الجمعة ، ولا يجوز له أن يصل
الظهر قبل هواب الجمعة ، فإنه خاطئ
بالحي إلى الجمعة ، فإن صل الظهر قبل
صلاة الإمام عقب هولاء قال في التذم

(١) فليست هذه هي الصورة الحقيقية للواقع، بل هي صورة مثالية.

٢١٦ في حوزة القصبة ١٢٧٧

(٦) مجمع الفصول ٢٧٦

صالح المصير ، ولا يصح أداء الجمعة فيها^(١)

ولم تشترط لمذهب الأخرى هذا الشرط فأما الشافعية فاتفقوا بالشرط إقامتها في حقة آيلة سواء كانت من بلدة أو قرية ، قال صاحب المذهب : لا تصح الجمعة إلا في أسنة يستوطن من تعدد بهم الجمعة من بلد أو قرية^(٢)

وأما الحنابلة - فلم يشترطوا ذلك أيضا ، وصححوا إقامتها في الصحارى ، ويرى مصلوب الحيايم - قال صاحب المذهب - ولا يشترط لصحة الجمعة إقامتها في البينين ويجوز إقامتها فيها قلزم من الصحرا^(٣)

وأما المالكية : فهي شرطوا ان تقام في مكان صالح بالاستيطان فتصح إقامتها في الأبية ، أو الأخصاص ، لصالحها للاستيطان فيها مدة طويلة ولا يصح في الخيم لعدم صلاحيتها لذلك في العالي .

قال في إنبواهر الزكية في تعدد شرطها موضع الاستيطان ، ولو كان بأخصاص لاجم ، فلا تقام الجمعة إلا في موضع يشترط فيه بأن يقم فيه صلاهائهم^(٤)

٧- الشرط الأول : اشتراط الجمعة ، وهو ان يكون المكان الذي تقام فيه (مصر) والمقصود بالمصر كل بلدة نصب فيها قاض ترشح إليه الدعاوى والخصومات

قال في الميسر : وظاهر المذهب في بيان حد المصر الجامع ان يكون فيه سلطان ، أو قاض لإقامة الحدود وتعبه الأحكام^(٥)

ويلحق بالمصر صاحبها أو ضيقه ، وصواحي مصر هي القرى المنتشرة من حوله والمتصلة به والحدود من مصاهي ، بشرط ان يكون بينها وبينه من القرب ما يمكن أهلها من حضور الجمعة ، ثم المرجع إلى ما زلزم في نص البيع بطون تكلف^(٦)

وصى هذا ، فمن كانوا بقبيلون في قرية نائية ، لا يكتفون بإقامه الجمعة ، وإذا أقاموها لم يصح منهم . قال صاحب البدائع : المصر الجامع شرط وجوب الجمعة ، وشرط صحة أدائها عند أصحابه ، حتى لا تنجب الجمعة إلا على أهل المصر ومن كان ساكنا في نوبته ، وكذا لا يصح أداء الجمعة إلا في مصر وثوابه فلا تجب على أهل القرى التي ليست من

(١) مدخل في فقه ١٢٩/٢

(٢) الحدود من المصنف ٢

(٣) تنقيح لامر مداه ٢٧٥

(٤) إنبواهر الزكية من ١٢٣

(٥) الشرط ٢٣١/٦

(٦) راجع مدخل المصنف ١١ ، ١٦ ، الميسر ١١

صلى الأمير ٢٠٦

واقف غني حيد^(١) قال الفرعي
والفرسي أن لمّا سافر تلحقه الجمعة بدخول
المصر وحضور الجمعة ، وإن لم يجد أحدا
يخطب رحله ، وربما يفتتح عن أصحابه ،
فلدفع المخرج اسمها للشرح عنه^(٢)

لما من كان مقبلا في غير مصر ، كالقري
واليهودي ، عرب كان مكانه قريبا من بلدة
هناك وجب عليه الجمعة فيها وإنها
الجمعة فيها ، إلا لم تجب عليه

ويعني به في صلب الغرب أن يصل
أصوات المؤمنين في ذلك المكان عندما يجتمعون
في أماكن مخصصة بالمساجد عالية مع توسط
حالة الجو من حيث الهدوء والصباح^(٣) .

وهذا على ما سبق بيانه في الفقرة (٤) من
اشتراط الجمعة لمصر خلافا لغيرهم

١٢ - الشرط الثاني (الذكورة) . فلا تجب
صلاة الجمعة على النساء ، وذكر صاحب
الدائع حكمة ذلك فقال : ولما المرأة جالسا
مشغولة بخدمه الزوج ، مغمورة من الخروج
إلى محامل الرحيل ، يكون الخروج سببا

تزداد تشمسه^(٤) وكذلك روي عن ابن
مسعود وسائر أصحابه . وفيه قد
عنه أنهم صلوا قبل السراويل يوم ينكر
عليهم . وعليه بعد الزوال أقبل

النوع الثاني من شروط وهي
شروط الوجوب فقد

تتلخص منه هذه الشروط في خمسة
أمور . ذلك بعد اعتبار الشروط التي تنقضي
عليها أهلية التكليف بصورة عامة ، من
عصر وبلوغ .

١١ - الأول (الإقامة مصر) فلا تجب
على مسافر . لا تقرب في الإقامة إلى أن
تكون على سبع أسابيع أو دور ذلك ،
فمن تجاوزها قام إقامته في مدة ما اعتبره التي
يشرع فيها قصر الصلاة وجوب عليه صلاة
أحد ، إلا فلا على التخصيل الذي في
(صلاة المسافر)

وذلك ثلث ملواه حابس . وفي الله
عنه . قال رسول الله ﷺ : من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا مريضا ،
أو مسافرا ، أو امرأة ، أو عبدا ، أو مملوكا ،
فمن امتنع بغيرها أو غفارة سعى الله عنه

(١) الحديث صحيح ، أن يصل الجمعة موقفاً في حاله
عند صلاة ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢

(١) حديث حسن في غير ذلك . روي في غير ذلك .

الفرعي (الفرعي) (٢٧٢ - ط ١٠٠٠) . (٢) (٢٧٢ - ط ١٠٠٠) . (٣) (٢٧٢ - ط ١٠٠٠) . (٤) (٢٧٢ - ط ١٠٠٠) .

(٢) (٢٧٢ - ط ١٠٠٠) . (٣) (٢٧٢ - ط ١٠٠٠) . (٤) (٢٧٢ - ط ١٠٠٠) .

بعده في الخروج لصلاة الجمعة وجبت فيه
حجته^(١)

١٥ - الشرط الخامس (إسلامه) واستيعاده
بسلامة النفس من العادات المذمومة ، أو
المنهية له في الخروج إلى صلاة الجمعة ،
كالشيخوخة المتقدمة والعجز ، وإن وجد
الأعشى فقلدا متبرعا أو بأجرة مبدلة ،
وحسن عليه عند الجمهور - أبي يوسف ومحمد
والمالكية والشافعية والحنابلة - لأن الأعشى
بواسطة القناديل يعتبر قلدا على السعي حالما
لأن حنيفة^(٢)

وهذا صورته أن يرى أن يجب فيها حل
الأعشى صلاة الجمعة

الصورة الأولى أن عدم الصلاة وهو في
المسجد متطهر متين للصلاة .

الصورة الثانية أن يكون ممن يؤمر بها في
السي في الأسواق دون الاحتياج إلى أي كلمة

بالفتنة ولهذا لا جماعة عليها أيضا^(٣) .

١٣ - الشرط الثالث (التصحة) ويقصد به
حلو فتيان عما يصير معه - عرفاً - الخروج
تسوية الجمعة إلى المسجد ، كمرض أو
تعب ، فلا يجب صلاة الجمعة على من
انصب بنى من ذلك

وأخفى بالمريض مرضه الذي يعوم بأمر
مرضه وحده ، شرط أن لا يوجد من يقوم
مقامه في ذلك لو تركه^(٤) .

١٤ - الشرط الرابع (الخبرة) فلا يجب حل
العبد المملوك ، لا لشعالي بعدمة القول
غير أنها يجب حل مكاتب واستعفر وتجب
على الأخير ، بمعنى أنه لا يجوز للمستأجر
منه منها ، فإذا ترك العمل لصلاتها ، وكان
المسجد بعيدا عن مكان عمله في - انصرف -
مقط من أجرته ما يذهب الزمان الذي ترك فيه
لعمل من أجلها بها في ذلك مدة الصلاة
منها ، وإلا لم يسقط شيء

وهذا شريطة 'بعض' من اتفق على
مختلف المذاهب ، ثم إن السبب إذا 'لأن'

(١) مدح المسامحة ٥٨ - شرح المروسي الرابع
١٥٠٠ ، والمروسي ٢٧٩ ، وفي المطابع
١٨٢٦

(٢) شرح المنار المختار ج ١ ص ٢٦٦ ، ص ٢٨٦
المروسي ربيع ١٢٧٩ ، والفتاوى ١٠٨٠

(١) حاشية أبي حامد ١٠٧١/١ ، ولكن حاشية مؤلفه
الذي فتح جده ، وهذا في نفسه له من ذلك
خريطة ، يكون المفتح على هذا المصطلح ، أما المصطلح
هو وهذا الذي انتهى جده منه ، والمصطلح يظهر
مختلف في ذلك من أن يفتي بفتنة من قبله
منه حاشية جده وانصرف بفتنة من قبله
منه وقد يفتي - على وجهه وبما أقدم من ذلك و صرح
في حاشية ١٠٧٩ ، فيسري الرابع ٢٨٩/١

(٢) من شرح منقلى المنار ١١٠ ، وحاشية ابن علقم
من شرح المختار ١٥٧/١ ، وروايتي ٢٨٦/١ ، وفي
المنار ٢٨٦/١ ، وفي ٢٨٩/١

كالأعمى فيجب تصريفها إن دس الوقت
فمن تصريفها لأد المسح في حلقها مشقة
المحصر وقد زالت^(١)

١٧ - ويصح أن يني الغوم من هؤلاء كل من
صحت إمامته المطلقة في باب صلاة الجماعة
تصح إقامة المريض والمسافر والعبد ، دون
المركبة قال في تنوير الأبصار : يصلح
للإقامة فيها من صلح لقبرها ، فيجوز
لمسافر وعبد ومريض

وأما صفة الذين تعتقد بهم الجمعة
فهي أن كل من يصلح إمام لرجال في
الصلوات المكتوبة تعتقد بهم الجمعة ،
فبشرط صفة الذكورة والعقل والبر لا غير
فيعتقد الجمعة بعيد ومسافرين وهذا أحد
الجمعة

ويستحب الاحتياط أنه لا تعتقد الجمعة
بأحد من هؤلاء : ولا تصح إمامته
أما الثاني : فصاحب الإمامة من
هؤلاء دون الاعتقاد ، فلو أم المصلين
مسافر وكان عديم الاعتقاد لا يجوز مع إمامهم
لمسافر أو مريض وحده ، لم تعتقد صلاتهم^(٢)

أو قيادة أو سؤال أحد : إذ لا يخرج حينئذ
عنه في محصور صلاة الجمعة^(٣)
ولا يجب - أيضاً - في حالة خوف من عدو
أو سبع أو لص ، أو سلطان ، ولا في حالة
مطر شديد ، أو وحل ، أو تلج ، ينسر
معها الخروج إليها أو لا يمتنع السلامة
متوخا في مثل هذه الحالات^(٤)

١٦ - ثم إن من حصر صلاة الجمعة من لم
يتوفر له هذه الشروط الخمسة يظر في أمره .
فإن كان فاقداً أهلية التكليف نفسها ،
كالصبي والمجنون ، صحب صلاة الصبي
واعصرت له نزعاً ، وسقط صلاة
المجنون ، لعدم برز الإدراك ، المصحح لأصل
الصلوة

أما إن تكاملت لديه أهلية التكليف ،
كالقاضي والمسافر والعبد والمرأة ، مثل هؤلاء
إن حضروا الجمعة وصلوات أئمتهم عن
فرض الظهر ، لأن امتناع الوجوب في حلقهم
إتياً كان لتعذر ، وقد زل محصورهم لكس
صرح الشافعية والحنفية بأن لهم
الاكتفاء : إذ المنع من وجوبها عليهم
لا يرتفع بحصورهم إلا المريض والمجنون

(١) فتح المصنف : ٢٧٨٦ شرح منظر الأبدان : ١٩٤٢١
والمصنف : ٢٢٠٢ وجلة المحتاج : ١٩٤٢١ ، والمصنف : ٢٢٠٢
نقد : ٢٨٢٢ ، والمصنف : ٢٨٢٢

(٢) تنوير الأبصار : ٢٨٢٢ ، شرح منظر الأبدان : ١٩٤٢١
٢٨٢٢ ، شرح منظر الأبدان : ١٩٤٢١ ، شرح منظر الأبدان : ١٩٤٢١
المحتاج للمري : ٢٨٢٢ ، ٢٨٢٢ ، والمصنف : ٢٨٢٢

(٣) سائبة من غلبه : ٥٢٢٢١
(٤) فتح منظر المصنف : ٢٨٢٢ ، والمصنف : ٢٨٢٢ ،
والمصنف : ٢٨٢٢ ، والمصنف : ٢٨٢٢

الله^(١) فوته يقتضي ثلاثة سوى الخطبة ،
هذا مذهب أبي حنيفة ومحمد^(٢)

واشترط الشافعية وأصحابه أن لا يصل
المجتمعون عن أربعين رجلاً يجب في خطبهم
المحمدية . قال صاحب فتاوى : أما
الأئمة فاشتهروا في المذهب أنه شرط
لحضور الجمعة اصطحابها^(٣) ويشترط
حضورهم الخطيبين^(٤)

وطال ما ذكره . يشترط حضور اثنين عشر
من أهل الجماعة^(٥)

٢٢ - ثانياً . يجب حضور ما لا يقل عن عدد
العدد من أول الخطبة قال في جرائع
لو نزلوا قبل أن يجتنب الإمام لخطبة
وحده . ثم حضروا فصل بهم الجمعة
لا يجوز ، لأن الجماعة كما هي شرط لصحة
الجمعة حد الشرع في الصلاة ، فهي شرط
حال سماع الخطبة ، لأن الخطبة بمنزلة شعاع
من الصلاة ، قالت عائشة رضي الله
عنها : إنما قصرت الجمعة لأجل الخطبة ،
وحاء مثله عن عمر وعطاء وعباس ويحيى
فشرط الجماعة حال سماع الخطبة ، كما

من القرآن في إحداهما ، وأحسان ما يقع
عليه اسم الدعاء بمؤممين في الخطبة
الثانية^(٦) .

واشترط المناهضة من هذه الأركان قراءة آية
من القرآن قال ابن قدامة . قال
أصحابنا ولا يكفي في القراءة أقل من آية
لأن النبي ﷺ لم يقصر على أقل من ذلك
وماعداً ذلك مسح^(٧)
وتخصيله في مصطح (خطبة) .

٣٠ - الثاني . الجماعة .

قال في الدائع : وليس شرطها ، أن هذه
الصلاة تسمى جمعة ، فلا بد من روح معنى
الجمعة فيها . اعتبار للمعنى الذي أفرد
فألفظه فيه . . . وهذا لا يؤيد رسول الله ﷺ
الجمعة إلا جماعة ، وعنه إجماع العلماء^(٨)
ويشعر ببيان كيفية هذا الشرط ثلاثة
أبحاث :

٢١ - أولاً . حضور واحد سوى الإمام
- على الصحيح من مذهب الحنفية - وقيل
ثلاثة سوى الإمام ، قال في مجمع الأشهر
لأنها أقل الخمسة . وقد ورد خطيب
مجمع . وهو قوله تعالى ﴿فأجمعوا إلى ذكر

(١) سورة الجمعة ٩

(٢) مجمع الأشهر ١٦١/١ ودفع جرائع ٢٢٩

(٣) المعنى لا يزال طرفة ٢ ١٦١ ، ياروس الوج ١٣٦٨ ،
ومعه الفتاوى ٢٣٨/٧

(٤) التفسير ٢٧٨/١ ، الفروع الصغرى ١ ١٩٩

(٥) ملخص من صحيح ١٧٧/١ ٣٧٨

(٦) المعنى لا يزال طرفة ٢ ١٦١

(٧) مجمع الصالحين ٢٦٦

المصر الواحد مطلقا

ذهب الجمهور إلى منع التعدد في المص
لأخرون على اختلاف يوم يوم في صائط
لكن الذي لا يجوز التعدد له

عند مذهب الشافعي وأحمد والمفتون من
مذهب مالك هو منع تعدد في صلاة
الواحدة كثيرة كانت أو صميرة إلا لائحة^(١)

وهذا أيضا - مذهب أبي حنيفة -
وصححه ابن حنبلين وذكر أنه اختيار
الطحاوي والشمسي ، يدل عن شرح
أنه أظهر الروي عن الإمام ، ينقل عن
الخير والكلمة أن الفري عليه قالوا
أن الحكمه من متروعتها هي الاحتياج
والسلافي ، وبما يعرف يكون حجة في
هذه مساجد ، لأنه لم يخط عن محلي
ولا تابعي نحوهم مطلقا

ومما يه مروده في المذائع عن الكرخي
أنه لا بأس بأن يجتمع في موضعين أو ثلاثة
عند محله ، وعن أبي يوسف روايان
إحداهما لا يجوز إلا إذا كان بين موضعي
الإقامة ثم عظيم كذا حقه وجوه مصر
بصورة مصرين

والثانية يجوز في موضعين إذا كان للمصر

عظيما^(٢)

٢٦ - فهذه الشروط الأربع إذا تعد واحد
عنها ، بطلت الصلاة ، مع استمرار تعلق
الوجوب بها ، حتى إنه يجب إعادتها إذا بقي
وقت وأمكن تدارك الشرط انقضت وهذا
معنى أنها شروط لصحة بعد ، ولا يتعلق
بعقد الشرط الأخير ، فستذكر حكم ذلك
عند البحث عن مصداق صلاة الجمعة وما
يترتب على صحتها

الإحصاء للحطبة .

٢٧ - إذا صعد الإمام المبر للحطبة ، يجب
على الحاضرين أن لا يشتغلوا بعدد صلاة
ولا كلام إلى أن يفرغ من الخطبة مرداد
الحطبة والحطبة تكاد وجوب ذلك أكثر
قال في تصوير الأفعال وتكمل محرم في
العلاء من في خطبة ، وسواء كان خالسا
في المسجد يسمع الخطبة أم لا ، اللهم إلا
أن يشغل بقصه فائنة لم يسقط الترتيب
بينها وبين الصلاة الوتية فلا تكو ، بل يجب
فعلها^(٣)

(١) مع الأثر ٢١٢ و٢١٣ و٢١٤ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٧
للشافعي ١٢٠

(٢) مع نسخة ابن حنبلين ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢

الأسبوع يوم الجمعة فزعموا قنوبهم ، عن
الاسهام بأمر النخبة لعظم ذلك الجمع
فيستأنون قراءة الإمام فتحصل لهم ثمرات
الجمعة ، فيجهر بها كمن في صلاة الليل ،
وخلاف بقية الجمعة لا وجوب الجهر والحر
إلى استحبابه^(١)

السمي لصلاة الجمعة

٢٩ - من التوجيهات المتعلقة بهذه الشعيرة
وحول السمي إنجيد فيذكر معاملات البيع
ويشترى عند الأذان الثاني ، وهو قر
المشهور ، لموله معنى (أياها الذين آمنوا
إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوا
ذكر الله وذروا البيع)^(٢) ، وبذلك السمي في
الأصح عندنا - إما بحسب ذلك عبد الأذان
الأول^(٣) ، ونرى على تأخير هذا السمي
الموجب عند سماع النداء ما يثبت عن تواتر
التوجيهات من الخبر بسبب الغيبة إنما
حكم العقد الذي يثبته من بيع ، ويحذر
مدلا من الشبهة إلى السمي في بطلانه ، أما
فإنه اختلاف الفقهاء ويعرف ذلك

كلو حرج الخطيب ، وقد بدأ الخطيب
بصلاة نافلة ، كان عليه أن يجتنبها وبسلك
عن رأس ركعتين ، وهذا محل التصديق
الاشبه الأربعة^(٤)
عزيمته جرى اختلاف فيها إذا دخل الرجل
والخطيب الخطيب عند ذهب الخطيب ،
والناحية ، بل أنه جلس ولا يصح ، وأنه في
ذلك في السمعين دون أي قول ، وهذا
شافعي وأحمد إلى أنه يصح ركعتين متبعتين
دام مجلس ، نحو للمسجد^(٥) وقال
الشافعية إن غيب على طه أنه إن غابها
فإنه تكبير الإحرام مع الإمام ثم يصعد

الجهر بقرأة في صلاة الجمعة

٢٨ - ذهب الجمهور إلى أنه يسن للإمام
الجهر في قراءة صلاة الجمعة ، وعند الشافعية
يجب الجهر فيها بالضرورة ، قال في اللغات
وذلك لوروث الأثر فيها ، الجهر هو عزادي
عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال
« سمعت النبي ﷺ يقرأ في صلاة الجمعة في
الركعة الأولى سره أجمعته وفي الثانية صوته
إلى القصر »^(٦) ، وإن لم يجز له سماعه ، لأن

١- رحمه الله ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

(١) دليل الفقهاء ١٩٩٠ - ٢٠٠٠
الفرع الرابع من مبحث
الجمعة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠ - ٢٠٠٠
٢٠٠٠ - ٢٠٠٠
٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠ - ٢٠٠٠
٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

خطبة من باب الذكر ، ومحدث واجب
لاحتسان من ذكر الله تعالى ، أم دليل
الأخرين فهو مواظبه السمع على الطهارة
فيها ، والغلب على الصلاة^(١)

استحب كون الخطيب والإمام واحداً^(٢)
٣٧ - يستحب أن لا يؤم القوم إلا من خطب
فيهم ، ذلك الصلاة والخطبة كشيء
واحد^(٣) ، قال في تيسير الأحكام فإن
فعل بأن خطب صبي يؤم السنان وصل
بالسجدة^(٤) ، غير أنه يشترط في الإمام
حيث أن يكون من قد شهد الخطبة قال
في قبيدائع وهو أحدث الإمام بعد
الخطبة من الشروع في الصلاة فقدم رجلاً
يعلي مائة^(٥) إن كان من شهد الخطبة لم
شيئاً منها حلق ، وإن لم يشهد شيئاً من الخطبة
لم يجز ، ويعلي هم الظهور ، وهو مذهب
إليه جمهور الفقهاء^(٦) .

وحال في ذلك للفقهاء ، فذهبوا إلى
وجوب كون الخطيب والإمام واحداً إلا لعدم
كمريض ، وكان لا يجوز إلا م على الخطبة ،
أو لا يجب^(٧)

(١) قد اختلف في ذلك ، وبهذا المذهب لأئمة الأئمة

(٢) في بعض النسخ من ٢٦١ ، والظاهر ٢٦١

(٣) في بعض النسخ على حديث عمر بن الخطاب

(٤) في بعض النسخ ٢٦١ ، في ٢٦١ ، حاشية المؤلف

(٥) في بعض النسخ ٢٦١

(٦) في بعض النسخ ٢٦١

بالرجوع إلى أحكام البيع (١) بيع منه
عنه ج ٩ ف ١٣٣

المتحج من كعبه أذنه الجمعة

٣٠ - (١) الأذان بين يدي الموقبل البدن
بالخطبة إذا جلس الخطيب على المنبر ، وهذه
الأذان هو الذي كان يؤتى لكل من قرأت
واخطبة على عهد رسول الله ﷺ ، وفي زمن
أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ثم رأى عثمان
- رضي الله عنه - أن يؤذن أذاناً أو لا إعلام
مدخولاً فقلت ، وذلك سبب كثرة الناس
وأغنى الأذان شئني بين يدي منير التزام
للمسألة^(١)

(٢) - أن يخطب خطيبين فأنها ،
يخصر بينهما يجلسة ختمها بيمينها محمد
الله والثناء عليه ، والشهادة ، والصلاة على
النبي ﷺ ، ويريد من تلك في الخطبة
الكتاب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات^(٢)

٣٦ - وقد اختلف الفقهاء في حكم الطهارة
في الخطبة ، فذهب - الحنفية والمالكية
والمشائية - إلى أن الطهارة في الخطبة^(٣) ،
وهذه الشريعة إلى عشرة شروطها
ودليل القبول ثم يشترط الطهارة فيها أن

(١) في بعض النسخ من ٢٦١

(٢) في بعض النسخ من ٢٦١ ، والظاهر ٢٦١

(٣) في بعض النسخ من ٢٦١

(٤) في بعض النسخ من ٢٦١ ، في بعض النسخ من ٢٦١

(٥) في بعض النسخ من ٢٦١

فتحيات الحبيب

تقسیم إلى موعین

مؤسسات مشتركة ، وجهود خاصة

٣٩ - مقر المعدات شركة - وهي كل
ما بعد سائر الصلوات (ر صلا)

٣٥. وأما معيشتها الخاصة بها فتعتمد في
الأمر التالي:

أُوماً حروج وقت الصهر قبل الفراغ عنها
 فيصحبها ظهر ، ويسوي في الفماد خروج
 الوقت قبل المباشرة بها ، وخروجه بعد المباشرة
 بها وليس ثلاثي، مما⁽¹⁾ هذا عند أخيه ،
 وسواء بتتابعه فإنه نفس ظهر ولا يكون
 حمى ، وشال خصالته إن أحرم، بما في
 ذلك ظهر حمى

وهذا يعني أن اشتراط وقت الظهور له
مستمر في الاعتبار إلى حظه النزع منها فأن
في سائر النسخاء. لأن الوقت شرط الأداء
لا شرط الانتفاع

وقال ثعلبكي - شرح الجوهري وموقع كل
بأخيه بقب الظهر للحروب^(١)

اجتماع العيد واجمعة في يوم واحد .

بمجموعه (١)

ولأنه لو تركها ، لانقطع عملها في حق من
نصب عليه ، ومن يرتبها من سقطت عنه ،
وبالمثلوا أن قدم الجمعة فصلاها في وقت
العيد ، فقد روي عن أحمد قال تجزئ
الأول عنها فعل هذا تجزئ عن العيد
والظهر ، ولا يلزم شيء ، في العصر عند من
حور الجمعة في وقت العيد

وأما إذا اشتمل في اليوم الذي يرد فيه
العيد يوم الجمعة لأهل قرية الذين يلزمهم
الدعاء لصلاة العيد الرجوع وتلك الجمعة ،
حدث فيها لو حضروا لصلاة العيد ولو رجعا
في أهلهم فالتهم الجمعة ، فيرجع لهم في
ترك الجمعة تخفيفا عليهم ، من ثم تركوا
محيى لفعلهم وجب عليهم الحضور
للمجمعة ، وبشرط - أي - لترك الجمعة أن
يضرروا قبل دخول وقت الجمعة (٢)

أما صلاة الجمعة ويومها -

خصص يوم الجمعة واحتضت صلاتها

(١) حديث «صح في يومكم هذا عيدان ، ساء اليوم
من الجمعة وإذا جمعت»

عن ابن أبي عمير (١٢٧/١) - صحيح ابن أبي عمير
يصح هذا الخبر ، قال : في الخبرين لا يرد
(٢٨٨/٢) ، وأنك ما قرأته نحوه

(٢) سبب القائل ٢٢٤/١ ، حاشية المسوي ٢٢٤/١
الخصم ، عن خطيب ٢٦٧ ط مصطفى الخفي
١٣٦٩ ط كتاب القدر ٢ ، ٩ ، والفي ٢٢٨ ، ٢
٢٢٩

٣٧ - ذهب المتعب والمالك إلى أنه إذا واجه
العيد يوم الجمعة فلا يباح من شهد العيد
التحلف عن الجمعة ، قال المسوي
وسواء من شهد العيد يتركه في البلد ، أو
خارجها ، وذهب حنابلة إلى أنه إذا اجتمع
العيد والجمعة في يوم واحد فصلوا العيد
والظهر حاز وسقط الجمعة عن حضر
العيد ، لأن النبي ﷺ أصل العيد ، وقال ،
من شاء أن يجمع بينهما فليجمع (٣) وصرحوا بأن
إسقاط الجمعة حشد إسقاط حضور لا
إسقاط وجوب ، فيكون حكمه كغيره
وأنه من له عذر أو شغل يباح ترك
الجمعة ، ولا يسقط عنه وجوب فتعذر
الجمعة ويصح أن يتم فيها ، والأفضل له
حضوره خوفا من الخلاف ، ويستثنى من
ذلك الإمام فلا يسقط عنه حضور الجمعة ،
الحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي
ﷺ قال «قد أحسن في يومكم هذا
عيدان ، فمن شاء أجزاء من الجمعة»

(١) حديث «من شهد أن يجمع بينهما»

ومرجع الحديث ٣٧٦/١ ، قال القائل من حديث ابن
أبي عمير ونقل ابن حجر في المحلى ٢٦٧ ط شعبة
القضاء الصالح عن ابن مسعود أنه قال يجمع بين
يومين من يوم ، ثم لم يوافق له من أهل الحديث التي
يجمع

أُذُنَاتِ شَمَلِ عَصْرِهِ فَصَلَّ وَبَرَّكَ ، مَجْلُوهٍ
هِيَ يُقَالُ -

أُولَا مَا يَسِرُّ قَمَلَهُ

٣٨ - سِرٌّ أَنْ يَفْعَلَ ، وَأَنْ يَسِرَّ عَلَيْهِ
وَيَتَجَسَّرَ ، وَيَسِرُّ حَسَنٌ لِيَدِهِ طَدِيدٌ
عَلَّقَتْهُ رَمَى لَهَا عَنَبٌ مَرْدُودٌ ، وَنُكِمَ
عُظْمُوتٌ بِبُيُوتِكُمْ هَذَا ، وَبِئْسَ رِثَاةٌ مِنْ
أَحْمَدَ ، يَفْعَلُ مَا رَاحِبَ

قَالَ مَدْحُ الْبِدَائِعِ فِي بَيَانِ عَدَّةٍ ذَلِكَ
لِأَنَّ الْجَمْعَ مِنْ أَعْلَمَ شُعَائِرِ الْإِسْلَامِ ،
فَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ لِمَنْ يَسِرُّ عَنْ أَحْسَنِ
وَصَفٍّ كَمَا يَسِرُّ تَخْلِيْفٌ فِي عَصْرٍ إِلَى
طَلْعِ الْإِسْتِمَالِ مَعْدُودَةٍ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ
لِطَلْعِ .

وهذا كله مما أُنْتُهِبَ أَكْثَرُهُ مِنْ مَدْحِهِ
وَأَعْرَضَ أَمَّا نَكْبَةُ - أَيْضًا - فَانْتَرَفَعَتْ إِلَى الْفَعْلِ
لَنْ يَكُونَ مُصْلَا بِرُوحِ الْعَبَابِ إِلَى الْإِحْمَامِ ،
فَكَانَ فِي خَوَارِغِ الرُّكْبَةِ فَوَاقِ الْإِهْدَالِ وَاشْتِدَالِ
بَعْدَهُ نَوْمٌ مُعَادٍ لِمَنْ هَلَّ الشَّهْرُ ، فَإِذَا
حَبَّ الْأَكْلُ - أَوْ انْتَمَى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي
ذَلِكَ

ثَانِيًا مَا يَسِرُّ مَرْكَةً

٣٩ - أُولَا أَكَلُ كُلِّ دِي رِيحِ كَرِيمَةٍ - كَتُومِ

وَيَصِلُ رِيحُهَا

٤٠ - ثَانِيًا تَحْطِي الرِّقَابَ فِي سَجْدَةٍ ، وَهُوَ
عَرْمٌ إِذْ كَانَتْ أَخْضَبَ قَدِ الْحَدِّ فِي أَخْضَبَةٍ ،
إِلَّا أَنْ لَا يَجِدُ إِلَّا فَرْجَ أَدَامَةٍ وَلَا سَبِيلَ رُؤْيَاهَا وَلَا
يَحْطِي الرِّقَابَ ، فَيَرْتَعِلُ فِي ذَلِكَ
لِلضَّرُورَةِ

٤١ - ثَانِيًا تَجِبُ لِأَحْبِيَاءِ وَالْإِنْسَانِ جَنْفٌ
وَهَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ سَافِيَةٍ ، حَيْثُ صَرَحَ
تَحْبَاهُ قَالَ سَوْدِي وَالصَّحِيحُ أَنْ
يَكُونُوا لَقَدْ صَحَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ هِيَ
عَنْ خَدْرَةَ بَيْنَ الْجَمْعَةِ وَالْإِنْسَانِ تَحْطِي
وَقَالَ الْخَصَمِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا نَجِي عَنْ لَانِ
يَكُنُّ السَّوْمَ ، فَيَعْرِضُ خُطْبَتَهُ لِلتَّعْزِيزِ
وَيَسْتَبْرَأُ سَبِيحَ خُطْبَتِهِ بِمُجْمُودِ الْفَتْحِ ،
وَهَذَا حَيْثُ صَرَحَ بِجَوْلَانِهِ (رَحْمَةُ اللَّهِ)
كَمَا صَرَّحَ تَحْبَاهُ بِكَرَاهَةِ مُشْبَدٍ
الْأَصَابِ قَالَ السَّوْدِيُّ يَكُونُ أَيْ بِشَكْلِهِ

١٥ - أَمَّا الدُّرُودُ فَهِيَ أَيْ خَدْرَةُ بَيْنَ الْجَمْعَةِ وَالْإِنْسَانِ تَحْطِي

وَأَمَّا الدُّرُودُ فَهِيَ أَيْ خَدْرَةُ بَيْنَ الْجَمْعَةِ وَالْإِنْسَانِ تَحْطِي

١٦ - حَبَابٌ أَيْ مِنْ أَجْلِ بَدْوَةِ الْجَمْعَةِ

أَمَّا الدُّرُودُ فَهِيَ أَيْ خَدْرَةُ بَيْنَ الْجَمْعَةِ وَالْإِنْسَانِ تَحْطِي

أَيْ مِنْ أَجْلِ بَدْوَةِ الْجَمْعَةِ

١٧ - أَمَّا الدُّرُودُ فَهِيَ أَيْ خَدْرَةُ بَيْنَ الْجَمْعَةِ وَالْإِنْسَانِ تَحْطِي

رُودَةُ الطَّلَعِ ٢٢ - أَيْ خَدْرَةُ بَيْنَ الْجَمْعَةِ وَالْإِنْسَانِ تَحْطِي

١٨ - حَبَابٌ أَيْ مِنْ أَجْلِ بَدْوَةِ الْجَمْعَةِ

أَمَّا الدُّرُودُ فَهِيَ أَيْ خَدْرَةُ بَيْنَ الْجَمْعَةِ وَالْإِنْسَانِ تَحْطِي

١٩ - حَبَابٌ أَيْ مِنْ أَجْلِ بَدْوَةِ الْجَمْعَةِ

٢٠ - أَمَّا الدُّرُودُ فَهِيَ أَيْ خَدْرَةُ بَيْنَ الْجَمْعَةِ وَالْإِنْسَانِ تَحْطِي

٢١ - حَبَابٌ أَيْ مِنْ أَجْلِ بَدْوَةِ الْجَمْعَةِ

٢٢ - أَمَّا الدُّرُودُ فَهِيَ أَيْ خَدْرَةُ بَيْنَ الْجَمْعَةِ وَالْإِنْسَانِ تَحْطِي

الجمعة أو بحيث حال دهمه إلى الجمعة
وانتظارها^(١)

صَلَاةُ الْحَاجَةِ

التعريف :

١ - الصلاة ينظر تعريفها في مصطلح
(صلاة)

والحاجة في اللغة ، الأثرة ، والمُحْرَجُ :

طلب حاجة بعد الحاجة ، والمُحْرَجُ :

المطلب ، والمُحْرَجُ الفُجْرُ^(٢)
ولا يخرج استعمال الفقهاء للمفرد حاجة
عن المعنى القوي^(٣)

وللأصليين تعريف خاص للحاجة
فقد عرفه الشاطبي فقال هي ما يسر إليه

من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤقت
المرتب إلى الخرج والشغل للملاحظة دعوت

الصلوة ، فإنه ، نزاع محل على التكميل -
عن 'عملة - المخرج والمصلحة (ر) حاجة

ف ١ من الموسوعة ج ١٦)

الحكم التكليفي

٢ - انظر الفقهاء عن أن صلاة الحاجة
مستحبة

(١) صلاة التبرع بالعبادة

١٥١ من الحديث ٢/٢

٤٢ - يحرم عند الجمهور إنشاء سفر بعد
الزوال (وهو أول وقت الجمعة) من نصر

السني هو فيه ، إذا كان من نَجَب عليه
الجمعة ، وعلم أنه لن يفرك أدائها في نصر

أقصر فإن فعل ذلك فهو أشم على الزواج
مالم يتغيرر تخلفه عن وقت ، وهذا ماذهب

إليه جمهور الفقهاء - حنيفة ومالكية
والحنابلة - حيث صرحوا بحرمه السفر بعد

الزوال كما صرح المالكية واحتالة تكرهه
السفر بعد طلوع فجر يوم الجمعة^(٤)

ونَهى الشافعي في الجديد - إلى أن
حرمه السفر ثبدا من وقت الفجر وهو المفسر

به في المذهب ، وذلك لأن مشروعية
الجمعة مضافة من اليوم كما لا إلى خصوص

وقت الظهر ، بدليل وجوب اسمي إليها قبل
الزوال عن معيد الدار^(٥)

صَلَاةُ الْجَنَازَةِ

انظر جنائز

(١) رَوَى الطائفة ٢

(٢) الخطبة التي يقرأها في صلاة الجمعة عليه

حاشية رقم ٣٨٧ - كتاب الفروع ٢

(٣) الفروع ١٠٢

الضعيفة ، وقول عبد خصة إلى أبي ركنان ، ولقد ذهب عند اربعة أنها أربع ركعات ، وفي قول عدهم وهو قول المعزلي ، إنها اثنا عشر ركعة وذلك لاختلاف الشرويات لولده في ذلك ، كما سرعت صبيح شعاء لتعدد الروايات^(١) وبيان ذلك فيما يأتي .

أولاً روايات الركعتين وفيها اختلاف الدعاء -

٤ - رواية عبد الله بن أبي رزق ، وفيه صلاة الحاجة ركعتان مع ذكر الدعاء الذي أُرشد إليه النبي ﷺ ، وهي الرواية التي سنذكرها في الختمة (ص ٢)

٥ - حديث - - - - - رضي الله عنه ، ولعله أن النبي ﷺ قد دعا على لا أعينك دعاء - - - - - صاغت له أوهده مدحونه ريك مستجاب من يادون الله ، خرج عنك

نوراً وصل ركعتين - ولحمد لله وإني عليه راض على سبب استهغه منكم وبأمر من رعايتكم ثم قل اللهم أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون لا إله إلا الله العمل المحمدي ، لا إله إلا الله المحمدي ، الكريم ، سبحانه الله رب السموات السبع ،

١ - حديثه في مسند أبي بكر ٢٦٧٩ والحمد لله رب العالمين ٢٧٢٢ والترمذي ٢٧٢٢

واستلزم بها أحوجه الزبيري عن عبد الله بن أبي رزق قال - قال رسول الله ﷺ - من كانت له إلى الله حاجة أو إلى أحد من بني آدم فليجأ بطهر من الوضوء ، ثم يصل ركعتين ، ثم يأتي على الله ، ويصل على سبي ﷺ ، لا يقل ، لا إله إلا الله المحمدي ، كريم ، سبحانه الله رب السموات السبع ، المحمدي رب العالمين ، فسألت زوجات رحلت ، عرقت معصية والعيشة من كفى به ، والسلامة من كل إثم ، لا تدعني دسا لا عصيته ، ولا هم ولا فرجة ، ولا حاجة هي لك ربما إلا قضيتها يا أرحم الراحمين^(١)

رواه ابن ماجه ورواه بعد قوله هذا أرحم الراحمين سمعته من أم الدنيا والاحوة ما شاء غلبه بشير^(٢)

كيفية صلاة الحاجة (عدد الركعات وصيغ الدعاء)

٣ - يختلف في عدد ركعات صلاة الحاجة ، ذهب المالكية والحنابلة ، وهو المشهور عند

(١) حديثه في مسند أبي بكر ٢٦٧٩ والحمد لله رب العالمين ٢٧٢٢ والترمذي ٢٧٢٢
(٢) حديثه في مسند أبي بكر ٢٦٧٩ والحمد لله رب العالمين ٢٧٢٢ والترمذي ٢٧٢٢
قال محمد بن عبد الرحمن بن يوسف في مشيخته
في مسند أبي بكر ٢٦٧٩ والحمد لله رب العالمين ٢٧٢٢ والترمذي ٢٧٢٢
قال محمد بن عبد الرحمن بن يوسف في مشيخته
في مسند أبي بكر ٢٦٧٩ والحمد لله رب العالمين ٢٧٢٢ والترمذي ٢٧٢٢

صلاة في حالة الخوف تحمد أموراً لم تذكر
عندها في الأصل ، وصلاة الخوف هي
صلاة المكتوبة بعسر وقتها والمسلمون في
مقاتلة العدو أو في حراسهم .^(١)

الحكم التكليفي

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعة صلاة
الخوف في حياة النبي ﷺ ، وبعد وفاته ،
رأى أنها لا تزال مشروعة إلى يوم القيامة ،
وبد ثبت ذلك بالكتاب ، قال تعالى
﴿ وَإِذَا كُنْتَ بِهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنَسْأَلَنَّكَ عَنْهَا مِنْ مَلَكٍ ﴾^(٢) الآية

وحطاب النبي ﷺ حديث لأمه ، مات
بينهم دليل على اختصاصه ، لأن الله أمر
بالإمام ، وخصه بالخطاب لا يقتضي
تخصيصه بالحكم ، كما ثبت بالسنة القوية ،
كقوله ﷺ « صلوا كما رأيتموني أصلي »^(٣)
هو علم

واسنة للمعية فقد صح أنه - صلى الله
عليه وسلم - صلاها وبها مع الصحابة ،

صَلَاةُ الْخَوْفِ

معرىف

١ - يعرف الصلاة - في مصطلح
(صلاة)

أن الخوف - فهو نوع مكرره عن أمارة
مطوعة أو منقضة - وهو مصدر بمعنى
الخاص ، أو يحذف مصابف الصلاة في
حالة الخوف^(٤) ويطلق على القتل ، وبه
فسر للحاجب قوله تعالى ﴿ وَيُطِيعُكُمْ فِي شَيْءٍ ﴾
من الخوف ، وخوف^(٥) لأنه كما فسره قوله
تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْسِ
أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ﴾^(٦)

وبس سركه من إحصاء الصلاة إلى
خوف أن الخوف يقتضي صلاة مستقلة
كسبيلها ، صلاة العبد ، ولا أنه يؤثر في قدر
الصلاة ووقتها كالسفر ، سرور الصلاة ،
وأركانها ، وسبها ، وعدد ركعاتها في الخوف
كما في الأصل ، وإنما المراد أن الخوف يؤثر في
كيفية إقامته المراتب إذا ضللت جماعة ، وأن

(١) الفقيه ٢/٢١٦ ، ومجلة الفقه - رابن سورة ح -
الموسوي ١/٢٩٦ ، وصلة الفقيه ٢/٢٩٦ ، فقه
١/١٩١ ، حاشية على الفقيه ١/٢٩٦ ، حاشية
١/٢٩٦ ، كتاب الفقه ٢/٢٩٦

(٢) سورة البقرة ٢١٦

(٣) حديث لا يروى في بعض النسخ ، أخرجه البخاري
(٤) مع ١/٢٩٦ ، كتاب الفقه ١/٢٩٦ ، حاشية
الموسوي

(٥) جعفر بن محمد عن علي بن محمد بن
١/٢٩٦ ، حاشية
١/٢٩٦ ، حاشية

قتال الجورين . فكونه عدو ^(١) كذا
فيهم لأنهم هم الصلاة لتفهم طائفة منهم
ملك . وليتخذوا سلاحهم . فإذ مسجدوا
فليكسروا من ورائكم ^(٢) الآية . وكذلك
تجوز في كل قتال ساح . كقتال أهل نبيي ،
وقطاع الطرق ، ومالك من نصرتي من
شخص ، أو أهله أو ماله ، عيانا عن قتال
الجهنميين ، وجاء في الأثر ^(٣) من قتل دون
ماله فهو شهيد . ومن قتل دون دمه فهو
شهيد . ومن قتل دون دمه فهو شهيد . ومن
قتل دون أهله فهو شهيد ^(٤)

والرخصة في هذا سبوع لا تخمس
بالمقتال . بل متمتع بالخوف مطلقا ^(٥) . فلو
هرب من سبل ، أو حريق ولم يجد معذرا عنه ،
أو هرب من سبع فله أن يصلي صلاة شدة
الخوف ، إذا صاق الوقت وشاف قوب
الصلاة ، وكذا المذنبون العصر العاشر من
إثبات الصلاة ، ولا يصدقهم المصحف ،
وعلم أنه لو ظهر به حية ^(٦)

بعد ثبت بالأخبار الصحيحة عن جماعة من
الصحابة . رضي الله عنهم . أنهم صلوا
في مواطن بعد وفاة الرسول ﷺ في مجامع
بحضرة كل من الصحابة ، ومن صلاها
عليه من أبي طالب . رضي الله عنه . في حروبه
بصغير وغيرها ، وبصغرها من الضحية
خلائق كثيرين منهم : محمد بن الحنفية ،
وسعد بن أبي وقاص ، وأبو موسى الأشعري
وبغيرهم من كبار الصحابة . رضي الله عنهم .
وقد روى أحاديثهم البيهقي ، بعضها في سنن
أبي داود

ولم يقل أحد من هؤلاء الصحابة الذين
روا صلاة النبي ﷺ في خوف بخصيصها
بالحية فقط .

وقال أبو يوسف من تخفية كذا
تخص بآبائي فقط ولحق بالآية السابقة ^(٧)
يذهب المزني من النافعية إلى أن صلاة
الخوف كانت منسوخة ثم سحب واحتج بأن
النبي ﷺ قال صلوا يوم القندق ، ولو
كانت صلاة الخوف حاقوا لفعلها ^(٨)

مواضع يجوز صلاة الخوف

٣ - تجوز صلاة الخوف بعد شدة الخوف في

(١) مسند أحمد ١ : ٢١٢ ، مسند إمام ٢ : ٢٩
مسند أبي داود ٢ : ٢١٢ ، مسند أبي داود ١ : ٢١٢ ، مسند
٢ : ٢١٢ ، مسند أبي داود ٢ : ٢١٢ ، مسند أبي داود ١ : ٢١٢
مسند أبي داود ٢ : ٢١٢ ، مسند أبي داود ١ : ٢١٢
مسند أبي داود ٢ : ٢١٢ ، مسند أبي داود ١ : ٢١٢

(٢) حرم الصلاة ٢ : ٢١٢ ، مسند إمام ٢ : ٢٩
(٣) حديث حسن صحيح ٢ : ٢١٢ ، مسند إمام ٢ : ٢٩
(٤) مسند أبي داود ٢ : ٢١٢ ، مسند أبي داود ١ : ٢١٢
(٥) مسند أبي داود ٢ : ٢١٢ ، مسند أبي داود ١ : ٢١٢
(٦) مسند أبي داود ٢ : ٢١٢ ، مسند أبي داود ١ : ٢١٢
(٧) مسند أبي داود ٢ : ٢١٢ ، مسند أبي داود ١ : ٢١٢
(٨) مسند أبي داود ٢ : ٢١٢ ، مسند أبي داود ١ : ٢١٢

صلاة الخوف ٢-٦

في أئمة صلاة الخوف فأنعمل به حذر لأن
لبي - بكثرة - صلاة في مراتب وأيام مختلفة
واشكال من بينها - يتحرى في كلها ما هو
أصح صلاة - وتنب في أكثره ، فهي
على اختلاف صورها متفقة في المعنى "

عدد ركعات صلاة الخوف

٥ - لا يتحقق عدد ركعات الصلاة في
خوف ، فيصلي الإمام بعد ركعتين - إن
كسبا مبدئيين - زلزلوا قصر الصلاة ، أو
كانت هذه ركعة من فرائض ركعتين ، كصلاة
مغرب ، وجمعة ، وبعضهم ثلاثاً أو
رباعاً إن كان القصر من دولة ثلاث
أو أربع وثلاثين متصلاً أو متفرقاً
إتمام

وإن كان - جهل القصر ، وهو قول
عامة الصحابة

٦ - إذا كان من أئمة - حتى لا يفتأ
به كذا عدد - إن صلاة الخوف
ركعة "

بعض الأئمة لم يرويه في صلاة الخوف

٦ - لأئمة صلاة - بكثرة - عدد الركعات ،

ولا يجوز في القدر المحرم كقوله
العدل ، وهذا أهل لأئمة لأئمة
وقال المنازل عصبه ، وهو ذلك لأئمة
رحمته بخصيص ، ولا يجوز أن يسمع به
المعصاة ، لأن في ذلك إغاثته عن المعصية ،
وهو غير جائز ، ويجوز في السحر والخمر
والغرس ، والنخل مع الغرس ، ولأنه ،
المعصاة "

كيفية صلاة الخوف

٤ - حذف التعميد ، في كيفية صلاة الخوف ،
لتعدد الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في كيفية
واحد من صفة من الفرائض الواردة عن
أئمة بكثرة من أهل التعميد ، كمن
اختصوا في عهد الأئمة الواردة عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الأئمة ،
جاء في الأخبار أنه عنه مرفوعاً ، كمن ذكر
" وزيد ، في عهد ، في صحيح مسلم ،
وعنه في مرفوع ، في عهد ، في عهد
مما سمع

٥ - - الغرس ، من أئمة إلى النبي
صلى الله عليه وسلم في عهد ، وقال أحمد
أما إذا - في سنة الوضوء أو سنة ، منهم من
أوصى - عهد ، في أربعة وعشرين ،
وكلها جائز ، فقال أحمد - كل حديث يروي

١١١ - سنة الوضوء

الحرب ، وأقل مخالفة لقاعدة الصلاة^(١)

وقال أبو حنيفة ، إذا قام إلى الثانية لم يسم
المفتضون به الصلاة من يذهبون إلى مكان
الفرقة الحارسة وهم في الصلاة فيقولون
سكوتا ، ونأتي تلك الطائفة وتصلي مع الإمام
ركعتيه الثانية فإذا سَمِعَ دعوتَ إلى وجه
العدو وجاء الأولون إلى مكان الصلاة وأتموا
أفئدتا ، وجاءت الطائفة الأخرى ، وصلوا
ما بقي لهم من الصلاة وشهدوا وسعدوا^(٢)
وهو قول عند الشافعية

٧- الثاني أن يحصل لإمام الجيش فرقتان

فرقة في وجه العدو ، وفرقة يجمع بين ، ويصلي
بهم جميع الصلاة ، ركعتين كانت ، أم
ثلاثا ، أم أربعا ، فإذا سلم بهم ذهبوا إلى
وجه العدو وجاءت الفرقة الأخرى لمصلي بهم
تلك الصلاة مرة ثانية ، وتكون له نافلة ،
ولهم عريضة ، وهذه صلاة يبيح بطلان
محل ، وسدت هذه الكيفية إذا كان العدو في
غير جهة القبلة ، وكان في المسمى كثرة
والعدو قليل وحيف هجوسهم على
المسلمين^(٣) ولا يقول بهذه الكيفية من الأئمة

(١) نصاب الصالحين ٢/١٠٠ ، الفهرست ٢/١٠٠ ، الفهرست
الصغير ٢/١٠٠ ط. مجلس التوحيد

(٢) التذليل ٢/٢٢٢ ، الهداية ٢/٢٢٢ ، فتح الباري ٢/٢٢٢
(٣) وجه الطالب ٢/٢٢٢ ، المنصور ٢/١٠٠ ، الفهرست
الجامع ٢/٢٢٢ ، نصاب الصالحين ٢/١٠٠ ، الفهرست
الصغير ٢/١٠٠

فهو في الإمام الجيش إلى فرقتين فرقة تجعل
في وجه العدو ، وفرقة يبحار بها إلى حيث لا
يتبعهم منهم العدو ، يفتح بهم الصلاة ،
ويصلي بهم ركعة في الثالثة الصبح
والمغرب ، وركعتين في الثالثة والرابعة ،
هذا القدر من هذه الكيفية اتفقت له أصا
الأربعة عليه

وتتضمن فيما يصل بعد ذلك ، فذهب
للإكبة والشافعية والحنابلة إلى أنه إذا قام إلى
الثانية في الثانية ، وإلى الثالثة في الثالثة
والرابعة خرج المفتضون من متابعيه ، وأتموا
الصلاة لأنفسهم ، وذهبوا إلى وجه العدو ،
ونأتي الطائفة الحارسة ، ويطلب الإمام إلى
مخبرهم ، فإذا لحقوا بهم الركعة الثانية
في الثانية ، والثالثة في الثالثة ، والثالثة
والرابعة في الرابعة من صلاته ، فإذا جلس
بشهادة قاموا وأتموا الصلاة ، والإمام
يتكلمهم ، فإذا لحقوا بهم .

إلا أن مالكاً قال : يعلم الإمام ولا
يتكلمهم ، فإذا سلم قضاها فاتهم من
الصلاة من ركعة ، أو ركعتين بدخلة وسورة
جهرا في الطهارة

وقد احتار الشافعي وأصحابه هذه الصفة
لسلامتها من كثرة المخالفة ولأنها انحوت لأمر

صلاة الخوف ٩-٨

نصيحة النبي عليه السلام على العدو^(١)

ومن بعد رز من الركوع والسجود أمرا

٩-٨-١- إن من السجود أحسن من الركوع

وهذا التقدير متفق عليه بين الفقهاء^(٢)

٩-٨-٢- وأحسن في جوار القتال في الصلاة

مذهب جمهور الفقهاء، بل أنه يجوز القتال في

هذه الحالة لشديده في الصلاة، بمعنى عدم

عدم من الحركات، من الضربات والطمع

الفتويات، والإيمان سلاح منقطع بالدم

بالحاجة، وذلك تعالى في ربه أحسن

أصلهم^(٣)، ومنه، سلاح لا يكون إلا

للقتل، وهذا من شيء بالركوب الطلوع

حد في لاه^(٤)

وقال حمزة بن حنبل، يسهل جوار الصلاة

تكملة الأبطال، من قائم في

صلاة، وقالوا: لأن النبي صلى الله عليه وسلم

أربع أصوات يهبط بها إلى الأرض في

الليل^(٥) وقال: وهو لما عن صلاة

٩-٨-٣- إن من السجود أحسن من الركوع

وهذا التقدير متفق عليه بين الفقهاء^(٦)

٩-٨-٤- وأحسن في جوار القتال في الصلاة

مذهب جمهور الفقهاء، بل أنه يجوز القتال في

هذه الحالة لشديده في الصلاة، بمعنى عدم

عدم من الحركات، من الضربات والطمع

الفتويات، والإيمان سلاح منقطع بالدم

بالحاجة، وذلك تعالى في ربه أحسن

أصلهم^(٧)، ومنه، سلاح لا يكون إلا

للقتل، وهذا من شيء بالركوب الطلوع

٩-٨-٥- إن من السجود أحسن من الركوع

وهذا التقدير متفق عليه بين الفقهاء^(٨)

٩-٨-٦- وأحسن في جوار القتال في الصلاة

مذهب جمهور الفقهاء، بل أنه يجوز القتال في

هذه الحالة لشديده في الصلاة، بمعنى عدم

عدم من الحركات، من الضربات والطمع

الفتويات، والإيمان سلاح منقطع بالدم

بالحاجة، وذلك تعالى في ربه أحسن

أصلهم^(٩)، ومنه، سلاح لا يكون إلا

للقتل، وهذا من شيء بالركوب الطلوع

حد في لاه^(١٠)

وقال حمزة بن حنبل، يسهل جوار الصلاة

تكملة الأبطال، من قائم في

صلاة، وقالوا: لأن النبي صلى الله عليه وسلم

أربع أصوات يهبط بها إلى الأرض في

الليل^(١١) وقال: وهو لما عن صلاة

٩-٨-٧- إن من السجود أحسن من الركوع

وهذا التقدير متفق عليه بين الفقهاء^(١٢)

٩-٨-٨- وأحسن في جوار القتال في الصلاة

مذهب جمهور الفقهاء، بل أنه يجوز القتال في

هذه الحالة لشديده في الصلاة، بمعنى عدم

عدم من الحركات، من الضربات والطمع

الفتويات، والإيمان سلاح منقطع بالدم

بالحاجة، وذلك تعالى في ربه أحسن

أصلهم^(١٣)، ومنه، سلاح لا يكون إلا

للقتل، وهذا من شيء بالركوب الطلوع

حد في لاه^(١٤)

وقال حمزة بن حنبل، يسهل جوار الصلاة

تكملة الأبطال، من قائم في

صلاة، وقالوا: لأن النبي صلى الله عليه وسلم

عن هيئة صلاة من محل ، إذ لا تقام جمعة بعد جمعة^(١)

السهو في صلاة الخوف

١٢ - يتحلل الإمام وهو المغمومين إذا صل بهم صلاة ذات نزع على هيئة التي ذهب إليها جمهور الفقهاء ، إلا سهر جماعة الأثر في الركعة الثانية فلا يتحده ، لانقطاع عدتها بالقصر ، وهو الإمام في الركعة الأولى يلحق بكل ، فيسجدون للسهو في آخر صلاتهم ، وإن لم يسجدوا إلا أنهم وسهوه في الثانية لا يلحق الأثرين لمعرفتهم لسهو السهو ، ويلحق الآخرين^(٢)

حل الصلح في هذه المصلوات

١٣ - حل الصلح في هذه المصلوات منصرف ، يكره تركه لمن لا عذر له من مرض ، أو غنى من مطلق أو غيره فيستألف ثبوته بمأني ، وإذا كنت فيهم فاقمت مع الصلاة فتقدم ثلاثة منهم معث ، وليأخذوا بأساحتهم ، في أن كان جنس شاك فيلحق جناح عليكم إن قال لكم الذي من مطلق أو كنتم مريضاً أن يصحوا استحتكم وجعلوا

أيضاً حتى أت الشمس ملاً الله بوجههم مرة أو ميونهم أو بطونهم^(٣) فلو جاز الفاتل في الصلاة ما أحرها ، ولأن إدخال عمل كثير من أعمال الصلاة في الصلاة قصد في الأصل ، فلا يترك هذا الأصل إلا في مورد الضرر ، وهو الخوف لا القتال^(٤)

صلاة الجمعة في الخوف

١١ - إذا حصل خوف في بلد وحضر صلاة الجمعة فله أن يصورها عن هيئة ذات الترفع ، وهما ، ويشترط في الصلاة على هيئة صلاة ذات الترفع

(١) أن يجلب بجميعهم ، ثم يهرلهم مرتين ، أو يحط بقوله ، ويجعل حب مع كل من القصرتين ليرتب مصادراً ، فهو حطب غرة وصل بأخرى ، تصح

(٢) أن تكون الركعة الأولى تربعين مصاعداً ، فلو قصت عن تربعين لم تعدد حسمه ، و - قصت آخره الثانية لم يصح بحاجة ، والمصاحفة في صلاة الخوف ولو غطب بهم وحصل بهم على هيئة صلاة الخوف يصحان فهي أولى بالخوار ، ولا يجوز

لمسوح ١ ١٩١ ، أسد لطائف ٣٧٢٤١ روى

الشيخ ٢٧٢٤١ روى لأثره ٢٠٥٢٠

(٢) روى لطائف ٢٧٢٤١ روى لطائف ٥٨٨٩ ، الم

٢٧٢٤١ ، روى السالك على شرح الصبر ٢٧٢٤١

صحيح حديث عن الصلاة توسط ملا ٥

بوجه ١ روى البخاري (١٥٢٨) ٥

طريقه جسم ١٣٩١ ، ط ١٥٢٨ ، وخلفه سلم

٢ طريقه ١٠٠٠

كل شهر، وصلاة الضحى ولكن لا أيام
حتى الحصر^(١) ومن أبي هريرة رضي الله
عنه - قال - «أوصاني خليلي ثلاث صيام
ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى
وأن أوتر قبل أن أرتد»^(٢).

وقال بعض الحنابلة لا تسحب
الداوية عليهم، كيلا يشبه بالمرأض،
ويقل التترفع فيهم عن ابن مسعود وغيره^(٣).

صلاة الضحى في حق النبي ﷺ

٥ - اختلف العلماء في وجوب صلاة الضحى
عن رسول الله مع اتقائه عن عدم وجوبها
عن المسلمين

ذهب الجمهور إلى أن صلاة الضحى
سنة مفروضة عن رسول الله ﷺ^(٤)

وذكر الشافعية وبعض المالكية وبعض
الحنابلة أن صلاة الضحى ضمن ما أحسن
به رسول الله ﷺ من التواضعات، وأفضل

بينين، أن صلاة الضحى وصلاة لإشراق
واحدة إذ كنهم ذكروا وقتها من بعد الطلوع
إلى الزوال ولم يوصلوا بينهما.

وقيل إن صلاة لإشراق غير صلاة
الضحى، وعليه وقت صلاة الإشراق بعد
طلوع الشمس، عند زوال وقت
الركعة^(٥) (أو صلاة الإشراق)
الحكم التكليفي.

٤ - صلاة الضحى ساعة مستحبة عند
جمهور الفقهاء وصرح المالكية والشافعية بأنها
سنة مؤكدة^(٦) فقد روى أبو هريرة عن النبي
ﷺ أنه قال «يصبح من كل سلامي من
أحدكم صلاة فكل عبادته صدقة وكل
تميلة صدقة، ولغيره المعروف صدقة، وهي
من الذكر صدقة، ويجزى عن ذلك ركعتان
يركعهما من الضحى»^(٧) ومن أبي الدرداء -
رضي الله عنه - قال - «أوصاني خليلي بثلاث
من أدعني ما عشت بفساد ثلاثة أيام من

(١) حديث أبي الدرداء، وأوصاني خليلي بثلاث -
أدعني - أخرجه مسلم ١٩٩/١ ط (الشيخ)

(٢) حديث أبي هريرة، وأوصاني خليلي بثلاث - أخرجه
المصنف (المسند ١٩٩/٢ - هـ الحديث) وصنف
١٤٩٢ - ط (الشيخ)

(٣) انظر ٣٩٢/٢، وانصوح ٢٧٢/٢، هـ - وهو
الإشراق ٧٣، وصححه محمد بن حزم بن حزم
٢٤٠، هـ

(٤) شرح لمؤلفي ١٥٧، ويطلب أبي الليث ٢٩٨

(١) نسخة المسند ١٩٩/٢، والفقير، وصحة ١٠١
ووجه التمسك إلى صلاة ثلاث ٢ ١٦٣ ط (الشيخ)

(٢) انظر صوم الدين ٢٠٣٦
(٣) انظر صوم الدين ١٦٣، والشيخ ١٩٩/٢، (الشيخ)
٢٩/٢، هـ - أبي الطاهر ١٠٧٧، وكتاب الدرر
٢١٣/١، (الشيخ) لمؤلفي ٢٩٠/١٥، وصححه مسلم

(٤) شرح لمؤلفي ١٦٣/٢، هـ - انظر لمؤلفي
(٥) حلت، وصححه ط (الشيخ) من حكم صدقة
أخرج مسلم ١ ١٦٣، ط (الشيخ)

صلاة الصبح ٦٠٥

ولا يحافظ عن صلاة الصبح إلا ثوب ،
قال : وهي صلاة الأوابين^(١)

وقال الحافظ على الصحيح من مذهبه .
وهو ما حكاه صاحب الإكمال عن جماعة
لا تستحب لمداومة عن صلاة الصبح بل
يعمل غيا ، لقول عائشة - رضي الله عنها -
« ما كنت أرى النبي ﷺ سبح سبعة الصبح
سقط »^(٢)

وروى أبو سعيد الخدري قال : « كان
النبي ﷺ يصلي الصبح حتى يقول : لا
يلعبها ، ويدعها حتى يقول : لا يلعبها »^(٣)
ولأن في مداومة عليها تشبيها بالقرآن .

وقال أبو الخطاب : تستحب المداومة
عليها^(٤) ، لأن النبي ﷺ أوصى بها أصحابه

(١) سنن أبي داود ، ج ١ ، ص ٢١٩ ،
ومسنن القاري ٢٤٠/٧ ، وسنن معجم ١٢٧/٢ ،
وكشاف الضعيف ٢٤٢/١ ، والهي ١٣٢/٢ ، وصحيح
مسلم بطرح الشرح ٢٣٠/١ ، وروضة الطائفة
٣٣٧/١ ، وصحيح ابن حزم ١٢٨/٢ ، طه الكتب
الإسلامي ، وأحياء علوم الدين ١٦٦/١ ، طه
الأنظمة الحديث ، ولا يحافظ على صلاة الصبح إلا
ثوبه . بحروحه المأثور ٣٩٤/١ ، طه داره المطبوع
الهدية ، وصمدته ووالله الذي

(٢) قول عائشة ، ما رواه النبي ﷺ سبح سبعة الصبح
سقط . بحروحه القاري (الفتح ١٠٠/٢ ، طه الهدية)
وسلم ١٩٧/١ ، طه الهدية ، واللفظ للشافعي .
(٣) حديث أبو سعيد ، وكان يصلي الصبح حتى يقول : لا
يلعبها ، أخرجه الترمذي ٣٤٢/٢ ، طه الهدية ، قال
إسناده صحيح

(٤) الإكمال ١٩١/٢ ، وكشاف الخراج ١٤١/١ ، ومسنن
الذليل ١٤١/٢

الراجح حب عليه وكفته^(١)

(٢ : اختصاصه ف ١٠ ج ٢ ص ٢٥٩)

المواظبة من صلاة الصبح

٦ - اختلف العلماء هل الأفضل المواظبة
على صلاة الصبح ، أو فعلها في وقت
وتركها في وقت ؟

ذهب الجمهور إلى أنه تستحب المواظبة
على صلاة الصبح ، لمعصوم الأحاديث
الصحيحة من قوله صل الله عليه وسلم .
وأحب العمل إلى الله تعالى ما دام عليه
صالحه وإن قل^(٢) ، وهو ذلك ، وروى
الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة -
رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال : « إن
في الجبه باب يقال له الصبح فإذا كان يوم
القبلة نادى ملائكة الذين كانوا
يديمون صلاة الصبح : هذا بابكم
لادخلوه برحمة الله »^(٣) ، وروى ابن حزم في
صحيحه عنه قال : قال رسول الله ﷺ

(١) روضة القائلين ٢/٧ ، وشرح الخراج ١٠٥/٢ ، ومطلب
أخبارهم ٢٩٥

(٢) حديث : أحب العمل إلى الله ما دام عليه صاحبه .
قال : بحروحه مسلم ٨١٩/٢ ، طه الهدية ، من
حديث عائشة

(٣) حديث : وإن في الجبه باب يقال له الصبح ، أخرجه
البيهقي في صحيحه (الترغيب ٣٣٩ ، طه الهدية) ، وقال
رواه الطبراني في الأوسط ، وهو حديث من طرق البيهقي
أبو أحمد ، رده بزياد

صلاة الضحى ٧٠٦

ربيع النهار^(١)

قال اليهودي والأصل معها إذا أشد
آخر^(٢) ثم حسب الفقهاء في تحديد وقت
صلاة الضحى على خمسة فذهب
جمهورهم إلى أن وقت صلاة الضحى من
ارتفاع الشمس إلى قبل دونه ما لم يدخل
وقت الظهر^(٣)

وقال النووي في المروضة قال أصحابنا
والشافعية وقت الضحى من طلع
الشمس ، ويستحب تأخيرها ،
ورفعها^(٤) ، ويدل به خبر محمد بن أبي مرة
الطائفي عن سمع بن رسول الله عليه السلام
يعرف ، وقال له يابني آدم لا تعجزي من
أربع ركعات من أولها ركعتك آخرها^(٥)
بكي قال الأزرعي ، قد ن ذلك عن
الأصحاب فيه نظر ، والمعروف من كلامهم
أول (أي ما ذهب إليه الجمهور)^(٦)

وقال ومن حافظ على شفعه الضحى عمر
له ثوبه وإن كانت مثل ربه الجحرة^(٧)
(ر - نفس)

وقت صلاة الضحى *

٧٠٧ لا خلاف بين العلماء في أن الأصل
بجعل صلاة الضحى إذا غاب الشمس واشت
حرفها ، فقول النبي ﷺ : صلاة الأوابين
حين ترمض الغصاة^(٨) ومعناه أن يحس
لرمضاء وهي التمرل تتريك لفصال من سنه
الحرة .

قال الصحطاوي وقتها المختار إذا
مضى ربيع النهار^(٩) وجب في مواهب
احليل بقاء عن آخر ذي أول وقتها ارتفاع
الشمس ، وبانها ودهاب الحمرة ، وأحوه
البروال . قال الخطاب بقاء عن الشج رروق
وخمسة إذا كانت الشمس من شرقي
مثلها من المغرب وقت العصر^(١٠)

قال النووي ووجها لمختار إذا مضى

(١) روضة الطالبين ٢٢٢/١ ، والمصروع ٢٦١/٤ ، نفس
مطلب ١٠

(٢) المنهاج ١٠٢

(٣) حاشية الطحاوي على مرقا الملاح من ٦٦٦ وكتاب
المنهاج ١٠٢ ، والمطلب ١٠

(٤) روضة الطالبين ٢٢٢

(٥) حديث : قال الله يا من آدم لا تعجزي من أربع
ركعات حجة كبر ٢٥ ١٢ - بقى عز
عبد طاهر وصححه النووي في المجموع ٢/ ٢٩٤ ط
سيرة

(٦) من لفظ ٢٠١

(٧) حديث : من حافظ على شفعه الضحى عمر
لثوبه ١٠ ٢٦١ ط الحاشي من حديث أبي هريرة ،
وفي إسناده رأي صحيح ، وقد الضحى حقة أحدث
عن كبر في البراء (٢٧١/٢) ط الحاشي

(٨) حديث : صلاة الأوابين من رمض الغصاة أخرجه
مسند ١٠ ٢٦١ ط الحاشي من حديث أبي هريرة

(٩) حاشية الطحاوي على مرقا الملاح من ٢١٦

(١٠) بلفظ قبل ٢٦٢

أخف مما غير أنه يسم الركوع والسجود^(١) .
 وصرح المالكية بذكره ما يراه عن ثنائي
 ركعات ، إن صلاتها بنية الصبح لا فيه
 نقل مطلق ، وذكروا أن لوسط صلاة
 الصبح ست^(٢)

ويرى الحنفية والثمانية - في السجدة
 للرجوع -^(٣) واحد - في رواية عنه - أن أكثر
 صلاة الصبح اثنا عشرة ركعة ، لما روى
 الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف أن النبي
 ﷺ قال : ومن صل الصبح ثني عشرة
 ركعة سي الله له مئرام ذهب في الجنة^(٤)
 قال ابن عابدين بللا عن شرح الله : وقد
 تقرر أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في
 الفضائل^(٥)

وقال المحققين من الحنفية ، فلا عن
 الذخائر الأسرية - وأرسلها نيان وهو
 أقص : كسبه عمله وقره عليه الصلاة

وقال الرجل الكبير في حديثه عن شرح
 الروص ، بعد أن نقل قول النووي السابق
 ذكره لم يؤمن صرح به فهو وجه غريب لو
 سبق منه^(٦)

عدد ركعات صلاة الصبح

٨ - لا خلاف بين المذاهب الصالحين .
 باستحباب صلاة الصبح في أن أهلها
 ركعتان^(٧) فقد روى أبو زر عن النبي ﷺ
 أنه قال : «صبح على كل سلام من
 أحدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة ،
 وكل تحميلة صدقة ، وكل تهليل صدقة ،
 وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ،
 ونهي عن المنكر صدقة . ويجزئ من ذلك
 ركعتان يركعهما من الصبح»^(٨) ثم نقل
 صلاة الصبح ركعتان هذا الخبر^(٩)

وأما احتلوا في أهلها وأكثرها

فذهب المالكية والحنابلة - على المنهج -
 إلى أن أكثر صلاة الصبح ثمان ركعات
 لم يأتها ، وأن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح
 مكة وصلى ثنائي ركعات ، فسمي ثم صلاة قط

(١) حاشية ترمذي الكبير يسم الركوع والسجدة ١٠٤١

(٢) استاذي الحديث ١١٠ - مدنية المسوق ١٣٢١

(٣) روضة الطالبين ٥٤٢ والأصناف ١/٢٦٦ سرد

أجاب البرق نعم

(٤) حديث - وصرح على كل سلامي ، سي

مجموعة ٤

(٥) أبي ١٣١/٢

(١) حديث لم يأتها ، بأن النبي ﷺ دخل بيتها

مجموعة الطالبين والفتح ٥٧٨ ط الصالحين ومسلم

(٢) ١٣٧/١ ط الحنفية

(٣) حاشية ترمذي ١٠٤١ والأصناف ١/٢٦٦

١٣١ ٢

(٤) روى ابن ترمذي وأبو داود وغيرهم المتصوف ١٣٦٠

(٥) حديث - ومن صل الصبح ثني عشرة ركعة أحسن

للحديث ١٣٧/٢ ط حاشية إقبال حديث

مجموعة

(٦) ليس متصفا ١٣٥١/١ شرح لمسلم من الشهاب

١٣٥٠ ١، الأصناف ١٣٥/٢

صيلة الطمحي ٨ - ٩ : صيلة الطواب

وفي نهاية المحتاج وبسن أن يقرأ بها -
 ركعتي نصحي - (الكافرون ، والإخلاص)
 وهما فصل في ذلك من (الشمس ،
 والقصص) وإن أردنا أيضا ، إن (الإخلاص)
 جعلت تحت الفرقان ، (والكافرون) بعد سورة
 هلا مضاعفة^١ . وقال الشيرازي
 ويعرفهما أي (الكافرون ، والإخلاص) -
 أيضا - فإلا لو حبس أكثر من ركعتي ، وحل
 ذلك - أيضا - ، يوصل أربعة أو ست بحرام
 فلا يستحب قراءة سورة بعد تشهد الأول ،
 ومثله كل سنة تشهد فيها تشهدين فإنه لا
 يقرأ السورة فيه بعد تشهد الأول^٢ . (ر)
 (١)
 (٢)

هذا وفي قصة صلاة الصبح إذ كانت
من وقتها، وفي عملها جماعة تهاويل
للغفلة، نظر في (تطويع وصلاة
المجموع).

صَلَاةُ الطَّرَافِ

نظر طریق

— سنة ١٩٤١ ومصر ابن الخديعة في دار في حي مصر الجديدة

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

[illegible]

(٢٤) ربي العظيم ٢٢٧ ٢٢٨، القمى ٢

وَكَلَامٌ ، وَفَعَا أَكْثَرَهَا غَيْرُهُ فَعَطَّ وَفَعَا لِي
صَلَّى لِأَكْثَرِ سَلَامٍ وَاحِدٌ أَمَّا مَوْضِعُ فَكَلَفَ
رَدُّ الْفَعْلِ

ثم التفت إليه فقل اعطيت عذرتهم في أكثر صلاة، فخصني إذ ذكر النووي في فتاها أن أكثرها ثلث عشرة^١ وحالف ذلك في شرح المهدى، فحكى غير الأكثرين أن أكثرها ثلث ركعات^٢ وقال في روضة القائلين أصبها ثلث وأكثرها ثلث عشرة، وسلم من كل ركعة^٣

السور التي تقرأ في صلاة الطلح

۹۔ فار بن عابدین۔ بعرفہ سورہ فصیحی فی سورہ (والشمس) وسورہ (الشمس) ، وصاحب الاقتصاد علیہ ولو صلاح اکثر من رکعتی " فقد روی عن عقبہ بن عامر۔ رحمہ اللہ عنہ۔ قال ولما رسول اللہ ﷺ قد مضی فی قصصی سورہ (الشمس) وصلحما، وصاحبی " ۱۰

4.14. 5. $\text{C}_2\text{H}_5\text{Br}$, CH_3Br , CH_3I

(٢٠) في كل من المرحلتين الأولى والثانية

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

[illegible]

١٢٩٩

4027-4031, 1993. 5 p.

1. *Journal of the American Medical Association*, 1990; 263: 1025-1028.

والله اعلم بالصواب

المسجد

صلاة الظهر ، صلاة المرأة ، صلاة العشاء ، صلاة العصر ، الصلاة على الرحلة (أو الدابة) ١ - ٢

صَلَاةُ الظُّهْرِ

تُظَرُّ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ الْمُفْرُودَةُ

الصلاة على الرحلة (أو الدابة)

التعريف

١ - الصلاة يُظَرُّ بِعَرَبِيَّهَا فِي مَصْلَحِ
(صلاة)

والراحلة من الإبل والحصان والفرس والبعير وهي التي يجلس عليها الرجل
مركباً ويركض على السجدة ويقيم الخنق وحسن
المنظر - وإذا كانت في جماعة الإبل تبيت
وعسوف

والفراخلة عند العرب ، كل بغير محجب
سوء ، كذا ذكرنا أم أنثى - ولجميع رواجل ،
ودخول الماء في الرحلة يفسدها في الصلوة ،
وقيل سميت راحلة ، لأنها ذات رجل ٢

والدابة كل ما يركب على الأرض ، وإذا
غلب هذا الاسم عن ما يركب من الخيل
من إبل وحميل وحمار وحمير ٣

الأحكام دأب الصلوة

السيف

٢ - أنسيب الفلك ، والعلاقة بينهما

١ - أسد الغربة رتبة (ج)

٢ - شأن صبيح الفلك (ص) وفيه فساد ٢٦٩

ومن الصلوة ١٩٩ - لم يأت في هذا ١٠٤٥

صَلَاةُ الْمَرْأَةِ

تُظَرُّ مَدْرُومَةً ، صَلَاةٌ

صَلَاةُ الْعِشَاءِ

تُظَرُّ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ الْمُفْرُودَةُ

صَلَاةُ الْعَصْرِ

تُظَرُّ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ الْمُفْرُودَةُ

الصلاة على الراجله (أو الدابة) ٢ - ٣

يقف السمر القصير ، وهو مالا يباح فيه
لنصر فإن الصلاة على الراجله حلقه عند
لحظه ، والشافعية والحسنة ، وهو غور
الأوراعي والمليث والحسب بر حبي

وقال مالك : لا يباح إلا في سائر أطول ،
لأنه رخصة سمر فاختص بالطويل كالتقصير
والسمر الأبرود بالآية المذكورة ، وقور
س عمر به ، وحديثه الذي قال فيه : « إن
رسول الله ﷺ كان يبرز على الظهر »^(١)

والشهور عند الحنفية ، أنه لا يشترط
السمر وإنما بدوا حوز الفعل على الرافضة
إذا كان المصلي خارج المصير على العصر ، أي
في الحبل الذي يجوز بسمره نصر الصلاة
فيه

وأما أبو يوسف من احتجبه التمس على
الراجله في المصير وقال حديثي فلا يصح
وسينه عن سائر من ليس عمره - وهي أنه
عنه - « أن النبي ﷺ ركب الدابة في الصلاة
يعود سجد مر عاتة - رضي الله تعالى عنه -
وكان يصلي وهو راكب »^(٢)

الراجله أن كلامهم يركب ، وفيه الصلاة
على الراجله أحكام خاصة ، وكذلك
للصلاة في السجدة أحكاما خاصة تنظر في
مصلحتها (سبعة)

الأحكام التي تتعلق بالصلاة على الراجله
أ. صلاة النعل :

٣ - أتمم النبهاء على أنه يجوز للمسلم صلاة
التنعل من الراجله حيث توجهت به
والدليل على ذلك قول الله تعالى : « ولله
المشرق والمغرب فأبى تولوا منه وجهه »^(٣)
قال ابن عمر - رضي الله تعالى عنهم - : « لو لم
في التطوع عذره ، وعن ابن عمر - رضي الله
تعالى عنهم - « إن رسول الله ﷺ كان يسبح
على ظهر راحلته حيث كان وجهه »^(٤) وعن
جابر - رضي الله عنه - « كان رسول الله ﷺ
يصلي على راحلته حيث توجهت ، فإذا أراد
العريضة برز فاستقبل القبلة »^(٥)

وجمعوا على أن صلاة التطوع على الراجله
في السمر الطويل الذي تنصر به الصلاة
جائز

(١) مؤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦

(٢) حديث ابن عمر قال سجد رسول الله ﷺ في سجدة مؤ طهر
بالله ، حوزة المعارف (تصح ٢٤٨ ، ٢٤٩ ط
شطب

(٣) حديث جابر - رضي الله عنه - « كان رسول الله ﷺ يصلي على
راحلته » أخرجه البخاري في صحيحه ٣٤٠ - ٣٤١ ط
شطب

(٤) حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - « كان رسول الله ﷺ كان يبرز على الظهر
أخرجه البخاري في صحيحه ٢٤٨ ، ٢٤٩ ط

(٥) ابن عمر - رضي الله عنهما - « لو لم
في التطوع عذره » أخرجه البخاري في صحيحه ٢٤٨ ، ٢٤٩ ط
شطب

(٦) حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - « كان رسول الله ﷺ كان يبرز على الظهر
أخرجه البخاري في صحيحه ٢٤٨ ، ٢٤٩ ط

الفصل في الراحة (أو الدابة) ٣ - ٥

ومن بي حبيبه تفرق عن ذات سنة
العصر لأب أكد من سائر السس
قروص^(١)

وقد اختلفا بمسافر عن البعير والعريس
والجمل والخيول وحذر ذلك ، وأؤكد حيوان
غير مأثور اللحم ، ولا تراه هنا ليس
الاحتاج به ، ولا تصح أن النبي ﷺ كان
يصل على حمراء يدل^(٢) . غير أنه يشاهد أن
مكحول ، ولا في مدن المصلى على سرحله
وتدسه من السرج ، والشماع ، والنجام
طاحراً ، وهذا كما يقصون الشافعية ،
واختلاف ، وعلمه مشايخ الحنفية كما ذكر في
الأصل ، زعم بـ حمض ليلاني وعبد
من معالي الريزي أنه إذا كانت الدابة في
موضع الخطوس أو في موضع التركيب كثر من
غير المدح لا يجوز ، ولو كانت في موضع
حالت سرحها لم يضر^(٣)

٥ - ويجوز لصلا على أراحته نظوماً في
السفر الواحد والتمريض والباح ، كسفر
التجارة وحج ، عند أبي حنيفة وبذلك
والشافعي

(١) الرمي ١٧٤

(٢) حديث ، قال ابن أبي عمير عن حماد بن عمار ، قال : سمعت

عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول : لا يركب الرجل دابة

أو يركبها في السفر إلا أن يكون في حاجة ، أو في حاجة

أو في حاجة ، أو في حاجة ، أو في حاجة ، أو في حاجة

واحد ذلك حمد مع الكراهة خلافه انما
لا في السفر من كثرة اللط

كما أحار السبل على الشاة في السفر
بعض مسافرة كأي سعد الاصطخري
والفاصبي حرس وغيرها ، وكان أبو سعيد
الاصطخري عتبته بعدد يتوقف السكك
هو يصل على دابة^(٤)

٤ - والبطون اختار عن أراحته يشمل
المرور بطلقة السس الزوائد ولعله والمرور
وسجود التلاوة ، وهذا عند جمهور الفقهاء
(الشافعية والحنابلة والحنفية)^(٥)

واستدلوا بأن النبي ﷺ كان يركب على
بعيره ، وكذا يسبح على بعيره إلا
أنه انقض^(٦)

وعند الحنفية ما يعتبر واحد عندهم من
غير التمسك كالسفر لا يجوز على الرحلة
يلون حذر ، وكذلك سجدة التلاوة^(٧)

٥ - هذا الحديث يشهد به غيره ، وهو
في الصحيحين

(١) صحيح الفهر ٦ - ٢٤ - ٢٤ ، والزيتي مع السمر
١٦٦

(٢) شرح على الزيتي ١٧٤ ، والمصنف شرح التلخيص
٢٢٣ - ٢٢٤

(٣) السمر ١٧٤ ، والسمر ١٧٤ ، والسمر ١٧٤ ، والسمر ١٧٤
٢٢٦ - ٢٢٧

(٤) السمر ١٧٤

(٥) السمر ١٧٤

(٦) السمر ١٧٤

أمكنه صلاة الفريضة عن الراحلة مع الإتيان بكل شروطها وأركانها ، ولو لا عدد صحت صلاته وذلك كما يقول الشافعية والحنابلة . وهو الراجح للمصنف عند المالكية . قال الحنابلة : وسواء أكانت الراحلة سائمة أم وائقة ، لكن الشافعية قبلوا ذلك بها إذا كان في نحو هودج وهي وائقة ، وإن لم تكن معقولة . أما لو كانت سائرة فلا يجوز : لأن سيرها منسوب إليه بتكليف حوار الطواف عليها . ولو كان للداية من يرم لحامها ويسرف ، بحيث لا تخطب الجهة جزئ ذلك وقال سحنون من المالكية لا يجوز إيقاع الصلاة على الدابة فالتأويل كعأسا بساجد لدخوله عن العمود^(١) .

قبة النصي على الرحلة

٩ - مضمّن الشافعية عن الراحلة لا يلزم استئصال القلفة ، بل يصلي حينئذ بوجهه الدابة أو صوب سنه كما يقول المالكية ، وتكره له «عوصا عن القبله ، وقد كان النبي ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به ، أي جهة مقصده ، فلذا أراد الفريضة نزل فاستئصل القلفة»^(٢) .

الركوع والسجود لهما ما يوجبني إلى السجود أكثر من الركوع على عدد طاقته وإن عجز عن الإتيان بسط ، وإن عجز عن القيام ، أو القعود ، أو غيرها سعد ، وإن احتاج إلى الطمس والصرع والتكر والتفر فعل ذلك ولا يؤخر الصلاة عن وقتها^(٣) ، نزل الله تعالى : ﴿إِذَا حَضَمْتُمْ فَرَحَالًا أَوْ رُكُلًا﴾^(٤) . وحديث يعلى بن أمية : وإن النبي ﷺ انتهى إلى مصيق هو رأسه دابة وهو على راحلته والنساء من موقهم والبلد من أسفل ميم فحصر الصلاة فامر المؤمن فأذن وأقام ثم تقدم رسول الله ﷺ على راحلته فصل بهم بومي ، أيء يجعل السجود فحصر من الركوع»^(٥) .

ويظهر تفصيل ذلك في مصطلحي : (صلاة الخوف ، واستقبال ق ٢٨)

٨ - وإذا قاتب صلاة الفريضة على الراحلة لا يجوز إلا لعذر ، لأن شرط الفريضة المكتوبة أن يكون المصل مستقبلاً للقبة مستقراً في جميعها ويستوفوا شروطها وأركانها . لأن من

(١) لشمس ١٦٠ ١٢١ ط السمرقاني ، ولشمس مرج سنين الإجماع ١ ٢٤٣

(٢) سورة البقرة ٢٣٩

(٣) حديث يعلى بن أمية : وإن النبي ﷺ انتهى إلى مصيق ، أخرجه أحمد ١٢٣/١٢ ، ١١٠ ط المسند والشمس

(٤) ٢/١٩ ط ٢٧٠ - ٢٧١ انظر الشافعية وقال البيهقي : هي إسناده صحيح

(٥) القرن الثامن ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤

وقيل : يتم على الدابة بغيره^(١)

ولو ركب المسافر الدابة وهو في صلاة نافذة
طلعت صلاته ؛ لأن حالته إقامة فيكون
وكرهه فيه كالعمل بكثير من المقيم ، وقال
محمد بن الحنفية - يتي على صلاته^(٢) .

الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

١ - المقصود بالصلاة على النبي ﷺ : الدعاء
له بهيئة مخصوصة والتعظيم لأمره . قال
المقرئبي . الصلاة على النبي من الله
وحنه ، ورضوانه ، وشدة عليه عهد
الملائكة ، ومن الملائكة : استدعاء له
والاستغفار ، ومن الأمة : الدعاء له ،
والاستغفار ، والتنظيم لأمره^(٣) .

الأحكام المتعلقة بالصلاة على النبي ﷺ

٢ - لا خلاف بين العلماء في مشروعية
الصلاة على النبي ﷺ ، للأمر بها حال
تصلي . «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى
النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا
تَسْلِيمًا»^(٤)

قال ابن كثير في تفسير الآية^(٥) المقصود من
هذه الآية : «لأن الله - سبحانه وتعالى - أعز
عباده بمنزلة عبده ربّه عليه في الملأ الأعلى ،
بأنه ينزل عليه عند الملائكة الصديق ، وأن



(١) غير المعقول ١٥ ٢٢٢

(٢) صواب الأعراب ١٥٦

(٣) تفسير ابن كثير ١/٢٣ ، ٢ ، وصلاة الأنعام في فضل
صلاة والسلام على محمد خير الأنام ١١ ابن القيم ٢٠
١٢ وما بعدها

(٤) سورة بقره ١/٢٥٨ ، واس طه ١/٤٧ ، وصي
الحاج ١/١٤٤ ، وشأن الصالح ١/٣٠٢
(٥) شأن الصالح ١/٣٠٢ ، وصي الحاج ١/١٤٤ ،
وغيره ١/٢٥٨

الصلاة على النبي ١ - ٥

وعن كعب بن عجرة عن النبي ﷺ
 أنه كان يقول في الصلاة اللهم صل على
 محمد ، وعلى آل محمد ، كما صلبت على
 إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم ، أنت خير
 مجيد .^١

ودان الشافعي ، عليا روي أن رسول الله
 ﷺ كان يعلمهم الشهاد في الصلاة ، وروي
 أن رسول الله ﷺ علمهم كيف يصلون عليه
 في الصلاة ، لم يجز - والله أعلم - أن يقول
 التشهد واجب ، والصلاة على النبي غير
 واجبة ، والتحريم فيها عن النبي ﷺ زيادة
 فرض المراءى

وفاد - رحمه الله - صلى كل مسلم -
 وجب عليه الترتيل - أن يعلم التشهد ،
 والصلاة على النبي ﷺ ، وصلى صلاة لم
 يشهد فيها ، وحصى عن النبي ﷺ - وهو
 بحسب التشهد - فعله إصاها ، وإن تشهد
 ولم يصل على النبي ﷺ لم يخطئ عليه ولم

عاصد في التشهد الأول كره ، وغيب عليه
 لإعادة ، لم يذهب رجب عليه سجدا
 سهوا عند الخطبة ، وتفسد صلاته عند
 حاكبة إن بعد بإيائها^٢

٥ - وقال الشافعي وخليفة ، إن حب في
 تشهد الأخير من كل صلاة ، وبعد التكبيرة
 الخامسة في صلاة الصلوة ، وفي خطبي
 الجمعة ، والعبيدين ، ولا يجب خرج
 ذلك وقولوا إن الله تعالى فرض الصلاة
 عن سه ﷺ في حقه تعالى ﷻ إن الله
 وبلائته يصنون عن السن ، ما بما الدين
 أمروا صلوا عليه وسلموا تسليما^٣ فلم
 يكن فرض الصلاة عنه في موضع أدنى من
 الصلاة عليه في الصلاة ، ووجدنا الدلالة
 عن رسول الله ﷺ بما وصفنا ، من أن الصلاة
 عن رسول الله ﷺ فرض في الصلاة ، لا في
 خارجها - فقد جاء في حديث أبي هريرة -
 رضي الله عنه - أنه قال : يا رسول الله ،

كيف نصلي عليك ؟ يعني في الصلاة
 فقال يقولون اللهم صل على محمد ، وعلى
 آل محمد ، كما صلبت على إبراهيم ، وبورك
 على محمد ، وآل محمد ، كما بورك على
 إبراهيم ، ثم تسجدون علي^٤

١ المصنف ص ١٦٦

٢ سورة النحل ٢٥٦

٣ حدث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ كيف نصلي

٤ حدثنا : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣

الصلاة على النبي ﷺ خروج الصلاة -

٦ - تسحب الصلاة عليه ﷺ حارج الصلاة في كل الأوقات ، وتأتد في مواضعها . يوم الجمعة وليلتها ، وعند الصباح ، وعند المساء ، وعند دخول المسجد ، والخروج منه ، وعند غيره ﷺ وعند إحداه تَلَوَات ، وعند السجدة ، ويعده وعند السجدة يس الصلاة وأثره ، وعند اجتماع القوم ، وتعرفهم ، وعند ذكر اسمه ﷺ ، وعند المصراع من التلبية ، وعند سلام آخر ، وعند القيام من التيمم ، وعند ختم القرآن ، وعند أهم والصلوات ، وطلب المغفرة ، وعند يبيع باسم إلى الناس ، وعند الوعظ ، وإلقاء الدرس ، وعند حقبة الرجل المرة في الكسح

وفي كل موطن يجتمع فيه يذكر الله تعالى (١)

اللقائل الصلاة على النبي ﷺ

٧ - روي عن النبي ﷺ - في الصلاة عليه - صبح عسمة في بعض الأصحاب - قال صاحب التلخيص إن أفضل صبح الصلاة

يشهد ، عليه الإعادة حتى يجمعها جميعا . وإن كان لا يحسها على وجهها أثر بها أحسن منها ، ولا يجره إلا بأن يأنس باسم تشهد ، وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . وإن أحسها فأعفلها ، أو عمد بركتها فسدت صلاته ، وعليه الإعادة بها حيناً

وقد قال بهذا جماعة من الصحابة ومن بعدهم

ومن الصحابة - عبد الله بن مسعود ، وأبو مسعود الأنباري ، وعبد الله بن عمر ومن التابعين - أبو حمزة محمد بن علي ، وأنس بن مالك ، ومقاتل بن حيان . ومن أئمة الشيعة الشريفة - إسحاق بن راهوية ، وأحمد بن محمد بن حنبل ، وهي المشهورة في المذهب (٢)

لما الصلاة عليه من الله عليه وسلم في التشهد الأول ، في الصلاة الرباعية والثلاثية ، فهي سنة في القوم حديد شافعي ، وهو اختيار ابن هبيرة ، والأحرار من الحنابلة . ولا ينفل الصلاة بركته ولو عمدا ، ويجوز سجود العمود إن تركه (٣)

(١) خلاف ذلك في فصل الصلاة والسلام على محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، سنة ١٠٥٦ هـ . من بابين ١/١٠٤٠
تفسير ابن كثير في تفسيره في الأثرين ، وفيها القوم من صبح الصلاة عليه وسجد عليه في الذكر الشريف ٢٠
وهو جمع

(٢) أم القاسم ١١٧/١ ، المجموع القوي ٢/٢١٤ ،
رواه الطائفة ١٢٣/٢ (تفسير) ١٢٣/٢ ، في
١١٧/١
(٣) التلخيص ١٢٣/٢ ، وإيضاح ١٢٣/٢

الاصالة على النبي - ص -

وهذا هو الصحيح، بخلاف ما يجرى وأقل ما يجرى
هو اللهم صل على محمد^(١)

العصاة على منابر الأنبياء

٨- أما سائر الأنبياء والرسل فيحصل عليهم رسلهم . قال تعالى في سورة ﴿سَلَامٌ عَلَى نوحٍ﴾ (١) وفي إبراهيم : ﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ (٢) كذلك تجرى محصيل ﴿٣﴾
وفي موسى وهارون ﴿سَلَامٌ عَلَى موسى وهارون﴾ (٤)

رووي لږ ښي ﷺ حال : «صَلُّوا عَلِ
أَبِيهِ» الله ورسوله ، فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُمْ كَمَا
بُعِثْتُمْ^(۲۵)

وقد حكى غير واحد الإجماع على أن

١١ المجموع ٤٦٨ والصحة العامة

(*) ۱۹۹۷، ۱۹۹۸، ۱۹۹۹

٣٠ سورۃ الشعرات ٤١-٤٢

١٢ سورۃ شمس

[illegible]

عن النبي ﷺ : أن يقول انصلي عليه .
(انهم صل على محمد ، وصل آل محمد ،
كنا ملوك على إبراهيم ، وصل آل إبراهيم .
بك حيد عبد -)

وسبب ما رواه البحاري وصلى على
نصيب من حجره - رضي الله عنه - قال
« خرج علي بن رسول الله ﷺ ، فذكر
عظماء وعرفنا كيف نلهم عيش ،
فكيف نصل حياتك * ذ ، فلو انهم
صلى على محمد ، وعلى آل محمد ، كما
صليت على آل إبراهيم (لأنك حميد مجيد
القوم بارك على محمد وعلى آل محمد ، كما
باركت على إبراهيم . إنك حميد مجيد » ^(١)
وفي لفظ للبخاري وصلى على آلهم
صلى على محمد ، وعلى أزواجه ، وورثته ،
كما صليت على آل إبراهيم - وبارك على
محمد ، وعلى أزواجه ، وورثته ، كما باركت
على آل إبراهيم . (لأنك حميد مجيد) ^(٢)

(۱) عظیمہ گف بن بحیرہ رضی اللہ عنہما فلان محمد
عبارتوں کے ساتھ قتلاً ، الخ : سے مراد

وَأَمَّا حَبِيبٌ وَأَمْرُوهُ فَلَهُمْ مَنُ عَلَى حَبِيبٍ وَهُوَ أَرْوَاحُ
وَيُوتُ، وَهُوَ صَبَّ عَلَى مَن أَرْوَاحُ، وَهُوَ أَرْوَاحُ عَلَى حَبِيبٍ
وَعَلَى أَرْوَاحٍ يَدْرِي، وَهُوَ أَرْوَاحُ عَلَى مَن أَرْوَاحُ، وَهُوَ
أَرْوَاحُ عَلَى حَبِيبٍ

للمرحوم الخاري (توفي الباقي ١١ ١٢٦٩ هـ - الممثلة)
وسمى (١٢٦٩ هـ - ١٢٧٠ هـ) من حيث هو عبد
الهادي رثاظم

مركبات منه، وإن كان واجبه لاستثناء الشارع

في معنى الدوايح وصلاة الحسوف^(١)

أما الثانية، فالتكبير، فقد ذهب إلى

نقول بأنها سنة مؤكدة، وليلهم عن

ذلك، قوله عليه السلام في الحديث الصحيح

بأمره، وكان قد ذكره في رسول عليه السلام

الصلوات الخمس فقال له: «هل علي

عنه؟» قال لا، إلا أن يطوع^(٢)

قالوا: ولأنها صلاة ذات ركوع وسجود،

ينبغي لها أن يكون لها حجة بالشرع، كصلاة

الصبح^(٣)

وذهب أحاطة إلى القول بأنها فرض

كناية، لقوله تعالى ﴿فصل لربك

وحرر^(٤)﴾، ولأنه الركون عليه السلام عن

صحب^(٥)

شروطها

شرط الوجوب

٣ - نريد وجوب صلاة العيدين

في كتاب الصلاة ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠

١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠

١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠

١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠

١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠

١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠

١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠

١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ

حكمه مشروعيها

١ - حكمه من مشروعي العيدين أن كل

يوم لهم يوم يحملون فيه يخرجون من بيوتهم

يرتبه^(١) فقد ورد من أنس - رضي الله

عنه - أنه قال: كان لأهل أخاهية يومان في

كل سنة ينعقد فيها، من أقيم النبي عليه السلام

لمدة قال: وكان لكم يومان ينعقدون فيها

وقد أنزلكم الله بهي حراما بها يوم عطر

ويوم الأضحية^(٢)

حكم صلاة العيدين

٢ - صلاة العيدين واجبة على الفول

الصحيح يعني من هذا الخلق، والمسلم من

الواجب عند الحنفية أنه صلاة يبر العرسي

وليس - ودليل ذلك قوله النبي عليه السلام

عندها من ذوا تركها يوم مرة، ومنه لا يفتل

تطير حرامه، ما خلا أيام وميض وكسوف

الشمس وصلاة العيدين فيها يركن، جماعة،

(١) صلاة العيدين، وهو يومان ١٠٠٠

(٢) صلاة العيدين، وهو يومان ١٠٠٠

(٣) صلاة العيدين، وهو يومان ١٠٠٠

صلاة العيدين ٣

الواجب أولى^(١)

وأما الصلاة - وصلاة العيدين عندهم فرض كفائي كما سبق بآثاره - فإب شرطوا لفرضيتها : الأسباطان ، والمعدد ، بشرط الجمعة^(٢) .

والعائكة - وهم من المالنيين بأن صلاة العيدين سنة مؤكدة - شرطوا لذلك ، أي لتأكيد سببها ، تكاملاً بشرط وجوب الجمعة ، وإن لا يكون المصلي متلباً به . فإذا فقد أحد الشرط نظر فإن كان المفقود هو عدم التلبس بالحج فصلاة العيد غير مطلوب بأي وجه من وجوه الطلب ، وإن كان المفقود هو أحد شروط وجوب الجمعة ، كالزكاة والمساكنة ، فهي في حقهم مستحبة وليست سنة مؤكدة . قال الصنعقي : وهي سنة في حق من يؤمر بإتمامها وجوباً إلا الحاح فلا بأس له ولا تنقص ، وأما المرأة والنصي والمساكنة ونسب في حقهم^(٣) .

وذهب الشافعية إلى أنها سنة مؤكدة في حق كل مكلف ذكر أو أنثى ، مقيم أو مسافر ، حراً أو عبداً ، ولم يشترطوا بسببها شرطاً آخر غير التكليف

(١) جامع الصالحين ٢٥٠ ، أسوط ٣٧٢ ، وفي التمهيد ٢٨٢

(٢) كتاب الفتن ٢١٥ ، ٢

(٣) حاشية الصنعقي على تفسير الزكية ٢٠٩

عد الخمسة . هي إجماعاً بشرط وجوب صلاة الجمعة بشرط وجوبها .

(١) الإمام (٢) المصنف (٣) الجمعة (٤) الوقت (٥) المذكورة (٦) الحرية (٧) صحة البدن (٨) الإقامة

(٩) الخطب ، فإنها سنة بعد الصلاة

قال الكاساني في بدائع الصنائع - وهو يقرر أولاً هذه الشروط - : أما الإمام فشرط عندنا لا ذكرها في صلاة الجمعة ، وكذا المصنف لما روي عن علي - رضي الله عنه أنه قال : لا حجة ولا فريضة ولا فطر ولا أصحى إلا في مصر حاسح . ولم يرد بذلك نفس المصنف ونفس الأصحى ونفس التثنية ، لأن ذلك مما يوجد في كل موضع ، بل المراد من لفظ المصنف والأصحى صلاة العيدين ، ولأنها ما نسب بالنسب من تصدير الأول إلا في الانحصار والمجاعة شرط لأنها مألوف إلا في مجاعة ، والوقت شرط لأنها لا تؤدى إلا في وقت مخصوص ، به جرى النسب وكذا المذكورة وللعقد والبلوغ والحرية وصحة البدن ، والإقامة من شروط وجوبها هي من شروط وجوب الجمعة . لا ذكرها في صلاة الجمعة ، ولأن تخلف شرط من هذه الشروط يؤثر في إسقاط الفرض فلا يؤثر في إسقاط

صلاة العيدين ٢ - ٣

الصلوات المختلفة من طهارة واستقبال
قده . . . الخ قايل فيها من خلاف .
ومعناها (ر صلاة)

أدلة وصلاة العيدين

٥ - ذهب لما تكيه ، والشاميه ، واحتجوا
بكرامه خروج القديسات وذوات الجبال
لصلاة العيدين ، في ذلك من خوف الفتنة ،
ولكنهم استحبوا في المناس خروج مير ذوات
هبات منهن وشاركهن مع الرجال في
الصلاة .

وذلك لحديث فحق عليه من أم
عصبه ، كان رسول الله ﷺ يخرج المعونات
وذوات الحذر وأخضع في العيد ، فقام
بعضهن فكن يعرضن أصلن ويشهدن ، غير
دعوة المسمين^(١)

ولكن ينبغي أن يخرجن في ثياب لا تلفت
العين دون تعبد ولا تبرج^(٢)

ويختلف الحكم عند الحنيفة في إباحة
خروج النساء إلى صلاة العيدين بين كون
سراة شانه أو عجبور أما الشابات من
النساء وذوات الجبال منهن ، فلا يخصص لهن

ودرا بالقرآن عدم التحبس بالخروج لأدائها
حاجة ، في فالحاج من له صلاة بعد
مفرد لا جماعة^(٣)

شروط الصحة

٤ - كن ما يشتر شرطاً في صحة صلاة
الجمعة ، فهو شرط في صحة صلاة العيدين
أيضاً ، ما عدا الخلقه فهي ما ليست شرطاً
في صحة العيدين وإتيا هي سنة
ويستحب - أيضاً - شرط عدم التردد (راجع
صلاة الجمعة) فلا يشترط ذلك لصلاة
العيد ، قال الخصمي ونسبني بصر
واحد في مواضع كثيرة انصاف ، وقال من
عابنن ، عقروا هذا الكلام والخلاف إنما
هو في الجملة ، فشرط لصحتها

(١) لإمام (٢) ولهم (٣) والجماعة (٤)
والمفرد

وقد مر أنها شروط للوجوب أيضاً^(١)
هذا عند الحنيفة ، أما المالكية فقد
اشترطوا الوقت وإجماعة
ولا يشترط لما تكيه وإشاعة لصحة صلاة
العيدين شيئاً من هذه الشروط إلا الوقت^(٢)

أما الشروط التي هي فطر مشترك في صحة

(١) حذر من التراجع ٢٠١/١

(٢) حذر من العبد ٢٥٠/١

(٣) بنسبني ٢٩٦/١ وما بعدها ، وأسنى لمالك ٢٧٩/١
وما بعدها ، وشاف للمذ ٤٥٤/١ ، ٢٠٢/٢

(١) المودة ٢٠٠/١ ، في الجملة في ذوات الجبال
وسبغ ١١٠ وفي لمرجه الطاري (الم ٤٣) ٥٠
ط "طلبه" ٢٠٠/١ - ط "عصبه"
٢٠٠/١ ، ١٠٠/١ ، ١٠٠/١ ، ١٠٠/١ ، ١٠٠/١
٢٠٠/١ ، ٢٠٠/١ ، ٢٠٠/١ ، ٢٠٠/١

حكمها بعد خروج وقتها

لوقت صلاة العيد عن وقتها ثلاث

صور

٧ - الصورة الأولى : ان يؤدى صلاة العيد جماعة في وقتها من اليوم الأول ولكن كانت بعض الأفراد ، وحكمها في هذه الصورة أنها ثابت إلى غير قضاء ، فلا تغض عنها كان الصلوة لأبى صلاة خاصة لم تشرع إلا في وقت معين وهو خاصة ، فلا بد من تكاملها جميعاً ، وبسبب الوقت وعدمه عند الحتمية والمالكية^(١).

وأما الشافعية ، فقد أطلقوا القول بمشروعيتها فصارتها - على القول الصحيح - سبباً - لى أى وقت شاء وكيفية كان مصراً لو جماعة ، وذلك بناء على أصلهم لعدم ، وهو أن موافق الصلاة كلها بشرع صلاتها^(٢).

وأما الحنابلة فقالوا : لا تغض صلاة العيد ، فإن أحب قضاءها فهو خير ان شاء صلاتها أريد ، إما بسلام واحد ، وإما بسلامين^(٣).

٨ - الصورة الثانية أن لا تكون صلاة العيد

قد أميت جماعة في وقتها من اليوم الأول ، وذلك إما بسبب عذر كأن عم عليهم اهلل وشهد شهود عند الإمام برؤية اهلل بعد الزوال ، وإما بدونه عذر

ففي حالة العذر يجوز تأخيرها إلى اليوم التالي سواء كان العيد ظهر أو أمسي لأن قد ثبت عن رسول الله ﷺ : « أن قوم شهدوا برؤية اهلل في آخر يوم من يوم رمضان ، فأمر عبد الصلاة والسلام بالخروج إلى فصل من العدة »^(١)

وهذا عيد الجمعة والشمسية والحنابلة مخرج قضاء صلاة العيد في اليوم الثاني عند تأخر الشهادة برؤية اهلل ، أما المالكية ، فقد أطلقوا القول بعدم قضائها في مثل هذه الحال^(٢).

إلا أن الشافعية لا يجزىون صلاتي في اليوم الثاني قضاء إذا تأخرت الشهادة في اليوم الذي قطعه إلى ما بعد غروب الشمس . من لا تغض الشهادة حيث ويصر اليوم الثاني أول أيام العيد ، فتكون الصلاة قد أميت في وقتها^(٣).

(١) حديث : « ان قوما شهدوا برؤية اهلل في آخر يوم من ايام رمضان ، انصحبوا ليرؤوه » ٥٨٦ - ٥٨٧ .
 محمى عزاب عبد الصلوة ، وكتابها على (٢) ١٧٠ -
 ط (٣) الحديث . وحسب عدم على
 (٢) انظر بداية الحديث ٢٢٢/١
 (٣) انظر الحديث على المذهب ٣٠٩/١

(١) المطبع ١٩٧٠ ، والموسمى ١٩٩١/١ - ٢٠١
 (٢) المطبع ٢٧/٥
 (٣) الفتاوى لابن تيمية ٢٩٤/٢

صلاة العيدين ٩ - ١١

انصحروا بما إذا كان مسجد الريد عيقا
وإن كان المسجد واسعا لا يتواسم فيه
الناس ، فالصلاة فيه أفضل لأن الأئمة لم
يزالوا يصنون صلاة العيدين بمكة في المسجد ،
ولأن مسجد أشروا ، وأنظف ، وفل صاحب
الغلب عن الشافعي قوب . إن كان
المسجد واسعا فص في الصحراء فلا بأس ،
وإن كان ضيقا فصل فيه ولم يخرج إلى
الصحراء كرهت ، لأنه إذا ترك مسجد وصي
في الصحراء لم يكن عليهم ضرر ، وإذا ترك
الصحراء وصي في المسجد الغريب تدور
بالرحام ، ورد في ١ ، مفصوم الصلاة (١)

كيفية أدائها

أولا - الواجب من ذلك :

١١ - صلاة العيد ، فاحكم سائر اتصالات
مشرعية ، فيجب ويكره فيها كل ما يجب
ويكره في الفصول الأخرى

ويجب فيها - رتبة على دماء ما قبل
ولا - أي يؤدي في جامع وهو قوب
خمسة وخمسة

ثانيا - المهر بالقرأة بها ، وذلك
سئل المستبصر عن التي ٢٢

ثالثا - ثم تكبيري التكبيرات

(١) هذا هو الذي سماه السيوطي مع أنه هو الصحيح والوارد

٩ - انصحروه الثالثة أو مؤخر صلاة العيد
عن وقتها بدون العذر الذي ذكرنا في الصورة
الثانية فيظهر حيث إن كان العيد عيد
فطر سقط الصلاة ولم تقض ، وإن كان عيد
أضحى جاز تأخيرها إلى ثلث أيام الفجر ،
أي يصبح فصلا في اليوم الذي - ولا يصح
اليوم الثالث من ارتفاع الشمس في أسب
إن أول شرور - سواء كان ذلك بعد أو
تغير عليه ولكن بالحكمة الإسلامية إن كان غير
معمور سنة

مكان أدائها

١٠ - كل مكان ظاهر ، يصلح أن يؤدي فيه
صلاة العيد ، سواء كان مسجد ، أو عرصه
وسط انك أو مغارة خروجا - إلا أنه يسن
اخراج من المسجد أو إلى مغارة واسعة
خارج البلد ناسيا بما كان يفعله رسول الله
ﷺ

ولا بأس أن يستأجر الإمام غيره في
السجدة في المسجد بالصيغة التي لا
مناقته لم ياروح ما ليل صحراء (١)
ولا يختلف أحد من الأئمة في ذلك ، إلا
أن الشافعية جازوا فصل الصلاة في

(١) من هذا ما روي في الإمكان ١ ١٠٢ ١

وكذلك ١١ ١١٦٦ - ما لم ١١٦٦

(٢) من هذا ما روي في ١١ ١١٦٦ مع مناقته أو ما روي

عنه مع ١١ ١١٦٦

تكبيراً في الركعة الأولى عقب تكبير الإحرام . وحسب في الثانية عقب القيام إلى الركعة الثانية أي من الفرائض في الركعتين .

والجهر بالفرازة واجب عند احتية فقط وانفق الجميع على مشروعيته^(١) ثانياً - للتدوير من ذلك

١٩ - يتدبر في صلاة العبد كل ما يتدبر في الصلوات الأخرى بعبارة أو قرأته ، وتختص صلاة العبد بمتدورات أخرى يحملها فيما يلي

أولاً - يس أن يسكت بين كل تكبير من التكميرات الروايات قدر ثلاث تسيحات ولا يس أن يشتغل بينها بذكر أو تسبيح

ثانياً - يس أن يرفع يديه عند التكبير الروايات من شحنة أصبه ، بخلاف تكبير الركوع فلا يرفع يديه عندها

ثالثاً - يس أن يولي بين المقروء في الركعتين ، وذلك بأن يكرر التكميرات الروايات في الركعة الأولى قبل الفرازة ، وفي الركعة الثانية بعدها ، فتكون الفرائض مكملة على ذلك

رابعاً - يس أن يقرأ في الركعة الأولى سروراً

روايات بين تكبير الإحرام والركوع في الركعة الأولى . وقد يكرر مثلها أيضاً بين تكبير الصلاه والركوع في الركعة الثانية

صيان (بالسنة لأداء الواجب) أن يتدبر هذه التكميرات قبل الفرازة أو بعدها ، مع رفع اليدين أو بدونها ، ومع السكوت بين التكميرات أو لا يشتغل بتسبيح ويحرم^(٢) أما الأفضل فاستحدث عنه عند البحث في تكبيرها المسبوق

فمن أدرك الإسلام بعد أن كبر هذه تكبيراً . فإن كان لا يزال في الصلاه كبر بوقته ثم بعد ذلك انشغل في الصلاة ، رباح الإمام ما إذا أدركه ركعة طهر كبر معه ، وتكبر تكبيرات الروايات أثناء ركوعه بدل من تسيحات الركوع^(٣)

وهذه التكميرات إرائقة قد خالف في وجوبها ، مالكية والشافعية والحنابلة ، ثم اختلفوا في عدم هذه التكميرات وسكانها

فالشافعية قالوا هي سبح في الركعة الأولى بين تكبير الإحرام وبدء الفرازة وحسب في الركعة الثانية بين تكبير القيام وبدء الفرازة أيضاً

وهذه المالكية وأحسانه من أنها ست

١ - انظر الفرائض وحالها من عيسى عليه السلام ١٠٩

٢٨١ - قوله ١٠٩ ١٠٩ وسئل ٢٧٧

١٠ الفرائض ١٠٩ ١٠٩ ٢٨١

١٠ صحيح حسنة مضبوطة على الأصول الركعة ١

بالله لا في الفرائض ٢٨١ ٢٨١ ٢٨١

غير التي أتى منها ولا يأتي أن يعود راجعا
ثم إن كان العيد مظهر سن الخروج إلى
المصلى بدون جهز للتكبير في الأصح عند
الخضعة^(١)

وأما : إن كان أضحي فليس يظهر
التكبير في الطريق إليه

قال في القدر المختار : ليس : وفي المصل
أيضا وعليه عمل لئلا يس اليوم^(٢)

وانتصفت ضية الأضحية مع الخضعة في
استحباب الخروج إلى المصلى ماشيا والمواد
من طريق آخر ، وإن يطعم شيئا يوم عيد
المظهر من خروجه إلى الصلاة ، وإن يحسن
ويطلب وليس أحسن منه

أما التكبير في الطريق إلى المصلى فقد
خالف الخضعة في ذلك كل من المالكة
والحائض ، والشاعية ، عدها إلى أنه يذهب
التكبير عند الخروج إلى المصلى وأخبر به في
كل من عهدي الفطر والأضحي

وأما التكبير في المصلى فقد ذهب
الشاعية (في الأصح من أقوال ثلاثة) إلى أنه
يس مسمى الاستحباب في التكبير إلى أن يحرم
الإمام بصلاة العيد^(٣)

وذهب المالكية - أيضا - إلى ذلك

الأصل وفي الركعة الثانية سورة المائدة ولا
يلتزمها ذلك كي لا يثرب على ذلك هجر
مكة سور الفجر

خاصا - يس أن يحض بعد هذا
خطيب ، لا يختلف في كل منها في واجباتها
وسما من خطب الجمعة إلا أنه يستحب
أن يفتتح الأول منها بتسبح تكبيرات
متوالت والثانية يسح مثلها^(٤)

هذا ولا يشرع لصلاة العيد أذان ولا
إقامة : بل ينادي : يا صلاة الجمعة

١٢ - ولما - أيضا - يس نفس ما ومي قبل
الصلاة أو بعدها بجعلها فيها يلي :

أولا : أن يطعم شيئا قبل عدوه إلى
الصلاة إذا كان العيد عيد فطر ، ويس أن
يكون يطعم حنوا كتمر وخبز ، لما روي
أبي حنيفة أنه ~~كان~~ لا يفد يوم الفطر حتى
يأكل تمرات^(٥)

ثانيا : يس أن يتل ويطلب ويس
أحسن نيابة

ثالثا : يس الخروج إلى المصلى ماشيا ،
فإذا عاد ذهب له أن يس من طريق أخرى

(١) انظر مدارج ١ ، ١٧٧ ، وذكر المدارج ٢٨٤٤٦ ، وصح
الأثر ٩٩٩ واسم ٢٢

(٢) حديث : والله لا يفد يوم الفطر حتى - كل ثوب
أخرجته ليعبري الفجر ١١٦٦٢ - ط - (سنة) من
حديث نفس

(٣) حديث : من عادى يوم العيد ٩٨٢٢٦

(٤) انظر المختار ، ٥٥٦

(٥) انظر مجمع المندرج ٢٢٢٤

من خطئها ، لأن الوقت وقت كراهة ، فلا يصح فيه غير العبد أصاب بعد الفراغ من الخصة فلا بأس بالصلاة^(١)

ودع الشافعية أن أنه لا يكره التمثل مثلها ولا بعدها إذ عند الإمام ، سواء صلّت في المسجد أو المصل^(٢)

وليس المالكية فقالوا : يكره التمثل مثلها ويعدّها إلى الزوال ، إن أوتيت في المصل ولا يكره إن أوتيت في المسجد^(٣)

والحنابلة تفصيل آخر ضد قالوا ، لا يتعلّق نية الصلاة ولا بعدها كل من الإمام والمأموم ، في المكان الذي صلّت فيه ، فإن في غير موضعها فلا بأس^(٤)

مفسدات صلاة العبد

١٤ . لصلاة العبد مفسدات مشتركة ومفسدات خاصة

أما مفسداتها المشتركة فهي مفسدات سائر المصنوعات . (راجع : صلاة)

وأما مفسداتها الخاصة بها ، فننظر في

أولاً أن يخرج وقتها أثناء أدائها بأن

(١) معناه الخفية ٢٩٤/٦ ، وأبسط ٢١٦/١ ، والذائع

(٢) المصنوع للشيء ٣

(٣) شرح الدرر على من قبل ٣٥٢/٥

(٤) العلم ٢١٦/٢ ، ٣٢٣

استحساناً قال العلامة الدسوقي في حاشيته عن الشرح الكبير : وأب التكرير جراه وهم جالسون في المصلى فهذا هو الذي استحسن ، وهو رأي عند الحنابلة أيضاً^(١)

وأما التكريرات انرواته في الصلاة : فقد خالف الحنفية في استحباب موالاتها ، وعدم فصل أي ذكر بينهما كل من الحنابلة والشافعية حيث ذهب هؤلاء جميعاً إلى أنه يستحب أن يفصل بينهما مذكراً ، وأفضله أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أو يقول : الله أكبر كبير والحمد لله كثيراً وسبحان الله ويعظمه تكراً وأحياناً

كما خالف المالكية في استحباب رفع أيديهم عند التكريرات انرواته ، فذهبوا إلى أن الأفضل عدم رفع أيديهم عند شيء منها كما خالف المالكية ، في عدد التكريرات التي يستحب افتتاح الخطبة بها ويستحب عندهم ، أن يفتح الخطبة بالتكبير ولا تعدد للعدد صدم^(٢)

ودع الحنفية إلى أنه لا سنة لها قبلية ولا بعدية ، ولا فصل أي مائة قبله وقبل الفراغ

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٢٠ ، وفيه لاس هذا ٢١٠/٢

(٢) نظم مؤلف الإكمال شرح مختصر الشيخ خليل ١٠٣/١

الأخرى تستأنف من حديث
 أن ابن مسعود سجد أربع سجود
 في حكم نفلها أو إعادتها ، وقد مر تفصيل
 البحث في ذلك عند الكلام على وقت صلاة
 العبد ٧ وما بعدها

شعائر زاهد العبد

١٦ - أما شعائره فأمرها التكبير
 وحده ، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ،
 والله أكبر الله أكبر ، والله أعظم^(١)

وخالف النافعية والمالكية ، فذهبوا إلى
 جعل التكبيرات الأولى في الصفعة الأولى ثلاث
 تنجز

ثم ، هذا التكبير يعتبر شعاعاً لكل من
 عيسى المظهر والأنبياء ، أما مكان التكبير
 وحكمه ويحييه في عبد المظهر فقد مر الحديث
 ع ١٢ / د

ولما حكمه ومكانه في عيد الأضحي
 حسب تكبير مرة عقب كل فريضة أو
 صلاة ، أو قضي في أيام بعد ، ولكنه كان
 مبروك فيها ، من بعد فجر يوم عرفة إلى
 ما بعد عصر يوم العيد

وذهب أبو يوسف ومحمد (وهو المذهب في
 المذهب) إلى أنه يجب بعد كل فريضة دفعا ،

يدخل وقت الزوال ، فتصعد بذلك قال
 ابن عباس أي يصعد رصعها وسقط
 نفلا ، أما إذا كان الزوال ، بل المقيد قدر
 التثنية ، وعلى قول الإمام أبو حنيفة إن كان
 بعده^(٢) .

الثاني ، التصاح الجماعي أثناء أدائها
 فعلا . أما من مذهب صلاة العبد
 وهل يشترط تصادها أو مسح الجماعة حين
 أن تقيم الركعة الأولى بسجدة ، أم بعد
 مغلف ؟ يرد في ذلك خلاف وتخصيه في
 مذهب صلاة الجماعة في صلاة
 الجمعة

وخالف المالكية والشافعية بالنسبة
 للتصاح الجماعي

ما يترتب على قضاها

١٥ - قال صاحب المندرج إن مذهب
 صلاة العبد بما تسد به صائر الصلوات من
 الحديث العمدة وغير ذلك ، يستقبل الصلاة
 على شرائطها ، وإن غلبت خروج
 الوقت ، أو قات من وقتها مع الإمام
 سقط ولا يقصبه حذفا^(٣)

وسائر الأئمة منقول عن أن صلاة العبد
 إذا حدثت به بسببه به مذكور الصلوات

(١) من حديث علي بن عبد الله ١٨٢

(٢) بدلية المذهب ١ ١٧٩

(٣) راجع إلى المندرجين من عباد علي ١ ١٧٩

لعمركم اني فصل لدا ، فلا يشرع عقب
ما صلى من ذلك قطب ، مطلقا في سواء كان
مركب أو مفرد أم لا^(١)

و تكبير ج ١٣ ١٥٠١٤٠٧ من الموسوعة

١٧ - وأما أدبها : الاعتدال في دخول
وفيه بصفتين : الأولى ، والاعتدال ،
وبسحب الحس ثبات ، وبسحب أن يكون ذلك
بسرعة الصلاة ، وأداء فطرته في الصلاة
وبس أدب العبد - [معه في الشدة والسرور
به أمام الإله والأقارب والأصدقاء ، وإكثار
الصدقات^(٢)

قال في الدر المختار : انتهى بتبيل الله
و عليكم لا تكر

وتقبل من عابدين خلاص في ذلك ثم
صحح القول بأن ذلك حسن لا تكر ،
والله في تصحيحه هذا إلى ما عله من
محقق ابن أمير الحاج من قوله : بأن ذلك
مستحب في الجملة وليس على ذلك ما
عنده فعل الصلاة ثبات وبسرعة من قولهم
بسرعة ، عبد ميارك^(٣)

وذكر السهات ابن حجر - أيضا - أن هذه
لنبهة على اختلاف صيغها مشروعة ،

ويؤكد مصنف هذا الموسوعة أوامره ، من
عقب يوم عرفة إلى ما بعد عصر اليمين الثالث
من أيام التشريق^(٤)

أما ما يقتضيه محكم التكبير - فمما
للأدب على أن التكبير ستة أو ستة
عزلة وبسبب موجب

والتكبير يشرع التكبير بعدهم إثر
حسن عشرة صلاة جدا من ظهر يوم
أشهر^(٥)

وأما ما يتعلق بسوء الصلاة التي يشرع
بعدها تكبير : فقد احتسب في ذلك
المدح

فالتأني على أنه يشرع التكبير عقب
في الصلوات فرضا كانت له ماله من
اختلافه لأن التكبير شعار الوفاء فلا يحصر
بسرعة من الصلاة دون آخر^(٦)

وأما قوله على أنه يختص بالفرص
لأنه جماعة من صلاة الفجر يوم عرفة و
صلاة العصر من أيام التشريق ، فلا
يسرع عقب ما أتى فرائض من
الصلوات^(٧)

وبالتكبير على أنه يشرع عقب

١ - شرح الدرر على من لا يدرى ٢٩٢

٢ - الدرر المختار ٢٩٦ - كتاب ١٠٠ - وصارها

٣ - ١٩٥٠ - شرح الأخير ١٦٧

٤ - الدرر المختار ٢٩٦ - وصارها من الميعين ص ٢٩٦

٥ - شرح الأخير ٢٩٦ - وصارها ٢٩٦

٦ - شرح الأخير ٢٩٦ - وصارها ٢٩٦

٧ - شرح الأخير ٢٩٦ - وصارها ٢٩٦

صلاة العبد في ١٢ ، الصلاة على الغائب ، صلاة الفجر ، صلاة الغائب ،
الصلاة في السفينة ، الصلاة في الكعبة ، صلاة قيام الليل

صَلَاةُ الْفَجْرِ

انظر الصلوات الخمس المفروضة

صَلَاةُ الْفَوَائِتِ

انظر قضاء الفوائت

الصَّلَاةُ فِي السَّفِينَةِ

انظر سفينة

الصَّلَاةُ فِي الْكَعْبَةِ

انظر كعبة

صَلَاةُ قِيَامِ اللَّيْلِ

انظر قيام الليل

واضح له بأن الله يهدي عبده له ما شاء
بما ما روي في قول من منعه لعمرو
في التيمم على الله وسكنم ، وسأل في
ما رواه من أن عمر بن الخطاب سمعته لعمرو
بعمومها فتح له في مثل ذلك ، ثم د
أنشأت ، وفتح عمرو الله بس
بجاءت من نعمته ، وبتدفع من نعمته
بشروعه بسجود شكر ، وسأل في
الصحاح عن ثعبان من ماليت في قصبة
بوشة ما تجلب في عريه بوشة ، به ثمة بش
بشور بوشة وبشور إلى النبي ﷺ فـ
به طلحة بن زيد لله فـ

كما يذكر عمل السلاج في ، إلا أن يكون
تعلقه عند مثلاً ، ورد في ذلك من النبي
من رسول الله ﷺ

الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ

انظر غائب

١٠٠٠ من النبي ﷺ
١٠٠٠ من النبي ﷺ
١٠٠٠ من النبي ﷺ
١٠٠٠ من النبي ﷺ
١٠٠٠ من النبي ﷺ
١٠٠٠ من النبي ﷺ
١٠٠٠ من النبي ﷺ
١٠٠٠ من النبي ﷺ
١٠٠٠ من النبي ﷺ
١٠٠٠ من النبي ﷺ

عد جميع المقام . وفي قول للحنبلية . إتب
راجية .

أما الصلاة لكسوف القمر فهي منه
مركبة عند الشافعية والحنبلية ، وهي حسنة
عند الحنبلية ، وسنوية عند المالكية .

صَلَاةُ الْكُسُوفِ

التعريف :

١ - هذا المصطلح مركب في لغتين مركب
إضافة صلاة ، والكسوف فالصلاة تنظر
في مصطلح : (صلاة) .

أما الكسوف : فهو ذهاب ضوء أحد
النجوم (الشمس ، والقمر) أو حصه ،
وتغيره إلى سواد ، يقال : كسفت الشمس ،
وكذا غمت ، كما يقال كسف القمر ،
وكذا غب ، والكسوف ، والخسوف ،
مترادفان ، وفيه الكسوف للشمس ،
والخسوف للقمر ، وهو الأشهر في اللغة ^(١)

وصلاة الكسوف - صلاة تؤدى بكيفية
مخصوصة ، عند ظلمة أحد النجمين أو
بعضهما ^(٢) .

الحكم التكليفي

٢ - الصلاة لكسوف الشمس سنة مؤكدة

١٩٠٢٢٢ - بيان تعريف . وكذا في المصطلح ١٩٠٢٢٢ ، في المصطلح
١٩٠٢٢٢

١٩٠٢٢٢ - المصطلح ١٩٠٢٢٢ ، وفيه المصطلح ١٩٠٢٢٢ ، وكذا في
المصطلح ١٩٠٢٢٢

والأخص في ذلك الأشهر الصموية :
كخبر الشبهين أن النبي ﷺ قال : فإن
الشمس والقمر لقيان من آيات الله ، لا
يكفنان موت أحد ، ولا حيات ، فإن
رايتهما قد صورا الله ، وصورا حتى
يحلي ^(٣) ، رآته ﷺ صلاة لكسوف
الشمس ^(٤) ، كما رواه الشافعية ، وكسوف
القمر ^(٥) ، كما رواه ابن حبان في كتابه الثقات

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما -
أنه صلى أهل البصرة في خسوف القمر
ركعتين ورواها ابن حبان في كتابه الثقات

(١) حديث (١) في الشمس والقمر إبتدأ من إبتدأ الله
أنه صلى أهل البصرة في خسوف القمر
ركعتين ورواها ابن حبان في كتابه الثقات

(٢) حديث (٢) أنه صلى لكسوف الشمس ، وأخرجه
البيهقي (المصطلح ١٩٠٢٢٢ ، ط الصيغة) وسلم
١٩٠٢٢٢ ، ط . في المصطلح ١٩٠٢٢٢ ، ط

(٣) حديث (٣) أنه صلى لكسوف القمر ، وأخرجه
البيهقي (المصطلح ١٩٠٢٢٢ ، ط الصيغة) وسلم
١٩٠٢٢٢ ، ط . في المصطلح ١٩٠٢٢٢ ، ط
إسناده ، أشار إلى خبر في المصطلح ١٩٠٢٢٢ ، ط
المصطلح ١٩٠٢٢٢ ، ط

فذهب الحنفية ، وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة ، وهو رواية عن مالك إلى أنها لا تصل في الأوقات التي وردت في الصلاة فيها ، كسائر الصلوات ، فإن صدق الكسوف في هذه الأوقات م نص ، وجعل في مكانها سجدا ، وتيميلا ، واستغفارا ، وقالوا لأنه إن كانت هذه الصلاة بائنة فالتعلل في هذه الأوقات مكروها وإن كان لها سبب وإن كانت واجبة فأوله الصلاة الواجبة فيها مكروها أيضا^(١) وقال الشافعية - وهو رواية أخرى عن مالك ورواية عن أحمد - تصل في كل الأوقات ، كسائر الصلوات التي لها سبب عظيم أو عذر ، كالمغيب وسلاة الاستسقاء ، وركعتي الوضوء ، ونحية المسجد^(٢)

والسروية الناشئة عن مالك : أنها إذا طلعت مكسوفة يصل حالاً ، وإذا دخل العصر مكسوفة ، ركعت عندئذ يصل^(٣)

فوات صلاة الكسوف .

٥ - فوت صلاة كسوف الشمس بأحد أمرين

أ - بطلانها^(١) وبطلانها عن الوجوب حدثت الأعراب المكسوف ، دخل على غيرها^(٢) ، ولأنها صلاة ذات ركوع وسجود ، لا أدان لها ولا إنشأ ، فصلاة الاستسقاء^(٣) .

وقت صلاة الكسوف .

٣ - وقتها من ظهور الكسوف إلى حين زواله ، فنص النبي ﷺ : إذا رأيتوها فادعوا الله وصلوا حتى يجبي^(٤) جعل الانجلاء غاية للصلاة ، ولأنها شرعت رعية إلى الله في رد جمعه الضوء ، فإذا حصل ذلك حصل المقصود من الصلاة^(٥) .

صلاة الكسوف في الأوقات التي ذكره فيها الصلاة .

٤ - اختلف الفقهاء في ذلك

(١) حدثت بغير عيب ، وأنه على ما هو الوجه في تفسيره . أخرجه البيهقي في السنن ٢٣٨/٦ ط

واقية للمذهب الشافعية ، وفي إسناده ضعف

(٢) حدثت لأصلي أصل على غيره ، أخرجه البيهقي في المصنف ٢٨٧/٥ ط قاله ، وسام

(٣) ١١ ط . حلق في حديثه عن عبد الله بن مسعود ٢٨٤/١ ، قاله الشافعية ٢٤٢ -

حديث ابن عباس ٥٦٥/١ - ٤٦٦ طبع الأثر ١١/٢ ، والشافعية ٢٨٠ ، وحديث الشافعية على

عمراني (٢٤٨) ط . يوافق ، لم ينعى لآخر حديثه ٢٧٠/٢ ، كشف المصنف ٦١/٢ ، حديث المسوي

١١/٢ ط ط . مراد في الجبل ٢/٢

(٤) حدثت إذا رأيتوها ، ب - ٢٢٨ ط

(٥) التي ٢٣٠/٢ كتاب الطهارة ٢ - ١٠ جواب حلق

١٠٣/٢ ، بفتح المصنف ٢٨٢/٢ ، المصنف ٤٤ ،

(١) تدانيع ٢٨٢ ، المع ٢٨٢/٢

(٢) شرح ريس طائفة ١٢٢ ، المجموع ٢١٢/٢

(٣) حاشية المدركي ٢٠٢ ،

صلاة الكسوف - ٦ -

التي في صلاة في السجدة

(٣) وأدبني لما « الصلاة جامعة » -

روي عبد الله بن عمرو - وهي الله تعالى -

وقال ما كتبت بشيء عن عهد رسول

الله ﷺ يوتي أن الصلاة جامعة »

وليس ما كان ولا لانه اتفاقا

(٤) وأدبني ذكر الله - ولا استعصار -

والتكبير والصلاة ، والتقرب إلى الله تعالى بـ

استطاع من أقرب ، لقول النبي ﷺ

« فإنه رَأَى ذَلِكَ فَدَعَا اللَّهَ وَكَبَّرَ وَصَلَّى

وتصلوا » (٥)

(٥) وأدبني حجة أن النبي ﷺ صلاة

في جماعة (٦)

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، بنسب الحسوف

الضم وحدهما ركعتين ، ركعتين ، ولا

يصلوب جماعة ، لأن الصلاة جامعة حسوف

الضم لم تنقل عن أبي حنيفة ، مع أن حسيبه

كأن أكثر من كسوف الشمس ، ولأن الأصل

أن غير المكتوبة لا تؤدى بجماعة إلا إذا ثبت

أن حدث حدث الله بن عمرو - روي أن الصلاة

جامعة

عن أبي حنيفة (الفتح ٥٣٩) - روي عن

أبي حنيفة (٦٢٧) - روي عن

أبي حنيفة - روي عن أبي حنيفة (الفتح ٥٣٩) - روي عن

أبي حنيفة (الفتح ٥٣٩) - روي عن

أبي حنيفة (الفتح ٥٣٩) - روي عن

أبي حنيفة (الفتح ٥٣٩) - روي عن

أبو حنيفة ، من أنزل

البعض له الشروع في الصلاة بياقي ، كن

لولا يكسب إلا ذلك القدر

الثاني مروي كسوف

ويقول حسوف العصر بأحد لم يري

الأول الاستعلاء الكامل .

الثاني طلوع الشمس .

ولو حال سحاب ، وثبت في الاستعلاء

من : أن الأصل عند الكسوف ولو كان

تحت سحاب ، ظل الكسوف لم يصل حتى

يستقر (٧)

وقال مالكية إن عاد للمر وهو

خائف ، يصل (٨) وإذا حل به فتجلى لم

تكرر الصلاة ، لأنه ينقل عن أحد ، وإن

انجبت وهو في الصلاة أمها ، لأنها صلاة

أصل ، غير بدل عن غيره ، فلا يخرج منها

بمقروج ومما كثر صلوات (٩)

من صلاة الكسوف

٩ - من يريد صلاة الكسوف

(١) أن يصلها ، لأنها صلاة شرع

الاجتماع

(٢) وأن يصل حيث تصل الجماعة ، لأن

(٣) من ٢٧٧ روي عن أبي حنيفة (الفتح ٥٣٩) - روي عن

أبي حنيفة (الفتح ٥٣٩) - روي عن

(٤) من ٢٧٧ روي عن أبي حنيفة (الفتح ٥٣٩) - روي عن

(٥) من ٢٧٧ روي عن أبي حنيفة (الفتح ٥٣٩) - روي عن

٨- يشرع صلاة الكسوف للمسلمين ،
والنصارى ، وأهل عائشة ، وسائر
أرضي الله عنهم - صلواتهم على النبي ﷺ ،
ويستحب للنساء ، غير فوات الحائض أن
يصلين مع الإمام ، ولها التواضع بحسن العتبة
ممن يصلين في السجود مفردة ، فإن
اجتمعن فلا بأس ، إلا أنهن لا يجعلن .

وقد الإمام صلاة الكسوف

٩- لا يشترط لإقامتها أن الإمام ، لأنها
أقله وبس إله شرعا في الله ، فلا يرك
الإمام صلاة الكسوف فتنس أن يصورها
عليه إن لم يجزئ منه ، وسر إن خافها ،
إلى هذا ذهب الشافعية ، والحنابلة (١)

وقال الحنفية في ظاهر الرواية : لا يقيمها
جماعة إلا الإمام الذي يصل بالناس جماعة
بالحديد ، لأن أداء هذه الصلاة حذره عرف
بإقامته رسول الله ﷺ ، فلا يقيمها إلا من هو
فقيه مقامه ، فإن لم يقيمها الإمام صلى الناس

ذلك بدليل ، ولا دليل فيها
الحنفية فيها .

٧- قال أبو حنيفة ومالك وأحمد ، لا حصة
لصلاة الكسوف ، وذلك خبر ، وقد رآهم
ذلك فادعوا الله ، وكبروا ، وصلوا
وعقدوا (٢) لهم - عليه الصلاة والسلام
بالصلاة ، والدعاء ، والتكبير ، والقصد ،
ولم يأمرهم بخصبة ، ولو كانت لخصبة
شريعة فيها لأمرهم بها ، ولأن صلاة يفعلها
لمعد في به ، فلم يشرع لها حصة (٣)
وقال الشافعية : يسر أن يحطد في عت
لصلاة حطتان ، كحطتي العيد (٤) ف
روت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي
ﷺ لما فرغ من الصلاة قنم وحطت الناس ،
فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال إن
الشمس والقمر إيتان من أيات الله عز
وجل ، لا يجتمعان لموت أحد ولا خات ،
فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا
وعقدوا (٥)

والحنفية الناصر

١- حاشية المدخل ١٠٢ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم
٢- حاشية ١٨٦ ط ١٨٦١

٣- حاشية ١٨٦ ط ١٨٦١
٤- حاشية المدخل ١٢٧٠٦ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم
٥- حاشية المدخل ١٢٧٠٦ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم

٦- حاشية المدخل ١٢٧٠٦ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم
٧- حاشية المدخل ١٢٧٠٦ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم

٨- حاشية المدخل ١٢٧٠٦ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم

١- حاشية المدخل ١٠٢ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم
٢- حاشية ١٨٦ ط ١٨٦١

٣- حاشية المدخل ١٢٧٠٦ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم
٤- حاشية المدخل ١٢٧٠٦ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم

٥- حاشية المدخل ١٢٧٠٦ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم
٦- حاشية المدخل ١٢٧٠٦ ط ١٢٧٠٦ ط السبعة جستم

وقالوا : رب كانت هناك روفايت
أخرى ، إلا أن هند مروية هي أشهر
الروايات في باب " ، وإختلاف بين
الأئمة في الكمال لا في إجزائه والصحة
فيجزئ في أصل الركعتان كإثر النواقل
عد الجميع (١)

وفي الكمال عدد الأئمة الثلاثة - أن
يحرم به صلاة الكسوف ، ويقر فائمه
الكتاب ، ثم يركع ، ثم يرفع رأسه
ويطعن ، ثم يركع ثانيا ، ثم يرفع
ويطعن ، ثم يسجد سجدتين هذه ركعة
ثم يصلي ركعة أخرى كذلك فهي
ركعتان في كل ركعة هاتين ، ويركع ركعة
وسجدتين ، وبقي الصلاة من فريضة ،
وسنة ، وطهارة كغيرها من الصلوات

وأصل الكمال - أن يركع ، ويسجد ،
ويسجد ، ويقرأ الفاتحة ، وسورة البقرة ، أو
آل عمران في السجود ، ثم يركع ركعتين طويلا
في سجود فلو مائة أية ، ثم يركع من ركعته ،
فيسجد ، ويسجد في سجدة ثم يقرأ

حينئذ قرأتى وردنا عن أبي حنيفة أنه
قال : إن لكل إمام مسجد إن يصلي بالناس
في مسجده بجماعه ، لأن هذه الصلاة غير
متعلقة بالمر فلا تكون متعلقة بمسجد
كغيرها من الصلوات (٢)

كيفية صلاة الكسوف

١٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أن صلاة
الكسوف ركعتان (٣) ، واحتلوا في كيفية
الصلاة بـ

وذهب الأئمة - مالك ، والشافعي ،
وأحمد - إلى أنها ركعتان في كل ركعة
يبدأ ، وقراءتان ، وركعتان ،
وسجدتان (٤)

واسئلوا به رواية من عيسى - رضي الله
عنه - قال : كنت أسمع عن عهد
رسول الله ﷺ فصل الرسول ﷺ والناس
معهم ، فقام طويلا يحض من سورة
البقرة ، ثم ركع ركعة طويلا ، ثم قام قياما
طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركعة
طويلا ، وهو دون الركعة الأول

(١) مائة الصلاة ٢٨٦

(٢) المجموع ٤٤٠ ، فقهات الجمع ١٦٢ ، يفتح
٢٨ - مائة الصلاة ٨٩٢

(٣) إسن للكتاب ٢٨٥/١ ، المجموع ١٥٠ فقهات
المجموع ١١٢/٢ عنه التمام ٨٩٠

(٤) حديث من عيسى : كنت أسمع عن عهد رسول

١٠ - مائة الصلاة ٢٨٦ ، مرجع البصري والمجمع ٢٠٤ -
الكتاب ٢٨٦/٢١ ، الحاشية

١٠ - فقهات الجمع ١٦٢ ، وصحة الظاهر ٨٣ ، حاشية
١٦٢ ، الفهرست ٢٢٢ ، مائة الصلاة

٢٠ - ٢٢

(٢) فقهات التمام ٢٢٢/٢ ، أسرار الشطاب ٢٨٥/١
وحاشية الجلس ٢٢٢

عبر بالقراءة والإسراع بها

١١ - يجهر بالقراءة في كسوف القمر ، لأنها صلاة إلهية ولحم عائلته رضي الله عنها
فالتدبر السبيح جهرا في صلاة
كسوفه

ولا يجهر في صلاة كسوف الشمس ، لما
روى أبو حمزة - رضي الله عنه - قال
« إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف ، فلم
يسبح له صريعا »^(١)

والله أعلم ، ذهب أسير حرمته والمالكية
والشافعية وداود أحمد ، أبو يوسف ، يجهر
بها ، وهو رواية عن عائشة ، وثالثا ، فذوي
ذاست عن علي - رضي الله عنه - ، وصله
عبد الله بن ز - ومحمدة البراء بن عازب ،
وزيد بن أرم ، وزيوت عائشة - رضي الله
عنها - ، أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
الكسوف ، وجهر فيها بالقراءة ، ولأنها نافذة

١ - في صلاة الكسوف ، أخرجه البخاري في صحيحه ٢٠٤٠ - ط
المختار ، وأبو داود في صحيحه ١٠٠٣ - ط
المختار ، وأبو حمزة في صحيحه ١٠٠٣ - ط

٢ - حديث عائشة ، أخرجه البخاري في صحيحه ٢٠٤٠ - ط
المختار ، وأبو داود في صحيحه ١٠٠٣ - ط
المختار ، وأبو حمزة في صحيحه ١٠٠٣ - ط

٣ - حديث أسير حرمته ، أخرجه البخاري في صحيحه ٢٠٤٠ - ط
المختار ، وأبو داود في صحيحه ١٠٠٣ - ط
المختار ، وأبو حمزة في صحيحه ١٠٠٣ - ط

النافذة ، يسوره دولة انقراء الأولى
عصران ، أو قد عرف ، ثم يركع ببطي
الركوع ، وهو دون الركوع الأول ، ثم يرفع
من الركوع ، فيسبح ، ويحمد ، ولا يفتل
الاعتدال ، ثم يسجد سجدة طويلا ،
ولا يبطي فلول من السجدة ، ثم يقوم
إلى الركعة الثانية ، فيجعل مثل ذلك المذكور
في الركعة الأولى من الركوعين وعمرهما ، لكن
يكون دون الأول في الطول في كل ما يعمل ثم
يشهد ويسلم^(٢)

وقال الحنفية ، إن ركعتين ، في كل ركعة
قيام واحد ، وركوع واحد وسجدة كسائر
الصلوات^(٣)

والسنة بحدوث أبي بكر ، قال
« سمعت الشمس على عهد رسول الله
ﷺ ، يخرج بحر دماء حتى انتهى إلى
المسجد وثابت أساس إليه ، فصل بين
ركعتين الف ، وطلعت الصلاة تنصرف إلى
الصلاة المفردة وفي رواية - فقص
ركعتين في صلوات »^(٤)

(١) في صلاة الكسوف ، أخرجه البخاري في صحيحه ٢٠٤٠ - ط
المختار ، وأبو داود في صحيحه ١٠٠٣ - ط
المختار ، وأبو حمزة في صحيحه ١٠٠٣ - ط

(٢) في صلاة الكسوف ، أخرجه البخاري في صحيحه ٢٠٤٠ - ط
المختار ، وأبو داود في صحيحه ١٠٠٣ - ط
المختار ، وأبو حمزة في صحيحه ١٠٠٣ - ط

المطاعة . فإن صلى مع الإمام قلنا بعض الصلاة . بقدر في بعضها فصل جالب

صحت صلاته^(١)

ومن صلى فاعداً يركع ويسجد ثم يركع
سعى على صلاته قاتناً عند الحاجة ،
والحدثة^(٢) ، وجاز عند المالكية^(٣) أن يركع
بعض الصلاة ثم يركع في قدر خاتمة ثم
يرجع فيركع بعضها الآخر ، وكذلك الخليل
إن تقوس ظهره حتى صار كأنه راكع ، وقع
رأسه في موضع الضم على قدر طاقته^(٤)
ويعمل ذلك في مصطلح (استحالة)

عدم القدرة على القيام لوجود علة بالعجز

٦ - إن كان مريض المريض وجع ، بحيث
يوقف لو سجد زاد له فيه فأمره الطبيب
بعدم الوقوف بالامتناع أيامه ، ونهاه عن
العمود والسجود وهو قادر على القيام بعمل
به إن صليت مستقيماً لم تكن ملائمة معه
بحسب الفقه ، فيه على رأي

الأول عند جمهور الفقهاء ، يجوز له ترك
القيام لأنه يخاف الضرر من القيام فثبت
المريض فيجوز له أن يستلقي ويصلي بالإيماء

مالم يخرق نصي نوح من السنة فإنه لا يجوز له
ترك القيام

ومثل ذلك الشديد خوف الخوف الضرر من
عدم أقبح أو غيره على نفسه أو ماله لو صلى
قائماً وكسرك لو غلب على ففته بنحره
سابقاً ، أو حذر طيب مسم الله لو قدم زاد
سلس يركع ، أو سأل جرحه ، أو أنطا برز ،
فإنه يركع القيام ويصلي فاعداً .

ولما تعدد كل الفقهاء هذا العمل
شعبي ، وما سواه فهو حكمي^(٥)

مسود العجز بالمشقة

عدم القدرة على القيام

٥ - القيام ركن في الصلاة المفروضة^(٦) لا ورد
عن عمران بن حصير - أنه قال - : كانت بي
بوسير ، فسألت رسول الله ﷺ فقال
وصل قائماً ، فإن لم تستطع فاعداً ، فإن لم
تستطع فعلى جنبك^(٧)

فإن عجز عن القيام صل فاعداً ،
لحديث المذكور ولأن المطاعة بحسب

(١) ينه الخليل ١٩١/٢ ، شرح الصمد ١٨٨
٢٥٩ ، شرح مسند الإمام ٢١ ، وقوله ٨١ -
ومطلب المصطفى ٢٢٤

(٢) ١٩١/٢ ، ٢٥٩ ، الفوائد ٧٧٢ ، شرح الصمد
٢٥٩ ، ١٩١ - ٢٧ ، التلخيص المصنف
١٨٨ ، ٢٥٩

(٣) حديث عمران بن حصير ، (٤) ابن جابر ،
الترمذي ٢٥٩ ، ٢٥٩ ، ٢٥٩

(١) الفوائد ١٩١/٢ ، المطالع ١٩١/٢ ، لفتح العبد

(٢) ١٩١/٢ ، شرح مسند الإمام ٢١ ، ٢٥٩

(٣) الفوائد ١٩١/٢ ، شرح مسند الإمام ٢١ ، ٢٥٩

(٤) شرح الصمد ٢٥٩ ، ٢٥٩

(٥) الفوائد ١٩١/٢ ، التلخيص ١٢٥٢

لأن حرمة الأعضاء كحرمة النفس^(١).
ثاني : لا يجوز له ترك القديم ، وهو وجوب
عند التعاقب لما روي أن ابن عباس - رضي
الله عنهما - لما وقع في عيبه الماء حل إليه عدد
لذلك الأعضاء قليل له . إنك تمكث سنة
أيام لا تنص إلا مستنقيا فإل غائشة ، ولم
سنة - رضي الله عنهما - فيها^(٢)

فإن كان به علة إذا رجع إلى جدار شكك
رفع ، لأنه يأتي بالمرور به وزيادة هو مغلوب
عليها^(٣)

ويجوز للمريض مع القادر على أداء ركعي
من أركان الصلاة الأثني ، على شيء ، ويرجع
إلى ذلك إلى مصطلح (انكاه ، ستاد)
عدم المقطرة على الركوع

٨ - الركوع في الصلاة ركس ، لقوله تعالى :
(رُكُوعًا وَسُجُودًا)^(٤) والمعهور على أن من
م يمكنه الركوع أيا به ، وقرب وجهه إلى
الأرض على قدر طاقته ، يحصل الإتياء
للسجود أحسن من ربه الركوع ، لكن
احلاف في كيفية أداء ذلك مع عدم المقطرة
عن الركوع دون القيام^(٥)

اختلف العلماء في ذلك على رأيين :-
الأول - وهو الذي عبه الجمهور^(٦) أن
المصدر على القيام دون الركوع هو من
القيام ، لأن الركوع كالتفات في مصب
رجليه ، وذلك لقوله تعالى : (وَاُولَئِكَ
عَالَمِينَ)^(٧) وقولنا اسمي بركة معسران

٧ - يستحب رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام
حدوث مكبيه ، لما روي عن ابن عمر - رضي
الله عنهما - قال النبي ﷺ كان إذا انتح
فصل الصلاة يضع يديه حدث مكبيه ، وإذا كبر
للكركوع ، وإذا رفع رأسه من ركوعه^(٨) فإن
أمكنه رفعها ، أو أمكنه رفع يدها ، أو
رفعها إلى ما دون شكك رفع ما أمكنه بقوله
ﷺ : (إذا لم تتركها يامر فأنوا عنه ما
استطعتم)^(٩)

(١) المذهب ٦٠٨/١ - الشرح الصغير ٢٩٠/١ ، حاشية
الخطاطي ٢٢٥ ، شرح منتهى ٢٧٢/١

(٢) المذهب ٦٠٨/١

(٣) حديث ابن عمر ، قال النبي ﷺ إذا انتح فصل الصلاة
بديه حدث مكبيه

قهرجه البخاري (المصنف ٦٠٨/١ ، طه السطحي)

(٤) حديث : (إذا لم تتركها يامر فأنوا عنه ما استطعتم)

أخرجه الخطاطي (المصنف ٦٠٨/١ ، طه السطحي) وسلم

(٥) ٦٧٥ ، طه السطحي ، من حديث ابن عمر - رضي الله

عنه

(١) المذهب ٦٠٨/١

(٢) سورة طه ٢٧

(٣) المذهب ٨١ ، المصنف ٢٩٠/١ ، طه السطحي

(٤) المصنف ٢٧٢/١

(٥) المذهب ٦٠٨/١ ، طه السطحي ، الشرح الصغير

٢٧٢/١ ، طه السطحي

(٦) سورة طه ٢٧

على القيام فقط دون السجود والجلوس يومئذ
فما يروى قائم لأن السجود عتدهم كالجلوس
في جمع رجليه على أن يحصل ثبوت من
الإيماء^(١)

عدم القدرة على وضع الجبهة ولأنف

١٠ - السجود على الخفة واحدة^(٢)، حيث
وكن النبي ﷺ إذا سجد لم يكن معه وجهه
من الأرض^(٣) وإن سجد على عدة أحزله .
لأن أم سمية - رضي الله عنها - سجلت عن
هذه لمرء بها بلا رقع ، وأحج جعل ابن
عيسى - رضي الله عنها - وغيرها^(٤)

فإن رقع شيئا كالوسادة أو الخشبة
أو الحجر لئلا يجهت فإن الخشب يرون أنه
لا يجهز ، لانعدام سجود لقوله ﷺ - ر -
استطعت أن سجد على الأرض ولا فؤوس ،
يجهز ، وأجعل سجودك أخفض من ركوعك

من حصر . وصل قائما^(٥) ولأنه ركن قدر
عليه ، من أن يكون هناك فرق واضح بين
الإيماءين إذ عجز عن سجود ابدا
الثاني عند الحاجة أن القيام يسقط عن
المريض حال الركوع ، ولو قدر عن القيام مع
عدم القدرة على الركوع يحصل قاعدة يوسء
بها ، لأن ركنه الإيماء بالتوصل به إلى
السجدة ، لما فيها من نهاية التعظيم ، فإذا
كان لا ينعمه السجود لا يكون وكما يتخير ،
والأفضل عدهم هو الإيماء قاعدة ، لأنه
أشبه بالسجود^(٦)

عدم القدرة على السجود

٩ - تسجد ركن في الصلاة لقوله تعالى
﴿وَاركَعُوا وَسَجْدُوا﴾ واحتلوا في عدم
مقدرة على السجود واختموا مع القدرة على
القيام عن التخيير .

الأول يرى للملكية والتشافعية أن الصادر
على القيام فقط دون السجود والجلوس يوسء
هما من قيام ، ولا يجوز له أن يضطجع
ويؤتيهما من أصحابه ، فإذا اضطجع
بطلت الصلاة عتدهم^(٧)

الثاني يرى للحنفية والشافعية أن القدرة

(١) انتهى ٢٧٤ بعد ٢٧٢ ، الصحتان ٢٣٠

القدم شرح سنن أبي داود

(٢) الترمذي ٨٣٦١ ، صحيح البخاري ٢٩٢٠ ، للشافعية
٢٧٢ شرح لمحمد ١ ٢٧

(٣) حديث ، وكان النبي ﷺ إذا سجد انكأ ظهره
من الأرض

أنصرف الترمذي (٢٩٢٠ ط الطبري) من حديث
عن عبد الله بن مسعود ، وبمسألة أبو بكر بن عبد الله بن مسعود
القول بعد ٣٦٢/٣ - ط الحنفية

(٤) الترمذي ١٠٨٢٠ ، صحيح الترمذي ٢٧١٢٠ ، للشافعية

٢٧٦١ شرح الترمذي ٢٩٢١

(٥) حديث يروى عن حصر نفسه هـ

(٦) غريبه ١ ٢٧٢ ، ط الطبري ٢٣٠

(٧) غريب ١٠٤ ، شرح سنن ١٩٢/١

صلاة المريض خاصة

١٢ - المريض إن قدر من القعدة وحده
دعا ، ولا يصح له ذلك مع الإمام تطويله
عن سجدة ، لأن القيام أكد ، لكنه ركع في
أصله لا يصح له - وخمسة أصبح الصلاة
بذوقها ، وإذا الحجر بغيره أعف بالجماعة أكثر
من تصاعده بالقيام - دليل أن صلاة
ألف عدد على النصف من صلاة ألفم ،
وصلاة الجماعة تفصل صلاة الترحيل وحده
سبعاً وعشرين درجة^(١)

المعسر من القيام والجلوس

١٣ - إن تندر على المريض القيام والجلوس
في أن واحد من على جبهه دون تحديد فاشق
الأنسى أو الأيسر ، وهذا هو المذهب
المالكية ، والشافعية ، وإمامه ، وهذا
المالكية ، وحديثه إلى أنه من الأفضل أن
يصلي على جبهه الأيمن ثم الأيسر - فإن لم
يستطع على حده يجل مستلقاً عن قدمه
ورجله إلى يمينه وأمامه - والدين على
ما يصح قوماً لسي - ^(٢) - للمعسر من
حصص - أصل قائم ، فإن لم يستطع
فكعدا - فإن لم يستطع فعلى جبهه -

(١) المعسر ٨ - صديقه ٥٥ - ذبح لحي
١٧٧٩ والشرح للشيخ ١٧٨٠ - بالقرن ١٢٥

(٢) حديثه عن - من حصصه خمس مائة

برأسك ، فإن قدر ذلك وهو ببعض رأس
أخره ، وحده الإمام ، وإن يضره ذلك عن
جبهه لا يجزئ^(٣)

ونكبه عند بعض الخطلة ويجزئ عند
حين يصلا لأنه إن بيا نكبه من أنه
إليه^(٤)

ولا - يستطع فعلي عكس جهته من
الأرض معه جبهه - انصر على الألف عدد
الحكية والمالكية والحدية ، وقد شافعي
إن كان بجبهه جرحه عصبها معصاه
وسجد عصبها ، ولا إعداده عليه عن
مذهب^(٥)

عدم القدرة على إسفال أثره بلقبة

١٤ - المريض العاجز عن إسفال المنيه ولا
حد من حركه يديه - لا مبرعا ولا بأجره مثله
وهو وجده - فإنه يصلي على حسب حاله
وتنصيص راجع مصطلح (استسأل)

(١) حديثه - إن استسأل - حديثه عن عيسى
ولا أعلم^(٢)

(٢) الحديث في التوبة ١٠ - ٣٥ - ط - في الأوقات
شافعي من حديث أبي عمر - حديثه - ط - في
في معصن (١٢٧٩) - ط - شركة - حديثه - ط -

(٣) الحديث ٧٧ - مرضي التلاخ ٢٢٥

(٤) مرجع الحديث ١ - ٢٧١

(٥) حديثه - حديثه - حديثه - حديثه -

والذي - حديثه - ٢٩٣ - حديثه - ٢٩٣ -

والصريح ٢٩٤ - ١٣٨ - حديثه - ٣٦٢

الذي ٤١١

يستطيعه^(١) وذلك لحديث^(٢) : «وإذا أمرتكم بأمر فأتوا به ما استطعتم»^(٣) والأصل أن المريض إذا لم يستطع إلا الإيماء يرمي برأسه ، فإن حجز عن الإيماء برأسه أو بطرفه (هتفه) مأوياً مستحضراً يسيراً له للفعل عند إتيائه ، وماوياً القول إذا أمأله فإن حجز عن القول بمقلبه مستحضراً له ، كالأسير ، والخنائف من آخرين إن علموا بصلاته يؤثرونه

أما الخفية - م علماً وفراً - فإن الذي لا يستطيع الإيماء برأسه فعليه أن يؤخر الصلاة ، ولا يرمي بهمه ولا بقبه ولا حاجبه وعندهم لا قياس على الرأس لأنه يأتى به ركن الصلاة دون العين وغيرها وإن كان المجر أكثر من يوم وليلة إذ كان معيلاً ، لأنه يفهم مضمون الخطأ بحال المسمى عليه^(٤)

المعجز المؤقت

٩٥ - قد يعجز مريض بعض الوقت عن قيام ، أو قعود ، أو ركوع ، أو سجود ، ثم يستطيعه بعد ذلك فالجمهور على أنه يجوز أن يؤدي صلاته بفرد طائفة ، ويرجع إلى

وقال للكتابة : إن لم استطع أن يصلي مستقباً من ظهره صلى على طه ورأسه إلى القبلة ، فإن قمها عن الظهر طالب .

ودع الخفية إلى أنه إن عجز انعمود لمأ مستقب على قفاه ، أو على أحد جبهه والأيسر أفضل من الأيسر ، والاستقاء على قفاه أولى من الجنب إن تيسر ، والمستلقي يجعل تحت رأسه شيئاً كالوسادة ، فيشير وجهه إلى قبله لا إلى السماء ، ويمكن من الإيماء^(٥)

وصلاة المريض بأهله التي ذكرها الفقهاء فيها سبق لا يقتصر من آخره شيك ، الحديث أبي موسى - رضي الله عنه - مروي عن إد مرض النبي أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل فقياً صحيحاً^(٦)

كيفية الإيماء .

٩٦ - إن لم استطع المريض القيام والقعود أو الركوع أو الجلوس أو جميعها فاحتاج إلى الإيماء لكل يوم برأسه فما أم بهينه لم يقه^(٧)

فالمستسهل أن المريض يرمي به

(١) المعجم ١٠٥٥٩ ، شرح منقح الإلهام ١٧٤/١ ، السنن الصغير ١٩٢ ، ولقد ١٧٤/١

(٢) حديث / ١٥٠ ، ابن أبي عمير ١٠٥٥٥

(٣) الحديث ٣٧٤/١ ، شرح المنقح ١٧٤/١

(٤) الحديث ١٠٥٥٩ ، الحديث ١٧٤/١ ، حديث لأم ١٧٤/١ ، الحديث ١٧٤/١

(٥) حديث / ١٥٠ ، ابن أبي عمير ١٠٥٥٥

(٦) الحديث ٣٧٤/١ ، شرح المنقح ١٧٤/١

للإقامة تنظر في مصطلح . (البناء ،
إمامه)

الجمع بين الصلاتين للمريض :

١٨ - لفقهاء في مسألة الجمع بين الصلاتين
للمريض وأبأن . فذهب الحنفية ،
والشافعية . وبعض المالكية إلى أنه لا يجوز
لمريض جمع بين الصلاتين لأجل
المريض ، وذلك لأنه لم يفعل عن النبي - ﷺ -
أنه جمع لأجل المريض ^(١)

ذهب الحنابلة وبعض المالكية إلى جواز
الجمع للمريض بين الصلاتين ، ويجوز بين
المتقدمين والمتأخرين ، سواء كان ذلك لمريض
دونه أو حتى أو غيرها ^(٢)



مليست عليه بعد ذلك ، فلما افتتح الصلاة
فلقها ثم حصر قائمها وأتم صلاته جاز به
ذلك وإن افتتحها قائمها ثم قدر على
القيام قدم وأتم صلاته ؛ لأنه يجوز أن يؤدي
جميع صلاته قائمها عند القدرة ، وحدها
قائماً عند القدرة ، مجاز أن يؤدي بعضها
قائماً عند العجز وبعضها قائماً عند القدرة
وإن افتتح الصلاة قائمها ثم حصر
اصططع ، وإن افتتحها اصططعاً ثم قدر
على القيام أو القعود قدم أو قعد ^(٣)

الطمانينة للمريض في صلاته :

١٦ - قال النووي ^(٤) . لا يلزم للمريض
الطمانينة عند القيام لأنه ليس مقصود
لعه . واحتلف لحنفية ^(٥) هل هو سنة أم
واجب ؟ وتفصيل ذلك يرجع فيه إلى
مصطلح (صلاة)

إساعة المريض

١٧ - المريض تختلف حاله من واحد لآخر
فقد يكون المريض سقي بون ، أو متفلات
ريح ، أو جرحاً ساللاً أو دهنياً ، ولكل حاله
من هذه الحالات أحكام خاصة بالنسبة

(١) حاشية ابن عارفين ٢٥٥/١ ٢٥٦ والهاشم

١١٦/٦ ، والشرح لمصم ١٠٢٢/١ ١٧٤

(٢) شرح منحة الإفقات ١ ٢٤١ ، والشرح لمصم
١٧٢/١

(٤) فني المراجع للمصنف

(٥) طبعه بنووي ١٨٧/٢

(٣) افتداه ٢٠٠

صَلَاةُ الْمَسَافِرِ

التعريف

١ - السفر لغة - قطع المسافة ، وخلاف الحضر (أي الإقامة) ، والجمع أسفار ، ورجل سافر ، وقوم سافروا .
والفقهاء يفتضون بالسفر السفر الذي يصير به الأحكام الشرعية وهو أن يخرج الإنسان من وطنه قاصداً مكاناً يستغرق المسير إليه مسافة مفدوة عدهم ، على خلاف بينهم في هذا التقدير كما سيأتي بيانا .

والمراد بالقصد لإزالة الغفلة عما خرج عليه ، فهو طلق الإنسان جميع العالم بلا قصد الوصول إلى مكان معين فلا يصير مسافرا .

ولو أنه قصد السفر ، ولم يقرب قصده باحراج فعلا فلا يصير مسافرا كذلك ؛ لأن المقترن في حق تعبير لأحكام الشرعية هو السفر أي اجتماع فيه القصد والمفعول^(١)

(١) سائر العرب يفتقر ضمير

٢ - المقادير بشرحها جمع المقادير والرياء ١/٣٩٦ ط ١٤١٤ هـ
عكبر ١٤٢٥ هـ ٢٢ ع - وشرح الكبير للدرر =

خصائص السفر .
٢ - يختص السفر بأحكام تختلف به ، وتتميز بوجوده ، ومن أهمها - قصر الصلاة الرباعية ، وإباحة التطهر للمبائت ، وإستداد مدة المسح على الخفين إلى ثلاثة أيام ، والجمع بين الظهر والعصر ، والجمع بين المغرب والعشاء ، وحرمه المسح على الخمر ، وغيره ، وإلزامه الأبد .

وبقصر هذا انبثقت على ما يتصل بالسفر من حيث قصر الصلاة أما ما يختص بغيره من أحكام شرعية فهيها تفصيل كثير ينظر في مصطلح (سفر ، صوم ، المسح على الخفين ، أوقات للصلاة ، تكاليف ، وإلزام)

تقسيم الوطن

يتقسم الوطن إلى . وطن أصلي ، ووطن إقامي ، ووطن سكني

الوطن الأصلي

٣ - هو المكان الذي يستقر به الإنسان بأهله . سواء أكان موطن ولادته أم ملته أخرى ، اتخذها داراً وتوطن بها مع أهله وولده ، ولا يقصد الانتقال عنها ، بل التبعث بها

= يحتاج غسولي فيه ٣٦٢ ط مضمي محمد ، وهو يحتاج ٢٦٢/٦٦٦ ركنات الصلاة ٢٦٢

حتى لو دخل فيه مائة لا تصير مائة
لهم

والأصل فيه : أن رسول الله ﷺ
والنبيين من أصحابه - رضي الله عنهم -
كانوا من أهل مكة ، وكنت لهم بها وطناً
أحبته ، ثم لما هاجروا وتركوا مدينته ،
وجعلوها داراً لأنفسهم انتقص وطئهم الأصلي
بمكة ، حتى كانوا إذا ساءلوا مكة يقولون
صلاة المسلمين

وَلَدَيْكَ قَالَ لِي بِكَ حَيْرٌ صَلَّى مِم
تُنْمِرُ يَا أَهْلَ مَكَّةَ حَمَلَاتِكُمْ عِزَّ قَوْمِ

ولا تخلص وطني الأصغر بوطن الإقامة ،
ولا تخلص السكس : لأهم دونه . والشيء
الذي لا يسع يا هو دونه . وكذا لا يتخلص سفة
السفر والمخرج من وطنه حتى يصير حقيقيا
بالحق ، من غير به الإقامة
وطن الإقامة

٩- هو المكان الذي يقصد الإتصال به
وهو مادة فاطمة حكم السعر فأكثر عن به لم
يسافر بعد ذلك ، مع اختلاف بين له اذهب
في مقدار هذا ، ايده بها ميانى بيانها

ويأخذ حكم الوطن : المكان الذي نأمن
في روج به ، ولا يحتاج الوطن الأصل
إليه إلا أنه الفكر فانكوة بشرطون أن
يكون الروجة محذولا بها غير مباشر
ومما تقدم بسج : أن الوطن الأصلي
يتحقق عند أغلب العلماء بالإقامة الدائمة
على تبة الشايد ، سواء كان في مكان وإلا أنه
أم في مكان آخر ، ويلاحظ بدت مكان
الزوجة

٤ - وانطوى الاصل بجور ان يكون واحد اكر
اكثر ، وذك مثل ذ يكون له اهل ينزل في
الندوة لو اكثر ، ويرى من ثمة اهل اخرج
منها ، وان كان يتك من اهل الى اهل في
استة ، حتى انه لو خرج مسافر من غدا ،
لها اهل ، وذك بعد اخبر بها اهل .
بما يصير فيها من غير ملة الاكراه

ما يشتمل به الوطن الأمي .

٥ - القوم الأصلي بنفص يشتهل لأغير ، وهم
أر يتوحد الإسلام في ثلاثة أخرى ويضل
لأصل بلها من طائفة أخرى هي القوم
الأول ، وراعيها مكد ، فيق يوطي الأول
يخرج مذهب عر أن يكون وطيا أصليا له .

[illegible][illegible]

ثبوت الإقامة في الهند البرية، فإن كانت في
الهند ولا تشترط المسألة على المذهب^(١).

ما يتقصد به وطن الإقامة

٧- وطن الإقامة يتنضم بالرجوع الأصلي ، لأنه لو لم ، وبوطن الإقامة ، لأنه منه والنيء بغير أن يسمح بحمله ، ويتنضم بالسر- أيضا - لأن نوبته في هذا المقام ليس للقرار ، ولكن الحاجة ، فإذا سافر منه يستدبر به عمل لهاء حاجته ، فصار معرضا عن الترحيل به ، فصار ماضيا له ، ولا يتنضم وطن الإقامة بوطن السكنى ؛ لأنه فيه فلا

وطر الحكي :

٨- هو المكان الذي يقصد الإنسان المقام به
أقل من المدة القاضية للسفر
وشرحه : بية عدم الإقامه لمدة القاضية
للسفر ، ولذلك يعتبر سالقاً جده ، لأنه وإن
طال مقامه ، لما روي أن أبي بكر رضي الله عنه وأسلم
بشوك عشرون يومه بقصر الصلاة (١٥) .

(١) البدائع ١: ١٠٢/١، الفصول على الترتيب الكبير ٣٦٨، ٣٦٩.

(١) حديث بطريقه ائمه سنة عن علي بن الحسين عليه السلام

أخيرها "جودز" (٧٤ - تحصيل عرب غيد دعاش)
واللهي (١٨٦٣) على دستة الصالحين المشايخ من
عديت جابر في صدادك وإكله سدايح يكونه دوى
مسلح ولما لغير مقلد لا لأمر معلوق.

لما شرطه . فقد ذكر الكرخي في جملته
عن محمد بن أبي

السرواية الأولى : إننا يصير الوطن وطني
بالقائمة من يطين :

ایک طرف - ان کی تعلیمات سفر

والثاني أن يكون بين وطنه الأصلي وبين هذا الموضع (الذي توطن فيه بنية إقامة هذه المدة) مدة القصص

ويستلزم هذا الشرطين لأهمية وطن
إقامة ، وإن نوى الإقامة مدة فاعدة السفر
في مكان صالح للإقامة ، حتى إن الرجل
المقيم لو خرج من مصر إلى قرية لأقصد
السفر ، يرقى أن يوطن بها المدة المقاطعة
للسفر فلا تعتبر تلك القرية وطن إقامة له
وإن كان بينهما مسافة تقصر ، لعدم تقدم
السفر وكذا إذا قصد مسافة سفر ، وخرج
حتى يصل إلى قرية بينها وبين وطنه الأصلي
أقل من مسافة القصر ، يرقى أن يقوم بها
المدة المقاطعة للسفر لا تعتبر تلك القرية
وطن إقامة له

والرواية الثانية - وهي رواية اس سباعه
عن محمد بن الحسن - أنه يصر مفيها من عمر
هاتين الشرحين كما هو ظاهر الرواية

واللّٰه اَكْبَرُ يَسْتَوِلُونَ مَبَاقَةَ الْفَجْرِ فِي كَلْبَتِ

== [٢٠، ٦] ط (فيلسفي) ، بحقیقہ (شعبر) سر ای تالہ
[٦ / ٦] یو (شیر) ل (مجموعہ)

والخروج ، والأسواق ، وذلك على تفصيل من المذاهب سيأتي بيانه .

ولا بد من اقتران التيمم بالفعل ، لأن السفر الشرعي لا بد فيه من تيمم السفر كما تقدم ، ولا يعتبر التيمم إلا إذا كانت مقارئة للعقل ، وهو الخروج ، لأن مجرد قصد الشيء من غير اقتران بالفعل يسمى عزب ، ولا يسمى تيمم ، وجعل السفر لا ينحقق إلا بعد الخروج من المصرا ، فيما لم يخرج لا يستحق قراءة التيمم بالفعل ، فلا يصح مسافرا

الشرطة الثانية : تيمم مسافة السفر ، ولكن يصح المقيم مسافرا لا بد أن يوي سيرا مسافة السفر الشرعي ، لأن السيرة تكون سفرا وقد لا تكون ، فالإنسان قد يخرج من موضع إقامته إلى موضع لإصلاح صبيحة ، ثم يذهب له حاجته أخرى إلى المجاورة عنه إلى موضع آخر ، وليس بينها مدة سفر ، ثم يتجاوز ذلك إلى مكان آخر ، وهكذا ، إلى أن يذهب مسافة بعيدة أكثر من مدة السفر ، ولذلك لا بد من تيمم مدة السفر للتيمم

وعمل هذه قالوا : أمير خرج مع جيشه في حلة الصحر ، ولم يعلم أين يتركهم فأتهم يصلون صلاة المقيم في الذهاب ، وإن طالت المدة ، وكذلك لو عدت الدنيا من غير

رووي عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أنه أقام بقرية من قرى نيسابور شهرين وكان يصلي الصلاة^(١)

إلا أن هذا الحكم ليس مختلفا عليه بين المذاهب على تفصيل سيأتي بيانه ، لا يقتضيه وطن السكنى :

٩ - وطن السكنى يقتضي بالوطن الأصلي ووطن الإقامة ، لأما قوله ، ويقتضي بوطن السكنى ، لأنه مثله ، ويقتضي بالمصر ، لأن توطن في هذا المقام ليس بالقرار ، ولكن الحاجة ، فإذا سافر منه يندب له على انقضاء حاجته ، فصار موحدا عن التوطن به ، فصار بانفصاله . هذا ، ولتخصيه الجليل أبو عبد العباسي قسم الوطن إلى قسمين : أحدهما - وطن قرار والآخر - مستعار .

مجردة المقيم مسافرا ونشأتهما .

١٠ - يصح المقيم مسافرا إذا تحققت الشرائط الآتية .

الشرطة الأولى : الخروج من المقام ، أي موطن إقامته ، وهو أن يجاوز عمران بلدته ويشارك يربما ، ويدخل في ذلك ما بعد منه عرفا كالأسبلة المتصلة ، والسبلات المسكونة ،

(١) الإصحاح لشيخ الفخر ١١١ طبعه دار الكتب المطبعة سنة ١٣٥٦ هـ الموافق ١٩٣٦ م

إلا عن توقّف ، وعنه البحري مصرعه
الحرم وقال الأثر . قبل لأبي عداثة في
كم تقصر الصلاة ؟ قال - في أربعة برد ،
في ن - مسيرة يوم تام ؟ قال - لا ،
أربعة برد . مثله عشر فرسخا - غيره
يوجب . وقد قلده بن عباس من عثمان بن
مكة مستنابا الحديث السابق ^١

وهذه الحتمية إلى أد أقل مسافة السفر
مسيرة ثلاثة أيام ولياليها ، لما روي عن علي بن
أبي طالب - رضي الله عنه - أنه مثل عن
المسح على الخمر فقال - جعل رسول الله
ﷺ ثلاثة أيام وبها للمسافر وبها وليلة
للمقيم ^(١) ، فقد جعل النبي ﷺ لكل
مسافر أن يصح ثلاثة أيام ولياليها ، الم
يتصور أن يصح مسافر ثلاثة أيام ولياليها ،
ومدة السفر أقل من هذه المدة . وكذلك قال
النبي ﷺ ، ولا يجزئ لامرأ تؤمن سنة واليوم
الأحر أن يسافر مسيرة ثلاث يام ولا وجعها
مجره ^(٢) ، فلو لم تكن المدة مقدرة بالثلاث م
يكن تحصيل ثلاث معر

فقد بن قطع المسافة فلا يعد مسافرا ، ولا
يتعرض ^(٣)

تحديد أقل مسافة السفر بالأيام

١١ - أنزل هذه المسافة مقدر عدد علم
أصله ، ولكنهم احتجوا في التفسير ^(٤)

فذهب المالكية والشافعية واحدا
والثلاث والأوزاعي . بن أن أقل مدة السفر
مسيرة يومين معديين بالليل ، أو مسيرة
ليتين معديتين نال يوم ، أو مسيرة يوم
وليلة

وبذلك لأنهم قدروا السفر بالأيام ،
واعتبروا ذلك نهاية أربعين ميلا ، وذلك
أربعة برد ، وتقصر سير يومين معديين .

وسئلوا بأبي النبي ﷺ قال - إذا أهل
مكة ، لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة
برد ، من مكة إلى عسفان ^(٥) ، ولأد ابن عمر
وس بن عباس كانا قصرين وقطرت في أربعة
مروء في نوبة ، ولا يعرف بها محرم ، ويسنده
إليهما سنة صحيح ، ومثل هذا لا يكون

(١) المسحوي عن حمزة الكبير ٢١ - جبري للحجاز
٣٦١ - وكذا صاع ١٥٢٦

(٢) حديث - ومسلم وصححه ٣٠٠٠ - قال - وأبى وأبى
بمسافر - ويوم ليلة ميسر

(٣) بن - ١٢٢ - ط - آخر

(٤) - ١ - ولا يجزئ لامرأ تؤمن سنة واليوم
الأحر أن يسافر مسيرة ثلاث يام ولا وجعها
مجره ٩٧ ط - (صحيح) من حديث ابن
مسعود

(١) الحديث - ٩٧ - راجع المسافر ٣٢٦ - والراجح
الساد

(٢) الحديث - ٩٣ - وبهذه الجملة ١٢٢/١

(٣) حديث - بن علي بن بك - لا تقصروا في أدنى من أربعة برد

حديث - بن عباس - ٣٨٧ - ط - (صحيح) من
حديث ابن عباس - وصححه ٢٠٠٠ - ٣٣٠٠
مختصر ٢١/١ - م - (صحيح) الشافعية

طريقان أحدهما في ماء ينقطع بثلاثة أيام
وليألبها إذا كانت الريح متوسطة ، والطريق
الثاني في ثوب ينقطع يوم أو يومين ، فلا يعتبر
أحدهما بالأحر ، فإنه ذهب إلى طريق الله
قصر ، وإن ذهب إلى طريق غيرهم ، ولو
انعكس لمعكس الحكم^(١)

وبالملكبة لا يقصر عادل عن طريق
قصير ، وهو مادون مسافة القصر إلى طريق
طويل فيه المسافة دون عشر ، من مجرد
قصد القصر ، أو لا قصد له ، وإن عدل
لعدو أو لأمر ، ولو مباحا فيها يظهر قصر^(٢)
ويمثل ذلك بقول المشافعية^(٣)

والجديدة يحيزون القصر لمن ملك الطريق
الأبعد مع وجود الأقرب ، ولو لمع عدو^(٤)

أحكم بالنسبة لوسائل السفر الجديدة

١٣ - معلوم كما سبق ، أن التفهاء حددوا
لقل المسافة التي تشترط لقصر الصلاة ،
وأنهم اعتبروا السير المتوسط (مشي الأقدام)
وسير الإبل هو الأساس في التطدير ،
والمقصود - هذا - هو معرفة الحكم إذا استعملت
وسائل السفر الحديثة كالقطار والعمارة ،

وقد استنبط ذلك الإمام الشافعي
للخروج من الخلاف^(٥)

والعمدة بالسير هو السير المتوسط ، وهو سير
الإبل المتقدمة بالأحمال ، وشي الأقدام على
ما يستد من ذلك ، مع ما يتخلله من مراد
واستراحة وأكل وصلاة

ويجوز بالسير المتوسط من السير الأسرع ،
كسر الفرس والرياء ، وهي السير الأنطا ،
كسر البقر بجر للحمله ، فاعتبر المتوسط لأنه
عالم

والسير في البحر يرفعى فيه اعتدال
الرياح ، لأنه هو الوسط ، وهم ألا يكون
الرياح غالبية ولا ساكنة ، ويعتبر في البحر
مابقي ، ، فيظهر كم يسير في مثل هذا
مسافة القصر فيحصل أصلا ، وذلك معلوم
عند الناس فيرجع إليهم عند الاشتباه^(٦)

سلوك أحد طريقين مختلفين لعامة واحدة ،

١٤ - إذ كان المكان واحد طريقان مختلفان ،
أحدهما ينقطع في ثلاثة أيام ، والآخر يمكن
أن يصل إليه في يوم واحد ، فقد كان
أبو حنيفة يقصر لو ملك الطريق الأقرب ،
لأنه يعتبر مسافرا ، هكذا ذكر الكشاف في
البدائع ، وجاء في العدة إذا كان الوضع

(١) مدح الفقيه ٩١/١ - وهذا فرع الحديث ، يمان
على القصر ٣٩٤

(٢) المنصور على شرح الكبير ٣١٢

(٣) مني المنتقى ٢٦٥

(٤) كتاب الحج ٣٥

(٥) البدائع ٩٢، ٩٣/١ ، والهدى ١٢/١

(٦) الرد المحتج

حيث الراحة وقصر المسافة

وقد تحدث الفقهاء في ذلك

معد الفلكية والتدبيرية والحدية - كما
يتضح من أقوالهم - أن المسافر لو قطع مسافة
المسافر المحددة في زمن نفس : لأصغله
وسائر أسرى بأنه يقصر الصلاة ؛ لأنه
يصدق عليه أنه سافر مسافة القصر

وقد قال المصنف : من كان يقطع
المسافة بسعة قصر ، ولو كان يقطعها في
خطه بطران وسعة

وقال النووي : يقصر المسافر ، ولو قطع
مسافة في ساعة

وقال الخطيب الشربيني : يقصر
المسافر ، لو قطع مسافة في بعض يوم كما لو
قصه على خمس حوال

وقال البيهقي : يقصر المسافر الرباعية إلى
ركعتين إجماعاً ، ولو قطع المسافة في ساعة
واحدة ؛ لأنه صدق عليه أنه سافر أربعة برد
(مسافة القصر)

بعد اختلاف الفقل عند الحصة ، مثل
لكسان في مذائمه ملوحي عن أبي حنيفة -
من أن المسافر لو سار إلى موصل في يوم أو
يومين ، وأنه سافر إلى الإبل ، والتي معتد

ثلاثة أيام فإنه يقصر ، اعتدوا للمسافر المعتد

وهذا القول يوافق ما ذهب إليه السلف ، لأن

أما حجة غير أن العمل في قطع المسافة
يكن التكليف بين المهم ، اعتبر أن المعتد
يقصر الصلاة في السفر هي المسافة التي
تسحق بالسفر ، وليست يفكر أن المسافر
لو قطع مسافة في ساعة قرب لا يقصر
صلاة ، وإن كان يمشي عليه أنه قطع
مسافة ثلاثة أيام سير الإبل - لانهاء مسافة
لشقة ، وهي عمله

بحرية بنية الأصل دون التبع

١١ - المسافر في يوم السفر شرعي بنية
لأصل دون التبع ، فمن كان سافراً تابعاً
بعيد قومه يصير مسافراً بنية ذلك الغير ،
وبذلك كالروضة الناضرة بروجها ، فيها قصر
سافره به روجها ، وكذلك من يرمي طاعة
غيره كالسبائك وأمر الجيش ، فإنه يصير
مسافراً به من لزمته حرجه ، لأن حكم اتبع
حكم الأصل

أما الغريم الذي يلازمه صاحب الدين ،
فإن كان مديناً ، فإنه ؛ لأنه يمكن قضاء
دينه ، و الخروج من يده ، وإن كان الغريم
مديناً ، فإنه يذهب حبه للدين ، لأنه

(١) مسافة القصر على الشرح الكبير ٢٥٥/١ ، ومضى
بصاح ١٦١٠ ، ينسحب على ٢٢٠/٢

(٢) - سلم الصانع ٣٩٠/١ ، ومضى بفتح القدر ٢٠١
في إياه البرد

ولقد شرع الفجر في السنة الرابعة من الهجرة

ومشروحه الفجر ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع

أما الكتاب فعليه تعالى ﴿وَأَذِّنْ صَرْحاً فِي الْأَرْضِ فَطِيرٌ عَلَيْكُمْ جَاهِدُوا أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ كُنْتُمْ تُعْتَمِدُونَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ كَمَا كُنْتُمْ تُعْتَمِدُونَ عَلَىٰ أَرْجُلِكُمْ﴾

وأما السنة : فما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «قلت لعمر بن الخطاب ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يغلبكم الذين كفروا» فقد أذن الناس قال : «صعبت ما صعبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : «صدقة تصلي الله بها عليكم فاقبلوا صدقاته» (١)

رسالة ابن عمر - رضي الله عنهما - : «صعبت النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان لا يريد في السفر على ركعتين ، وأنا بكر وعمر وعثمان كذلك» (٢)

لا يمكنه الخروج من يده ، فكان ثابته له . هذا مدح احتية والاحتية (٣)

ويضوء الشامية . لو تمت البروجة زوجها ، أو الجندي قائمه في السفر ، ولا يعرف كل واحد منهم بقصده فلا قصر لهم : لأن الشرط وهو قصد موضع معين - م يتحقق ، وهذا قبل بدوهم مسافة الفجر فإن قطعوا قصروا

فلو نزلت البروجة دون زوجها ، أو الجندي دون قائمه مسافة الفجر ، أو جهلا الحال قصر الجندي غير المقت في الدبوان ، دون البروجة ، لأن الجندي حيث ليس تحت يد الأمير وفهره ، بخلاف البروجة ، صيته كالعدم أما الجندي المقت في الدبوان فلا يقصر لأنه تحت يد الأمير ، ومثله الجيش ، يد لو قيل : «لله ليس تحت يد الأمير وفهرا كالأحد لعظم القصد» (٤)

أحكام الفجر

مشروعية الفجر

١٥ - الفجر مسند : أنه تصح الصلاة الرباعية ركعتين في سفر ، سواء في حالة خوف ، أو في حالة الأمن

(١) السامع ٩٤٤١ ، وكتاب الصلاة ٣٢٥ / ١

(٢) مسند المحتاج ٢٦٥

(٣) سورة النساء ١٠١

(٤) حديث عمر بن الخطاب : «صدقة تصلي الله بها عليكم»

حرمه مسلم ١٧٨ ط (طيفي)

(٥) حديث ابن عمر : «صعبت النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يريد في السفر على ركعتين»

حرمه البخاري (الفتح ١٧٧٤ ط - حاشية) ومسلم

١ / ١٥ ط (طيفي) والفتح المختار

في صلاة العصر^١ ولا يعدم ذلك ولا
يؤديه^٢ ، يقول من عداك - وهي لله
عنها - إن الله عز وجل فرض الصلاة على
أهل بيته ثلاثاً عن أنس بن مالك وعن
القمم أربعة ، وفي خوف ركعة^٣

والرحح المشهور عند مالك أنه
العصر سنة مؤكدة فإنه لم يصح من أبي
يوسف أنه سم الصلاة بل النصوص عن القصر
في كل أسبوعه ، وبكل هذا شأنه فهو سنة
مؤكدة

وهناك قول آخر في المذهب فقيل إنه
فرض ، وفي^٤ إنه مستحب ، وفي^٥ أنه
مباح

عن الأصل القصر أو الإتمام^٦

١٧ - قال المالكية والشافعية وعامة من
الأصول هو الإتمام وأن القصر رخصة
واستندوا بخلاف مسلم الثناوي^٧

(١) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٢) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٣) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٤) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٥) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٦) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٧) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي.

(٨) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٩) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (١٠) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (١١) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (١٢) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي.

وعبر ذلك من الأحاديث والآثار
فإنه الزكوة نسب على مشروعية القصر
في حالة الخوف ، وثبت الأحاديث على
مشروعيته في حلق الخوف والاس
وقد جمعت الآية على مشروعية القصر

فحكم الزكوي للقصر

١٩ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن
القصر جائز ، فثبت عن الصادق ، عليه السلام ، أنه يلحق
من مشى أسبوعاً ، وأسدوا الأجر
الزكوي ، وروى حريم في الأجر وليس
عليكم مباح أن تقصروا من صلاة في
حرم^٨ ، بكمكم الدين كسر^٩ ، فقد
على القصر على الخوف ، لأن غالب أسبوع
ليس بتمام ثم لم يزل منه وهي الخوف في الآية
من على خوف القصر ، لا على وجوه

واستندوا بذلك بحديث يعزس فيه
المدون صدقه يصدق الله عليه عبيده^{١٠}

وجوب الخفية إن لم فرض للمسافر
توات الأربعة ركعات في غير فليس للمسافر
عليهم أن يترك الصلاة أربعة ، فثبت عنده
يصح له عنها - وقد روي الصلاة
ركعتين ركعتين ، فثبت صلاة السفر ، وقد

(١) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٢) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٣) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٤) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٥) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٦) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٧) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٨) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (٩) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي. - (١٠) - ب. ط. ح. د. هـ. ز. ح. ط. ي.

تصلي الله بها عليكم

إلا أن المشهور من مذهب المشافعية - أن
المقصر أفضل من الإتمام ، إذا بلغ المشر
ثلاثة أيام ، اقتداء برسول الله ﷺ ، معروفا
من خلاف من يوجب ، كأبي حنيفة ، إلا
الملاح الذي يشار في البحر بقله ، ومن
لا يزال مسافرا فلا يطرح ، والإتمام هنا أفضل
حروجا من خلاف من يوجب عليهم
الإتمام أحد ومقابل المشهور أن الإتمام
أفضل مطلقا ، لأنه الأصل ، والأكثر
عملا ، أما إذا لم يبلغ المشر ثلاثة أيام
والإتمام أفضل لأنه الأصل

وعند الحنفية ، المقصر أفضل من الإتمام
بما ، لما رواه السيوطي وخلفاءه عليه .
لكن إن لم من يباح له المقصر لم
يكره^(١)

وعند الحنفية ، المقصر هو الأصل في
الصلاة ، إذ الصلاة في الأصل فرضت
وتعتبر ، في حق المقيم والمسافر جميعا ،
لمحدث عائشة المتقدم ذكره ، ثم روي
ركعتان في حق تخيم وأقرب الركعتان في
حق المسافر كما ذكر في الأصل ، فالركعتان
من دون الأربع في حق المسافر يستأقصر

(١) - في المسند ١٦١ ، ٦٦ ، والشرح ٦٦ ، ٢٢٨٦
ومعنى الجمع ٢٢٩٠ ، ومثلها جامع ٢٢٩٠

حقيقة ، بل هو تمام فرض المسافر ، والإكمال
ليس ركعة في حقه ، بل هو إساءة ومخالفة
لله . والمقصر عزيمة ، لما روي عن
عمران بن حصين - رضي الله عنه - أنه قال
« ما سافر رسول الله ﷺ إلا صوم وكفص إلا
موت »^(٢) ولو كان المقصر ركعة والإكمال
هو العزيمة لما تركه عمره ولا أحياء ، إذ
العزيمة أفضل ، وكان رسول الله ﷺ لا يجتاز
من الأعمى إلا فصلها ، فكان لا يترك
الأفضل إلا مرة له موبى تعميم للركعة في
حق الأمة ، ولقد قصر النبي ﷺ وقال لأهل
مكة « اتقوا صلاتكم فإنما قوم سفراء »^(٣) فلو
جاز الأربع لما اقتصر على ركعتين^(٤)

شرائط المقصر

بفقر المسافر الصلاة الربعية بركعتين
إذا توفرت شرائط لأية -

الأولى أنه المسافر

١٨ - وهي شريطة عند جمع الفقهاء كما
سبق

والفقر فيها أنه الأصل دون التابع عن

١ - في المسند ١٦١ ، ٦٦ ، والشرح ٦٦ ، ٢٢٨٦
ومعنى الجمع ٢٢٩٠ ، ومثلها جامع ٢٢٩٠

٢ - في المسند ١٦١ ، ٦٦ ، والشرح ٦٦ ، ٢٢٨٦
ومعنى الجمع ٢٢٩٠ ، ومثلها جامع ٢٢٩٠

المحددة لا يجوز له الفصر ، لأنه لا يستمر مسافرا ، وقد مر بيان ذلك

الثالث : الخروج من حصران يفتنه .

٢٠ - فالقصر لا يجوز إلا أن يجاوز المسافر محل إقامته ، وما يبعده عن التمسك الذي يعتقده سنة .

لكن من يشترط الخروج للسفر قبل مضي وقت يسع الإتمام ؟ احتلف الفقهاء في ذلك :

يقول الكشاف الحنفي . سواء خرج في أول الوقت أو في وسطه أو في آخره ، حتى لو بقي من الوقت مقدار ما يسع لأداء ركعتين ، فإنه يفصر في ظاهره دون أصحابنا . وقال إبراهيم الحنفي . ومحمد بن شعاع الطنجي . إنه يفصر إذا خرج قبل الرواء ، فأما إذا خرج بعد الرواء فإنه يكمل الظاهر ويفصر العصر . والكلام في ذلك مبني على أن الصلاة هل تجب في أول الوقت أو في حره ؟

فتعد لمحققين من الحنابلة . لا تجب في أول الوقت على الثنتين ، وإنما تجب في حره من الوقت غير معين ، وإنه انتهي إلى التمسك من حيث العمل ، حتى إنه إذا شرع في أول الوقت تجب في ذلك الوقت . وكذلك إذا شرع في وسطه أو في آخره ولذا أصل

الخير ، وهو مقدار ما يتعلق به الوجوب في آخر الوقت ، فبالكراهي وأكثر ، محققين من الحنابلة : إن الوجوب يتعلق بآخر الوقت بمقدار التحريمه وهو الحنجر ، وعليه فإن الأداء يتعين وإن بقي مقدار ما يسع التحريمه فقط . وقال زهر وأبو حنيفة القديري لا يجب إلا إذا بقي من الوقت مقدار ما يؤدي فيه المرض . وعلى ذلك القول فلا يتعين الفصر إلا إذا بقي من الوقت ما يمكن فيه الأداء (١)

وعند المالكية : يفصر الصلاة التي يسافر في وقتها ولو الصروري . ويفصر الظهري قبل الغروب بثلاث ركعات فأكثر ولو الغرهه عمدا ، وإذا لم يبق إلا بمقدار ركعتين أو ركعة من العصر فقط سريه (٢)

وقال الشافعية : إن سافر وقد بقي من الوقت أقل من عمر الصلاة ، فإن قسا . فإنه مؤد للجميع الصلاة جنازه الفصر ، وإن قلنا . أنه مؤد لما فعل في الوقت دس لما فعل بعد الوقت لم يجره العصر (٣)

وقال الحنابلة : إن دخل عليه وقت الصلاة في الحضر ، ثم سافر ، ثم أدبهم ، لوجوبها عليه تمامه بدخول وقتها (٤)

(١) السداع ٢٥٢

(٢) الفروع ٢٦ / ١

(٣) للعصر ٢٢٨

(٤) تنبيه السامع ٢٧٨

الرابعة : شروط نية الفصر عند كل صلاة

٢١ - يشترط لفصر بينه في التحريم ، ومثل به الفصر ما لو بوي الظهر مثلا ركعتين ، وم هو تحصى ، كما قاله الشافعي ، ومثل اليه - أيضا - ما لو قال : **أُتَيْتُ صلاة الفصر** ، كما قاله فقهاء من الشافعية - فلو لم يسم ما ذكر ، ما لم يرد الإتيان أو أحسن أتم ، وهذا عند الشافعية والمالكية

كما أحسب : فإن نية الصر لمعدل فرض المسافر ركعتين ، وهذا يكفي

وعند المالكية : يكفي به الفصر في أول صلاة بقصرها في السفر ، ولا يبرم تحديدها فيما بعده من السنوات ، وقيل : إنه لا بد من نية الفصر عند كل صلاة ولو حكما^(٢١) .

واشترط الشافعية التحرز عما ينافي به الفصر في دوام الصلاة ، ويثبت مثل به لإتمام ، فلو بوي لإتمام بعد به الفصر أتم - ولو أخرج فاصرا ثم تردد في أنه يفصر أم يسم ؟ أتم - لو شك في أنه بوي الفصر أم لا ؟ أتم - وإن تذكر في الحال أنه مراء ، لأنه أدى جزءا من صلاته حال التردد على التمام ، ولو قام للمصير ثالثة عمدا فلا موجب

(٢١) تخرج التكم وصححه نسوي على ١٠٠ ٢٠٠ ، ونحوه (٢٢) ، وكذا الفقه ٢٩٩/١

لإتمام ، كنه لو به إقامه طلب صلاته^(٢٢) ، ويحرم أحسنه - عندهم - إن حرم للمسافر في صلاته عن حاجته به لإتمام من الإتمام وسعر العصبية لجه أن يتم تعليق لكونه الأصل ، لو تاب من سعر العصبية في الصلاة التي أخرج بها مسرة لرد أن يتم ، ولا تنفع به الفصر ، ركعتين بوي حلف مقبم مثلا بأن إقامه مقبم ، وأنه لا يباح له الفصر ، فلم تنفع^(٢٣)

واشترط الشافعية - أيضا - العلم بجوار الفصر ، فلو فصر جاهلا به لم تصح صلاته ، انقلاعه^(٢٤)

وعند الحنفية : لو اختل الأربع لأرفع الكل فرض ، بل لفروضي ركعتين ، والشافعي الثاني : رفع تطوع ، حتى إنه لو بقعد عن رأس الركعتين قدر الشاهد لسدت صلاته ، لأنها النفقة الأخيرة في حقه ، وإذا أتم صلحا صحب صلاته ، ووجب عليه سجود تشبهو وإن كان عمدا وحلس على رأس الركعتين صحت صلاته وأساءه ثأخيره السلام عن مكانه^(٢٥)

ويقول المالكية : إن بوي المسافر إقامه

(٢٢) معحتاج ٢/١٠٢ ، ٢١٨

(٢٣) كتاب الفقه ٢٩٩/١

(٢٤) معحتاج ١٨٢/١

(٢٥) مع الصنيع ٩٢٠ ، ٩٢١

والمرئى ان الانسان النقص ما وجداهم
بالأخرى ، أو التو يزعم أهل إحداهم
بالأخرى بها كالبشر الواحد ، وإلا بل لكل
فيه حكم نصيب يقصر ، أو جاور يوسع
وأما التي في حرمها

وسائر الخيام يقصر إذ غارق عيهم فبهم
ومراقبها ، كمدب الصبي ، والسائق
السكران ، كمنه ما يبد ، ولو حكم لا يقصر
إلا إذا درقوا إن سافر من حاجتها ، أو من
غير حاجتها ، وكان عاينها عند الفلكية
ويقصر سكان القصور والسائق وأهل
الحرم ، إذ غارقوا مانسبوا إليه بما يعد مدركه
عرفا

والسند التي ما سوز ، لا يقصر إلا إذ
جاور ، (إن تعدد ، كما قال السامع

وقال أيضا يعتبر مجاورة عرض الوادي
إن سافر في حرمها ، وأعوط إن كان في
ربوه ، والمعوذ إن كان في وهده ، وهذا إن
سافر في لبره ، ويقصر في سائر أشعر ، حصل
ساحته بابلد جري انقيبه أو السروق ،
يقصر بمجرد تحركها ، أما إذا كان البحر
محده عن دمه على عدة مجاوره سور
المدينة

الخالطه حكم أسفر ، وهو في الصلاة التي
أحرم ما سفرية نعم بأخرى فلما إن عده
ركعة وجعلها نافعة ، ولا تجزي حصره في
أحدها لرب ، لمدد دحوله عندها ولا تجزي
سفرية ، لتعديبه في ثلثها^(١)

فلنكان لدى يبدأ منه القصر
٢٢ - إن السقاء - يد سافر يقصر إذا
غارق سور المهر ، بحيث عيلى ركعير
وأصله ما روى نس - رضي الله عنه - قال
وصلت الظهر مع رسول الله ﷺ ما بينه
أربعين ومائتين معه المهر يدى خلفه
ركعير^(٢) ، رواه عن علي - رضي الله
عنه - أنه لما خرج من المصود يريد تكوفة
صل الظهر أربع ثم نظر إلى قصر أمامه
وقال : لو جاورنا هذا قصر صلينا
ركعير

والمهر معاقبه البيت من الجيب يدى
يخرج منه ، وإن كان في غيره من الخرب
بيوت ويدحس في بيوت المهر المسافر
تخطه به ، والتي ﷺ يقصر في سفره إلا
بعد الخروج من مدينة^(٣)

(١) شرح الكبير ٢١، ٢٢ - ٢٣

(٢) حديث أس - صاحب المصروع ورد في نسخة تكب
رواه

وسورة السجدة ١٠٠٠٠٠ ط - سامة وسامة
٢١ ، ٢٢ ط - المصنف (الخط من)

(٣) قوله لا يسجد ٣٩١ - ٣٩٢

(١) فتح الباري ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وصغر منحه ٦٤

بالقصر في الوقت . وينقلب حرص المسافر أربعاً عند علقه المعهدة من الحظية لأنه لما احتسب به صار قيعاً له ، لأن منيته واحدة عليه ، لقول النبي ﷺ : «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه»^(١) ، وأدب الصلاة في الوقت بما يشمل التعبد ، وهو التبعية ، فيعتبر حرصه أربعاً ، فصار صلاة المقتدى مثل صلاة الإمام ، فصح اقتداؤه به .

ولا يصح اقتداء المسافر بالمقيم خارج الوقت عند الحنية ؛ لأن الصلاة خارج الوقت من باب الفضة ، وهو خلاف عن الأداء ، والأداء لم يفسر فلا يتغير الفضة بالتأخر . بل يقسم ، فبقت صلاته ركعتين وصارت القعدة الأولى للشهد ، فرضاً في حقه ، وهي نفل في حق الإمام فيكون هذا اقتداء المهرص بالمكتف في حق الفعل ، وكما لا يجوز اقتداء المهرص بالمكتف في جميع الصلاة ، فلا يجوز في ركن من

ولو أن قضيماً صل ركعتين بقراءة ، فلما قام إلى الثالثة جاء مسافراً والمقتدى به بعد خروج الوقت لا يصح ، لما سبق بيانه من أن حرص المسافر نفرد ركعتين بخروج الوقت ، والقراءة حرص عليه في الركعتين ، وهي نفل في حق

المسافر التي تقصر ، ويقدر القصر

٢٣ - الصلوات التي تقصر هي الصلاة الرباعية ، وهي الظهر ، والعصر ، والمغرب ، إجماعاً ، ولا تقصر في المغرب والمغرب حلت عائشة - رضي الله عنها - فقرص صلاة السفر والحضر ركعتين ركعتين فلما أقام وسر الله ﷻ بالمكتبة ردت في صلاة الحضر ركعتان وركعتان وركعت صلاة السفر لطول القراءة وصلاة المغرب لها وتر النهار^(٢) ، ولأن القصر هو سقوط شرط فصلا ، وبعد سقوط الشرط من السفر والمغرب لأبقى نصف مشروع ، بخلاف الصلاة الرباعية فيها هي التي تقصر وذلك في جميع المذاهب

ويقدر القصر ، أن تقصر الرباعية ركعتين لأقصر

ولا تقصر في الشمس عند الحنية

ولا تقصر في السجود عند الشافعي^(٣)

اقتداء المسافر بالمقيم ، وحكمه .

٢٤ - ينكح الحنية . وصح اقتداء المسافر

(١) حديث عائشة رضي الله عنها فقرص صلاة السفر والظهر ركعتين ركعتين .

المهرص من حرمه ١١٧ - ط الكتب الإسلامية .

واشار بر الخطأ في صلاة

(٢) البدائع ١/٢٢٦ ، ٢٢٦ ، وصريح الفكر ٢٦٠ ، وصبر الشفايح ١٦٠ ، كتاب صلاة ٢٢٥ ،

(٣) حديثه ، (إبراهيم بن الإمام تقي الدين)

تاريخ مسلم ١/٣٠٩ - ٣١٠ - ط الحديث من حديث

في غيره .

المقيم في الأخيرين ، فيكون عند الضرر
بالفعل في حق الفقرة
وأب قضاء المقيم بأشعار صحيح في
تحت ودرج الوقت ، لأن صلاة المسافر في
الحالتين رخصة ، والعمدة تعرض في حق من
في حق نصي ، والقضاء المنع من الضرر
حائز في كل الصلاة فكذلك في غيرها ، ورد
سنة الإمام على رأس الركعتين لا يسلم
فيم ، لأنه قد بقي عليه شطر الصلاة ،
طوسم سميت صلاته ، ولكنه يفرض فيها
رُبع ، يكون التي يجوز ، وأما ما قيل من
صلاتكم فإذا قوم سقروا^(١) ويعود الإمام
مسافر وبالفحص القضاء برسول عليه
السلام^(٢)

وعد المالكية يجوز القضاء بالمسافر بالتعليم
مع التكره ، ويلزمه الإجماع ولزوى
تقصير ، فتعلمه الإمام ، وهذا إذا أدرك معه
ركعة ، واختلف في الإعادة ، لمصلحة من
أشهر
وجوز - أيضا - قضاء المقيم بالمسافر مع
التكره ، ويسمى المسافر ويسمى المقيم^(٣)
ويجوز كذلك عند المشايخ والحنابلة

ذهب طرطوس والشافعي ونحوهم من
خدم - إلى أن المسافر أن أدرك مع الإمام
مقيم ركعتين أحزناعه
ذهب أحمد وأبو حنيفة والشافعي وقوله -
أن أنه إن أدرك معه ركعة تكرر ثم ، وإن
أدرك معه أقل من ركعة قصر^(٤)

فذهب فائدة السفر في الحضر وعكسه

٢٥ - قال أحمد في المالكية والشافعية في
التقديم من كانت صلاة في السفر فصلاها في
الحضر ركعتين ، ومن كانت صلاة في الحضر
فصلاها في السفر أربعة ، لأن القضاء بحسب
الأدلة

وأفتى في ذلك آخر الوقت ، لأنه المصير
في السجدة عند عدم الأدلة في الوقت
وقال أبو زر إذا سافر وقد بقي من الوقت
لدر ما يمكنه أن يصلي فيه صلاة السفر
يعطي صلاة الحضر ، وإن كان باقي حقه
من صلاة أربع^(٥)

ذهب الشافعية في التخيير - وهو

(١) حدث أبو داود عنه

قضاء ركعة واحدة

(٢) حديثه أخرجه ، ٩٢

(٣) شرح التلخيص ١٠٦

(٤) من المحدثين ٢٥٨ - ٢٥٩

(٥) في السفر ٢٥٨

(٦) مع الله ١٠ - والمصنف على الشرع المذكور

٢٦٠

حكاهم للقيم وبإقامة شرائط هي

الأولى نية الإقامة ومثلها المعصرة

٢٧ - نية الإقامة أمر لا يرد منه بعد احتية ،

حتى لو دخل مصرًا وبكث يه شهرًا أو أكثر
لا يفسد فاقله ، ، فاحدة أخرى يقو ،

أخرج اليوم أو غد ، ، ولم هو الإقامة ، بونه

لا يصير حثيًا ، بذلك لإجماع الصحابة

- رضي الله عنهم - فلو أنه روي عن سعد بن أبي

وقاص - رضي الله عنه - أنه قام بقراءة من

قوى تسليخ شهرين وكان يصير الصلاة

وعن ابن عمر - رضي الله عنهم - أنه اقام

بأذربيجان شهرًا وكان يصير الصلاة وغير

علمة - أنه اقام يحولون سنين وكان

بغفر وروي عن عمر بن الخطاب رضي

الله عنه - أنه قال : أعزيت مع رسول الله

يخلف شهدت معه الصبح - فأقام سكة شامي

عشرة ليلة ، لا يصلي إلا ركعتين ، ويقول

يا أيها البلد حسوا أني ما أمان يوم سمره "

أما مدة الإقامة للمعصرة فاقالها خمسة

عشر يومًا ، له وروي عن ابن عباس وابن عمر

(حديث عمر بن الخطاب - مروي مع بسيل -

أنه)

أما مدة الإقامة في السفر فاقالها خمسة

عشر يومًا ، له وروي عن ابن عمر وابن عباس

أنه إذا كان في السفر فاقالها خمسة عشر يومًا ،

الأصح - إلى أنه لا يجوز به القصر ، لأنه

تخفيف شعور بعدو عزاء برهال المعتر - ريد

دائه في السفر فقصاها في السفر به

قولان - أحدهما - لا يقصر : لأنها صلاة

ردت من أربع ركعتين ، فكان من شرطها

سوق ، والثاني - له أن يقصر وهو

الأصح - لأنه تخفيف معنى سفره ، وانصر

بأن ، فكان تخفيف باب وإن دائه في

المحضر صلاة ، فأرد قصاها في السفر ، غير

له القصر ، لأن ثبت في دمه صلاة تامة به

غير له القصر - وذلك المربي له أن

يقصر (١)

وقال الحافظ - إذا سبي صلاة قصر

فذكرها في السفر ، أو سبي صلاة سفر

فذكرها في المحضر صل في الحالتين صلاة

قصر صل عليه أحمد في رواية أبي داود

والأثرم ، لأن القصر رخصة من قصر السفر

فيمن يرواه

رواه حالة السفر :

٢٦ - المسافر إذا صح سفره بطل عل حكم

السفر ، ولا يتم هذا الحكم إلا أن سوي

الإقامة ، أو يدخل وجه ، ويستند نزل

حالة السفر ، ويصبح مقيمًا تنطق عنه

القصر على المصعد ، ويستثنى من نية الإقامة جهة العسكر بمحل حوى ، فإنها لاتضع حكم السفر وإذ أقدم بمحل في أثناء سفره دون أن يوى الإقامة به ، فإن إقامته به لايجع القصر ولو أقام مدة طويلة إلا أنه إذا علم أنه سيقيم أربعة أيام في مكان عدة ، فإن ذلك يقطع حكم لسفر ولو ، بنو الإقامة ، لأن العلم بالإقامة كالتية ، بخلاف الشك فإنه لايفتح حكم السفر^(١).

ويشترط الشاذية لو بوى المسافر المكث ، ولو عدا الإقامة أربعة أيام نامة بالليل ، لو بوى الإقامة وأطلق بموضع عينه ، تقطع سفره ويحسب ذلك الموضع سواء أكان مقصده أم في طريقه ، أو بوى بموضع يصل إليه إقفله أربعة أيام تقطع سفره مالمع مع مكانه

ولو أقام أربعة أيام بلا به انقطع سفره بشيها ، لأن الله تعالى أباح القصر بشرط المضرب في الأرض ، والمقيم والمساكن على الإقامة غير حاسب في الأرض ، والله يهب أن يكون الأربع لايقطع السفر ، هي الصحيحين ، ويميم المهاجر بعد قضاء

- رخي الله عنهم - أيها فالأ إذا دخلت بلدة وأنت مسافر وفي غرت أن نعيم بها خمسة عشر يوما فأكمل الصلاة ، وإن كنت لا تدري متى تظهر فاقصر ، فإن الكسلي هذا ما لايرصل إليه بالاحتياط ، لأنه من جهة المتأخير ، ولأبطل بها لتكم جزها ، فالظاهر أنها قلاء سراحا من رسول الله ﷺ^(٢).

وعند المالكية لايدع النية ، وأقل مدة الإقامة أربعة أيام صحاح مع وجوب عشرين صلاة في مدة الإقامة ، ولا عكس الأيام يوم الدحول إلى محل بعد حلول الصبح ، ولا يوم الخروج إن خرج في أثناء ولا بد من إجماع الأمرين : الأربعة الأيام والعشرين صلاة .

واعتر مسعود : العشرين صلاة فقط ثم إن نية الإقامة إما أن تكون في أثناء السفر ، وإما أن تكون في أثناء ، فإذا كانت في أثناء السفر ، وكانت المسافة بين النية وبين محل الإقامة مسافة قصر ، قصر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة معمل ، وإلا أتم من حين النية ، أما إن كانت النية في أثناء السفر فإنه يقصر حتى يدخل محل الإقامة بالمعمل ، ولو كانت المسافة بينهما دون مسافة

(١) القسري على شرح الكبير ٢١٤٢

(٢) البهجة ١٨٠٩٢/١

نقص في مكان واحد أو ما شابه المكان الواحد ؛ لأن الإقامة قرأه والانشغال بصاده .
فقد روى المسافر الإقامة المدة القاطنة
للمسافر في موضعين ، فإن كانا مصرراً واحداً أو
عريه واحداً صريحاً مقبلاً ؛ لأنها تحت واحد
حكمها ، وإن كانا مصريين محرمة وسى ،
أو الكوفة والحيرة ، أو إن كانا قريتين ، أو
أحدهما مصرراً والآخر قريه فلا يصير مقبلاً ،
ولا تزور حالة السفر ، لأنها مكانان متباينان
حقيقةً وحكمياً ، فإن روى المسافر أن يقيم
بالليل في أحد الموضعين ويخرج بالظهر إلى
الموضع الآخر ، فإن دخل أولاً للموضع الذي
روى المصام فيه بالليل يصير مقبلاً ، ثم
بالخروج إلى للموضع الآخر لا يصير مسافراً .
لأن موضع إقامة الرجل حيث يبيت فيه

الشريعة الثالثة - صلاحية المكان للإقامة

٢٩ - بطون الحجة : لا بد أن يكون المكان
الذي يقيم فيه المسافر صالحاً للإقامة ، والمكان
الصالح للإقامة هو موضع الثبوت والقرار
في العادة ، نحر الأمصار والقرى ، وأما
الفساتج والجريه وسعيته فليست موضع
الإقامة ، حتى لو روى الإقامة في هذه
المواضع مدة عشر يوماً لا يصير مقبلاً ، كما
روى عن أبي حنيفة ، ودوي عن أبي يوسف
في الأمصار والأكراد والركبان إذا نزلوا

إقامة ولو ظناً ، أو حبس ظلم ، أو حبس مطر
نصر أبداً ، لأن سبي ﷺ وأقام ميثق
عشرين يوماً بقصر الصلاة^(١)
فإن عدم أو ظن أنها لا تنقص في ربه
أيام ثمة الإقام ، كما لو روى بطنه أكثر من
أربعة أيام ، وإن روى إقامة بشرط ، كأن
يقول : إن بقيت دلاقاً في هذا البلد أقمت
فيه وإلا فلا ، فإن لم يلقه في بلد فله حكم
المسافر ، لعدم الشرط الذي على الإقامة
عليه ، وإن لقيه في صر مقيم ، لا استحبابه
حكمه به الإقامة إن لم يكن صبح بيت الأولى
لإقامته قبل لقائه أو حال لقائه ، وإن صبح
أبيه بعد ثلثه فهو كمسافر روى الإقامة ،
فليس له أن يقصر في موضع إقامته ، لأنه
عن ثلث له فيه حكم الإقامة ، فأثبه
بطنه^(٢)

الشريعة الثانية - المحذور مكان إقامة المشرقة للإقامة

٢٨ - مرجح الحجة بأن المادة التي يذهبها
المسافر ويصير ب مقبلاً ، بشرط فيها أن

(١) حديث : أنه ﷺ أقيم ثلثون مقراً يوماً بقصر الصلاة

المسافر : وادع (٢٧/٢) - محقق عزت حيد ومصنف
والبيهقي (٢٧/٢) : ذكره لمهاجر (المسافر) من
حديث جابر بن عبد الله (قوله : أو إذا كان في بلد من بلاد
ولا البهني قتال لا ولا يغيرون

(٢) كتاب الفقه ٢٢٠/٢

لإقامة صحت به ، ولأنه القصر .
وعند الحاجة قولان في اشتراط كون
المكان صالحاً للإقامة^(١)

حكم التهمة في الإقامة والمدة لنية التشيع
فيها .

٣٠ - يقول الحنفية : المدة بنية الأصل في
الإقامة ، ويصير التبع مقبلاً بإقائه الأصل
كالعبد والرؤا واخشي ويحد ذلك
وإنما يصبر التبع مقبلاً بإقامة الأصل ،
وتتطلب صلاته أربعاً إذا علم التشيع بنية إقامة
الأصل . طاب إذا لم يعلم فلا ، حتى إذا
علم التشيع صلاة المسافرين قبل العلم بنية
إقامة الأصل ، دون صلاته جهائزاً ، ولا يجب
عليه إعادتها .

وقد مر بهان حكم التهمة في حاله
السفر ، وتفصيلُ فتاواه في ذلك
والإقامة كالسفر في التهمة
دخول الوطن

٣١ - إذا دخل المسافر وطنه زال حكم
السفر ، وتغير نومه بصيرورته مقبلاً ، وسواء
دخل وطنه للإقامة ، أو للاجتناب ، أو لفحصه ،
حاجة ، أو اجتاشه للربح إلى دخوله ؛

بحوائهم في موطنه ، وسواء الإقامة خمسة
عشر يوماً صاروا مقبلاً ، وعلى حد ، إذا
موى المسافر الإقامة فيه خمسة عشر يوماً يصبر
مقبلاً كتاباً القرية . وفي رويته أخرى عن أبي
يوسف : أنهم لا يصبرون بذلك حقيقين
والحاصل أن هناك قولاً واحداً عند أبي حنيفة
وهو لا يصبر مقبلاً في المكان ولو كان ثمة يوم
وطنا ذلك المكان بالحجيم والقاسط . وعن
أبي يوسف رويته أن والصحيح قول أبي
حنيفة ، لأن موضع الإقامة موضع القرار ،
والطاعة ليست موضع القرار في الأصل فكانت
إليه لعمري

ولو حاصر المسلمون مدينة من مدائن
أهل الحرب ، ووطر انفسهم عن إقامة
خمس عشر يوماً لم يفسح بنية الإقامة
ويقتضون ، وكذا إذا برزوا المدينة وحاصروا
أهلها في حصن . وقال أبو يوسف إن
كانوا في الأنصبة والقاسط خارج البلدة
فكذلك ، وإن كانوا في الأنصبة صحت
بنتهم . ولعل وير في العهدين جميعاً إلى
كنت المشركه والغلبة للمسلمين صحت
بنتهم ، وإن كانت للمعد لم تصح

لما المالكية والقاسط فلا يشترطون أن
يكون المكان صالحاً للإقامة ، هو سوى
لمسافر الإقامة في مكان ، ولو كان عبر صالح

(١) الفتاوى ٩٨/٦ والشرح الكبير ٣٦/١ . وقيل : صحيح
٣٦٢/١ . وهذا مطلب ١٧٢ . والإجماع
٣٦٢/٢

وإن كان بين المكان الذي خرج فيه عن
العمرة وبين الوطن مدة شهر فصراً ، فلا يصير
مقياً ، لأنه بالعمرة على العود قصد ترك السفر
إلى جهة ، وقصد السفر إلى جهة أخرى ،
فلم يكمل العمرة على العود إلى السفر بهروج
المنطوق ، يعني سافراً كما كان إلى أن يدخل
وطنه .

جمع الصلاة

٤٣ - مراد بالجمع هو أن يجمع المصلي بين
فريضتين في وقت إحداهما ، جمع مضمين أو
جمع تاحير

والصلاة التي يجوز فيها الجمع هي :
لتظهر مع العصر ، ولتغرب مع العشاء ،

والجمع بين فريضتين جائز بإجماع
الفقهاء ، إلا أنهم اختلفوا في مسوغات
الجمع قصد لتعجيل الجمع بين الظهر
والعصر في وقت الظهر يعرف ، وبين المغرب
والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة ، لمسح
الجمع عندهم هو الحج فقط ، ولا يجوز
عندهم الجمع لأي غير آخر ، كالسفر
والظفر

وعند المالكية تلجمع مدة أسباب .

لأن رسول الله ﷺ كان يخرج مسافراً
إلى الغزوات : ثم يعود إلى أهله ولا يجد
فيه الإقامة . لأن وطنه مضمين للإقامة فلا
حاجة إلى التعيين بالنية

ودخول الوطن الذي ينتهي به حكم
السفر هو أن يعود إلى المكان الذي بدأ منه
القصر ، فإذا قرب من بلدته حضرت الصلاة
فهو مسافر عالم يدخل ، وقد روي : أن علياً
- رضي الله عنه - حين قدم أنكوه من البصرة
صل صلاة الظهر وهو يظن إلى بيت
الكوفة وروي - أيضاً - أن ابن عمر - رضي
الله عنهما - قال للسافر : صل ركعتين عالم
تدخل منزلك . وإذا دخل وطنه في وقت
وجوب الإحرام

العمرة من العود إلى الوطن

٤٤ - إذا عمّر السافر على العود إلى وطنه صل
أن يسير مسافة القصر ، فإنه يجمع مضمين من
حين عزم على العمرة ويصل ثامناً ، لأن العزم
على العود إلى الوطن قصد ترك السفر بمسافة
فيه الإقامة ، واتسم به المشافهة مع ذلك أن
يسوي وهو مستقل ماكت ، أما لو روي وهو
سائر فلا يقصر حتى يدخل وطنه (١)

(١) يدل على ذلك ما رواه الشيخان ١٥٦١ ، ٢٧ ، يشرح الكبير

٢٦٨ ، ٢ ، وصلى صلاة ٢٦٩ ، وذكره عاص

١١٦٩

(٢) يدل على ذلك ما رواه الشيخان ١٥٦١ ، ٢٧ ، يشرح الكبير

٢٦٨

وذكره في الترمذي ١٥٦١ ، يشرح الكبير ١٥٦١

صلاة المسافر ٣٣ ، صلاة المغرب ، الصلاة على الميت ، صلاة النافلة ، صلاة النفل

السعر ، والمطر ، والرحل مع الظنمة ،
والمرض ، وبقرة ، وبرذلة

وراد الشاعبة على ماذكرة الملائكة عدم
إقراء المصير

الصلاة على الميت

وراد احتياجه كذلك ، الريح الشديدة
على أن هناك بعد ذلك شرط بالنسبة
منه للمسوعات تختلف بحالات المذاهب مع
تفصيل كثير ، وذلك مثل من اشترط في
المسافر غيرها معينا ، كقول مالك ، لا يجمع
المسافر إلا أن يجده به أسير ، ومنهم من
اشترط سعر العرية كالخيل والعرو ، ومنهم من
مع الجميع بسبب الضرر بها وأجله بلاء ،
ومنهم من أجاره بسبب الخطر ليلا ونهار

انظر . جنازة

صلاة النافلة

انظر . صلاة التطوع

وتفصيل ذلك في مصطلح (جمع
الصلوات)

صلاة النفل

صلاة المغرب

انظر . صلاة التطوع

انظر - للصلوات الخمس المفروضة

ويصل صلات الوتر ، وأبو هريرة ، بن علي
واحد

وصلاة الوتر تختلف معها ، هي قول هي
جزء من صلاة يوم الليل وإنهجه ، قال
البرقي : هذا هو الصحيح المنصوص عليه
في الأم ، وفي المختصر وفي وجه أبي بصير
الشافعية ، أنه لا يسي تجمدا ، بل الوتر
غير التهجيد^(١) .

الحكم التكليفي

٢- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوتر سنة
مؤكدة ، وليس واجبا ، ودليل مسنده قول
الشيخ رحمه الله : **وإن الله عز وجل يحب** ، فأبوا
يا أهل العراق^(٢) ، وإن النبي ﷺ فعله وواظب
عليه .

واستدلوا لعدم وجوبه بما ثبت ، وأن
النبي ﷺ سأله أمراء بني عمار بن عبد الله عليه
في الجرم والبلية ؟ فقال : **حسن صلوات ،**
فقال هل علي غيرها ؟ قال لا إلا أن
نطوع^(٣) .

وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رجل من بني

صَلَاةُ الْوُتْرِ

التصريف *

١- الوتر (بفتح الواو وكسر الدال) لغة العدد
الفردي ، كالأحاد والثلاثة والخمسة^(٤) .
ومنه قول النبي ﷺ : **إن الله عز وجل يحب**
الموسر^(٥) ، ومن كلام العرب كان الصوم
شعرا مؤثريهم ولؤثريهم ، أي جعلت لهمهم
وئرا . وفي الحديث : **ومن استحضر**
فلو سراً^(٦) معناه يلتفت إلى ثلاثة أحوال أو
خسة أو سمة ، ولا يستح بالشفع .

والوتر في الاصطلاح صلاة الوتر ، وهي
صلاة تفصل ما بين صلاة العشاء وظلوع
الفجر . تحتمل بها صلاة الليل ، سميت
بذلك لأنها تعمل وئرا ، ركعة واحدة ، أو
ثلاثا ، أو أكثر ، ولا يجوز جعلها شعرا ،

(١) لسد المصيب

(٢) حديث أبيه رحمه الله وصلى عليه

أخرج البيهقي (الفتح ١/٢٦١) ، ط السلفي ، وسلم
(٢/٢٠٩) - ط حسبي من حديث أبي هريرة ، واللفظ
لحم

(٣) حديث من استحضر فليؤد أحسنه البخاري ، (الفتح
٢٦٢/١) - ط السلفي ، وسلم (١/٢٦٦) ط حسبي من
حديث أبي هريرة

(٤) (المعجم لكتوري ٤٨٠/٤)

(٥) حديث : **من لله يوم وصلى يوم** ، فأوردوا أهل العراق
أخرج البيهقي (٢/٢٦٦) - ط حسبي من حديث علي
بن أبي طالب ، قال البيهقي : حديث حسن

(٦) حديث ، سئل (الأخرى)

أخرج البيهقي (الفتح ٥/١٨٢) - ط السلفي ، وسلم
(١/٢٠٩) - ط حسبي من حديث طلحة بن عبيد الله ،

صلاة الوتر ٢

كانت واجبة ١٠ صلاة على الرحلة ،
كالقراقرص^(١)

وروي أبو حنيفة - حلال لصاحبه - وأبو
بكر من الحيلة إلى أن الوتر واجب ،
وليس بمؤخر ، وإنما لم يجعله فرضاً لأنه لا
يكسر حاجته ، ولا يكون له كفاية
لغيره ، واستدل بوجوبه قول النبي
ﷺ "الوتر من صلاة" ، قال أبو بكر
ثلاث "وعنه ﷺ" ، قال الله تعالى "مذكم
بصلاة هي خير لكم من حمر البهائم" ، وهي
صلاة الوتر ، فصلوها ما بين صلاة العشاء
إلى صلاة الصبح ، وهو أمر ، والأمر يقتضي
الوجوب ، والأحاديث الواردة كثيرة ، ولأنه
صلاة مؤنة نقصي

وروي عن أبي حنيفة أنه سنة ، وأنه
رواه فائده أنه فرض ، لكن قال ابن
الهيثم مراده بكونه سنة أنه ثبت بالنسبة ،

كانه يدعى المحدثين سمع رجلاً بالشام
يكنى بأحمد ، يقول الوتر واجب قال
المحدث فرسعت إلى عماده بن الفضل -
رحمى الله عنه - فعرصت له وهو رافع إلى
المسجد ، فاحترق بالذي قال أبو عبد الله - فقال
عبد الله كذب أبو عبد الله ، سمعت رسول
الله ﷺ يقول - "خير صلوات كتبها
الله على عباده" ، من جاء بين يدي لم يصنع
منه شيئاً - استخفافاً عنهم ، كان له عند
الله عهد أن يدخل الجنة ، ومن لم يأت من
طيس له عند الله عهد ، إن شاء عذبته وإن
شاء رزقناه الجنة^(٢) .

ويقال على رضى الله عنه - "الوتر ليس
يحكم كهيئة الصلاة المكتوبة" ، ولكن منه ،
سواء رسول الله ﷺ قاله ، وإلا الأمر يجوز
فعله على الرحلة بعد الضرورة ، وبذلك
يدخل النبي ﷺ ، قال بن عمر - رضى الله
عنه - "كان رسول الله ﷺ يصلي على
لراحله قبل أن يبعثه مؤنة ، ويوتر عليها ،
غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة^(٣) ، فلو

(١) تاجي لسان كافي ٢٢٠ ٢٢١ ، والمصنف حروي ١٢٠
ديريه ٢٢٢ ٢٢٣ ، والقسري ٢٢٢ ٢٢٣ .

(٢) حديث قاله بن عمر - رضى الله عنه -

١٢٠ - روى أبو حنيفة (١٢٢/١) ١٢٢٠ - تحقيق عمر عبد
الحسن - بيروت الديري ٢٢٠ - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -

دار المعرفه ، وروى بن عمر - رضى الله عنه -

(٣) حديث - روى بن عمر - رضى الله عنه - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -
البيهقي - مسند أبي حنيفة ٢٢٠ - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -

البيهقي - مسند أبي حنيفة ٢٢٠ - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -
البيهقي - مسند أبي حنيفة ٢٢٠ - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -

البيهقي - مسند أبي حنيفة ٢٢٠ - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -

(١) حديث - روى بن عمر - رضى الله عنه - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -
البيهقي - مسند أبي حنيفة ٢٢٠ - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -
البيهقي - مسند أبي حنيفة ٢٢٠ - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -

(٢) حديث - روى بن عمر - رضى الله عنه - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -
البيهقي - مسند أبي حنيفة ٢٢٠ - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -

(٣) حديث - روى بن عمر - رضى الله عنه - (٢٢٢/٢) ١٢٢٠ -

من حر الشعم ، وهي صلاة الوتر، فصلوها ما
بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر^١

ومن هنا ذهب المحقق إلى أن من تركها
عند أبيه ، وكذا به ذلك ، قال أحمد ، من
تركها بعد صلاة الفجر وجعل سوره ، ولا ينبغي أن
تصل به شهادته اهـ

والوتر من الحسن الزوائد عند أحمد ،
وفي أحمد حليل مناهجه وهو عند ذلك
والشاذبه أكد الزوائد فصلها^٢

وأكد السور عند خصائصة صلاة
الكسوف ، لأنه يفتي بتركها عند وجود
سبب ، ثم الاستسقاء ، لأنه شرع لها
اجتماعه مطلق ، فأنشئت الترخيص ، ثم
التراخي ، لأنه مرسوم عليها حشبه في
تخصيص تركها أصيب الترخيص من حيث
مصرعها اجتماعه ، ثم يورد لأنه ورد فيه
من الأخبار ما لم يأت مثله في تركها المجزئ
ثم سبه الترخيص ، ثم سبه بغيره ، ثم سبه
قرائته سوره^٣

فلا يدل الوجوب ، ورواه بأنه فرض أنه
فرض عمل ، وهو جواب^٤

وجوب الوتر عن النبي ﷺ

٣ - صرح الشافعية والحنابلة بأن من
حصانهم التي يفتي وجوب الوتر عليه ،
فإنما تركه كما يصل الوتر على الراحلة
عنصل أنه لم يترك ، أو أنه كان ولياً عليه في
الخصر دون السور واستدلوا بقول النبي
ﷺ ثلاث من علي فرائض ، وهي نكح
تفزع الوتر ، وأجر ، وصلاة
الحجر^٥

درجته لنية في صلاة الوتر عند غير
المحقة ، ومثلها بين سائر التوافل

٤ - صلاة الوتر عند الجمهور سه مؤلفة
لحديث عهد الله من غيره المصوب ،
والأحد ثبت النبي صلى الله عليه وسلم
حججه من حديثه قال قال رسول الله
ﷺ إن الله يمدكم بصلاة هي خير لكم

١ - هذا ما يفتح الله

٢ - مخالفت إلى غير ذلك ، فالحاصل الصحيح

٣ - ١٢٠٠ ١٢٠٠

٤ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم
٥ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم
٦ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم
٧ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم
٨ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم
٩ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم
١٠ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم

١ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم

٢ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم

٣ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم

٤ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم

٥ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم

٦ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم

٧ - حديثه أنما هو خير ما فعلتم وهو خير ما فعلتم

• صلاة الوتر •

وقت الوتر .

بين طلوع الفجر وبين أن يصلي الصبح ، ما
م يحش أن تصلي صلاة الصبح مطلق
استتمس . فهو شرع في صلاة الصبح ،
وكان متقدماً ، قبل أن يصلي الوتر ، فبذلك
قطعها ليصلي الوتر ولا يدرى ذلك
للوقت ، وفي الإمام رويان^(١)

ونصب الحنيفة إلى أن وقت الوتر هو
وقت العشاء ، أي من عروب الشمس إلى
حدوث الفجر ، ولذا اكتمى ما دون العشاء
رأبته ، فلا يؤذن للوتر ، ولا يقام لها ، مع
مؤمن بوجوده

قالوا : ولا يجوز تقديم صلاة الوتر على
صلاة العشاء ، لا لعدم دخول وقتها ، بل
لوجوب الترتيب بين وبين العشاء ، فلو
صلى الوتر قبل العشاء باسماً ، أو ملاحاً ،
فظهر عدم صلاة العشاء دون الوتر يصح
وتر ويعيد العشاء وحدها عند أبي حنيفة ؛
لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر . وقال
الحنفية - أيضاً - من لم يجد وقت العشاء
والوتر ، وإن كان في ذلك مطلق فيه الفجر مع
عروب الشمس ، أو قبله ، فلا يجب عليه

• وقت الوتر عند اخلائه وهو الغد .
عند الشافعية - يبدأ من بعد صلاة العشاء
وتلك حديث خارجة انتقد ، وفيه
مقصودها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر
قالوا : يصح استحباباً بعد سنة العشاء ،
ليؤلى بين العشاء وبينها . قالوا : ولو جمع
الصلوات بين العشاء والعشاء مع تقديم ، أي
في وقت المغرب بعد وقت الوتر من بعد تمام
صلاة العشاء .

ومن صلى الوتر قبل أن يصلي العشاء ،
يصح وتره لعدم دخول وقت ، فلا تصح
سليقاً عامه

وفي قول عند الشافعية : وقت الوتر هو
وقت العشاء ، فهو صلى الوتر قبل أن يصلي
العشاء صح فخره
وأخر وقت عند الشافعية ، وإحالة على
الفجر الذي لحق حديث خارجة ، انتقد .

وهذه المالكية إلى أن أول وقت صلاة
الوتر من بعد صلاة العشاء الصحيحة
وشبب الشافعية ، من قدم العشاء في جمع
التقديم فإنه لا يصح الوتر إلا بعد صعب
التمتع . وإما آخر وقت الوتر عندهم فهو
طلوع الفجر ، إلا في الضرورة ، وذلك من
غلبة عبادة عن ورود أنه لا يصح فيه ، فيوتر ما

(١) المغني ١٠١١ ، مطالب أبي الميم ١٠٢١/١ ،
وتشابه المصنف ١٠٢١/١ ، ١٠٢١/١ ، والمصنف على شرح
المصنف ١٠٢١/١ ، وحاشية المصنف على شرح الرسالة
١٠٢١/١ (الوقت) ١٠٢١/١

العشاء ولا وتر^(١)

عدد ركعات صلاة الوتر

٧ - أقل صلاة الوتر عند الشافعية واثنانيلة
ركعة واحدة قالوا ، ويجوز ذلك بلا كراهة
لحديث « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا
حبب الصبح فأوتر بركعة »^(٢) والاقتصار
عندها بخلاف الأولى ، لكن في قول عند
الشافعية شرط الإتيان بركعة سبق فعل يعد
العشاء من صحتها ، أو غيرها لم يؤثر العمل
في قول عبد الحليم ، بخلاف الصحيح
من الشافعية ، يكره الإتيان بركعة حتى في
حل المسافر ، وتسمى التبراء ، ذكره
صاحب الإتحاف
وقال الحنابلة ، لا يجوز الإتيان بركعة ،
لأن النبي ﷺ « نهى عن التبراء »^(٣) ما رواه
أبو داود أن عمر - رضي الله عنه - رأى رجلاً
يوثر بواسطة ، فقال ما هذه التبراء ؟ فسمعتهما
أن لا يؤتمن^(٤)

٦ - واقع الصفة : على أنه بعد جعل الوتر
آخر التوابع التي يصل الليل ، فنقول النبي
ﷺ « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل
وتراً »^(٥)

فإن زاد من صل العشاء أن يتنفل بجمع
وتره بعد النفل ، وإن كان يريد أن يتوجه
أي يقسم من آخر الليل - فيه إذا وثق
بصحته - وآخر الليل يسحب له أن يوتر
رسوله ليعده آخر الليل ، وإلا فمستحب
تقديمه قبل النوم ، حديث ابن خاتم أن
لا يهرم من آخر الليل فيوتر أوله ، ومن طمع
أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل ، فإن صلاة آخر
الليل مشهورة ، وذلك لفصل^(٦) وحديث
عائشة - رضي الله عنها - قالت « من كل
الليل فدا وتر رسول الله ﷺ ، من أول الليل
والوسطه وآخره ، فانهي وتره إلى سحره »^(٧)

(١) صحيح مسلم ٢٠٢٢١ ، والفقير فاعتبه ٥١٢٩
(٢) صحيح : « جعلوا آخر صلاتكم بالليل وتره » أحد
الصحاحين (الصحيح ٥٨٨٢ ط الطبع) جسم
١/١٩٥ ط (صحيح ابن حبان) من حديث ابن عمر
(٣) صحيح : « من كان لا يقدر في سر الليل »
لنعمه ، (٥٢٢/١) ط (صحيح ابن حبان) من حديث سارس
حد الله
(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٢١ ، وحاشي على النووي على
شرح صحيحه ١٥٩٦ ، وكشاف الصغائر ٢١٦/١
وحديث عائشة - « من كل الليل فدا وتر رسول الله
ﷺ » مشهور ، (٥٨٨٢/٢) ط (صحيح ابن حبان) من حديث سارس
(٥) صحيح مسلم ٢٠٢٢١ ، والفقير فاعتبه ٥١٢٩
(٦) صحيح : « جعلوا آخر صلاتكم بالليل وتره » أحد
الصحاحين (الصحيح ٥٨٨٢ ط الطبع) جسم
١/١٩٥ ط (صحيح ابن حبان) من حديث ابن عمر
(٧) صحيح : « من كان لا يقدر في سر الليل »
لنعمه ، (٥٢٢/١) ط (صحيح ابن حبان) من حديث سارس
حد الله
(٨) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٢١ ، وحاشي على النووي على
شرح صحيحه ١٥٩٦ ، وكشاف الصغائر ٢١٦/١
وحديث عائشة - « من كل الليل فدا وتر رسول الله
ﷺ » مشهور ، (٥٨٨٢/٢) ط (صحيح ابن حبان) من حديث سارس

(١) صحيح مسلم ٢٠٢٢١ ، والفقير فاعتبه ٥١٢٩
(٢) صحيح : « جعلوا آخر صلاتكم بالليل وتره » أحد
الصحاحين (الصحيح ٥٨٨٢ ط الطبع) جسم
١/١٩٥ ط (صحيح ابن حبان) من حديث ابن عمر
(٣) صحيح : « من كان لا يقدر في سر الليل »
لنعمه ، (٥٢٢/١) ط (صحيح ابن حبان) من حديث سارس
حد الله
(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٢١ ، وحاشي على النووي على
شرح صحيحه ١٥٩٦ ، وكشاف الصغائر ٢١٦/١
وحديث عائشة - « من كل الليل فدا وتر رسول الله
ﷺ » مشهور ، (٥٨٨٢/٢) ط (صحيح ابن حبان) من حديث سارس

وأكمل من الثلاث خمس . ثم سجد . ثم
سجد ثم إحدى عشرة ، وهي أتمها^{١١}
أما الحنفية فلم يدعوا في عبادة إلا
ثلاث ركعات ، يستشهدون بسلام ، كما يقضي
بصرى . وأحبوا أن يكونوا عشرة . وهي لغة
عند . وكان رسول الله ﷺ يوتر ثلاث لا
يسلم إلا في حره^{١٢} . وفي أحد من حكي
أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب قال
ابن القيم وهو مرئي عن فقهاء المدينة
السنة^{١٣}

«ما عهد الملائكة لربهم ركعة
واحدة ، لكن لا يكسبون إلا بعد شفع
بسمها ، وأحببت أن يقيم شفع شرط
صحة ركعة ؟ قالوا : لا ، ولذا سمي الركعات
الثلاث وتر^{١٤} إلا أن ذهب مجاهد ، وأوتر في
الحديثة هو الركعة الواحدة . ويكره أن يصل
وحدة فقط . بل بعد نافلة ، وعن ذلك
أساطلة ركعتين ، ولا حد لأكثرها^{١٥}»

ولاحظ في ذلك حديث «صلوة الليل

وقال لتدعوه وأخافه أكثر ليوتر
لحقى بغير ركعة . وفي قول عبد الشاذلي
أنكره ثلاث عشرة ركعة . ويكره من ذلك
من الأثر . لغزول النبي ﷺ «من أحب أن
يوتر بحسن فيجعل ، ومن أحب أن يوتر
بثلاث فيجعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة
فليجعل ،^{١٦} وفيه^{١٧} أن يوتر بحسن أو سبع
أو تسع أو إحدى عشرة^{١٨}» . ومما قاله
سلمه . وهي لغة عنها . «كان رسول الله
ﷺ يوتر بثلث عشرة ركعة^{١٩}» . لكن من
المحلي بحمل هذا على ما حسبته فيه
لست .

وأما الأثر في عبادة النبي وأصحابه
ثلاث ركعات ، فهو يقتصر على ركعة دار
خلاف الأثر وهو الحنفية على أنه لا
يكبه (أثر بركعة واحدة ، وهو بلا عدم

١١ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
١٢ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
١٣ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
١٤ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
١٥ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
١٦ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
١٧ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
١٨ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
١٩ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»

٢٠ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٢١ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٢٢ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٢٣ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٢٤ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٢٥ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٢٦ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٢٧ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٢٨ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٢٩ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»

٣٠ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٣١ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٣٢ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٣٣ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٣٤ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٣٥ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٣٦ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٣٧ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٣٨ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»
٣٩ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»

٤٠ «عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يوتر بثلث عشرة ركعات»

ب- وإن أوتر ثلاثاً، فه ثلاث صور
الصورة الأولى، أن يفصل الشفع
بالمسلم، ثم يصلي الركعة الثالثة تشكيكاً
بحرم مسئلة هذه الصورة عند غير
أحمد، وهي المصنعة عند المالكية، فيكون
ما عداها: إلا بحث الأئمة، فمن فصل،

رجازها الشافعية واحتالة، وقالوا: إن
الفصل أفضل من التوصل، لزيادة عليه
السلام وغيره، وفي قول عند الشافعية، إن
كان إماماً بالتوصل أفضل، لأنه يقضي به
الحائف، وإن كان مسرداً، فصل
أفضل، قالوا: ولعل هذه أقصوا ما ورد
من ابن عمر- رضي الله عنهما- أنه قال
«كان النبي ﷺ يفصل بين الشفع والوتر
شبهه»^(١) وورد أن من عمر- رضي الله
عنها- كان يسلم من لركعتين حتى يأمر
ببعض حاجته

وصرح أحمد بأنه يس عمل الركعة بعد
الشفع بعد تأخير لها عنه، يعني عن ذلك
أحمد ويستحب أن يتكلم بين الشفع والوتر
ليفصل، وذكر الشافعية أنه يسوي في
لركعتين إن أُرِدَ الفصل (ركعتين من الوتر)

حتى مثني، فإذا حثي أسدكم الصبح
على ركعة واحدة توتر له ما قد صلى^(٢)
ويستثنى من كراهه إيتاء ركعة واحدة من
كفل له عدد، كالمسافر والمريض، فقد
قيل: لا يكره له ذلك، وهين: يكرهه
أيضاً من أوتر دون عشر واحدة دون شفع
قبلها، قال شهاب بعد ويره بأثر شفع من
يصل الصبح ولما لم يحسب، إن كان
بمحبرة ذلك أي بالقرآن، شعده بركعة ثم
وتر، ومن شعده أجزاء^(٣)

وقالوا لا يشترط في الشفع الذي عن
ركعة الوتر به تحفه، بل يكفي بأي ركعتين
وغيره^(٤)

صفة صلاة الوتر

أولاً: انفصل والتوصل

٨- انفصل إما أن يوتر بركعة، أو ثلاث،
أو أكثر

١- من أوتر الفصل بركعة - عند الطائفتين
بحالونه - فالأمر واضح

١- صحيح - وصلاة الليل ٢- من حرمه في من

١- يعني لا شيء (١) ٢٢٢ للشافعية، بطله سجادة،
٣٢١ وكذا عبد الله، ثماني مع عائشة الجدي،
٢٥٧/١ ٢٥٨ يروى عن أحمد من طيف الظاهر
بالقوانين للمصنف (٢) ٢٦١
(٣) كتابه الطالب وصحبه العبد (٤) ٢٥٧/١

(١) حديث ٥٤٠٠ أن النبي ﷺ يفصل بين الشفع والوتر
شبهه أخرجه أحمد ٩٦ ١٠٠ طائفة، ورواه
عنه عنه ابن حجر في المنهاج ١٠٢ طائفة
الطبعة الأولى

لا يصعد ، وكذا لو كان حامدا عند أبي حنيفة ، وهذا استحسان . والقياس أن يعود ، واحسبوا تشبها بقول أبي العالية وعلمنا أصحاب محمد ﷺ . أن الظهر مثل صلاة المغرب ، فهذا وزير الليل ، وهذا وزير النهار^(١)

وقال الشافعية : هي جاتمة مع الكراهة ، لأن تشبيه الظهر بالمغرب مكروه وقال الحنفية : لا كراهة إلا أن القاضي أباهم مع هذه الصورة . وخبر ابن تيمية بين الفصل والوصل^(٢)

ج - أن يصل أكثر من ثلاث .

٩ - وهو جائز - كما تقدم - عند الشافعية واحتالة

قال الشافعية : فالوصل بسلام بعد كل ركعتين أفضل ، لحديث : «كان نكلا يصل حين يرى أن يهرع من صلاة ثم يشاء إلى الفجر يركعتين عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة»^(٣) ويحرم أن يصل لربيع

أو (صلاة الزجر) أو (مقدمة الزجر) قالوا : لا يصح بنية (الشع) أو (سه العشاء) أو (صلاة الليل)^(٤)

الصورة الثانية : أن يصل الثلاث متصلة سرعا ، أي من غير أن يفصل بينهن بسلام ولا جلوس ، وهي عند الشافعية والمالكية أولى من الصورة الثالثة . واستدلوا هذه الصورة بأن النبي ﷺ : «كان يوتر بمحس» لا يجلس إلا في آخرهما^(٥)

وهذه الصورة مكرومة عند المالكية ، لكن إن عمل خالف من فعل ذلك فيواصل معه^(٦)

الصورة الثالثة : الوصل بين الركعات الثلاث ، بأن يجلس بعد الثانية فيشهد ولا يسلم ، بل يهرع نشأته ويسلم بعدها ، فتكون في الحقة كصلاة المغرب ، إلا أنه يقرأ في الثالثة سورة بعد العاشة خلافاً للمغرب . وهذه الصورة هي المتبعة عند الحنفية قالوا : فيؤتي فقام للثالثة دون تشهد فإنه

(١) بصري ٣١٤/١ ، الشافعية يهرع حسب التقدير ١١٢/١ ، وكشف النجاشي ٢/١ ، ٢١٢/١

(٢) حبيب : «كان يوتر بمحس لا يكمل إلا في آخرها» أصححه مسلم ١١٠٨/٢ ، الحنفية : من حدثه مكروه

(٣) المسند الصحيح للشيخ الكبير ٣١١/١ ، وشرح المنهاج ٢١٢/٢ ، والإيضاح ١٧٠/٢

(٤) عن أبي ثوري : «سئل أصحاب محمد ﷺ : «ما هو خير صلاة»

أجروا : «الصلوة» في شرح معنى الآثار ١/١ ، ٢١٢/١

(٥) فتح القدير ٢٠٢/١ ، حاشية ابن حبان ١/١ ، ٢٢٥/١ وصححه ١١٢/١ ، شرح المنهاج ٢١٢/١ ، والإيضاح ١٧٠/٢

(٦) حديث : «كان يصل لربيع من يهرع من صلاة العشاء»

من كل ركعتين ، ويحور أن يسجد علما ، ثم يشهد ، ثم يقرأ فاتح بالركعة ويسلم ، ويحور أن يسجد الإحدى عشرة فلا يجلس ولا يشهد إلا في غيرها^(١).

ثانياً - القيام والتعود في صلاة الوتر ،
وأدائها على المرحلة :

١٠ - دع الحصة إلى أن صلاة الوتر
لا تصح إلا من قيام ، إلا العجز ، فيجوز أن
يصليها قاعدا ، ولا تصح على الراحة من
غير عذر^(١)

وذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية
والحنابلة - إلى أنه يجوز للقاعد أن يصفوها
ولو كان قاعدا على التقييم ، وإلى جواز صلاحيتها
على الترسلة ولو لغيره من ذلك مروي عن
علي وأبي عمر وأبي حنيفة والشافعية
وأصحابنا - رضي الله عنهم - قالوا : لأنها سنة ،
مجاز بها ذلك كإثر السن

والتجوا لملك يا ورد من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه النبي ﷺ كان يسبح على الراحلة قبل أي وجه توجه ، ويقرأ عليها ، غير أنه لا يصل عليها للكرية^(١)

بشابة ، وثأ بشيمة ، ثم بصلي وكمة ،
ولد الوصل بعهده ، أر شهدين في الثلاث
الأخرة .

وقال الخنابلة : إن أمير المؤمنين لو سمع
الإنجيل أن يردده سرًا فلا يجلس إلا في
أرضه، لحديث عائشة - رضي الله عنها -

وكان النبي ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يؤثر من ذلك بحسب لا يجلس إلا في آخرها^(١). ولحديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : إذا كان النبي ﷺ يؤثر بخمسة ، وجع ، لا يقص بياض ظلمة^(٢).

وإن أوتي تسع مائة الف رجل ،
ثم يجلس للشهادة ولا يعلم ، ثم يصي
القبعة ويشهد بسلام .

ويجوز في الخمس والبيع والتبع أن يسلم
من كل ركعتين .

وإن أوتر واحدی عشرة فالأفضل أن یسم

(١) حطمت عاتكة - وكان النبي ﷺ يسي من الليل ثلاث
عشرات ليلة.

(٦) - حيث لم يطلع "أهل القبة" على ما يجري وبسبب
لا يمكن أن يتبين.

أعرجه فاستاق (٢/٣٣٩) ط المكتبة المملوكية بدمشق
بين أبي حاتم النوري من أبيه أنه قال: «هذا حديث
متكرر في كل حال الحديث» (١/١٦٠)

(٢) عينة العلاج ١: ٨/٤ + ١٠/٩ ، وإجماليها ١٧/٣ = ١٦٩

(١٢) رسالة ١١١/١
(١٣) نجاشي بن نوري، ١١١/١، ولفظي، ١١١/٢، ١١١/٣
وحدث ابن عمر عن علي بن محمد (ابن ١٢)

إخلاف وهو أظهر^(١)

رابع . ما يقرأ في صلاة الوتر .

١٢ . اتفق الفقهاء على أنه يقرأ في كل ركعة

من الوتر الفاتحة وسورة .

والسورة عند الجمهور سنة . لا يعود لها

إن ركع وترها .

ثم ذهب الحنفية إلى أنه لم يركب في القراءة

في الوتر شيء ، غير الفاتحة . فما قرأ فيه فهو

حسن ، وما ورد من النبي ﷺ أنه قرأه

في الأولى بسورة (سبح اسم ربك الأعلى) ،

وفي الثانية (بالكافرون) وفي الثالثة

(بالإخلاص) ، يقرأ به أحياناً ، ويقرأ

بغيره أحياناً للتخويف من هجران باقي

المقرآن

وذهب الحنابلة إلى أنه يندب القراءة بعد

الصلاة بالسور الثلاث المذكورة ، لما ورد من

حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - . وأن

النبي ﷺ كان يقرأ بذلك^(٢)

وذهب المالكية والشافعية - كذلك - إلى

أنه يندب في التثنية (سبح) ، والكافرون) ،

أما في الثالثة فيندب أن يقرأ (سورة

وعن معمر بن يسار أنه قال : كنت أسير

مع ابن عمر - رضي الله عنهما - بطريق مكة ،

قال سعيد . فلما عشتب المصباح نزلت

بأوتري ، ثم أدرتني . فقال لي ابن عمر

ألم كنت ؟ فقلت له . عشتب الفجر

نزلت فأوليت فقال عبد الله : ألم يكن بك

لي رسول الله ﷺ أسوة ؟ فقلت بلى

والله . قال . إن رسول الله ﷺ كان يوتر على

البصرة^(٣)

ثالثاً الجهر والإسرار

١١ . قال حنيفة . يجهر في الوتر إن كان

إماماً في رمضان لا في غيره^(٤)

وقال المالكية . تأكد ندب الجهر بوتر ،

سواء صلاة ليلاً أو بعد الفجر^(٥)

وقال الشافعية . يسر لعبر المأموم أن يجهر

بالقراءة في وتر رمضان . ويسر في غيره^(٦)

وقال الحنابلة . يجبر المنفرد في صلاة الوتر

في الجهر ويمنه ، ويأمر بكلام جامعة أن

الجهر يختص بالإمام فقط . قال في

(١) حديث حماد بن يسوع ابن عمر - رضي الله عنهما -

١٨٧/٦ ط الخطي

(٢) المسند ٧٦/٦ . وضع الأثر ١٠٠/١

(٣) التلخيص ٦٦٢/٦ . وضع الأثر ١٠٠/١ . تصدق

الكتاب ٢٨٨/١ . ويوتر الإكبر ٧٢/١

(٤) الإجماع في سنن الإمام في شجاع للتصنيف الخطي

١٢٩/١

(٥) كشف القناع ١١٨٠

(٦) حديث ابن عمر في صلاة الوتر المذكورة في غير آخره

للمصنف ٣٢٦/١ ط الخطي . وأخرجه في كتاب

(٢٣٠٥٢) من حديث عائشة . وصححه الحاكم ووافقه

الذهبي

الرباءة : ولا يسلم منه إلا إذا عمل وحده في بيته^{٤٣}.

ونص الحديث على أن فعل الوتر في البيت
الفضل ، كما ذكره ابن القيم ، وإن صلى مع
الإمام الترابيع يصلي معه الوتر لئلا يفصله
أخراجه ، لكن إن كان له تعذر فإنه يردع
الإمام في الوتر فإذا سلم الإمام لم يسلم معه
بل يقول بسم الله ، وذلك لئلا يفصله
أخراجه

ويعرض الحجة على كل من الإمام
المسوق والوزير مع الإمام ربيعة فإن كان الإمام
سلم من اثنين أقررت مسوق الربيعة عن
وترو ، وإن كان الإمام لم يسلم من الربيعة
فعل المسوق أن يقصمها ^(٢٠) خلعت ، وما
أدركهم فصر ، وما فاتكم فلتضواء ^(٢١)

تقييد التبر:

١٦- من صلى الزهتر ثم يد، له يعد ذلك أنه يحصل بهلا، فإن تلك حائر بلا كراهة عند

(۹) شرح الزمکان ۱/۲۸۳

(٢٢) كتاب النسخ، ٤/١٤٦، ١٢١، ومطلب أبي قيس، ٥١٠، ٥١١.

(٢) حديث: «أبوكم صلياً» (١) فانكم تلاحظون
 أنتموه عند الرقعة في التفسير (٢) ٢٨٧/٢ - ط الحنفية
 شافعية (مستند) وجه أحد (٣) ٢٨٧/٢ - ط الحنفية
 حديث أبي هريرة وأبو بصير

الناحية كما قال القسوي وهو صل مع
الإمام القزويني، لم أوتر معه وهو يوتر الميم
بعد ذلك، فلا بأس أنه يوتر معه إن طرأت به
الحاجة بعده أو فيه أما إن عراب له قبل ذلك
فليكره له على ما صرح به الحاشية .

وإذا أراد أن يعمل بعد المؤتمر على عدد
الفتاه طوبطان

الطريقة الأولى - أن يصلي شفعا
ما شاء ، ثم لا يؤثر بعد ذلك

وقد أخذ الطبيعة والملاكمة والمخالفة بهذه الطريقة ، وهو مشهور عند الشافعية وقول السعدي والأوزاعي وعلمهم وقالوا : لا يتنص نتره ، وهو مروي عن أبي بكر وسعد وعمر وابن عباس ومعاوية - رضي الله عنهم - ، فسندوه بقول عائشة - رضي الله عنها - وقد سئل عن الذي يتنص نتره فقالت : «ذاك الذي يذهب بوزره» ورواه سعيد ابن منصور . واستدلوا على عدم إسناده مرة أخرى بحديث طلحة بن عبيد مرثع ولا نزل في السنة^(١) ولما صحح^(٢) وأنه كان يصل بعد الوتر ركعتين^(٣)

()

اعتراف التوسل (٢٢٢/٢ - ط الحنفی) وقيل حديث

(۲) حضرت ذکوان بنی، بعد از ظهور رکبشده و در مسی هدایت
 عیسیٰ بن رسول الله ﷺ : مکان پوری بیست و شش مکر بر کم
 رکبشده پتو، عیسیٰ و در حقیقت، ۱۰ مکر ۱۰ کران آن بر کم نام

والطريقة الثانية وعليها القول الآخر عند الشافعية أن يبدأ بفعله بركعة يتطوع بها وحده ، ثم يصلي فيها مائتاً ثم يؤتى وهو مروى عن عثمان وعلي وأسماء ، وسعد وابن عمر وابن مسعود وابن عباس - رضي الله عنهم - ، عن ما صرح به النووي وابن قدامة ثم قال : ويعلمون ذهبوا إلى قول النبي ﷺ : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً »^(١)

قضاء صلاة الزور

١٧ - ذهب الحنفية إلى أن من طلع حده المعجر ولم يصل الزور يجب عليه قضاءه ، سواء أتركه عمداً أم سهواً وإن طالبت المدة ، ومن قضاه يقضيه بالثبوت فلو صل الصبح وهو ذاكر أنه لم يصل الزور فصلاة الصبح عارضة عند أبي حنيفة لوجوب الترتيب بين الزور والمريضة^(٢) ولا يقضي الزور عند

المالكية إذا تذكره بعد أن صل الصبح فإن تذكره فيها تعذب له إن كان متعمداً أو يقطعها فيصلي الزور مالم يخف خروج الوقت ، وإن تذكره في أثناء ركعتي الفجر قيل : يقطعها كالصبح ، وقيل : يتمها ثم يؤتى

وذهب طائوس إلى أن الزور يخصى مالم تطوع الشمس^(٣).

وذهب الحاشية إلى أنه يخصى الزور إذا فات وقتها ، أي على سبيل التعبد^(٤) لقول النبي ﷺ : « من نام عن الزور أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره » فلو وشبهه مع شدة

والصحيح عند الشافعية : أنه يستحب قضاء الزور وهو المنصوص في الخصية ويستحب القضاء أبداً لقول النبي ﷺ : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها »

والقول الثاني : لا تخصى وهو مذهب في القديم^(٥)

(١) الحاشية على شرح الرسالة ٢/١١٦ ، والدمشقي ٥١٧/١

(٢) كشاف الفتاوى ١/١٦٦ ، ومطلب قرئتي ١/٥٨٨

(٣) المجموع ١٠/١٠٤ ، وجيز من نام عن الزور لم يسه طبعه ، حريه أبو داود ١٣٧/٢٦ ، حاشية عتبه هـ هـ ، والخاسر ١٠/٣٠١ ، « أسر السابقين » من حديث أبي سعيد الخدري ، وصححه الحاكم ووافقه شيخه

« وكعبه » أصح ابن ماجه ٣٧٨/٥٥ ، والحاشية في مصابح الرغاية ١/٢٢٣ ، ط در الجنان ، واه (هـ) إسناده صحيح ورواه الثوري (١) فتح القدر على القضاء ٢/٢١٢ ، والقرطبي ٢/٢٨٥ ، ديباجي على التلويح ١/٢٢٤ ، فتح الميعاد وحاشية القاري ٢/٢٢٤ ، والمصنف ١٦/٩٤ ، وشفا الفتاوى ٢٧١ ، ومطلب قرئتي ١/٥٨٨ ، وحاشية دمعيل أبو مالك ، نظام عمره (٢) (٣)

(٤) النظمي المندب ١/١٠١ ، ١٢٩

الشيخ عبد الوتر

الصلاة الوسطى

العزيز

١ - تعريف الصلاة - انظر - صلاة ،

والوجع مؤث للأوسط ، وأوسط الشيء ، ما بين طرفيه ، وهو من لحظ يومه : من عباره ، وفي صفة النبي ﷺ أنه من أوسط قومه ، أي عباره ، وأوسط الشيء ، ما بين طرفيه ، والمعدل من كل شيء ، والمعدل ، وأخير ، يوصف به الخمر وغيره ، وفي الترمذ ﷺ «وتلك جعلناك أمة وسطاً»^(١) ، أي عباره عدولاً^(٢)

عبد الصلاة الوسطى

احتلف العلماء في تحديد الصلاة

المسمى بالوتر ذكره ١ في حقه تعالى
«حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى
وليسوا هانئين»^(٣) ، وذلك على امرجه
أي -

٢ - قيل إنها صلاة الصبح ، وهذا قول
مالك وجر المشهور في مذهبه ، وهو قول

١٨ - يستحب أن يقول بعد الوتر «سبح
لذلك المقدوس ثلاث مرات ، وبعد صوته
بها في الثالثة»^(٤) ، لحديث عبد الرحمن بن
أبى نائل «كان رسول الله ﷺ يوتر «سبح
لحم ربك الأعلى» ، و«قل يا أيها
الكافرون» ، و«قل هو الله أحد» ، وإذا
قرأ أن ينصرف من الوتر قال سبحان الله
المقدس ثلاث مرات ، ثم يرفع صوته ٣ في
الثالثة»^(٥)



(١) أي ، ١٩٥٠ ، وعلق عليه في ١٩٧١ - ١٩٧٢ -

(٢) حديث عبد الرحمن بن أبي نعيم ، في صحيحه حديث

الأخر ، «دعوه له أي (٣) ٢٤٥ ح ١١٢٠

المصنف ، وصححه عنه ابن حجر في التلخيص

(١٩ ١٥)

سيرة (١٩٢٢)

(٢) التلخيص ربط بين خلا في الآية

(٣) حقه المصنف ، ١٢٨

والسجدة لله تعالى في حال القيام ، قال
الواحدي فتظهر الدلالة للشافعي ، أن
الوسطى الصبح ، لأنه لا يوصى بكون فيه
الدعاء قلبي غيرها^(١)

٣- وقيل : إن العصر لها من
صلاتي من صلاة الليل ، وصلاتي من
صلاة النهار ، وهو مذهب الحنابلة واختاره
وهو قول ابن حبيب من الأئمة ، واختاره
ابن العربي في نفسه ، وابن عطفة في نفسه
وغيره . وعمل هذه القول الجمهور من الناس
ومع أقواله ، ونقله الواحدي عن علي وابن
مسعود وأبي هريرة - رضي الله تعالى عنهم - ،
والسهمي والخس وقته ، والصحاك والكلبي
وبصائل ، ونقله ابن السكيت عن أبي
الأنصاري وأبي سعيد الخدري ، وابن عمر
وابن عباس - رضي الله تعالى عنهم - ،
وعنه السليبي - رحمه الله تعالى - ونقله
الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة
وعبرهم .

والدليل عن أنها صلاة العصر مروى عن
عن - رضي الله تعالى عنه - قلنا - قال رسول
الله ﷺ يوم الأحزاب دخلوا عن الصلاة

الشاغبي ، من عبه في الأجر وغيره ، ومن
الواحدي هذا القول عن عمر ومعاذ بن جبل
وابن عباس وابن عمر وجابر - رضي الله تعالى
عنهم - . ومعاذ ومعاذ والربيع بن أنس -
رحمهم الله تعالى - وهو قول علماء للفت
ومع هذا هؤلاء أن صلاة انصبحت قبلها
صلاة نيل فجر غيرها ، وعددت صلاتها غير
بسر فيها ، ولأن وقتها يدخل والناس يؤم ،
والقيام إليها ، شق في زمن البرية لشمه العز ،
وفي زمن النبوة قصر الليل ، فخصت
بالتمتع عليها ، حتى لا يتساهل بها
بالجم ، ويستنون من ذلك بقوله تعالى
﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فترى بالفساد ،
ولا تفتن إلا في الصبح ، قال أبو جهم
صلى بنا ابن عباس - رضي الله تعالى عنه -
صلاة العشاء بالبصرة ففتت فيها من
الركوع ، وضع يديه ، ظاهرا قال : هذه
لصلاة الوسطى التي أمرنا الله تعالى أن نعوم
فيها قانتين والصوت به يطلق على طوع
تقيام وهو الدعاء ، فمن جابر عن
عبد الله - رضي الله تعالى عنه - أن النبي ﷺ
قال : « فصل الصلاة طوع الصوت »^(٢)

وقال أبو إسحاق الزجاج المشهور في
اللغة والأمنية أن المقصود العشاء

(١) الخطيب ١ ، وقدمي ٢٦٠/٢ - ٢١ ،
در ذلك العشرة ١١ ، وأبو جهم ٢٣ - ٦ ، وقصص
٢٧٩

(٢) حديث عامر ، الفضل صلاة طوع الصوت
لعمرو بن مسلم ٦٠/٢ - ٥ ، الخليلي

في العصر، وهو الحثاوي. ثم قال: قال صاحب الحثاوي: نص الشافعي أنها الصبح، وصحبت الأحاديث أنها العصر، ومنه تخرج الحديث، فصار منه أنها العصر، قال: ولا يكون في المسألة بولان، كما وهم بعض أصحابنا^(١)

٤ - وبيل: إنها الصبح والعصر معا. قاله الشيخ أبو بكر الأبهري من المالكية وأحمد بن أبي جرة، وبيل عن ذلك قوله معالي: «صباح محمد ركب قس طلوع الشمس وقيل العروب»^(٢) يعني صلاة الفجر والعصر، وروى حمزة بن عبد الله قال: «ك خلوصا عند النبي ﷺ إلى مظهر إلى القمر ليه البدر طال» أما إنكم تقولون ربكم كي يروى هذا، لا تضاهون^(٣)، أي رؤيت، فإن استطعتم أن لا تضاهوا على صلاة ليل طلوع الشمس وبيل غروباً، يعني العصر والفجر فافهموا^(٤)، ثم قرأ حمزة

الوسطى صلاة العصر، ملائكة يوسم وبقورهم ملأوا^(٥).

ومن ابن مسعود: يعني الله تعالى عنه. قال قال رسول الله ﷺ: صلاة الوسطى صلاة العصر^(٦)، ولأن النبي ﷺ قال والنبي نكحته صلاة العصر كأنها زهر أهله وماله^(٧). وقال: ومن ترك صلاة العصر فقد حبط عمله^(٨)، وقال: «إن هذه الصلاة عرضت على من كان فيكم فضيعوها، فمن حافظ عليها كان له أجر مرتين» ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد، يعني التجمع^(٩).

وقال النووي في المجموع الذي نفتضيه الأحاديث الصحيحة: إن صلاة الوسطى

(١) حديث على اختياره من الصلاة الوسطى.

أخرجه مسلم (١٠٣٧) ط الحلي.

(٢) حديث عبد الله بن مسعود: صلاة الوسطى صلاة العصر.

أخرجه الترمذي (١١٥٨/٢) ط الحلي، وقال حديث صحيح.

(٣) حديث: «الذي لم يركب صلاة العصر».

أخرجه البخاري (٢٤٦٠) ط الحلي، وسلم (١٠٣٧) ط الحلي، في حديث ابن عمر.

(٤) حديث: «من ترك صلاة العصر».

أخرجه البخاري (٢٤٦٢) ط الحلي، وسلم (١٠٣٧) ط الحلي، في حديث ابن عمر.

(٥) حديث: «من ترك صلاة العصر عرضت على من كان ملكه».

أخرجه مسلم (١٠٣٧) ط الحلي، في حديث أبي بصير، البخاري.

(١) ابن حبان (٢٤٦١/٢) وأخطأ (٢٤٦١/٢) - وأخطأ.

(٢) ٢٦/٢ - ٢٢٢ - ونحوه (٢٢٢/٢) - ونحوه.

(٣) ٢٦٨/١ - ٣٨٠ - وكذا فتح (٢٤٦١/٢).

(٤) سورة، ٢٩.

(٥) قال النووي (أخطأ): غلبة اليم وبصيرة، فس شذوذ فتح الفاء، أي حقهها هم الله، يعني العدد انكم لا تضاهون، ويتطو - أي التوصل إلى.

وأما يعني لفظه، أي لا يلحقكم منه، نعم وأخطأ (أخطأ) ٢٢٢ - ٢٢٢/٢ - وأخطأ (أخطأ) ٢٦٨/١.

(٦) وأخطأ، ٢٢٢ - ٢٢٢/٢ - وأخطأ (أخطأ) ٢٦٨/١.

(٧) حديث حمزة بن عبد الله: «إنكم ربكم».

٥ - وقيل إن الصلاة الوسطى صلاة الجمعة والصبح ، قال المصنف ذكره ابن مفسر في تفسيره ^(١) وقال أبو الذريرة - رضي الله عنه - في مرصه الذي مات فيه سمعوا ويلعنوا من حبسكم حافظوا على هاتين الصلاتين - يعني في جماعته - المشاء والصبح ، وبويعثون ما فيها لا يسمونها ويؤخروا على عرفانكم وركبتكم ، وفيه عشر وعشرون - رضي الله تعالى عنها - وروى عن رسول الله ﷺ أنه قال ليس صلاة لتقل حب الفساقين من الفجر والعشاء ، وبويعثون ما فيها لأنهم يؤخروا ^(٢) وجعل لمصلي الصبح في جماعته قديم ليلة ، والجمعة نصف ليلة ، حيث قال رسول الله ﷺ : من صلى العشاء في جماعته فكانها قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعته فكانها صلى الليل كله ^(٣)

٦ - وقيل هي الظهر : لأن وسط

﴿ وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وعلى أركانها ﴾ ^(١) وقال أبي بن كعب ويتعبدون فيكم ملائكة ملائكة ملائكة ملائكة ملائكة ، ويسمعون في صلاة العجر وصلاة العصر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم - وهو أعلم بهم - كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون تركناهم وهم يصلون ، وأقبلناهم وهم يقولون ^(٢)

وروى حمزة بن رؤبة دار - سمعت رسول الله ﷺ يقول - من صلى الفجر والعشاء على قدر طوع الشئ في صلاة العجر ، يعني في صلاته والعشاء ^(٣) وعنه أن رسول الله ﷺ قال : من صلى أربعين سجدة في صلاة الجمعة والعشاء في ليلة كفتها ، فإني مائة ألف حسنة ^(٤)

١ - أخرجه البيهقي والصحيح ١٢٤٢ - في السنة ١٢٤٢ - ط (أحمد)

٢ - سورة مائدة ١٢٣

٣ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

٤ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

٥ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

٦ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

٧ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

٨ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

٩ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

١٠ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

١١ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

١٢ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

١٣ - أخرجه البيهقي في صحيحه ١٢٤٢ - ط (أحمد)

بين قنبر في جماعه وان حبه وفاته : لأن
الأول هي الظهر ، فتكون المغرب الثالثة ،
والثالث من كل حرس هي الوسطى ، ولأنها
وسطى في عدد الركعتين ووسطى في
الأوقات ، فتعد ركعاتها ثلاث فهي وسطى
بين الأربع والأثني ووفتها في غير النهار يكون
قليل ، حصص من بين الصلاة مأيا القنبر ،
والله وسر يجب القنبر ، ومأيا بعض في لون
وتجها في جميع الأصناف والأصناف ، ويكره
تأخيرها عن ذلك ، وكذلك صلاتها جبرين
بالسبب في القنبرين وقت واحد ،
وتلك ذهب بعض لأئمة إلى أنها ليس لها
إلا وقت واحد ، وقال النبي ﷺ : « لا أثر
لغيري بعد » لوقال على المنطرة : « ما يؤخروا
المغرب إلى أن تشتت الحجوم » وروى عن
حديث عائشة - رضي الله عنها - عن النبي
ﷺ عار : « إن أفضل الصلوات عند الله
صلوة المغرب ثم يحفظ عن مصادر ولا يقيم ،
فتح الله بها صلاة الليل وتتم بها صلاة النهار

النهار ، والنهار أوله من طلوع الفجر ، وعن
قال في الظهر هي الصلاة الوسطى ريد
بين ثابت وأبو سعيد الخدري ، وأما ابن
زيد ، وعبد الله بن عمرو ، ومالك - رضي
الله عنهم - ويقال في الحديث عن عبد الله بن
شداد

وما يدل على أنها وسطى : مالكه عنته
وحصصه خير أمنا : حافظاً على
المعصوم والصلاة الوسطى وصلاة العصر :
بالقول ، وروى : أب كلفت أنسق على
المسلمين لأنها كانت بحى في الفجرة وهم قد
فوتهم ، يعيهم في أمولهم ^(١) ، وروى
عن زيد بن ثابت قال : « قد رسول الله ﷺ
يصل الظهر بالمحارة ، ثم تكن صلاة أشد
على أصحاب رسول الله ﷺ منها ^(٢) ،
حرف : « حافظاً على الصلوات والصلاة
الوسطى » ^(٣)

٧ - وقيل : إنها مغرب قال بسك قيصه

(١) لغير ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، وقوله ٣ ، ٦١ ، وخطب
١٠ ، ١ ، وجميع ٦١/٣
(٢) حديث : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »
أما حديث : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »
في جميع رواه : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »
(٣) حديث : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »
أما حديث : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »
حديث في أبيه : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »

(١) عهد الصدوق مطع
(٢) لغير ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، وقوله ٣ ، ٦١ ، وخطب
١٠ ، ١ ، وجميع ٦١/٣
(٣) حديث : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »
أما حديث : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »
في جميع رواه : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »
(٤) حديث : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »
أما حديث : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »
في جميع رواه : « أن رسول الله ﷺ كان يركع ركعتين في المغرب »

٩ - وبطل . إن الصلاة الوسطى عبر
معينة ، فهي مهمة في الصلوات الخمس
ليجهد في جميع كي في ليلة القدر والساعة
التي في يوم الجمعة ، قاله الربيع بن حبيب ،
وحكي عن ابن المسيب ، وقوله دافع عن ابن
عمر ، فبها لله تعالى كي حيايلة
انظر ، وساعة يوم الجمعة ، وساعت الليل
التي فيها الدعاء لغفران بالليل في
الصلوات لحدة عدد الحركات ثم بدل على
صحة أنه مهمة غير مكية عارضة عن البراء
ابن عازب قال : درست هذه الآية
فجاءني على الصلوات وصلاة العصر ،
وترأناها مائة الله ثم سجد الله فزنت
فجاءني على الصلوات والصلاة
الوسطى ، قال ابن عمر ، إن صلاة
العصر ؟ فقال البراء : قد تحدث كيف
مرت وكيف تسجد الله ؟^(١) فمر من هذا
أنها بعد أن عنت مسح تعيين وأجبت
فارتفع التعيين ، وقد تخطى مسلم وقال
به غير واحد من العلماء للتأخيرين ، قال

عن صل المغرب وهو بعدها ركعتين هي
الله له نصر في الجنة ومن صلى بعدها أربع
ركعت غير الله له سبع عشرة سنة - أو ثلث
أربعين سنة^(٢)

٨ - وبطل . إن الصلاة الوسطى هي صلاة
العشاء ، لأنها بين صلاتين لا تفصلان ،
ويستحب تأخيرها ، وذلك شاق ، ووقع
التأكيد في استحسانها عليها - ومن ذكر أن
الصلاة الوسطى هي العشاء أحد بر علي
الباقر ، وروى ابن عمر قال : مكنا
ليلة نكسر رسول الله ﷺ صلاة العشاء
الأخرة فخرج فيها خير ذهب ثلث الليل أو
بعضه فلك إنكم تستظرون صلاة
مستظرفة أهل حين عركه ، وثلا أن يتقل
على أني صليت بهم هذه الساعة^(٣) ،
وقال ابن عمر صلاة النبي عن ثلاثين من
العبر والعشاء ، ولم يسموا صليها لأنهم
رواها^(٤)

(١) هذه جائزة ، إن بعد الصلوات بعد صلاة
المغرب

وجه طراز في إحياء جميع الدين^(١) ٣٦٣ ط الحلي
وقال تلميذ في حرجه : رواه أبو المجدد يوسف بن
عبد الله النعمان في كتاب الصلاة - رواه الطبراني في
المعجم الصغير - وإسناد صحيح

(٢) صلي بن عمر : ولكن ليلة مستقر رسول الله
ﷺ

حرمه مسلم ١١٦٦ ط الحلي

(٣) ط ابن عمر ، ٣٥٠ وأخطأ ١٠٤٠ ط مطبوع

= ٣ ١٢٠ وجميع ١١٤٠ ط حبيب بن عمر
الكن في مناقب

أخبرنا المحقق الشيخ ١٤٢٤ ط القم
حديث خيرة

(١) حديث البراء : فقلت هذه الآية فاستقروا على

تصويب صلاة العصر

أخرجه مسلم ٢٨١٦ ط الحلي

الحكم التكليفي وبسبب إفرادها بالذكر .

١٢ - من الأقوال السابقة يتبين أن الصلاة الوسطى هي إحدى الصلوات الخمس في الجملة ، والصلوات الخمس عرض على كل مكلف - كما هو معلوم - وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالمحافظة عليها في قوله تعالى ﴿حافظوا على الصلوات﴾^(١) ثم عطف عليها قوله تعالى : ﴿والصلاة الوسطى﴾

يقول القرطبي وأمر الله سبحانه وتعالى بالصلاة الوسطى بالذكر ، وقد دخلت قبل في عموم الصلوات ، لشرعها لها ، كما في قوله تعالى ﴿وأيّدوا أنفسكم من الذين حيث تقومون﴾^(٢) ومن نوح ﴿^(٣) وقوله ﴿وبها فأكفها وصل رومان﴾^(٤)

وإفرادها بالذكر يدل كذلك على أنها أكد الصلوات يحنون السوي ، لأن العلم على أن الصلاة الوسطى أكد الصلوات الخمس واختلفوا في تحديدها^(٥)

صَلْب

انظر : تصنيف

(١) سورة المائدة ٢٤

(٢) سورة المؤمنون ٧٨

(٣) سورة الرحمن ٢٨

(٤) القرطبي ٢/٤٩ ، المجموع ٢/٣١

القرطبي وهو - أي إفرادها وحده تعيينها - الصحيح إن شاء الله تعالى لتعارض الأدلة وعدم الترجيح ، فلم يسر إلا انحصارها على جميعها ، وأدلتها في أوقافها^(٦)

١١ - وقيل : إنها صلاة الجمعة ، حكاه المهرزي في تفسيره ، لأن الجمعة خصت بالجمع ، والجمعة فيها ، وجعلت عيداً فذكره ابن حبيب ويكي ، وورد عن عبيد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال تقوم يحلفون عن الجمعة ، لقد حمت أن أمر رجلاً يصلي بالناس لم أحرّف عن رجل يتخلفون عن الجمعة يومهم^(٧)

١١ - وقيل : إنها الصلوات الخمس بجمعها ، ذكره النقاش في تفسيره ، وقاله معاذ بن جبل لأن قوله تعالى ﴿حافظوا على الصلوات﴾ ، يوم العرض والنفل ، ثم خص العرض بالذكر^(٨)

وقد ذكر الخطاب قولاً آخرى سوى ما تقدم ، يرجع إليه في

(١) القرطبي ٢/٤٩ ، والمطالع ١/١٠١ ، والمص ٢/٣١

(٢) القرطبي ٢/٤٩ ، والمطالع ١/١٠١ ، والمص ٢/٣١

(٣) حديث (لقد حمت أن أمر رجلاً يصلي الجمعة يومهم ١٥٣/١) (لخني)

(٤) القرطبي ٢/٤٩ ، والمطالع ١/١٠١ ، والمص ٢/٣١

عدد ركعات صلوات فكانت بعضها
الكتاب المقرر بحجة في التقدير ، ثم قال
الإمام بيان النبي ﷺ قولاً وفعلاً^(١)
وأنها ما يجتمع سنة مؤكدة عند جمهور
عامة بعض الأمة ومن معهم حيث قالوا
بحسب رد صلاة الجماعة

وفيما يلي بيان هذه الصلوات حسب
الترتيب الذي ذهب إليه جمهور الفقهاء ، من
المسالك والتساعديه واحده بلفظ ، خلاف
لحديثه ، حيث يدل على صلاة الصحيح^(٢)

أولاً - صلاة الظهر

٢ - الظهر مائة الزوال وركله ، وهذا يجوز
فيه ثمانية والتذكير ، فقال حين ظهر
لبي رب الزوال ، وحاشا الظهر أي
ساعة^(٣)

والرب الزوال - من شمس عن كثر
التي في المغرب^(٤)

صلاة الظهر هي التي يجب بدحوه وقت
الظهر ، وتعمل في وقت الظهر ،

يسمى صلاة الظهر - بقا - ما أول ،

- كعبه ، والصلوة الصحيح / ١٠ ط مسلم / ١٠
صلاة في طه

١ - قوله ٢١٩ بالفتح ٢١٩

٢ - قوله ٢١٩ بالفتح ٢١٩

٣ - قوله ٢١٩ بالفتح ٢١٩

٤ - قوله ٢١٩ بالفتح ٢١٩

٥ - قوله ٢١٩ بالفتح ٢١٩

الصلوات الخمس المفروضة

التعريف

١ - الصلوات مقررهما صلاة ، وتعريفها

بغير مصطلح (صلاة)

والمراد بلفظ الصلاة ، الصلوات الخمس
التي يدين كل يوم وليلته ، وهي الظهر
والعصر والمغرب والعشاء ، ونسب
عزيمتها بالكتاب وطناً وإجماع ، وهي
مطلوبة من الذين ينفذون ، بغير
جلدها^(١)

والصلوات الخمس هي أكد بغير
وأخصها بعد الشهادتين ، وهي قوله شأني
من أركان الإسلام الخمس (رؤيا صلاة)

وقال ثبت عند ركعتين صلاة من هذه
الصلوات سمى رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً
والإجماع قال ابن كمال عرفنا ذلك سبع
أشياء ثلاثة ، وقوله ، وهو كما ينبغي
أصله^(٢) ، وهذا لأنه ليس في كتاب الله

١ - قوله ٢١٩ بالفتح ٢١٩

٢ - قوله ٢١٩ بالفتح ٢١٩

٣ - قوله ٢١٩ بالفتح ٢١٩

٤ - قوله ٢١٩ بالفتح ٢١٩

كما اتفقوا على مشروعيه الجمع بين صلاتي الظهر والعصر في عرفة مع تقديمه . بأن يصليها في وقت الظهر واحتلتوا فيما عدا يوم عرفة

فذهب الجمهور إلى جوار الجمع بينها بمقتضى الشرع بتقديم أو تأخير ، بأن يصلى العصر في وقت الظهر أو بالعكس ، خلافاً لمذهب^(١)

وتخصيص الموضوع في مصطلح (جمع الصلوات)

ما يستحب قراءته في الظهر

٦ - يستحب في الظهر عند جمهور الفقهاء . أن يقرأ لإمام أو منفرد إذا كان مقبلاً أو ناصباً^(٢) كصلاة التجر^(٣) ، ويجب بعض الاحتياط أن الظهر كالعصر ، فيسبب فيه واسط الفصل^(٤) وورد في عبارات المالكية أن الظهر كالصبح في القراءة من الطول أو دون ذلك قليلاً^(٥)

في آخر الظهر ، وأدلة القضاء في ذلك بظن مصطلح (أوقات الصلاة م ٨) .

الإيراد بصلاة الظهر :

٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى : أنه إذا كان الحر شديداً يسبب تأخير صلاة الظهر إلى الإيراد فإن التروي حقيقة لإيراد أن يؤخر الصلاة من أول وقتها متى ما حصل للحيطان^(٦) . معنى فيه طالب الجماعة ولا يؤخر عن نصف الجماعة^(٧)

وقرب منه ما ذهب إليه المالكية والحنابلة^(٨)

لما حجة فيسبب عدم تأخير الظهر في الصيف مطلقاً أي بلا اشتراط شدة الحر وحرارة اليد^(٩)

وتخصيص الموضوع بظن مصطلح : (أوقات الصلاة م ١٦)

قصر الظهر وجمعها مع العصر

٩ - اتفق الفقهاء على مشروعية قصر صلاة الظهر في السفر^(١٠) (ر صلاة المسافرين)

(١) ابن عسكرو ٢٠٦ ، وكذا في ١٢٧/١ ، وموافقه الإجماع ٩٢/١ ، وانظر لأبي حنيفة ١٠٩/١

(٢) طرق الفصل من سورة البقرة ، في آخر ج ١ ، وفي كتابه ٣٦٢/١

(٣) ابن عسكرو ٣٦٢/١ ، ٣٦٢ ، وموافقه الإجماع ٩٢/١ ، وفي المتن ١٢٧/١ ، وفي المتن ١٠٩/١

(٤) لبيان الفصل من السورة إلى م يكن (فتح القدير ١٩١/١) ، وانظر ابن عسكرو ٣٦٢/١

(٥) الفوائد الفوتى ٢٧٧/١

(٦) التلخيص ١٠٠/١

(٧) الدرر ١٠٨ ، ١٠٩ ، وفي المتن ١٢٧/١

(٨) ابن عسكرو ٢٤٤/١ ، وفي المتن ١٢٧/١

(٩) القيد ١٠٨/١ ، والمفتى ٣٧٩/١ ، الإجماع ١٢/١ ، وكذا في المتن ١٢٧/١

الصلوات الخمس المفروضة ٦ - ٩

إمامه حبريل - عبء الصلاة والسلام -
وبه - لم على العصر حين كان كل
شيء - من طله -^(١).

والمشهور عن أبي حنيفة أن أول وقت
العصر إذا صار ظل كل شيء مثبته غير في،
الزوال^(٢) (ر. أوقات الصلاة).

٩ - ومن يوجد وقت مهمل بين آخر الظهر
وأول العصر احتلت الروايات عن
الفقهاء

ليشترط بعض شافعية وإحناء لحدوث
أول العصر أو يصير ظل كل شيء مثبته ،
وزاد آدمي زمانه قال الحنفية وإذا زاد شيئاً
وجب العصر^(٣) مثبته مثقله الشرحي عن
بعض الشافعية^(٤) وحملته ، أن وقت العصر
من حين الزيادة عن المثال آدمي زيادة متصل
وقت الظهر ، لأنصبي بينهما كبح حرو -
مدله في المعنى^(٥)

وروي عن أبي حنيفة - أيضاً - قوله - إذا
بلغ الظل طوله سوى فيه الزوال خرج وقت

وتنقض فضاء المذهب على أنه يسر بالقراءة
في جميع ركعات الظهر ، سواء أصلاً جماعة
أم أفراداً ، وتفصيل المسألة في مصطلح
(إسرار الصلاة ، قرأه)

ثانياً - صلاة العصر

٧ - العصر يطلق عن معانٍ مع الغني
بل فحرار الشمس ، وهو آخر ساعات النهار
كما يطلق عن الصلاة التي تؤتى في آخر
النهار ، قال النووي العصر اسم الصلاة
ومؤنثة ، مع الصلاة ، ويدونها تذكر
وزن^(٦)

وفقال لذن سمع أي صلاة
العصر^(٧) وتسمى صلاة العصر به
(المبني) لأنها أصل عشية^(٨)
أول وقت العصر وآخره

٨ - ذهب جمهور الفقهاء : (المالكية ،
والشافعية ، والحنابلة ، والصحابة من
المعتبة) أن أول وقت العصر إذا صار ظل
كل شيء مثبته غير فيه الزوال وهذا رواية
عن أبي حنيفة أيضاً^(٩) ويستدلون بحديث

١ - ٣٨٢ ، ج١ ، المذاهب ، ١٩١/١ ، ١٩٢ ، وكشاف
نخاع ٢٥١/١ ، وقلي ٢٧٥/١

(٢) حديث ابنه حبريل - مع ترجمة ب

(٣) جمع الحديث ١٩٥/١

(٤) لقلي لا يرد ١٠٠ ٢٧٥

(٥) مع المحتاج ٢٢٤

(٦) أي ٢٢٤

(١) القريش ١٢٨ ، ٢٢١ ، كتاب المحتاج ، ٢٢١ ، وروى
قلي ٣٧٧

(٢) القريش ١٢٨ ، ٢٢١ ، وروى القلي ٣٧٧

(٣) المحتاج ٢٨٤

(٤) حواشي الإكثار ٢٢٤ ، والمخطوط مع شرح الإكثار

الشمس أي قبل غروب الشمس^١
(ر. ثوبات الصلاة)

ما يستحب كراهته في العصر

١١ - صرح خفيه ولشاعبة بأنه يسر^٢ أنه
يعر في صلاة العصر متوسط انفصل^(٣)

وأن المالكية يعر^٤ فيها بالنصر من
سور مثل (والضحى) (وإن أرباباً)
ومحمد^(٥)

(يستحب عند الحداثة أن تكون القراءة
في العصر على نصف من الظهر^٦)

وجهور اشتماء على أن الإسرا في القراءة
سنة في العصر والظهر يسر^٧ بقول حنيفة^٨
بأنه وجب^٩ وتفصيل الموضوع في
مصطلح (إسرا) وهو^(١٠)

التميز بعد صلاة العصر

١٢ - تعين عمه في أحمله على عدم حواز
انتميل بعد صلاة العصر إلى أن يصر

الظهر ولا يدخل وقت عصر إلى
الظهر^١

وعلى هذا يكون من الظهر وعصر وقد
يهمل - كم بين الشمس والظهر

والصحيح عند الشافعية أنه لا يشترط
حدوث ربطة صلبة بينه وبين وقت الظهر.
كما قلنا القريبي^(٢) ، وشك منعه ابن
قدامة عن الحاشية على الحرمي^(٣) ، من
الوقوف من غير فصل بينهما ، ولا
شرك^(٤)

وشهر عند المالكية من أول العصر
وأخر الظهر يشتركان في إحداهما ، أي
يعد أربع ركعات في عصر ، وركعتان في
الظهر ، وأخروا الظهر قبل عصر ظل ذكر
شيء منه عند طرح ظل الزوار ، وهو مذهب
بول وقت العصر فيكون وقتها هي تمتزجا بينهما^(٥)

ويؤيده ظاهر حديث إمامه حماد بن حيث
خالد بن^(٦) ، حتى إذا تشابه الظهر حين كان
صل كأي شيء مثله تولت العصر بالأمس^(٧)
١٠ - أب آخر وقت العصر بعد ما لم يصر

(١) من الظهر وساعة من بعده ٩٥

(٢) مهم نتائج ٩٦

(٣) هام دار الحديث ٣٧٠

(٤) فضائل ص ٢١٢

(٥) تلخيص الأثر مع الحاشية ٣٩٠ ، والظاهر
١١٠٦

(١) ابن حجر ١٠٢٤ والمواعظ ٢٤٠

(٢) فضائل ص ٢١٢

(٣) هام دار الحديث ٣٧٠

(٤) هام دار الحديث ٣٧٠

(٥) هام دار الحديث ٣٧٠

(٦) هام دار الحديث ٣٧٠

(٧) هام دار الحديث ٣٧٠

(٨) هام دار الحديث ٣٧٠

وقتها عند الجمهور عالم يجب انشتق
وشهور عند المالكية - وهو الجليل عند
الشافعية - أن سمعوا وقتاً واحداً وهو بعد
ما يظهر المصلي ويستقر عودته ويؤذن ويقيم
للمصلاة^(١)
والمختص (د أوقات الصلاة) .

نسبة المغرب بالعشاء :

١٥ - ذهب المالكية واقتضاه إلى كراهة
نسبة المغرب عشاء لما رواه عبد الله المزني أن
السبي رحمه الله قال : لا تعبىكم الأعراب عن
اسم صلاتكم المغرب . قال . وتقول الأعراب
هي العشاء^(٢) ولا يكره تسميتها بالعشاء
على الصحيح من انه ذهب عند الاختلاف
ويكره تسميتها بالمغرب أولى^(٣)
رابع - صلاة العشاء -

١٦ - العيشة تكسر المعنى والد اسم لأول
الظلام من المغرب إلى الغنمة ، وسميت
الصلاة بذلك لأنها تعمل في هذا الوقت

الشمس ، بقوله ﷺ : لا صلاة بعد العصر
حتى تغيب الشمس^(٤)
وتشمل ذلك ما لو حصلت الشمس في وقت
الظهر جمع لتقديم ذلك ، كما صرح به فيهاء
المذاهب^(٥) ويستحصل بضم مصطلح
(صلاة التطوع)

لأنها صلاة المغرب :

١٧ - المغرب في الأصل من غربت
الشمس إذ غابت وتولت ويطلق في اللغة
على وقت الغروب ويكنى ، وعلى الصلاة التي
تؤدى في هذا الوقت^(٦)
أول وقت المغرب وآخره

١٨ - لمجمع الفقهاء على أن أول وقت صلاة
المغرب يدخل إذا غابت الشمس وتكاس
عروبها وبعد ظاهري للصحابي . ويعرب
في المحصول برواه الشماع من رؤوس
الجمال ، وبإل الظلام من اشرق^(٧) وآخر

١ - مطلب ٢٠٣/١ ، ٢٠٥ ، وهو من ذكره ٢٠٣/٦ .
٢ - وهو مخرج ١٢٣/١ ، ومجموع ٢٥/٣
٣ - حديث ، ولا تعبىكم الأعراب عن اسم صلاتكم
المغرب
٤ - حجة الطبري : مجمع ٢٠٣/٢ ط السليبي ٢ - ومجمع
الأحرار ٢٦٦/٦ ، من حديث عبد ط المزني - وهو لله
ع
٥ - مطلب ٢٠٣/١ ط السليبي ٢ - ومجمع ٢٥/٣
٦ - مطلب ٢٠٣/١ ، وهو مخرج ١٢٣/١ ، ومجمع ٢٥/٣
٧ - وهو مخرج ١٢٣/١ ، وهو مخرج ١٢٣/١

١ - حديث : لا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس ،
لمخرجه الطبري ومجمع ٢٠٣/٢ ط السليبي ومجمع
٢٠٣/١ ط السليبي ، من حديث أبي سعيد الخدري وهو
الله عنه برواه
٢ - من خروجه
٣ - السليبي ٢٠٣/٢ ط السليبي ، ومجمع ٢٥/٣
الطبري ١٢٣/١
٤ - حديث ٢٠٣/٢ ، ومجمع ٢٠٣/٢
٥ - ٢٠٣/٢ ، وهو مخرج ١٢٣/١ ، وهو مخرج ١٢٣/١
٦ - ٢٠٣/٢ ، وهو مخرج ١٢٣/١ ، وهو مخرج ١٢٣/١

وعنه المصح وقد طعام هذه الوقت
ويكون أن يقال في بعثته الآخر.
وبعثته - فقد - من غير وصف بالآخر

قال فضلي في وصف محمد صلا
العليه ^(١٦) وقال ^(١٧) أيها امرأة
أحبابي بعثوا فلا تشهد معنا العشاء
الآخر ^(١٨)

سنة صلاة العشاء والعنبة

١٨ - وكثر بعض شافعية والحنابلة تسميته
بالعنة ذكروا عن النبي عي دثت في حديث
مسلم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن
النبي ^(ص) قال لا تغلظكم الأعراب على
اسم صلاتكم، ألا يا أبا العشاء وهم يسمون
بالإسفل ^(١٩) معناه أنهم يسمونها لعنة
لكرههم يسمون بحالات الإبل أي يؤخرونها
إلى شدة الظلام - رضي بعض المشافعية
عن أبي التربة ^(٢٠)

١٧ - جاز أكثر الفقهاء تسمية صلاة العشاء
بعنة لورودها في كثير من الأحاديث، منها
سرواه البخاري أن رسول الله ^(ص) قال لا
يعصون علي لعنة وتصبح لأصوم وير
حسوا ^(٢١) ومعها قول عائشة - رضي الله
عنها - أن كان يحلون ألعنة حين بين

قال التبريزي إن هذا الأسناد ورد في
أخبار الأحول شيان لحواز فإنه بمن محرم،
لأنه حجب به من قد يشبه عليه العشاء

١٦ المصحح للم ١٧٠ (عش) ولفظ ٢٦٠/١٩ وكون
المصحح ٢٥٢/١٩ (المصحح ٣١)
١٧ المصحح ١٢/٣ (المصحح ١٠) ٢١ ٢٢ ٢٣
٢٤ ٢٥

١٩ حديث أخرجه رضي الله عنه، قالوا يصومون بعنة
فما من أبو عبد الله المصنف لعل في قوله
عنه البخاري قال سابق ٢٦٢/٢٢ من المصحح
حديث بعنة رضي الله عنها

٢٠ صورة شعيرة ٥٨٦
٢١ حديث في أخبار أئمة أهل البيت (ع) فلا يسمونها
بالعنة

٢٢ مرسله بلقيس لمصنف ٢٦٠/٢٢، وهو احتج
٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢

الصيام، أو التمسك من السفر وبحوها فلا كراهة في شيء، من ذلك ؛ لأنه خير تاجر للابتناء بقصد متروكة، كما قال النووي ^(١) وعن غير رضي الله عنه - قال : « كان النبي ﷺ يسر مع أبي بكر في أمر من أمور المسلمين وأنا معها » ^(٢).

حاشا - صلاة الفجر -

٢٣ - الفجر في الأصل هو الشفق، وفرد به فرد الصبح، سمي به لانعجازه القدماء به بسبب حرمة الشمس في سواد الليل والفجر في آخر الليل كالشفق في أوبه ^(٣).

والفجر اثنتان

١ - الفجر الأول : وهو الفجر الكفوف، وهو البياض السطيل يبدو في ناحية من السماء وهو المسمى عند العرب بذهب السرجان (الفتاب) ، ثم ينكتم وهذا يسمى فجر كلبيا ؛ لأنه يبدو بوجه، ثم يغيبه الظلام

(١) المجموع ٢٠٣

(٢) مرعي ٨٤٦، وانظر زاد المعاد السابق

وعند غير من مختلف رضي الله عنه - « كان النبي ﷺ يسر مع أبي بكر في أمر من أمور المسلمين وأنا معها »

خروج الفريدي (س) الفريدي ١٣١٥ ط - حار الكعب لطيف ومعه ديوانه في سنة ٩٥٦ - ٩٦ ط (البيضة طابلا

(٣) القرطبي ٢٨٠٩ والصباح للبر وأسان العرب وس الخلف واكتشف النسخ ٢٥٥٢

التشويش الحديث بعد أداء كراهة من التمسك قبلها ^(١).

والتمسك على كراهة النوم قبلها هو غشية قوت ونفثا، أو نوبت اخفاة عنها ^(٢) لكن الحنابلة قالوا: إذا وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فصاح له النوم، كما نفقه الزلمي عن الطحاوي ^(٣).

وكرو المالكية النوم قبل صلاة الفجر، ولو وكل من يوقظه، لاحتمال نوم التوكيل أو نسيانه فموت وقت الاختيار ^(٤).

لما كراهة الحديث بعد صلاة العشاء : فلا بد من بولي إلى سهر يعوق به الصبح، أو فلا يقع في كلامه لغو، فلا ينبغي شتم اليقظة به، أو لأنه يموت به ليام الليل لم له به عادة، وتنع صلاة التي هي أفضل لأصحاب حاشية عنه والنوم آخر الموت، وربما مات في نومه ^(٥).

وهذا إذا كان الحديث بغير حاشية، أم إذا كان لحاجة مهمة فلا بأس - وكذلك المرأة القران، وحنيت الرسول ﷺ، ومداكرة الفقه وحكايات الصالحين، والحديث مع

(١) هوك الدين ١٩٧/١

(٢) قرطبي ٨٠١، وقوله النووي ١٩٧/١

(٣) تيسر المختار ٨٤٦/١

(٤) هوك الدين ١٩٧/١

(٥) قرطبي ٨٤٦/١، وقوله النووي ١٩٧/١

والصحيح ١٢٥/٢، وفي المختار ١٢٥/١

والمعمر في الأحاديث السوية ، كقوله عليه
الصلاة والسلام . « من أدرك من الصبح
ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك
الصبح »^(١)

تسمية صلاة المعمر بالعبادة

٢٤ جهور الفقهاء على أنه لا تكرر تسمية
صلاة المعمر بالعبادة ، كما صرح به مالكية
والحنابلة ومعتز الشافعية^(٢)

زغل الموزي عن الشافعي قوله في الأم :
أحب أن لا تسمى إلا بأحد هذين الاسمين
(أي المعمر والصبح) ، ولا أحب أن تسمى
العبادة قال الموزي . وهذا لا يدل على
الكراهة ، لأن التكرار ما ثبت فيه شيء
جواز ، ولم يرد من أشهر سننهم لفظ العبادة
فيها في الحديث وكلام الصحابة . رضي الله
عنه . لكن الأقرب المعمر والصبح^(٣) .
بذكر في بعض كتب الشافعية كالمذهب وغيره
كراهة هذه التسمية^(٤)

٢ - المعمر الثاني . أي المعمر الصادق وهو
أيضا مستعمل المعمر في الأم ، لا يزال
يردده حره حتى تطلع الشمس ، ويسمى هذا
فجسراً صادقا لأن هذا يدل بوجهه بغير في
الأم^(٥) ولي الحديث . لا يصحكم من
سجودكم أدان بلال ولا المعمر المستطير ،
ولكن المعمر المستطير في الأم^(٦)

قال سوي . والأحكام كلها متبعة
بالمعمر الثاني . فيه يدخل وقت صلاة
صبح . ويخرج وقت غروب . ويحرم
القطيع والشراب على لصاحبه ، وبه ينقض
ليل ويدخل ليلته^(٧)

ويطلق المعمر عن صلاة المعمر لها
تبدل في هذا الوقت^(٨) ، وقد وردت هذه
التسمية في القرآن الكريم في قوله تعالى
« وعمرأ المعجسر إن قرآن المجر كان
شهيدا »^(٩) ، كما وردت بسمتها بالصبح

(١) ثبت في صحيح البخاري ، وصححه الألباني مع صحيح الترمذي
١٠٢/١ . وفي صحيح الترمذي في باب المصالح في صحيح المصالح
١٠٢/١ . وفي صحيح الترمذي ١٠٢/١ . وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ . (٢) في صحيح الترمذي ١٠٢/١
(٣) حديث . (٤) لا يصح من معمر الألباني ولا
المعمر ليعمل ولكن معمر المستطير في الأم
معمر معمر ١٠٢/١ ط (٥) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٦) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٧) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٨) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٩) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي

١ - حديث . (٢) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٣) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٤) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٥) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٦) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٧) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٨) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط (٩) في صحيح الترمذي ، وفي صحيح الترمذي
١٠٢/١ ط

تسميتها بالصلاة الوسطى

٢٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المراد بالصلاة الوسطى في قوله تعالى ﴿وَحَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (١) صلاة العصر كما رجحت في الأحاديث الصحيحة .

والشهور عند المالكية - وهو قول لشافعي نص عليه في الأم - الصلاة الوسطى هي العصر ، حتى إن المالكية يسمونها الوسطى ، قال النووي لما أربعه أسماء الصبح ، والعصر ، والوسطى ، والعدة (٢)

ولنخصي بنظر مصطلح (الصلاة الوسطى)

أول وقت العصر وآخره .

٢٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن أول وقت صلاة العصر هو طلع العصر الثاني أي العصر الصادق ، وأمر بركته إلى طلوع الشمس (٣) . لقوله ﷺ : « إن نضلاء أول وقت العصر » وفي أول وقت العصر حين يطلع

(١) سورة البقرة ٢٣٨

(٢) ابن عسكرو ٢٤٦/٦ ، والمطالع ٣٦٨ ، ٣٦٩

(٣) والسنن الكبرى ١٩٢ ، والترمذي ٢٠٣ ، وصح

المصنف ١٢٤/١ ، ومكتبته الخزانة ٢٤٦/١

(٤) جمع الصغير مع العدة ١٩٢/١ ، ومكتبته الخزانة

١٢٤/١ ، يعني لمحتاج ١٢٤/١ ، والتي لا يلامه

٣٨٢ ١

العصر ، وإن أخر وقتها حين تطلع الشمس (٤)

وقد قسم بعض الفقهاء وقت العصر إلى : وقت اختيار ، وصرورة ، وغيرهما (٥) ، ينظر تفصيله في مصطلح (الوقوات الصلاة)

القراءة في العصر

٢٧ - اتفق الفقهاء على أنه يس في صلاة العصر تطويل فرائدها ، لأن عمر فيها طوال القصص (٦) قال أبو يونس - رضي الله عنه - : « كان النبي ﷺ يمر في العصر ما بين المسين إلى صلاة آية » (٧) قال الشريسي : « حكمة في ذلك أن وقت الصبح طويل والصلاة

(١) حديث : « إن الصلاة لا يقرأون أول وقت العصر مع طلوع القمر » وقد أوردنا هذا حين نطلع الشمس

(٢) أخرجه الترمذي في سنن أبي يعقوب ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ط دار الكتب العلمية ، وصححه الألباني (صحيح الأسوي ٢٥٠ ، ٢٦٠) مرفوعة الخزانة

(٣) أخرجه السليمانية ، رواه النووي ١٩٢/١ ، ومكتبته الخزانة ٢٤٦/١

(٤) طوال المجلس عن سورة الحجرات إلى آخر السور (المعنى هو السبع السبع من القرآن الكريم) وهذا يدل على أن صلاة العصر طويلة

(٥) حديث أبي هريرة : « كان النبي ﷺ يمر في العصر ما بين المسين إلى صلاة آية »

(٦) أخرجه البخاري (صحيح أبي داود) ٢٤١ ، ط النسخة رقم ٢٤٢/١ ، ومكتبته الخزانة ٢٤٢/١ ، ط المعجم والمطالع

ويظهر تفصيل الموضوع في مصطلح

(نظر، وأوقات الصلاة)

التفصيل أو الإسفار بالمقرر

٢٩ - يرى جمهور الفقهاء أن التفتيس في

أداء صلاة الفجر يملئ " أفضل من

الإسفار بها ^(١) ، لقوله ﷺ : أفضل

الأعمال للصلاة في أول وقتها ^(٢) .

ولذلك اختبه عبد تاجر الفجر إلى

إسفار ^(٣) ، لقوله عليه الصلاة والسلام

« اسفروا بالفجر فإنه أعظم لأجره » ^(٤) قال

عبد الله بن عمر لم يفته الترمذي وأسفروا وحده عن
أبي هريرة كما يملئ ذلك عبد الله بن عمر
حينه كلفه الترمذي : أخرجه عنه - - - - -
بغير ٢٩٥٦

١ - بعض هو خلاف عبد الله بن عمر بن الخطاب

٢٩٥٦ : ٢٩٥٦

٢ - الموطأ للبخاري ٩٩٠ وصححه الشيخ الألباني

٣ - كشف الغطاء ٢٩٦١ ، الذي لا ينفك

٢٩٥٦ : ٢٩٥٦

٤ - دخل الأئمة الصلاة في وقتها

٥ - أخرجه أبو داود (ص ١٠٠) وأبو داود ٢٩٦١ : ٢٩٦١

٦ - أخرجه أبو داود (ص ١٠٠) وأبو داود ٢٩٦١ : ٢٩٦١

٧ - أخرجه أبو داود (ص ١٠٠) وأبو داود ٢٩٦١ : ٢٩٦١

٨ - أخرجه أبو داود (ص ١٠٠) وأبو داود ٢٩٦١ : ٢٩٦١

٩ - أخرجه أبو داود (ص ١٠٠) وأبو داود ٢٩٦١ : ٢٩٦١

١٠ - أخرجه أبو داود (ص ١٠٠) وأبو داود ٢٩٦١ : ٢٩٦١

١١ - أخرجه أبو داود (ص ١٠٠) وأبو داود ٢٩٦١ : ٢٩٦١

ركعتان خمس بطولها ^(٥)

وحيث في الحضر لها في السفر بفراغ

ثلاثة الكتاب أي سورة شاء ، وقد ثبت أن

النبي ﷺ قرأ في صلاة الصبح في سفره

بالمعنى ^(٦)

وتفصيل الموضوع في مصطلح

(عروة) .

مع الثالثة بعد صلاة الفجر ولها

٢٨ - لا خلاف بين العلماء في عدم حوز

صلاة النافلة بعد صلاة الفجر إلى أن يطع

الشمس ، كما في جمهور الفقهاء لا يجوز

أنفس قبل صلاة الفجر - أيضا - إلا ركعتي

الفجر ^(٧) ، لقوله عليه الصلاة والسلام

« إذا طلع الفجر فلا صلاة إلا ركعتي

الفجر » ^(٨)

١٦ - موطأ للبخاري ١٢٣٠ ، وصححه الشيخ الألباني

١٧ - موطأ للبخاري ١٢٣٠ ، وصححه الشيخ الألباني

١٨ - حديث ، أن النبي ﷺ قرأ في صلاة الصبح في سفره

بالمعنى ،

أخرجه أبو داود ١٢٣٠ : ١٢٣٠ ، أخرجه عبد الله بن عمر

بن الخطاب ١٢٣٠ : ١٢٣٠ ، أخرجه عبد الله بن عمر

بن الخطاب ١٢٣٠ : ١٢٣٠ ، أخرجه عبد الله بن عمر

بن الخطاب ١٢٣٠ : ١٢٣٠ ، أخرجه عبد الله بن عمر

بن الخطاب ١٢٣٠ : ١٢٣٠ ، أخرجه عبد الله بن عمر

بن الخطاب ١٢٣٠ : ١٢٣٠ ، أخرجه عبد الله بن عمر

بن الخطاب ١٢٣٠ : ١٢٣٠ ، أخرجه عبد الله بن عمر

ابن مسعود وأبو هريرة - رضي الله عنهما -
 ه أن النبي ﷺ قد شهد بدعوا على أحباء
 من أحباء العرب ثم تركه ^(١)، وهن أبي
 هريرة - رضي الله عنه - " أن رسول الله ﷺ
 كان لا يقف في صلاة الصبح إلا أن يدعو
 بمحمد ثم يركع ^(٢) ومعه أن مشروبه
 المبرد في المعبر مسبوحة في غير الشربة
 هذا وفي الألفاظ المتقنن وكهينه خلاف
 وتفصيل ينظر في مصطلح - (فوت)



(١) حديث أخره النبي ﷺ في شهر بدعوا على محمد بن
 أمية حرب له ذلك ،

أخرجه مسلم ١٠٠٠ ط الحديث ١٠٠ حديث أبي هريرة
 قال صلى الله عليه وسلم: "من شهد جنازة الإمام الحسين
 صبح من عباده ٢٢ ط ٢٢ من كتاب قطرة"

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ كان
 لا يصلي صلاة الصبح إلا يدعو لمحمد وعلى وعلمهم ،
 أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أخرجه من
 الحديث الصحيح . ورواه ابن جرير في صحيحه من
 حديث أبي هريرة رضي الله عنه بخط أبي إسحاق
 لا يقتضيه أن يدعو لأحمد ، بدعوا على أحمد
 (صحيح أبي هريرة ٣١٢/١ ٣١٢/١ من المخطوط
 الإسلامي)

الربيعي ولا يتجرها بحيث يقع الشك في
 طلوع الشمس ، بل يسرها بحيث لو ظهر
 سواد صلاته يمكنه أن يعدها في الوقت
 بقراءة مستعجلة ^(٣) . ويستثنى من الإساءة
 صلاة المعجر بمختلف يوم الحرة حيث
 يستحب فيها التماس عند الصبح ^(٤)
 وتفصيل نوضح في مصطلح - (أوقات
 الصلاة ف ١٥) .

الفوت في صلاة المعجر

٣٠ - ذهب المالكية والشافعية إلى مشروعية
 الفوت في الصبح قال المالكية ويدب
 فوت سر يصبح فقط دون سائر الصلوات
 قبل الركوع ، عقب القراءة بلا تكبير
 صله ^(٥)

وقال الشافعية - يسر يعتوب في اعتداء
 ثانية الصبح ^(٦) ، يعني بعد ما وقع رأسه من
 الركوع في الركعة الثانية ، وه يفيدون بالنزاهة

وقال الحنفية ، والحنابلة لا فوت في
 صلاة المعجر إلا في المزايل ^(٧) وذلك ما رواه

حديث رافع بن خديج مرفوعا قال حديث رافع بن
 خديج حدثنا عن محمد بن

- (١) تبيين أحوالنا / ٥٤
 (٢) جواهر الإكليل ٥١٠ ، وصحبه الأسدي ١٢٨
 (٣) سنن الصالح ١٦٦/١ ، والطبري ١٤٧/١
 (٤) المغني مع شرح التلخيص ٣٧٨/١ ، ٣٧٩ ، وأبو داود
 قتادة ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، وعنه من حديث
 ١٠١٢

فهر عقد وضع لرفع لتفرقة بعد وقوعها بالتراضي^(١) وهذا عهد الحثبة .

وزاد المالكية على هذا القولون : العقد على ريعها قبل وقوعها - أيضا - وقايه ، فجاء في تعريف ابن عرفة للصلح أنه اتفاق عن حق أو دعوى بحسب لرفع نزاع ، أو خوف وقوعه^(٢) ففي التعبير (خوف وقوعه) إشارة إلى سوا الصلح لتوفي بسرعة غير قاطعة بالعمل ، ولكنهما محتملة الوقوع .

والصلح : هو مباشر لعقد الصلح^(٣) والصلح عنه . هو الشيء المتنازع فيه إذ قطع النزاع فيه بالصلح^(٤) والصلح عليه ، أي المصلح به ، هو بند الصلح^(٥) .

الألفاظ ذات الصلة

التحكيم .

٢ - التحكيم عند الفقهاء . ترتيبه حكم

(١) ١١٧/١ ، شرح مبسوط الإيضاح ١ : ٢٦٠ ، كشاف القناع ٣ : ٣٧٨ ، منى رط سكة تراثي الحديث ، ٥٣٧ : ٥ .

(٢) الطرم ١ : ٢٥٣١ من عند الأحكام القديس ١٠٦٦ من مؤلفه عبراني .

(٣) مؤلفه المجلد ٧٩/٢ ، المحقق علي خليل ١ : ٢٢٦ ، وفيه شرح المصنف ١ : ٢٩٩ ، وفيه للمصنف أيضا المصطلح ١ : ١٥١ ، جاء المصطلح ١ : ٢٧٢ ، وفيه المصطلح ١ : ١٤٤ .

(٤) م ١٥٣٤ من المجلد العبد

(٥) م ١٥٣٥ من المجلد العبد

(٥) م ١٥٣٣ من المجلد العبد

صُلح

التعريف .

١ - الصلح في اللغة : اسم بمعنى اصطلاح والتصالح ، خلاف المخاصمة والخصام^(١) قال الرابع : والصلح يختص بالأهله لا يتفرق بين الناس . يقال : اصطاحوا وتصالحوا^(٢)

وعمل ذلك يقال : وقع بينهما الصلح ، وصالح على كذا ، وصالحا عليه واصطاحا ، ومسم لسا صلح ، أي مصالحوا^(٣)

وفي الاصطلاح : معاهدة يرفع بها النزاع بين المصالح . ويوصف بها إلى الموافقة بين المختلفين^(٤)

(١) المعروف للمطربون : ط ج ١ : ٢٧٢ ، وانظر طر : اللغة ناصي من ٢٤٧

(٢) المعجم في قديم القرآن وط الانجلو مصري من ٢٢

(٣) أماني اللغة للزمخشري : ص ٢١٧

(٤) بين اصالح ٢٩/٥ البحر الرق ١ : ٢١٥ ، شرح القضي شرح الخطيب ١ : ٣٧٦ ، تكملة مع القوي مع المصنف والمصنف (الشيخ) ١ : ٣٧٥ ، وروى الخطيب ١ : ٢٢٢ ، هبة الخناز ١ : ٣٢١ ، والزمخشري في ١ : ٢٢٢ ، أماني الخطيب ١ : ٢٢٢ ، كفاية الأعلام ١ : ٢٢٢

صلح ٢ - ٥

فصل خصوم بين مختلفين وهذه التوبة قد يكون من الغاصي ، وقد تكون من قبل الخصمين .
ويختلف التحكيم من الفصل من وجهين .

(د) إقرار

العفو

١ - العفو : هو التوك والحو . ومنه : عفا الله عنك أي عفى ذنبك ، وتترك عقوبته عن الترتيبها ، وعفوت عن الحق أسقطت كأنك عفوت عن الذي هو عليه (١)

هذا ويختلف العفو عن الصلح في كون الأول إنما يقع ويصدر من طرف واحد ، بينما الصلح إنما يكون بين طرفين ومن جهة أخرى ، فالعفو والصلح قد يمنحان كما في حالة العفو عن المصلح إلى مالك (د) عفو

مشروعية الصلح

٥ - ثبتت مشروعية الصلح بالكاتب والصلح والإجماع والمقول (٢).

أحدهما : أن التحكيم ينتج عنه حكم قضائي ، بخلاف الصلح فإنه ينتج عنه عقد بقرائن عليه الطوبى المتزايدة .
ومن الحكم القضائي والعقد القضائي .
والثاني : أن الصلح يتسبب فيه أحد الطرفين أو كلاهما عن حق ، بخلاف التحكيم فليس فيه نزول عن حق - (د) تحكيم

الإقرار

٣ - الإقرار عبارة عن إسقاط الشخص حقاً له في دعة أسر أو قبله ، أما من العلام بين الصلح والإقرار ، فلها وجهان .

أحدهما : أن الصلح إنما يكون بعد الرأع عادة ، والإقرار لا يشترط فيه ذلك والثاني : أن الصلح قد يتضمن إقراراً ، وذلك إذا كان فيه إسقاط لحظه من الحق المنزاع فيه ، وقد لا يتضمن الإقرار ، بأن يكون معادل الزام من الطرف الآخر دون إسقاط

ومن هنا : قال بين الصلح والإقرار صوم

(١) انظر المصباح ص ١١١ مادة عفو

(٢) انظر فقه الفقهاء بصفة الصلح ص ٣٠٠ ، ص ١٠٠

١ - ٣٧٦ ، كسبه الأخير ص ١٠٠ ، ص ١٠٠

ط مكتبة الربيع الحنابلة ص ١٧٠ ، ص ١٧٠

أما الكتاب :

الدلالة على مشروعية الصلح^(١).

ب - وما روى كعب بن مالك - رضي الله عنه - عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصبح بها بأن ستوجه من دين كعب الشطر ، وأمر عريمه بإخاء الشطر^(٢).

وأما الإجماع

فقد أجمع علماء على مشروعية الصلح في الجملة ، وإن كان بينهم اختلاف في جواز بعض صوره^(٣).

وأما المقول

فهو أن الصلح واقع لنفسه والحق ، أو موقوف بين المسلمين ، إذ أكثر ما يكون الصلح عند النزاع - والنزاع يجب التسامح ،

أ - عن قوله تعالى - فولا جبري كثير من جواهرهم لأنهم أمر بصدقه أو معروف أو صلاح بين الناس^(٤) - فإن انقاضي أبو الوليد بن رشد ، وهذا عام في التسامح والأموال والأعراض ، وفي كل شيء يمنع التباين والاختلاف فيه بين المسلمين^(٥).

ب - وفي قوله تعالى - فولا جبري كثير من جواهرهم ، فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير^(٦) - فقد أثبت الآية مشروعية الصلح ، حيث إنه سبحانه وصف الصلح بأنه خير ، ولا يوجب بالحدية إلا ما كان مشروعاً مادوناً فيه.

ولما أئنت

أ - مما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - أن الصلح حفض بين المسلمين ، وفي رواية - وإن الصلح أحل حرمًا أو حرم حلالًا^(٧) - والحديث واضح

١ - موضوع من أدلة ١ - مع أحاديث بداية الحديث

٢ - كتابه ١٤٨

٣ - فاضل القرآن ١٤٨/٢ - مع قوله تعالى - ولا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا

٤ - كتابه ١٤٨

٥ - كتابه ١٤٨ - مع قوله تعالى - ولا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا

١ - وصحة ابن حجر في التفسير ٢٨٢/٢ ط المطب الإسلامي

٢ - كتابه لأحد ١٢٢١ - به أنه المصحح ٩٠ - تحفة المصنف ٧ - مع ما يذهب إليه ٣٧٦ - شرح معنى الإجماع ١٢٨ - كتابه ٢٨٨

٣ - حديثه في القرآن الكريم - تاريخه في أبي هريرة - في التبعي - مصنف الحديث - به ترجمه مع القرآن ٣١١ - ط نسخة وأهم الملام المصنف ١٢٨

٤ - المعنى لآخر فداية ٢٢٧ - شرح معنى الإجماع ١٢٨ - به أنه المصحح ٣٧٦ - كتابه المصحح

٥ - بطريقه - حديثه وخرج حديثه في ١٢٨ - به أنه المصحح ٣٧٦ - كتابه المصحح ٣٧٦

٦ - كتابه ١٤٨ - به أنه المصحح ٣٧٦ - كتابه المصحح ٣٧٦

الحكم التكليفي لصلح .

٧ - قال ابن عروبة ، وهو أي الصلح ، من حيث ذاته مندوب إليه ، وقد يعرض وجوبه عند تعيين مصدقة ، وحرمته وكراهته لاستلزامه مفسدة واجبة الشر أو رجحانه ^(١) .

وقال ابن القيم فصلح بوجهين -

أ - صلح عادل بغير . وهو ما كان فيه رضا الله سبحانه ورضاه الخصمين ، وأساس العلم والعدل ، فيكون صلح عاديا بالنواقض ، حارفا بالنواجب ، قاصدا للعدل كما قال شيخنا : « قد صحوا بينهما بالعدل » ^(٢)

ب - وصلح جائر مردود ، وهو الذي بطل حرام أو يجرم اخلال ، كالصلح الذي يتضمن أكل الربا ، أو إيقاع الواجب ، أو ضم ثالث ، وكس في الإصلاح بين القوي الظالم والخصم الضعيف المظنون بآرصادي القدر صاحب الجلاء ، ويكون له فيه الحظ ، بينما يقع الإغماض واخفاء فيه على

والصلح يدمه برصه ، وهذا كل من حل منحل ^(٣)

أنواع الصلح .

٦ - الصلح بوع لواء حمة ^(٤)

المذهب . الصلح بين المسلمين والكفار (ر) جهاد ، جرية ، عهد ، حدة .

والثاني الصلح بين أهل العدل وأهل البغي . (ر) بقاء .

والثالث الصلح بين الزوجين إذا حيف الشقاق بينهما ، أو خافت الزوجة إضرار الزوج عنها (ر) شقاق ، عشرة لك ، شور .

والرابع الصلح بين المتخاصمين في غير مالي كما في جماليات الممد . (ر) خصام ، عمو ، هيئت

والخامس الصلح بين المتخاصمين في الأموال وهذا النوع هو المعروف له في كتب الفقه ، وهو موضوع هذا البحث

(١) حاشي الإمام الفقيه المحقق الحنفى وطه العاصمى ص ٨٦

(٢) شرح منبر الإزهار * ٢ لمفتي لابن قدامة ٥٦٧/٤ ، هذا يحتاج ٣٧١/٤ فتح الباري (الطبعة الثالثة) ٢٩٨/٥ ، كشاف القناع ٣٧٨/٣ ، منى المطلب * ٢١١ ، الفخ ١٧٨

(٣) مباحث صليبي ٨٠/٥ ، الصفحة ٢٢٠/٢ ، حاشية المنوي على المحرم ٥/٦ ، ٢ ، أخبارنا ٩

أحدهما . بالمأكبة ، وهو الأصح عند الشافعية ورواه عن أحمد : وهو أنه بعد من قبيل عبة يعرض المذموم لمن هو في يده ، فتب فيه أحكام الحبة ، سواء وقع بلفظ الحبة أو بلفظ الصلح .

قال الأشاعبة : لأن الخاصية التي يحتقر إليها لفظ الصلح ، وهي سبق الخصومة قد حصلت^(١) .

والثاني . لسهولة ، وهو الوجه الثاني عند الشافعية . وهو أنه إذا كان له في يده عرض ، فقال للآخر له رهبتك بصلح ، فأعطاني بقبضتها ، فصح ويعتبر له شروط الحبة ، لأن حائز التصرف لا يمنع من عبه بعض حقه ، كما لا يمنع من استيفائه ، ما يقع ذلك بلفظ الصلح ، فإنه لا يصح ، لأنه يكون له صلح عن بعض ماله بعضه ، فهو مضم للمحق ، أو بشرط أن يعطيه الباقي . كقوله : عسى أن تصطيني كذا منه أو لموصي منه بكذا ، لأنه يقتضي المعاوضة ، فكانه عذر عن بعض حقه بعضه ، والمعاوضة عن الشيء ببعضه مغلوبة ، أو بمنته حقه بدون

الاسم ، صلح عن الإقرار ، و صلح عن الإنكار ، و صلح عن الكون^(٢) .
الصلح بين المذموم والمذموم عليه .
وهو ثلاثة أقسام :

القسم الأول . الصلح مع إقرار المذموم

١١ - وهو جائز باتفاق الفقهاء^(٣) . وهو صريان صلح عن الأعيان ، و صلح عن الدين .

(أ) - الصلح عن الأعيان .

وهو بوجان صلح الخطيئة ، و صلح المعاوضة .

أولا : صلح الخطيئة :

١٢ - وهو الذي يجري على بعض العمن المدعاه كمن صلح من السائر للدعاة على صفها أو ثمنها . وقد اختلف الفقهاء في حكمه على ثلاثة أقوال

(١) الكفاية من الهداية (تفصيله بمسألة) ٣٣٢/٢

(٢) كفاية الفقهاء ٤٦٨/٣ . مجمع الأمير ٣٠٥/٢ . شرح صحيح الإفتاء ٦٢٠/٢ . كفاية المصنف ١٦٧/١ .

خليفة كسبيته (مطبوع مع الهداية في تجميع أحاديث الحديث) ٩/٨ . التتبعات الفقهية (ط الدار العربية للكتاب) ص ٣٤٣ . كفاية الطالب الرباني ومانيه المصطفى عبا ٣٣٤/٢ . إرشاد السالك لابن عسكو . فتاوى المالكي ص ١٣٤ . الصريح لابن الخطاب ٦٨٤/٢

(١) روضة الطالبين ٢، ١٩٢ . كفاية الأخبار ١٦٨/١ . مائة المحتاج ٣٧٧/٢ . أسس المطالب ٢١٥/٢ . فقهنا ٢٤٠/١ . الخريص على خليل ٢/١ . شرح الرضا عن خليل ٢/١

على مكانه مدة معلومة ، فقد احتلف الفقهاء في ذلك الصلح على قولين أحدهما المهور وهو من اشبه ويضم جارة وهو قول الشافعية في الأصح ، ويضم إجارة ؛ لمثبت فيه حكاهم ذلك حتى مدد بإعارة مائة ، وإلا فمطلقه ^(١) .

والثاني عدم حوزة وهو للحنابلة ووجهه عند الشافعية ، لأنه صلح من ملك على صفة ملك ، فكأنه ساع دابة فمعتها وهو لا يجوز ^(٢) .

ثانياً صلح المأخوذة

١٣ - وهو الذي يجري على غير العتيق للمأخوذة ، كأن دعى عبده داراً ، فامر له بها ثم صاحبه منها على ثوب أو ثوب آخرى .

وهو جائز صحيح بانفاق المقتد ، ويصح بيعاً ، وإن عقد بلفظ الصلح لأنه مبادلة مال بمال ، وبشروطه جميع شروط البيع كمنهوية المثل ، وغیره على التسليم ، والتفحص في المجلس إن جرى به العرف والرضا اليقين

الصلح ، لأنه لا يصح كذلك ^(٣) والثالث تلحقه وهو أنه لو دعى شخص عبداً آخر داراً ، وحصل الصلح عن اسم مسمى منها ، فهناك بولان في إعدابه

أحدهما لا يصح هذا الصلح ، ويقتضي الإلغاء بعد ذلك بانفي الدار ، لأن الصلح إذا وقع عن بعض مدعى به يكون للمدعى قد امتنع بغير حق ، وأستفاد البعض الآخر ، لا أن الإسماع من الأعيان مطلق ، بعد وجوده وعدمه ستره واحده ، كما أن بعض مدعى به (لا يكون عوضاً عن كذا ، حيث يكون ذلك بمثابة أن الشيء يكون عوضاً عن نفسه ، إذ بهما داخل ضمن الكل

والثاني يصح هذا الصلح ، ولا يسمع المدعى في ما يبيع بعبده ، وهو ظاهر رواية ، لأن الإبراء عن بعض العبيت المدعى به إبراء فرد المقتضية عن دعوى ذلك البعض ، فالصلح صحيح لا يسمع المدعى بعبده ^(٤)

أما أثر صلحه على منعة المبيع فمعلقة ، بأن صاحبه عن بيت ادعى عليه به وكفر له به

(١) جاء في المساجد ٤٠٧٢ في المقتد ١٠٩٠٩ ورواه في المساجد الأولى (٢) في المساجد ٣٤٠٢ شرح منهي الإبراهيم ١٠٩١ (٣) المساجد ٢٨٩١ كمنهوية المثل ٣٧٨ ناهي ٤٠٩٢ في مكانه من مساجد (٤) شرح منهي الإبراهيم ٣٦٢٤ مساجد ١٧٩٢٢

(١) شرح منهي الإبراهيم ٣٦٢٤ كمنهوية المثل ٣٧٨ ناهي ٤٠٩٢ في المساجد الأولى ١٠٩١ (٢) مساجد ٢٨٩١ كمنهوية المثل ٣٧٨ ناهي ٤٠٩٢ في المساجد الأولى ١٠٩١ (٣) مساجد ٢٨٩١ كمنهوية المثل ٣٧٨ ناهي ٤٠٩٢ في المساجد الأولى ١٠٩١ (٤) مساجد ٢٨٩١ كمنهوية المثل ٣٧٨ ناهي ٤٠٩٢ في المساجد الأولى ١٠٩١

معلقة من غير شرط إعطاء الباقي ، كقول
الدائر : عن أن تطلي كذا م ، ولم
يسع المذمعي عيب من إعطاء مطلق حقاً إلا
بإسقاط بعضه الآخر^(١) ، وإن نطوع المذمعة
بإسقاط بعض حقها بطبق نفسه حار ، غير
أن ذلك ليس بصلح ولا من باب الصلح
بمسير^(٢)

أما إذا وقع ذلك بلفظ تصلح فاشهر
الروايات عن الإمام أحمد أنه لا يصلح^(٣)
وهي الرواية لا صلح في المذهب ، وذلك لأنه
صالح عن بعض ماله ببعض ، فذكر بعضها
لذكر^(٤)

والثاني : وهي ظاهر السجدة والتسعة
أنه يصلح^(٥)

أما لو صلح من كف مؤجل عن حياضه
معينه ، عند ختلف عقلاء في جواز ذلك
عن قولين :

أحدهما : لجمهور الفقهاء المختبة
وبالكيفية والاشاعة - والصلح عند الحياض
أن ذلك لا يجوز^(٦) ، واستثنى الحنفية

ويعتبر إسراء للمذمعي عليه من حضر
بغير ، لأنه معناه ، فتب فيه
حكاه^(٧) وقد جاء في (م) (١٠٤) من
مرشد الخيران : ليس للظن أن يصلح
لمذمعه عن بعض ما بين ، ويكون أعدا
بعض حقها وإبراء عن بقية

ثم قال : لا يفتقر ، ويصح بلفظ الإبراء
ولخط وجرها ، كالإسقاط والمه والفرقة
والإحلال والنحو والنحو والصوم ،
ولا يشترط حيث الظن على المذهب ، سواء
فتا - أن الإبراء بما لم يفسد كمن
يصح بلفظ الصلح في الصلح في الشرط
المؤجل ، وقع به جهان - كالوجهين في بر
قال لم عليه دين ، وهما لك - ولا يصلح
الاشتراط ، لأن المظن بوضعه بفتنه^(٨)

والثاني : لمجانبة : وهو أنه إذا كان
مؤجل عن آخر دين ، فصح عنه بعض
حقه ، وأخذ منه اسامي ، كان ذلك جائزاً
في إذا كان بلفظ الإسراء ، وكان البر

١ - جوابه : ٨٦ - مؤجل عن حياض ٨٦/٢

المذمعي عن قتادة الطائي (١٠٤) ٢٠٠

المذمعي ١٠٤/٢ ، من الطائي ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

٢٠٠/٢ ، من الطائي ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

٢٠٠/٢ ، من الطائي ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

٢٠٠/٢ ، من الطائي ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

٢٠٠/٢ ، من الطائي ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

٢٠٠/٢ ، من الطائي ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

٢٠٠/٢ ، من الطائي ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

٢٠٠/٢ ، من الطائي ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

(١) سراج مسير الإيجاد ١٠٤/٢ ، كشاف المساء
١٠٤/٢ ، ص ١٠٤ ، والظاهر ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

(٢) الأحكام الشرعية على طبع الإمام أحمد

(٣) غني ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

(٤) المدع ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

(٥) المدع ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

(٦) المدع ١٠٤/٢ ، ص ١٠٤

القدس ، والتسجيل في مقابلة الباقي ، وذلك اعتباراً من الأجل ، وهو ما طرأ ، ألا ترى أن الشرع حرم رب السبي ، وليس فيه إلا مضاعفة المال بالأجل شبهه ، فلأن تكون مقابلة المال بالأجل حقيقة حرام أولى ^(١) .

الثاني : حوزة ذلك - وهو رواية عن الإمام أحمد ، حكاه ابن أبي موسى وغيره ، ^(٢) وهو قول ابن عباس وإبراهيم الحنفي ، واحتاره الشيخ نقي الدين بن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ^(٣) .

قال ابن القيم ، لأنه هذا عكس الزمن ، فإن أرباً ينقص زيادة في أحد العوضين في مقابلة الأجل ، وهذا ينطعن برتبة دمه من بعض العوضين في مقابلة سقوط الأجل ، فسقط بعض العوضين في مقابلة سقوط بعض الأجل ، فانتفع به كل واحد منهما ، ولم يكن حساً رباً لحقيقة ولا لغة ولا عرف ، وإن الربا لزيادة ، وهي منتفعة ههنا ، والدين حرموا ذلك إنما فاسد على انزياح ، ولا ينصى الفرق

وللمحاسبة من ذلك دين الكتابة ، لأن الرب لا يجري بينهما في ذلك ، وعلى الشافعية عدم الصحة ، لأنه ترك بعض القدر لم يحصل انحلال في الباقي ، وصحة باعترافها لا يتناول بعوض ، ولأن صحة سقوط لا يصح إلحاقها بالتزجس ، وإذا لم يحصل ما ترك من القدر لأجله لم يصح التزك ^(٤) ، ويوجه الشيخ عند الملكية أن من عجل ما أجل بعداً ممتنعاً ، فقد أسلف لأن حسابه يقتضي عند الأجل الخاص نفسه ■

وقد علل الحنفية المنع في غير دين الكتابة ، بأن صاحب الدين الموزج لا يستحق المعجل ، فلا يمكن أن يجعل استثناء ، صدار عوضاً ، وبيع حسنة بالغ لا يجوز ^(٥) .

ويؤيد ذلك ، أن المعجل لم يكن مستحقاً بالعقد حتى يكون استثناءه إسداء لبعض حقه ، والتسجيل حيز من السبي لا محالة ، فيكون حسنة بمقابلة حسنة مثله من

(١) استبان على المصنف (١) ط ٢٩٦٢ ، شرح مجلة المحاكم وصاحب السهم عليه ٤٤٠٥ ، شرح مجلة الإقراض ٥٩٢/٢

(٢) ابن القيم ٢٥٠/٢
(٣) الاستيفاء المملوك في فتاوى من سببه العقب من ٩٣١ ، إصلاح المصنف ٣٧٤/٣ ، حكمه في بيان المحاصر ١٥٠ ، ص ٢٤٤ ، عند الصالح قسمي (١٨٦٢/٢

- ٣٢٢/٢ ، أسس المطالب ٢٩٩/٢ ، شرح المحرر ٣٢٦ ، الهبة شرح الصنف ٢٤١/١ ، الدرر على شرح ٢/٦ ، شرح حازن على الصنف ٢٢١ ، شرح منبر الإقراض ٢٢١/٢ ، الصنف ٢٢١/٢ ، المطالب ٢٥٠/٢

(٤) أسس المطالب ٢٩٩/٢
(٥) الهبة للشرع ٢١٩/٦
(٦) عقد المضاعف ١٣٢/٢

المؤجلة تاجئة في الغنمة . والذين بالدين
لا يجوز : لأن النبي ﷺ انتهى عن الكسالة
بالكسالة^(١) ، مما لم يكن حله على معاوضة
حله ، على التأخير تصحيحاً للتصويب ، لأن
ذلك جائز كونه تصرفاً في حق نفسه ، لا في
حق غيره^(٢)

وبدأ اصطلاحاً من الدين الخلال على وصح
بعضه وتأجيل الباقي ، كما لو صلح الدائن
مدينه عن ألف حالة على خمسة مؤجلة ،
فقد اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة
أقوال

الأول : نسيئة والمالكة وبعض
المسجلة . وهو صحة الإنفاط
والتأجيل^(٣) بعد اختيار الشئح على الدين
ابن نسيئة . قال ابن القيم : وهو
الصواب ، بناء على صحة تأجيل المهرين
والعديرة^(٤)

الواضح بين قوله إما أن تري ، وإما أن
تفرض ويبرر قوله . جعل لي وأحب لك
معلقة طائس أحدهم من الآخر ، فلا تفسد في
مصرود ذلك ، ولا إجماع ، ولا قياس
صحيح^(٥)

ولو صلح من ألف درهم حال على ألف
درهم مؤجل ، فقد اختلف الفقهاء في صحته
ذلك عن قولين .

أحدهما . للشاعة والمجانة وهو أن
التأجيل لا يصح ، يعتبر لأجله ، إذ هو من
العائن بعد بلوغ الأجل ، وصحة المخلون
لا يصح إلحاقها ، والوعد لا يلزم الوفاء به^(٦)

والثاني . للحسية وهو صحة
التأجيل ، وذلك لأنه إسقاط لوصف المخلول
لفظ ، وهو حق له ، فيصح ، ويكون من
ليل الإحصار^(٧) قالوا ، لأن الأمر
بمصلحة محمولة من الصحة ، فلو عد
ذلك على المعاوضة فيتم بيع الدرهم
بالتقادم سواء ، وذلك لا يجوز ، لأنه بيع
الدين بالدين ، لأن الدرهم دخانه والدرهم

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (طبع المطبعة بصري)
٢٧٤/٣

(٢) شرح مناهج الإقصاد ٢٦١/٢ ، نسي المحال
٢٦٥/٢ ، ناه المحتاج ٣٧٤/١

(٣) مجمع الزهير ٣١٥/٢ ، مجمع الفتاوى ٤٣٣/٢ ، مجمع
الزهر ٢٥٩/٧ . شرح أمثلة للأحكام ٥٦٤/١ ، وظفر
م ١٥٥٣ من مجلة الأحكام المتدلية . الواقع ١٢/٦

(٤) حديث . قال النبي ﷺ : من غلبه بالمال .
انصرف العارضي واليسفي والمطووي والحاكم والقيود
واسم أبي شيبه وميهم من ابن عمر . وهي الله سبحانه
ومسوحها (التلخيص لمصر ٢٦١/٢ ، حسب الرواية
٢٦١/١ ، شرح مناهج الإقصاد ٢٦١/١ ، مناهج المتدليين
٢٦١/٢ من الميهم ٢٦٠/٢ ، المستدرك ٥٢٢/٢ ، مناهج
الإقصاد ١٥٦/٥

(٥) حاشية الشافعي على بيان المغالاة ٢٦١/٥

(٦) حشر الرافض ٢٥٩/٧ ، نتائج الإقصاد للشمس ٥٢/٥

(٧) إعلام الموقعين ٣٥٠/٣

(٨) إعلام الموقعين (طبع المطبعة بصري) ٢٧٠/٢

ج. وبأن الصلح إياش^١ لم حاجة إلى قطع الخصومة والسراعة ، و الحاجة إلى صلحها في التصحير عند الإنكار. إذ الإقرار مسأله مساعدة. فكان 'أبي ملحور' (٢) قال اس لذة. وكذلك إذا حل مع اعترف العريم ، فلأن عمل مع حقه. ويحجز عن الوصول إلى حقه إذا بدلت روى (٣)

د - وأنه صالح بعد دعوى صحبه ،
 فينفي بجواره ، لأن المدعى يأخذ عوص
 من حقه الكسب له في اعتدائه ، وبعد
 مشروع ، والمدعى عليه يوتد دفع الشر
 بقصده المتصورة عنه ، وهذا مشروع أصه ،
 إذ نال وثقة الأنس ، وليرد شرع بتحريم
 ذلك في محرم .

هو ولاد عبد الله البهي جاور في روتي
عن شهاب واسر مسعود وهي يدلا مالا في
دفع التبرع على فليحيى الناس للمدعي
حق ثلث بسمه الله في بسمه الله

■ 277 ۱. باب ۲۱۷۲ ق. ۱۰۰۰

77

المعنى

7. $\frac{1}{2} \log 2$

[illegible]

أب ما ادعى حقّ - والمدعى عليه يعتقد أن
لأحقّ عليه - جصاصان فقط، لمحصومة
ونسراج - "ما إذا كان أحدهم عطلاً يكذب
نفسه - فالمسح داخل في حقه - وبحدود
العالم يكذب نفسه حرام عليه ؛ لأنه من أكل
ثأر الباص
وستنوّي على ذلك .

أ- بظاهر قوله تعالى ﴿والصالحين﴾^(١) حيث وصف الرسول عز وجل بحسن الصلح بالخيرين ، ويظهر أن الناقل لا يوصف بالظلمة ، فكان كل صرح مشروعا بظاهر هذا النص إلا ما عصى عليه^(٢)
ب- بعموم قوله ﷺ والصالح حائرين
تلمحه^(٣)

مجلس رشتہ کی عمر ہے

[illegible]

١٥٠

1. لا بد من ميثاق أخلاقي لقضاة المحكمة

يستلزم أن يملك المدعي مالا يملكه ، وإن
يُطعن المدعى عليه بميلته ، وذلك إن
كان مدعي كاذب فإن كان صادق انعكس
الحال .

د - ولأن عقد معارضة خلا عن العرض
في أحد جهتيه ، يظل كالصلح عن أحد
الطرف

الكيف الفقهي للصلح عن الإنكار

١٧ - قال ابن رشد في (بغية المحتج)
ولف الصلح عن الإنكار ، فتنشور منه عن
صان وأصحابه أنه يراعى فيه من الصحة
ما يوافق في اليسوع - ثم قال ، فالصلح
الذي ينعى به مالا يجوز في اليسوع هو في
مذهب مالك على ثلاثة أقسام صلح
يصح بمشاق ، و صلح يفسح ما احتل ،
و صلح لا يفسح بمشاق ، إن طاك ، وإن لم يطل
فيه اختلاف .

ولأن المعنى والمخاطبة بين تكليف لي حق
لمدعي وبينه في حق المدعى عليه وقالوا -
يكون الصلح عن مال الصالح به
معارضة في حق المدعي ، لأنه يعطيه عوضا
عن حقه ، فله يبرمه حكم اعتقاده . وهل
ثبت فلا كذا ما أخذه المدعي عوضا عن

لحقه لأن يؤخذ عنه مال على وجه الصلح ،
أصله الفرد في دم العمد^(١)

و الثاني بمشاقبة وليس أبي بل - وهو
أن الصلح عن الإنكار باطل^(٢)
واستلوا عن ذلك .

أ - فالقبس على ما لو فكر الروح للخلق .
ثم تصالح مع روحه على شيء فلا يصح
ذلك .

ب - وإن المدعي إن كان كاذبا فقد
سحق مال المدعى عليه ، وهو حرام . وإن
كان صادق فقد حرم عن نفسه ماله الحلال ؛
لأنه يستحق جميع ما يبعه ، يدخل في حقه
فلا^(٣) إلا صلح أحل حراما أو حرم
حلالا^(٤)

ج - وإن المدعي اعتلص عن لا يملكه ،
فصار كمن باع مال غيره ، ولم ينعى عليه
عقوص عن ملكه ، فصار كمن ابتاع مال
نفسه من وكيله فالصلح عن الإنكار

(١) الإقرار بمشاقبة ضد الزمان ١٧٢٢ ، وافق بحسن
الإسلام للشيخ البخاري ص ٨٧ .

(٢) الظاهر أنه قد جرى في ٢٢١/٢ - فهد
٢٢١/١ ، لكن الطلاب يثبتون الرمي عليه ٢١٥/١ ،
٢١٦ ، فيه الخلاف ٣٧٥/١ ، عصر الرمي ص ٩ ،
روضة الطالبين ١٩٨/٢ ، فتن ١٠٨٢ ، فتن
المقدمات ٥٢٧/١ ، بدع الصالح ٩-١٦ ، كناية
الفتاوى ١٦٧

(٣) غاية المحتج و مطبوع مع الفتاوى في المربع لعلبت
الديانة بغيره ٩١-٩٢/٨

(٤) غاية المحتج ، (وهو مرجع مع الفتاوى في المربع لعلبت
الديانة بغيره) ٩٢/٨ - ٩١

السكر شعاعاً لم تثبت فيه الشععة ، لأن
المدعى يعتقد أن أخذ مال أو بعضه
منه رجوعاً له عن هو عنده ، فلم يكر
معاوضة ، بل مر كاسترجاع العيس
للمعصوب^(١)

القسم الثالث .

الصلح مع سكوت المدعى عليه .

١٨ - وذلك كما إذا دعى شخص على آخر
شيئاً ، فسكت المدعى عليه دون أن يقر أو
ينكر ، ثم صلح عنه

وقد اعتمد الفقهاء - ماعداً من أبي لؤلؤ -
هذا الصلح في حكم الصلح عن الإنكار ،
لأن السكوت منكر حكمي صحيح أن
السكوت يمكن أن يحمل على الإقرار ، ومن
الإنكار ، إلا أنه معاً يكون لأصل براءة
الدعة وبرأها ، وقد رجحت جهة الإنكار

ومن هنا كان أحقادهم في حوائج تبع
لاختلافهم في جوار الصلح عن الإنكار .

وعلى هذا ، فتلغها في الصلح عن
السكر هوذا :^(٢)

(١) انظر الزايع للفظ

(٢) مجمع الأبر والقر : ٣٠٩ ، ٣٠٨/٢ ، تكلمت فتح
المصدر مع التامية والكفاية ٣٧٤/٧ وما بعدها ، مع
الشماء ٢١٨/٣ ، البديع ١٠٢/٦ ، أسس التقاب
٢١٥/٢ ، جلة لطائف ٢٧٨/٩ ، البديع ١٨٥/٤ ،
والصالح لا من غير ٣٨٨/١ ، كذا الطائفة الرشي
وحاشية القموني عليه ٣٢٤/٢ ، شرح سنن الإبراهيم -

دعواه شعاعاً منعهها ، فإن نشت فيه
الشععة ينزك المدعى عليه ، لأنه لمعه
عوضاً ، كما لو اشتره^(٣)

* ويكون الصلح على الإنكار في حق
المدعى عنه خلاص من اليمين وقطع
للمنازعة ، لأن المدعى في دعوى المدعى عليه
السكر عن حق ويحل في دعواه ، وأن إعطاء
العوض به ليس بمعاوضة بل بخصاص من
اليمين ، إذ هو لم يخاصه ويعط العوض لشي
النزاع بيمين اليمين . وقد عثر على رواية عن
هذا المعنى بقوله : يكون صلح الإنكار
إقراراً في حق السكر ، لأنه دفع إليه مال فقتله
ليمنه ردعاً للضرر عنه لا عوض عن حق
يعتقده عليه

وبناءً على ذلك لو كان ماصالح به

(٣) شرح سنن الإبراهيم ٢٦٥/٢ ، كتاب دفع
٣٨٥/٢ ، والبدع ٢٨٦/١ ، الخ ٥١١ ، ٥٣٠ ،
مجمع الأبر والقر المسمى ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، والبحر الرشي
٢٥٦/٢ ، سنن الخلفاء ٣٦/٢ ، ٣٣ ، ندر الحقائق للم.
سدر ١٥٥ وما بعدها

* وقد جاء في ١٥٥٠٦ ، من حلق الأحكام الصلحة
الصلح عن الإنكار أو السكوت هو في حق المدعى
مطوفاً ، وفي حق المدعى عليه خلاص من اليمين وقطع
للمنازعة ، فتدعى السكوت في الإنكار الصلح عليه ، ولا
تغير في الحق الصلح عنه ، ولو سكت كل الصلح
عنه أو جبهه يرد المدعى المدعى عليه قد القدر من
دار الصلح كلاً أو بعضاً ، ويهاتر المعصية والتمس
ويحل بدل الصلح كلاً أو بعضاً ، وهو صحيح للمدعى
بدون القدر إلى معطى ، وانظر م ١٠٣٧ من مرشد
المجرب

بالصلح المكاني بين المدعي والأجنبي عن
الحوادث التالية
أولاً . ملخص الحنفية .

١٨ - متى الخصم على أنه الصلح إذا كان
بين المدعي والأجنبي ، فلا يجوز . إ�ان أن
يكرر بإذن القس عليه أو بغير إذنه .

أ - فإن كان يده ، فإنه يصح الصلح ،
ويكون الأجنبي زكياً عن المدعي عليه في
الصلح ، ويجب مال المصالح به على القس
عليه دون التوكيد ، سواء أكان الصلح عن
إنسار أم إنكار ، لأن التوكيد في الصلح
لا ترجع إليه حقوق العقد . وهذا إذا لم
يضمن الأجنبي بدل الصلح من المدعي
عليه ، فلقاً لا ضمن ، فإنه يجب عليه
يحكم التكامل والعصا لا يحكم العقد (١)

ب - وإنما إذا كان بغير إذنه ، بهذا صلح
المضوي ، وله وجهان

أحدهما أن يضيف المضوي الصلح
إلى نفسه ، كأن يقول للمدعي صالحتي
عن دعوى مع فلان بألف درهم فيصلحه
فلت الشخص بهذا الصلح صحيح ،
ولم بدل الصلح العسوي ، ولو لم يضمن
أو يضيف الصلح إلى ماله أو دنه ، لأن
إضافة المضوي الصلح إلى نفسه تنفذ في

أحدهما للمضوي وبالمالية والمثلية
وهو جواز الصلح على السكوت ووجههم
نفس الألفة التي ساقطت على جواره عن
الإنكار . وقد اشترطوا فيه نفس الشرط
ورتبوا ذلك الأحكام التي اعتبروها في حالة
الإنكار .

هذا وقد وافقهم على حواره ابن أبي ليس
مع إطلاق الصلح عن الإنكار - حيث عتبه
به حكم الصلح على الإنكار (٢) .

والثاني . لشافعية وهو عدم جواز
الصلح على السكوت ، وأنه باطل . وتدل
لأن جواز الصلح يستدعي حفا ثابتاً ، ولم
يوجد في موضع السكوت ، إذ السكوت يمد
منكراً حكماً حتى تسمع عليه البيعة ، فكان
إنكاره معارضة لدعوى مدعي ولو بد
لأن لبيته تدفع حصومه باطلة ، فكان في
معى الرضوخ (٣)

الصلح بين المدعي والأجنبي

اختلف الفقهاء في الأحكام للمضمة

١ - ١٧٣/٢ . كتاب الصلح ٣١٥/٢ ، بالمرجعي ٦
شرح القضا للأمامي ٥٥٥/٢ وما بعدها . ذكر الأحكام
مثل صفر ٤ - ٢١ . بقرم ١٦ - ١٥٣/١ . ٦٥٥٠ من هذا
الأحكام المنبذ في ٣٧٧-١٠ من مرشد القيرين
١ . آثار النظر شرح القس ٢٠٨/٢ . وبلغت أصناف
٩ - ١٦ .

(٢) نهاية المحتاج ٤ ٣٧٥ . وأسس المطالب ٢٦٥/٢

(٣) نزهة المفهمة ١٢٦/٢ . شرح طراز ٥٩١٧

بدل الصلح ، كما إذا قال المصنوع للمدعي : صالح فلانا عن دعواك معي بألف درهم ، وأنا ماض لك فليتك البيع ولير المدعي بم الصلح وبيع ؛ لأنه في هذه صورة لم يحصل للمدعي عليه سوى شهادة ، فكيف أن للمدعي عليه أن يحصل من برأته نفسه ، فلاحسب - أيضا - أن يحصل على برأته المدعي عليه وفي هذه الصورة ، وإن لم يبرح المصنوع بدل الصلح بسبب عقد الصنع - من حيث كونه مبرا - إلا أنه يلزمه أداء سبب صحته

الصورة الثانية - أن لا يضمن المصنوع بدل الصلح إلا أنه يضمنه إلى ماله ، كأن يقول المصنوع - قد صاغت على مالي الدلاي ، أو على يدي هذه ، وعلى حرفي هذه الألف مبيع فاصنع ، لأن المصالح المصنوع بإصاغة الصلح ، أو ماله يكون له المزمع تسليمه ، وإن كان مفادرا على تسليم الدل صح يصنع يلزم المصنوع تسليم الدل

الصورة الثالثة - أن يشير إلى المبرم أو الفرد الموجودة بقوله علي هذا المبيع ، أو هذه البضعة يصنع الصلح ، لأن بدل الصلح أشار إليه قد يعين تسليمه على أن يكون من ماله وبذلك تم الصلح

حقه ، ويكون قد أتم بدل الصلح مضاف بمقاطعين من المدعي عليه ، وليس بمصنوع الرجوع على المدعي عليه بدل الصلح الذي أداه ، طالما أن الصلح لم يكن بأمر المدعي عليه ، قال المصنف في (التحفة) رأينا كذا هكذا ، لأن نترج بمقتضى الدين ، بأن يفي حين غيره بغير إده صحيح ، ونترج بمقتضى المصنوعه عن غيره صحيح ، والصلح عن إقرار إسقاط بذل ، والصلح عن إسقاط إسقاط لمصنوعه ، فيجوز كيه كان (١)

والثاني - يضيف المصنوع الصلح إلى المدعي عليه ، بأن يقول للمدعي : صالح مع فلان عن دعواك ، وهذا الوجه من صور في أوسع منها يكون الصلح لازما وفي الخاتمة منها يكون موقفا

وجه مختصر في هذا الوجه إن المصنوع إما أن يضمن بدل الصلح أو لا يضمن ، وإذا لم يضمن ، فإنما أن يضيف الصلح إلى ماله أو لا يضيفه ، وإن تم بضمه ، فإن أن يشير إلى نقد أو عرض أو لا يشير ، وإذا لم يشير فإن يسلّم العرض أو لا يسلّم فالصور خمس هي

الصورة الأولى - أن يضمن المصنوع

الصورة الخاصة . أن يعلن العضوي
ظوله للمدعي أصله من دعواه هذه
مع إعلان على ألف درهم . ولا يكون ضاماً ،
ولا منصعباً إلى ماله ولا مشيراً إلى شيء ، ثم
لا يسلم بدل الصلح ، صفة هذا عقوق
عن إجازة المدعي عليه ، لأن المصالح هنا
وهو العضوي . لا ولاية له عن المطلوب
لمدعي عليه ، ولا ينعكس تصرفه عليه ،
فيترتب على إجازته

وعلى ذلك فإن أجل المدعي عليه
صحة صلح ، لأن إجازته اللاحقة بمنزلة
التمتع . لتوكيل . ويتم بدل الصلح المدعي
عنه دون المصالح ، لأنه التزام هذا البذل
باعتباره ، ويخرج الأجنبي العضوي من
بينهم ، ولا يلزمه شيء . وإن لم يجر المدعي
عنه الصلح فإنه يظل ، لأنه لا يجب المال
عليه والمدعي به لا يسطر

ولا يرى في هذه الصورة بين أن يكون
المدعي عليه معز أو منكراً ، وبين أن يكون
بدل الصلح عبث أو دينا ، لأن المصالح
العضوي لم يصف بدل الصلح لنفسه أو
ماله ، كما أنه لم يضمنه ، فلا يلزمه البدل
المذكور (١)

والفرق بين الصورة الثانية والثالثة هو
أن العضوي في الثانية قد أصاب الصلح من
ماله الذي سبه إلى عبث ، أما في الثالثة
فبدل الصلح مع كونه ماله إلا أنه لا يسبه إلى
نفسه عند العقد

الصورة الرابعة . إذ خلق بغيره
صالحات عن كذا ، ولم يكن صفاتاً ولا مضميناً
إلى ماله ولا مشيراً إلى شيء . ويتم المبلغ
بمسح الصلح ، لأنه تسليم بدل الصلح
يرجع بقاء البذل المذكور سائلاً للمدعي ،
ويستلزم حصول المقصود بتمام العقد ، لصار
دوق الضمان والإصاحه إلى عبث

وعلى ذلك إذا حصل للمدعي عوض له
منه الصور وتم رضاؤه به بولي المدعي
عليه ، ولا شيء للعضوي ، مصالح من
بصلح عبث

ويستلزم من حصر بريم التسليم في
الصورة الرابعة أن تسليم بدل الصلح في
الصورتين الثانية والثالثة ليس شرطاً لصحة
الصلح ، فيصح بينهما ولو لم يحصل
التسليم ، ويبرر العضوي من التسليم

هنا وحيث صح الصلح في هذه الصور
الأربع ، فإن العضوي المصالح يكون مترعاً
بالبدل ، لأن أجرى هذا العقد بلا أمر
للمدعي عليه

(١) انظر لفظة عقدها ، ٣٤٤٣ . البحر الرائق ٤٧٤٩ ،
مع الأثر ٤٧٢ ٢ . نبيح مختصر ١٥ ، ٤ . به البحر
(بولاق ١٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٤٧٧) . الفتاوى الخيرية ٢٣٢٣ وما

ثانياً: ملحق الملكية

٢٠ - ذهب مالكه إلى أنه يجوز للرجل أن يصلح من غيره بوكالة أو بغير وكالة ، ودست مثل أن يصلح رجل على دين له على رجل ، ولأنهم للصالح ما يصلح به - جاء في (ندوة) في ما يرب الصالح - ومن قال لرجل - منهم أصلحك من دينك الذي على فلان مكدر ، لمعل ، أو أني رجل رجلاً يصلحه عن برأيه شيء مسمى بزم خروج الصلح ، ويسمى الصلح ما يصلح به وإن لم يفل لنا خاص ، لأنه إنما غنى عن الذي عليه الحق عما يجز عنه ^{١٥}

ثالثاً: ملحق لشافعية

٢١ - ذهب شافعية إلى أن للصلح المدعي من المدعى والأجنبي حائرين ^{١٦}

الأولى : مع إقرار المدعى عليه

وفي هذه الحال فرقوا بين ما إذا كان المدعى عبداً أو ذيباً

أ - فإن كان مدعى عبداً ، وإلّا الأجنبي

لمدعي : إن المدعى عليه وكلني في مصالحك له من بعض العبد المدعى ، أو من كلها يعني من مال المدعى عليه ، أو بعشرة في ذمته ، فتصالحاً عنه ، صح الصلح : لأن دعوى الإتيان الوكالة في المصالحات مقبولة لم ينظر : فإن كان الأجنبي صانع في الوكالة ، صالو الصلح عنه ملكاً للمدعى عليه ، وإلا كان مقبولة ولم يصح صلح ، لعدم الإذن به ، كقراء الفصولي

ونسو صالحه الوكيل عن عبيد مملوك مملوك ، أو عن دين في ذمته صح العقد ، ويكره كشرته لعبده بإذنه بال نفسه ، ويقع للأذن ، ويرجع المذكور عبداً مثلاً إن كان مملوكاً ، ويقبضه ، إن كان قيباً ، لأن المدعى لخص لا عبداً

أما لو صالحو عن العبد المدعى نفسه بعض من ماله أو دين في ذمته فصح الصلح للأجنبي ، وكانه شتره بالفظ الشراء ، وبوم يجر مع الأجنبي خصوصه ، لأن لصالح ترتب عن دعوى وجوب

ب - وإن كان المدعى عبداً ، فينظر فإن صاغه عن المدعى عليه ، كما لو قال لأجنبي للمدعي - صالحي على الإلف

١٥ - مشهوراً وحرم ١٩٩٦م من عند الدكتور حبيب جابر الحكيم على جفر ٩ - ٢٢ شرح الدقة للشافعي ١٣٣ - فتح المصالح ٥٩٩٩ - الأمانة العراقية ٢٠٠٩

١٦ - مؤلفه جميل للطلاب ٥٠٠ - الشريعة ٣٨ (٢) مجلة المصالح ٣٧٨ ، ٣٧٩ - أسس المصالح ٢٢٢٢٩ - وجه التكاليف ١ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - بغداد ٢٠٠٩

بالمعاقلين ، وقد اتفقا على ما يجوز العقد عليه فجاز ، ثم ينظر فيه : فإن كان له إذن له في الصلح معك المذمى عليه الغير ؛ لأنه ابتاعه له وكينه ، وإن لم يكن أحد به في الصلح لم يملك المذمى عليه الغير ، لأنه ابتاع له عينا بغير إذن ، فلم يملكه .^(١)

ولو قال الأجنبي للمذمى : هو منك ، غير أنه مطل ، فصالحني له على داري هذه لتسقط الخصومة منك فلا يصح حل الصلح ، لأنه صلح إنكار .^(٢)

وإن صلح بغير فعال هو مبطل في بركه ، لأنك صادق عندي ، فصالحني لنفسي بداري هذه أو بعشرة في ذمتي فهو كشراء المعصوم ، فيعرق بين ما بدأ كان ففردا على انقضائه فيصح ، وبين ما رآه كان عاجزا هي انتزعه فلا يصح .^(٣)

ب - وإن كان المذمى ذمتا ، ولو قال الأجنبي : أنكر الخصم وهو مبطل ، فصالحني له بدائي هذه لتسقط الخصومة منك ، فحل صلح الصلح ، إذ لا يحق قضاء غير المبرين عنه . بخلاف ثلثك

١ - صلح الصلح معك ليس بظالم ٢١٦/٢ ، رواية
الشيخ ٣٧٧/٤
٢ - الهدى ٢١/٢

(٢) والوجه الثاني ، يصح ، لأن الاعتبار في شروط العقد هو
بشر ، ولم يفسد (روضة الطائرين ٢٠١/٢)
(٣) جاء في المحتاج ٣٧٨/١

الذي لك على فلان مخصصا صلح الصلح ، لأنه إن كان قد وكله المذمى عليه بملك فقد قضى ذمته بإقنته ، وإن لم يملكه فقد قضى ذمته بغير إذنه بملك حائل ومثل ذلك ما لو قال له الأجنبي : وكنت للمذمى عليه بمصالحتك على مصحة ، أو على ثوبه هذا ، فصاحبه فإنه يصح ، وإن صالحه عن نعمه فقال صالحني من هذا الدين لكوني في ذمة المذمى عليه فيه وجها . بناء على التوجيه لى بيع الدين من غير من عليه .
أجدهم : لا يصح . لأنه لا يقدور على تسليم مالي ذمة المذمى عليه

والثاني : يصح كما لو اشترى وديعة في يد غيره

والثانية مع إنكار المذمى عليه وفي هذه الحال - أيضا - فربما بين ما بدأ ذمة المذمى عينا أو دينا

أ - فإن كان عينا ، وصاحبه الأجنبي من بكر ظاهر بقره . أكر المذمى عليه عندي ووكنتي في مصالحك له ، إلا أنه لا يظهر إقراره فلا تنتزعه منه ، مصالحه صح فذلك ؛ لأن دعوى الإنسان الوكالة في المبيعات مقبولة^(١) قال الشيرازي لأن الاختصاص

١ - وعنه ، كما قال الإمام العراقي كما هو بعد المذمى عليه
الإنسان بعد دعوى الوكالة طو "عنه كان حولا ، فلا

والصلح من منكر ليس بدنه أو بدو
إدنه ، صَحَّ الصلح ، سواء عرف الأحمي
للمدعي بصلحه دعواه على المصلح ، أو لم
يعرف ؛ لأن قصده التمسك بالدين على غيره جائز
بدنه وبغير إدنه ، فلو أن علياً وأباً قتله ، رمى
الله عليهما ، فصب الدين عن أبيه ، وعرفهما
الشيء ^(١) ، ولو لم يقل لأحمي إن أسكر
وقله في الصلح عنه ، لأنه إهداء تنصير من
المقصود ، وإبراء له من الدعوى ، ولا يرجع
الأحمي على المدعي بشيء ، عدا صلح به إن دفع
بدو ، إدنه ، لأنه أتى عنه مالا يلتزم فكان
منبرحاً ، كما لو صدق عنه ، فإن كان أسكر
لأحمي في الصلح ، أو لاد ، عنه وجع
عليه بما أدهى عنه إن سوى الرجوع بما دفع
عنه ^(٢)

سـ وإن صلح الأحمي للمدعي
تنصير ، فتكون المطالبة له فلا علو ، وإن أن
يعرف للمدعي بصلحه دعواه ، أو لا يعرف
سـ

(١) حديث دار عبادة فلفظ الذي من المالك
الذي رواه عن أبيه ، أخرجه البخاري في حد
مسنده في الكوع ص ١٧١٥ ، في المطبعة
البريدية ، أهل الأخرجه المذكور ٢٧١٣ ، ط ١
البريدية

(٢) شرح نسبي (رد المحتار) ، ١٦٤١ ، كتاب صلح
٢٠٩٩ ، ليس لأبي قدامة أن ينكح المرأة
حقيقته ١٣٠٤ ، فيج ١ ٢٩٧

الذي هو ماله بغير إدنه فإنه لا يمكن
وإن صلحه عن الدين بصلحه فقل هو
مكرو ، ولكنه مطلق ، فمطلقه يعني
بما في هذه البربرة في دفعي لأخيه مالا
بصلح ، لأنه امتناع دين له دعة غيره ^(١)
ربما ، فذهب الحنابلة

٢٢- تكفي حياضه عن صلح الأحمي مع
للمدعي في حياض الإتيان فقط ، ولم يتعرضوا
صلحه في حياض الإقرار ، وقالوا -

أ- إن صلح الأحمي عن الشكر ، أما أن
يكون عن غير لو دين

هذا صلح عن منكر لعبي بدنه ، أو
بدو بدنه صَحَّ الصلح ، سواء اعترف
لأحمي للمدعي بصلحه دعواه على الشكر ،
أو لم يعترف له بصلحته ، ولو لم يذكر
لأحمي أن أسكر وقله في الصلح عنه ، لأنه
إهداء تنصير من المقصود وإبراء له من
الدعوى ، ولا يرجع الأحمي بشيء من صلح
به على الشكر إن دفع بدو ، إدنه ، لأنه أتى
عنه مالا يبرمه فكان منبرحاً ، كـ لو نصق
عنه ، إنما إذا صلح عنه بدنه فهو وكبته ،
والتوكيل في ذلك جائز ، ويرجع عليه به دفع
عنه بدنه إن سوى الرجوع عنه بما دفع عنه

(١) لربما ١ ، في السجلات ١٠٧/١

استراعه استقر الصلح .

ج - ورب ما الأحيى للمستعمر .
 وكلل المدعى عليه في مصلحتك عن العيين ،
 وهو مقرر له في الباطن ، وإنه يحدد في
 الظاهر فظاهر كلام الخولي لا يمتنع
 الصلح ، لأنه يحدد في الظاهر ليتضمن
 المدعى بعض حق ، أو يشرطه بأقل من
 ثمنه ، فهو هنا ضم نصح يتوصل إلى أحد
 المصلحين عند ما ينظم والتداول ، فهو بصفة
 ما هو شأنه بذلك يقال - أنا أعلم صحة
 دعواه ، وأن حدك ، ولكن لا نسلم
 إليك ولا أقدر لك به عند احكام حتى
 نصالحني منه على بعضه أو عوض عنه ، وهو
 غير جبر وقيل القضي . يصح ثم ينظر
 إلى المدعى عليه . فإن صدقه على ذلك
 ملك العيون . ولزمه ما أتى به ورجع
 الأجنبي عليه بما أتى به إن كان له في
 التمتع وإن أنكر المدعى عليه الإذن في
 التمتع فالمسؤول قوله يمينه ، ويكون حكمه
 كمن أدى عن غيره ذب بلائذنه . وإن أنكر
 الركوب فمقصود لوجه يمينه ، ولا يجوز
 للأجنبي عليه ولا يحكم له بملكها ، ثم إن
 كان الأحيى قد وثق في شراء ، فقد ملكها

فإن لم يقر له كان الصلح باطلا ، لأنه
 اشترى من مدعي ما ثبت له . رد تنويه
 إنه مخصوصه بغيره من ، أشبهه به بغير
 منه ملك غيره

وإن تصرف له بصفة دعواه وصالح
 المدعي ، والمدعى به ليس له يصح ، لأنه
 اشترى ما لا يقدّر النافع على سببه ، ولأنه
 بيع للدين من غير من هو في دفته وإذا كان
 بيع للدين المقر به من غير من هو في دفته
 لا يصح ، فيجب حينئذ دقة صكر معجور عن
 بصفه منه ربي

وإن كان المدعى به عينا ، وعدم الأجنبي
 غيره عن مكانها من مدعي عنه لم يصح
 الصلح ، لأنه اشترى ما لا يقدّر النافع على
 ليمينه فلهذا التردد وإن كان الأحيى
 المقر على استيفاء صبح ، لأنه اشترى من
 مالك ملك الصلح على أحده من في
 عتاقه ، أو من عدم بصفة ثم ثبت قدرته
 على استيفاء صبح صلح ، لأن البيع
 موقوف ما يمكن بصلحه منه بغير من عتقه
 ثم إن عجز الأحيى بعد الصلح فأنه المقر
 على استيفاء صبح الأجنبي بغير صبح
 الصلح - ولأنه لم يسم به المنفرد عليه ، فكان
 له الرجوع إلى بطله . ومن بعض الصلح ؛
 لأن الحق له كغيره العيين ورب فغير على

(١) لا ع ٢٨٧ - ٢٨٨ (٢) ج ٢٨٧ - ٢٨٨
 من مدعي الإذن ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧

وهي خلوقة من ماهيته ، وبما يرجع إلى الصيغة ، وبما يرجع إلى العائدين ، وبما يرجع إلى المصالح عنه ، وهو شيء مشترك فيه ، وبما يرجع إلى المصالح عنه ، وهو باب المصالح .

وبين ذلك فيما يأتي

لشروط المتعلقة بالصيغة .

٢٥ - الفرق بالصيغة الإيجاب والقبول الدالين على التزامي مثل أن يقول للدعي عنه : صاغتلك من كذا على كذا ، أو من دعواك كذا على كذا ، ويقول الآخر : قبلت ، أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه . قلنا وجد الإيجاب والقبول فقد تم لصحيح^(١)

هذا ، ولم يتعرض فيه المالكية والشافعية وإخوانه في باب المصالح لبيان شروط المتعلقة بصيغته ، نظرا لاعتبارهم عقد المصالح غير قائم بثاقه ، بل بما لا قرب انعقد به في أشرافه والأحكام ، بحيث يمتد بها إذ كان مباداة مال بآل ، وفيه إذا كان عن بعض العبد المتعلقة ، وإبراء إذا كان عن بعض الدين المتدني ، اكتفاء منهم بذكر ما يتعلق بالصيغة من شروط وأحكام في

المدعى عليه باطنا ، لأنه اشتراها بإدائه فلا يفتح إنكاره في ملكها ، لأن ملكه ثبت قبل إنكاره ، وإن هو خالف بالإمكار للأجنبي . وإن لم يملكه لم يملكها ، لأنه لا يقرى له عينا عبر إيفاء

ولو قال لأحبي للمدعي : قد عرف مدعى عليه صحة دعواك ، وسألت المصالح عنه ، ووكنتي فيه لصالحه صح ، لأنه ههنا لم يمتنع من أدائه . بل اعترف به لصالحه عنه مع بدله فأنشبه ما لم يحققه^(٢)

أركان الصصح .

٢٢ - ذهب الحنفية إلى أن للمصطلح ركن واحد ، وهو الصيغة المؤلفة من الإيجاب والقبول الدالة على التزامي وخالفهم في ذلك جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة . حيث حددوا أركان المصطلح ثلاثة

١ - الصيغة

٢ - والمال والدا

٣ - ولحق . وهو المصالح به والمصالح عنه . انظر مصطلح (عقد)

شروط الصصح .

٢٤ - للمصطلح شروط يلزم تحققها لوجوده ،

(١) الحنفية ٣١١/١ وأما غيره ، فقد ع ٢٤٠ ، شرح سنن الإجماع ١٦٤/٢ ، القاموس ٣٠٤/٢

(٢) بفتح المصطلح

المذعي ذميا ببلد متى تلك الحياة
باعتد الصلح

وبعد على ما تقدم

إذا كان المدعى به ي، ينبغي بالتعيين
كالمعارف ، والأراضي ، وغروص التجارة ،
وسحبها بشرط القول بعد الإيجاب صحة
الصلح ، لأن المصالح في هذه الحالة لا يكون
مستجاب حق بسم بلزانه سقط وحدها ،
وسبب عدم كونه إسقاط متى على عدم
جريان الإسقاط في الأعيان

وإذا كان الصلح والمال من جسي آخر ،
فبشرط القول أيضا سواء أكان المدعى
به ي، ينبغي بالتعيين أو كان ما لا ينبغي
بالتعيين كالتعدين ، وما في حكمها

وسبب اشتراط الثبوت في هاتين
النسختين أن الصلح فيها مبادلة ، وفي
الخطبة بجم الثبوت ، ولا يصح العقد
بدونه

أما الصلح الذي يعتد بالإيجاب وحده ،
فهو الذي يتضمن إسقاط بعض الحقوق ،
فيكفي فيه بالإيجاب ، ولا يشترط القول ،

وهو ذلك ، لما وقع الصلح على بعض
الدين الثابت في القصة ، بمعنى أن يكون
كل من المصالح عنه والمصالح به من التعدين ،
وما لا سائر بالتعيين ، فهو بهذا الصلح

تلك العمدة التي يلحق بها الصلح ، بحسب
هذه وما نصالحا عليه .

أما المختصة فقد تكلموا على صحة
الصلح بصورة مستقلة في باب ، وأثر على
ذكر بعض شروط وأحكامها ، وسكتوا عن
الحصن الآخر ، اكتفاء بما لو رده من
تفصيلات تتعلق بالصيغة في أسواق الصلح
وإلجاءة وإليه والإبراء ، التي يأخذ الصلح
أحكامها بحسب أحواله وصوره

أما كلامهم في بطلان الصلح من صيغته
وشروطها ، فهو أنه يشترط في الصلح
حصول الإيجاب من المذعي على كل حال ،
سواء أكان المدعى به ي، ينبغي بالتعيين أم لم
يكن ، وبذلك لا يصح الصلح بدون إيجاب
مطلقا ، أما القول ، فيشترط في كل صلح
يتضمن امتناعا بعد الإيجاب

ثم قالوا - فتعمل صيغة المذعي في
الإيجاب والقبول ، ولا يعتد بصيغة
الأمر ، وعلى ذلك لو قال المدعي للمدعى
عليه : صلحي على الدار التي تدعيك
بحمسائة درهم ، فلا يصح الصلح بقول
المذعي عليه صلحت لأن طرف
الإيجاب كونه دارا من حطب لصلح ، وهو
غير صالح بالإيجاب ، فتور الطرف الآخر
قبلت ، لا يقوم مضم الإيجاب ، أما إذا قال

الصالح بالتعاطي

٢٦ - ذهب الخصمية إلى انعقاد الصالح بالتعاطي إذا كانت لرائس الحال دالة على تراضيه به ، كما لو أعطى المذمى عليه مالا للمذمى لا بحق له أحده وبمصر المذمى ذلك مالاً وبذلك قلت : أنه لو ادعى شخص عن آخر بألف درهم ، وأنكر مدعى عليه الدّين ، وأعطى للمذمى شاة ونصها المذمى به فإنه ساعد الصالح بالتعاطي ، وليس للمذمى بعد ذلك الادعاء بالألف درهم ، كما أنه ليس للمدعى عليه منزهة ذلك شاة .

لمن إذا أعطى المذمى حطب للمذمى بعض مال الذي كان للمذمى حتى أخذه وقضه المذمى ، ولو أخر بينهما كلام بدل عن الفصل فإذ ساعد الصالح بالتعاطي ، والمذمى طلب باقي الدّين ؛ لأن أخذ المذمى بعض من المال الذي له حق أخذه ، يمتثل له قصد به استعاده بعض حقه من أن يأخذه البعض الذي بعد ذلك : كما به يمتثل أنه اكتفى بسفاد الذي أخذه وعُدل عن المطالبة بالباقي ، وحتى لا يستطع بالشك .

الشروط لتمامه ما عدا ما سبق

٢٧ - وهي على ثلاثة أقسام . منها ما يرجع

بمجرد إيجاب الدّين ، ولا يشترط قبول الطرفين ، بأن هذا الصالح عبارة عن إسقاط بعض حق ، والإسقاط لا يشترط على المتقول ، بل يتم بمجرد إيجاب سقوط

مثلاً لو قال المدان للمدعي صلحتك على مالي فثبت لي من الخصمية دبر على مالي بغير سبب فيصح الصالح بمجرد الإيجاب ، ولا يشترط قبول المدعي ، ويلزم الصالح ما يردّه المدعي إلا به بشرط في ذلك أن يكون نالوج المذمى ؛ لأنه لو كان المذمى عليه هو الموجب ، فيشترط قبول المذمى ، سواء أكان الصالح عمياً يتعين بالتعين ، أم عمياً لا يتعين بالتعين ، وذلك لأن هذا الصالح إن لم يكن إسقاطاً ، فيجب أن يكون المسقط المذمى أو الدّان ، إذ لا يمكن سقوط حقه بدون موافقة ورضاه وإن لم يكن إسقاطاً ، وفي المصلحة يشترط وجود الإيجاب والقبول معاً ، أما في الصالح عمياً لا يتعين بالتعين الذي يقع على غير الجسر ، فيقوم طلب المدعى عليه الصالح معه لقبول

١٩ - أخرجه ابن القيم في ٢٥٠ ، مجمع الزوائد ١ ، ٣٠٩ ، ح .
الحكماء شرح بمحة الأحكام لكل جهن ، ٢٠٢ ، ح .
حو . الإجابة لكسلة العباد - من طبع
١٣٣٢ هـ / ١٩١٢ م . الشارعي المجلد ١ / ٢٢٨

عليه من مال لكتبه شهادته فهو باطل ، لأن
الشاهد في إقناعه الشهادة يختص بها له من
رجل بماله سبحانه (ووافموا الشهادة
له) (٢٧) والصلح عن حقوق الله باطل (٢٨)

وإن بطل الصلح في حقوق الله تعالى
وجب عليه رد ما أخذ ، لأنه أخذه بغير
حق ، ولا يحمل لأحد أحد مال أحد إلا
بسبب شرعي (٢٩)

٢٩ - وأما حق العبد ، فهو الذي يصح
الصلح عنه عند تحقق شروطه الشرعية ،
وشروطه عند الفقهاء ثلاثة (٣٠)

أحدها أن يكون المصالح عنه حراً قابلاً
للمصالح في الحس .

٣٠ - ومن ذلك مما لا يكون حقاً له ، أو
لا يكون حقاً قابلاً به في المحل لا يجوز الصلح
عنه ، حتى لو أن المرأة طهرت زوجها الأب

إلى الأبدية ، وسما ما يرجع من التولية ، ومنها
ما يرجع للتراضي انظر مصطلحات
(أهلية ، تراضي ، عقد ، ولاية) .

الشروط المتعلقة بالمصالح عنه

للمصالح عنه هو الشيء المتنازع به ،
وهو نوعان : حق الله ، وحق العبد

٢٨ - أما حق الله فلا خلاف بين الفقهاء
في عدم صحة الصلح عنه وعلى ذلك ،
فلا يصح الصلح عن حد الزنا والسرقة
وشرب الخمر ، لأن صلح زانبا أو سارقاً من
غيره أو شارب خمر على مال من أن لا يقرعه إلى
ولي الأمر ، لأنه حق لله تعالى فلا يجوز ، ويقع
باطلاً ، لأن المصالح بالمصالح منصرف في
حق نفسه ، إذ باستيفاء كل حقه ، أو
باستيفاء البعض وإسقاط الباقي ، أو
بالمصلحة ، وكل ذلك لا يجوز في غير حقه

وكذا ، إذا صالح من حد القذف ، بأن
ذهب رجلاً ، فصدقه على مال من أن يصح
عنه ، لأنه وإن كان لعبد فيه حق ،
فالمعنى به حق الله تعالى ، والمطلوب ملحق
بالمسلم شرعاً ، فكأن في حكم المملوك
للمصلحة حفاظاً عز وجل ، وهي لا تشمل
الصلح ، فكذلك ما كان في حكمها .

(انظر مصطلح نكاح)

وكذلك لو صالح شاهد يريد أن يشهد

(٢٧) شروط القابل له ٢٧

(٢٨) بيان الصلح ٦ ، ٤٨ ، الفروع ١٤ ، ٣٩١ ، نفس الأمر
كتاب ٢١ ، ٥٥ ، شرح مشرق بإدراك ٢٦٦/٢ ، فقه
عبد الأمان ١٤٥٠/٢ ، كذا في صواعق ٢٨٨/٢ وما
فيها

(٢٩) مدونة ترمذ (كتاب المصالح) ١٠٤ ،
(٣٠) حد ١ ، ٢٨١ ، من يشهد إقراراً يشهد أن يكون
المصالح عنه حراً قابلاً للمصالح كمال في الأصل يجوز أخذ
حدود في عقابته ، سواء كان حراً ، مملوكاً ، أو
غير مال ، فالتصالح بغير التصالح والمصلحة ، ويشترط أن
يكون مملوكاً من قبل ما يباح له التسليم ، وانظر ما
في الإقرار ١٤٦

عليه صبي في يده أنه ابتاعها، وبعدها رجلا،
فصالح عن السب على شيء فاصح
باطل، لأن السب حق الصبي لا حقها،
فلا تملك الاضمار عن حق غيرها، ولأن
الاصح إما إسقاط أو مصادرة، والسب
لا يعمدها
وكذا لو صالح شقيق من الشفعة التي
وحيث به على شيء، على أن يسلم الدار
للمشترى فالصالح باطل، لأنه لا حق
للمبيع في المدخل، إنما الثابت به هو
فصلك، وهو ليس بعين في المدخل، بل هو
عبارة عن الولاء، وأما حرمه الولي فلا
يقتضي لصح عنه، وهو لو لم يعمده
خلافا للملكية - فمحور عندهم فالصالح عن
الشفعة (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

٣١ - أي أو يكون ما يجوز أحد للموص

عليه، ولا يثبت للمدعي، فطلب منه البين
أد لو ادعى على رجل مالا ونكر المدعي
عليه، ولا يثبت للمدعي، فطلب منه البين

أد لو ادعى على رجل مالا ونكر المدعي
عليه، ولا يثبت للمدعي، فطلب منه البين

حق ثابت في فعله ، ويجري به الضر
جنا ، فكذلك تعويض ، لا تشبهه على
الأوصاف الجميلة من إحسان العوفي ،
وحياة القائل والكثير والقلب حواء في
الصحح من الفصاح ، لأنه ليس به شيء
مصر ، جوعص إلى اصطلاحها ، كالخلم
عز مال^(١)

أما إذا صالح من قتل الخطأ بأكثر من
دنه من حبسها لم يجز وكذلك لو قتل
شبهًا غير قتل بعينه ، فصالح عنه ، أكثر من
قبسه من حبسها لم يجز أيضًا ، وذلك لأن
الدية بالقيمة ثبتت في الدية مقفورة ، فم يجز
أن يصلح عنها بأكثر من حبسها الثابت عن
فرض لو تمس مبرم ، ولأنه إذا لم يكثر منها
هذا أحد حقه وريادة لا مقابل لها ، فيكون
مك مال بالباطل^(٢)

فأما إذا صالحه على غير حبسها بأكثر من
فيمنها ، فيجوز ؛ لأنه بيع ، ويجوز لمرء أن
يشترى الشيء بأكثر من ليمته لو أفل ، ولأنه
لا يـ من العوض والمعوض عنه صحح^(٣)

عنه ، سواء أكان على مجور يجه أو لا مجور ،
رسوله أكان مالا أو غير مال
وعلى ذلك فيجوز الصلح عن قودنفس
وفوقها ، رغم مكس ديو ويصروها ، ومن
عيب في عوض لو معوض ، عطى للمصوم ،
والتفريعة^(٤)

وصى صالح عن بوجوب الفصاح بأكثر
من دينه ، أو أقل جز^(٥) ، لقوله تعالى
﴿ نفس تحين له من بعده شيء ﴾ فتباع
بالمعروف وأداءه إليه بإحسان^(٦) قوله عز
رحل ﴿ ومن عفى به ﴾ أي أعطى له
كلما روي عن عبد الله بن عباس - رضي الله
عنه - وقوله عز شأنه ﴿ فتباع
بالمعروف ﴾ أي فاشترى بمصروف يعنى
الأمرة بعد أمر الله تعالى الربى بالاتباع
بالمعروف إذ أعطى به شيء ، واسم الشيء
بساكن القليل والكثير ، عدت الآية عن
جوز الصلح عن الفصاح على القسبي
والكثير^(٧) وقال الرندي ، ولأن الفصاح

(١) شرح منتهى الإيضاح ٢ : ٤٦٤ - ٤٦٥ ح ١٤٠١
المصباح ٢٨٨/١ قرا مجوز الاصطلاح ٥٥٢
ج ١ (١١٨٨) من جريد طبرك

(٢) من منتهى الإيضاح ٢ : ٣٦٥ ، القلي ٥٩٥/١ ، جامع
المصباح ٢٩٢/١ سور التفتوح ١١٣/١ عزاف
المطيل للمصباح ١٠٠ شرح الإكمال بالمعروف
٥٢/٥ مجمع المصنف ٢٥٠

(٣) سور المز ٢٥ : ٢٨٢

(٤) ملط الفباير ١٩٢/١

(٥) من المختار ١١٣/١

(٦) شرح منتهى الإيضاح ٢ : ٤٦٤ ، المصنف ١٢٠٠
الصلح ١٩٢/١ بين المصنف ١١٣/١ ، كتاب الفصاح
٢٨٠-٢٩٠ ، والمعر في جريد اللسان ١١٢/٢

(٧) المصنف ٥١٢/٢ شرح منتهى الإيضاح ٢ : ٢٦١
كتاب الفصاح ٢٨٠/٢ ، والمعر في جريد اللسان
١٩٠ ٢

مها ، وقد نص الشافعي على صحة
الصلح عن المحلل عند دم ، فلو ادعى
عنه شيئا جملا فأقر أنه مـ وصاله عنه عن
عوض ، صح الصلح .

قال الشيخ أبو حامد وغيره ، فلا بد
كال لعمري عليه معلوم لما يوضح الصلح
وإن لم يسمه ، كما نوقد ، بعثك الشيء ،
الذي يعرفه أن رأيت بكذا فقال اشتريت
صلح^(١) .

والثاني تلحمه وهو أنه يشترط كون
الصلح عنه معلوما إن كان مما يخرج من
التسليم ، فإنه لا كلف مطلوب اتساعه
شروط كونه معلوماً لثلاث يعني إلى الذي
جاء في فتاوى صاحب خان . إذ ادعى حق في
در رجل ولا يسم ، فاصطاح على ما
معلوم بعينه مدعي يسلم المدعي عليه ما
ادعاه المدعي لا يصح هذا الصلح ، لأن
المدعي عليه يحتاج إلى تسليم ما ادعاه
المدعي ، فلا بد وأنهم مفرد ذلك لا بدري
ما ، يسلم إليه ، فلا يجوز^(٢) .

لما إذا كان مما لا يحتاج التسليم . كزك
ادعوى مثلاً ، فلا يشترط كونه معلوماً ، لأن
جهالة المدعى لا تقضي إلى المنازعة ،

وتناء على ما تقدم لا يجوز الصلح عن
مالا يجوز عند العوض عنه ، مثل أن يصالح
امراه على مال لشركه خارجيه ، لأنه صلح
عن حرام ، ولأنها لو أرادت بدل نفسها
موض لم يجر^(٣) .

الثالث أن يكون معلوماً

٣٧ - وقد حثت الفقهاء في اشتراطه أو في
مداه عن ثلاثة أقوال

أحدها بشفافية وهو علم صحة
الصلح من المجبول^(٤) .

قال الإمام الشافعي في الألف^(٥) .
أصل الصلح أنه بمنزلة البيع ، فيما حرر في
البيع جاز في الصلح ، وما لم يجر في البيع لم
يجز في الصلح ، ثم يشنع . ولا يجوز
الصلح عند إلا على امر معروف ، كما
لا يجوز بيع إلا على امر معروف ، وقد روي
عن عمر - رضي الله عنه - والصلح حرم
من ففسد إلا صمد أهل حرام أو حريم
عدلا^(٦) . ومن المخرم الذي يقع في الصلح
أن يقع عسي على المجبول الذي لو كان
بها كل حرم

١ - من بين الإجماع ١٠٠٠ و١٠٠٠
٢ - ١٠٠٠

٣ - روي عنه

٤ - لم يصابه بعد روي عنه

٥ - حقيقا - صلح صر - امر حريمه

اسم مطلق ١٠٠٠ ورواه الشافعي ١٠٣١٤

٦ - من بين خصم من بين الخصم من

فإن أحاطة^١ سورة أكان عيت لم دينا ،
وسواء جهلاء لو عهدت من عهد الحق ، أمواء
أكان الصلح به جازاً أو ستمية واستدلوا
على ذلك

أما في ورد عن أم سلمة ، رضي الله عنها -
قالت جاء رجلان من الأنصار يختصم ، إلى
رسول الله ﷺ في موازيت بينهما فدرست ،
ليس بينهما شيء فقال رسول الله ﷺ
«إنكم تختصمون إلي ، ولما أنا شري ، ومثل
بعضكم خير من بعضه أو فداي ذلك حجة
من بعض ، فإن أفضي بينكم على شئ مما
أسمع ، فمن غشيت به من حق أحد شئ»
فلا يأخذ ، فإن قطع له قطعة من النار ،
يأخذ بها ، سطوا في عقه يوم القعدة صكر
الرجلان ، وكان كل واحد منهما حقي
لأخي فقال رسول الله ﷺ أنساب
قائمة ، فادها ، فافسأتم بوعيا الحق ، ثم
استنها ، ثم يهمل كل واحد منكما
صلحه

والصلح عنه فيها ساطع ، فهو حركه
الإسراء عن الجيوش ، وهو
حائز^٢ فذا الإصحاحين ذكر عهداته
لا يظن لمقوله أيها يؤيم سفل المعود لمضى
فيها ، وهو وقوع المرافعة وإن كان عدا
يستثنى من قبضه ولا تمنع تنازعه في ثاني
الحال فيه جاز ، وإن كان مما يختص إلى
منه ، ويتبع تنازعه في ثاني الحال عند
فحص والتسليم ، غير
ولنا ذلك لفرطه والحنافه وهو بتقريب
يؤي ما إذا كان الصلح عنه كما يحضر
علمه^٣ ويؤي ما إذا كان كما لا يحضر

وإن كان^٤ يحد له عهده ، فهو من
القائمه والحنافه على صحة الصلح عنه^٥

١ في نسخة ١٣٣٠ موهوب لا يبر ٢٢٢ موهوب
٢ نسخة ١٣٣٠ موهوب شاب ٢٢٢ موهوب
٣ ٢٢٢ موهوب نسخة ١٣٣٠ موهوب
٤ نسخة ١٣٣٠ موهوب
٥ ١٣٣٠ موهوب

٦ نسخة ١٣٣٠ موهوب
٧ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
٨ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
٩ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
١٠ في نسخة ١٣٣٠ موهوب

١١ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
١٢ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
١٣ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
١٤ في نسخة ١٣٣٠ موهوب

١٥ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
١٦ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
١٧ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
١٨ في نسخة ١٣٣٠ موهوب

١٩ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
٢٠ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
٢١ في نسخة ١٣٣٠ موهوب
٢٢ في نسخة ١٣٣٠ موهوب

الشروط اسلفه بالصالح

٣٣ - الصالح ، أو الصالح عليه

تلك الصلح وشروطه عند الفقه

فأدعى أن يكون مالا متقوما

وعنه ذلك ، ولا يصح صلح على

الخصم ، ولا تحرير ، ولا مائة ، ولا مائة

الإلزام ، ولا حرمان ، ولا في الصلح مع

الخصم ، ولا في الصلح مع الخصم في المباحات

لا يصح حمله من صلح ، ولا في من أن

يكون المال مالا متقوما أو متقوما

فإن صاحبه على مفسد من المراهم ، أو

على من سكنى دار أو كثر فاقة وله معلوما صلح

ذلك ، ولا في المصلحة الأصل ، ولا في كل

ما يجوز بيعه وشراؤه يجوز الصلح فيه ، ومالا

ذلا

وإنما أن يكون متقوما

وعنه ذلك قال السرخسي ، فإن وقع

الصلح سجدوا من صلح ، سببه واجب

من وأنه لفساط حق صلح في

المعروف كالتفاني للحاجة ،

ج ، وأنه إذا صلح الصلح مع المصلح

والصالح ، أو من صلح به ، ولا يصح مع

المجهول ، وذلك لأنه إذا كان معلوما فله

صديق ، أو الصلح ، أو صلح مع من

صاحبه مدونه ، ومع مجهول لا يمكن ذلك ،

فإن لا حر الصلح ، بل في ذلك ، في صلح

المجهول ، أو صلح مع المدونه غير مدونه أن

يكون بينه مال لا يمكن كل واحد منهما قدر

حقه

له إذا كان عا لا يضر عليه ، كبركة

باقية ، صلح الموهبة الموهبة عن حصصها

مع المظهر بها ، فذل للملكية ، وأحد في قول

له لا يجوز الصلح إلا به ، لم يضره

ذلك ، وإن كان خالصا في المظهر

صالحه صلح لغير صلح

١ - الموهبة ، الموهبة ، الموهبة ، الموهبة

٢ - الموهبة ، الموهبة ، الموهبة ، الموهبة

٣ - الموهبة ، الموهبة ، الموهبة ، الموهبة

٤ - الموهبة ، الموهبة ، الموهبة ، الموهبة

٥ - الموهبة ، الموهبة ، الموهبة ، الموهبة

٦ - الموهبة ، الموهبة ، الموهبة ، الموهبة

٧ - الموهبة ، الموهبة ، الموهبة ، الموهبة

الدعوى وقرع الملك لي بدل الصلح
للمدعي ، وفي المصالح به بمدعي عليه إن
كان ما تحتل التملك ، وأن الصلح يصير
ياقرب العقود إليه - إذ الصورة في العقود
للمفاد والمعاد لا للألفاظ والمباني - فما
كان في معنى ابيع أو الإجابة أو الإسقاط
أخذ حكمه

ومن ظلك قالوا إذا تم الصلح على
التوجه المطلوب دخل بدل الصلح في ملك
المدعي ، وسقطت دعواه المصالح به ، فلا
يقبل منه الادعاء به ثانيا ، ولا يملك المدعي
عليه استرداده بدل الصلح الذي دفعه
للمدعي (١)

وحاشا في م (١٥٥٦) من مجلة الأحكام
الطولية : إذا تم الصلح فليس لواحد من
الطرفين - فقط - الرجوع ، ويملك المدعي
بالمصالح بدل ، ولا يقضى له حر في
الدعوى ، وليس للمدعي عليه - أيضا -

استرداده بدل الصلح
وأصل ذلك أن الصلح من العقود
اللازمة ، فذلك لا يملك أحد المتأخرين
مسخه ، أو الرجوع عنه بعد ثلثه - أما إذا
لم يتم فلا حكم له ولا أثر يترتب عليه - فلو

والجهل يسته (١)
أما الخفية ، فقد فصلوا في المسألة
وقالوا يشترط كون المصالح به مدعيا إن
كان ي يحتاج إلى القبض والتسليم ، لأن
جهالة البذل تؤدي إلى المنازعة ، فتوجب
فساد العقد ، أما إذا كان شيئا لا يقتر إلى
القبض والتسليم فلا يشترط معلومته ، مثل
أن يدعي حقا في دار رجل ، ويدعي المدعي
عليه حقا في أرض بيد المدعي فامطالحا على
ترك الدعوى جاز ، وإن لم يبين كل منها
مقدار حقه ، لأن جهالة المساقط لا تقضي إلى
المنازعة (٢) قال الكاسبي : لأن جهالة
البذل لا تمنع حوز العقد لغيرها ، بل
لإقصائها إلى المنازعة المانعة من التسليم
والنسب ، وإذا كان مالا يستغنى عن
التسليم والتسلم به ، لا يهوى إلى المنازعة
فلا يمنع الجواز (٣)
أثر الصلح .

٣٤ - قال الفقهاء : إن الأثر للزينة على
انقضاء الصلح من حصول المرأة عن

(١) شرح مشتمل الإزلة ٢١٣/٢ - المدعي ١٤٤/١ .
كتاب الفتح ٣ ٢٨١
(٢) قواعد الأصول ١٦ ١٥٥/١ ، البدائع ٤٨٦/١ ، وأثر
م (١٠٢٩) من مورد الشريعة ، رد (١٥٤٧) من مجلة
العلماء
(٣) البدائع ٤٨٦/١

(١) قواعد الأصول ١٦ ١٥٥/١ ، رد (١٠٤٥) من مورد
العلماء ، البدائع ٤٨٦/١

وقال مالكية من ادعى على آخر حقا ،
فلنكره ، فصالحه ، ثم ثبت الحق بعد
الصلح باعتراف أو بيعة حله الرجوع في
الصلح ، إلا إذا كان علق بالبيعة وهي
حاضرة ولم يتم بها ، فالصلح له اثر

لما إذا كان أحد المتصلحين قد شهد قبل
الصلح إشهاد ثلثة أو صلحه إنسا حولا
يتوقعه من إنكار صاحبه أو غير ذلك ، فإن
الصلح لا يلزمه إلا ثبت أصل حقه ^(١)

ما يترتب على انحلال الصلح

٣٥- إذا بطل الصلح بعد صحته ، أو لم
يصح أصلا فيرجع المدعي إلى أصل دعواه
إن كان الصلح عن إنكار ، وإذا كان عن
إقرار فيرجع على المدعي عليه بالمدعي لا غيره ،
إلا في الصلح عن القصاص إذا لم يصح فإن
لولي الدم أن يرجع على الغائب بالدية دون
القصاص ، إلا أن يصير معرور من جهة
المدعي عليه ، فيرجع عليه بصيان العرور
أيضا ^(٢)

= فأنزل المدعي عليه ، وصالحه من دعواه من شدة صدق
أو كبر حقه في ورثته أو من يستحق دار أو شيء ، ثم
تكون به الإيجاب ثم مات المدعي والمدعي عليه أو
حده ، فالصلح جائز لأثره القضي ، يستثنى ورثته
والزاد ، فيضمنه رد صلحه بعد الصلح (المر
٢٧٧/٣)

(١) العيون للنفوس (٥) الشارح العربية للكتاب
٢١٢

(٢) مدني مستخرج ٢٥٨ ، ٥٩

ادعى أحد على آخر حقا وتصلح مع المدعي
عليه عن شيء ، ثم ظهر بأن ذلك الحق أو
المال لا يلزم المدعي عليه فلا يتم ولا حكم
له ، ولم يدعي عليه سرقة يدب الصلح
وكذلك لو تصلح الناتج مع المشتري عن
حوار العيب ، ثم ظهر عدم وجود العيب ،
أو زال العيب عن نفسه وبدون معالجة أو
كلفة بطل الصلح ، ويجب على المشتري رد
بذل الصلح الذي أهداه لبايعه ، وكذا إذا
كان المدعي ببطلا وعد عتق في دعواه ، فلا
يحل له ديانة بدل الصلح في جميع أنواع
الصلح ، ولا يطلب له ، عالم بسنة المدعي
عليه للمدعي بدل الصلح عن طلب
نفس ، وفي تلك الحالة يصبح التملك
معتوقا لهذا ^(١)

وعن أساس ما تقدم من الفقهاء على
أسه إذا مات أحد المتصلحين بعد تمام
الصلح ، فليس لوليّه صحته ^(٢)

(١) من ذلك ما نرى عند الحكماء قبل حيدر ٢٤٠ - وقيل
شرح المجلد الثاني ١ ٥٧ وما بعدها ، ص ١١٠
٢٢٢ ٢ - شرح مدني الإهداء ٢٢٢
(٢) من ذلك ما نرى عند الحكماء ١٩٢٢ ، وسنرى ١١٠١٦٢ من نسخة
الكتاب

وبعد انقضاء المدة من ذلك حاله كان الصلح
في نفس (صالحه) ، وبما أحسن قبل مني الله ، وقيل
بطلان ما نرى ، وانظر الفتاوى المكية ١٢٨٠ ١٢٨٠
غير الأصناف ١٨٩٢٢ - رسالته في تلك المسألة
الحقاني قدس سره ، هو الذي جعل خلافه في ذلك ،

قال ابن الله حنن الخلق حتى إذا فرغ
منهم قامت الرحم فكانت هداً مقام المائدة
من العطية . قال - مع . ' قرصين أن
أصل من وصك وأقطع من قطعك ،
قلت بلى . قال فذلك لك^(١) .

وذكر السوي - أن صلة لله سبحانه
وتعالى لصلته عباده هي لطفه بهم ورحمته
بهم وعطفه بإحسانه وبعده

ويشير الفقهاء الصلة يجب من أساليب
الحساب والمطابق والصداقات كي يظهر
بعض المعتقدات عن عطايا السلاطين :
صلات السلاطين^(٢)

الألفاظ ذات الصلة

أ . قطعة .

٢ . من معاني العطية في اللغة المجرى .
يقال قطعت الصديق قطعة هجرته

(١) حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن الله خلق الخلق
من سبع سموات .
- تاريخ الخلفاء - فتح الباري ١٢ - ٤٦٥ - ٤٦٦ .
ط حاشية - مجمع صحيح مسلم ١/ ٢٩٥ - ٢٩٨ .
ط حاشية الخلفاء

٢ - نسخة القاري مع البحري (٢٦) ٨١ ط . (٢٧) ١٠٢
صحيح مسلم شرح ط . ودي ٦٦ - ٦٧ ط . العطية
المرتب بالزجر ٢٠٩٢ - فتح للملح بالفتح ٢٧ / ٢٧
ط حاشية الخلفاء ١٩٤٤ تحرير الكلام في مسائل
الأحكام ١٦٦ ط . د : غرب الإسلامي (١٩٨٤ م)

صِلَة

لترتيب

١ - الصلة في اللغة الصم والجميع ،
بمعنى وصل الشيء بالشيء وصلًا ووصلته
وصلة ضمت به وجمعه وأمه وعن ابن
سيده : الموصل خلاف المعص
كما تطلق عن العطية والخاصة ، وعلى
لأنهاء والدوخ ، وعلى فهد الفحرون^(١)
وفي الاصطلاح : تعنى على صلة
برحم ، وجمعه الصلطان

قال النجاشي في شرح البحاري - الصلة
هي صلة الأرحام ، وهي شانه عن الإحسان
في الأقربين من ذوي السبب والأصهار ،
والمنقطع عليهم وإنصرف بهم والسرعة
لأحوالهم ، وكذلك إن بعدوا وأسأوا ، وقطع
برحم قطع ذلك كله .

وسأل السوي في شرح مسلم - قال
لعمري : وحقيق الصلة العطية والرحمة
هي حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

١ - لسان العرب من اللغة والنحو في غرب الخليفة ١٥٥
(وصل)

الحكم الإجمالي .

أولا في صلة الرحم

١ - لاختلاف في أن صلة الرحم واجبة في

الجملة ، ولطاعتها معصية كبيرة ، لقوله

تعالى : «واتقوا الله الذي تساقطون به

والأرحام» وقول النبي ﷺ : «من كان

يخش الله واليوم الآخر فليصل رحمه»^(١)

والصلة درجات بعضها أرفع من بعض ،

ولفناء ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو

ماتلا . ويختلف ذلك باختلاف القدرة

والحاجة فمنها واجب ، ومنها مستحب

واختلاف المعاهد في حد الرحم التي تحب

صلتها عقوب هي كل رحم يحرم بحيث لو

كان أحدهم ذكرا والآخر أنثى حرمت

مناكحتهم ، ومن هذا لا يدخل أولاد الأعمام ولا

أولاد الأعمال ويصل الرحم عام في كل

من قوي الأرحام في الميراث يستوى المحرم

وبغيره^(٢)

قال السروي . والقول الثاني هو

للتصوب ، ولما يدل عليه حديث : «إن أبر

ولطفمة الرحم فسد صلة الرحم . وهي قطع

ما ألفه الشرب منه من مبادئ الوصلة

والإحسان لمير عمر شري^(٣)

ب - عطية

٢ - العطية والعطلة . اسم ما يسطى ،

وجمع عطاب وأعطية ، وجمع الجمع

أعطيات وللمطبة اصطلاحا هي ما تعرض

للخدمة . ويستعمل الفخذ العطية

أيضا . فالص البهوي تسميه^(٤)

ج - هبة

٤ - الهبة لغة العطية مخالفة من الأعراس

والأعراس

وفي الكتاب . الهبة معناه إيصال

أشياء إلى الغير بها بعمه ، سواء كان مالا أو

غير مالا ، ويقال : وهب له دالا وهبا وهبة ،

وهب الله فلانا وندا صالحا

والهبة اصطلاحا . هي لميث العين مالا

شرط المومن^(٥)

(١) حريبا للنسابة ١/١

(٢) حديث «من كان يخال يخال الأكر فليصل رحمه»

لتوجه البعدي (فتح الباري ١٠/٣٣٢ ط ١٠٠٠)

من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - ورواه .

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٤٤/٥ ، صفه الحاشي ٩٤ - ٩٠

شرح النووي على صحيح مسلم ١١٣/١

(٤) تصحيح الترمذي (المصنف) : الترمذي عن الترمذي للكوثر

(٥) ١٥/٢ ط ١٠٠٠ للتحفة الأثرية المصرية ١٣٣٥ هـ

(٦) تصانيف العرب مائة (١٠٠) ، والكتاب ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١

الكتاب لابن حجر ، حاشية ٣٣٦/٣

(٧) تصانيف العرب مائة (١٠٠) ، والكتاب ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١

وحاشية ابن عابدين ٢٤٤/٥

صَلَاة ٧-٥ ، صَلَاة الرَّحْم

السلطان إذ علم أن حرم

وذهب بالثبوت والاشاعة إلى حوار قبول
عظايا السلطان إذا لم يعلم أنها حرم ، قال
لشيخ عيش ، الخفاء ومن أحق بهم
لعطائهم يجوز صرفه عند جميع السلف
واختلف

وقال من حرم عيشي - ومع الحواش
يكون الواحد تحت حظر احتمال لوموع في
الحرام ، متأثر قلبه ، بل ويغالب به في
لأخوه إن كان المعصية غير مستعصم طلاق
وغيره لخصية بين امرأة الجور وعيهم ،
فلا يجوز قبول عطايا مرة الجور لأن أغلب
في معظم خربة - إلا إذا علم أن كثرة ماله
حلال ، وأن المرأة غير الجور يجوز الأخذ
ممنه .

ذهب الإمام أحمد إلى كراهة لأحد - أما
إذا علم أن حرم فلا يجوز اقتضاها^(١)
ويرجع في تعميل ذلك إلى مصطلح
(جائز) ف (٧٧٨/٦٥)

صَلَاة الرَّحْم

هر أرحام ، صل

(١) اختار الشيخ ٣١٦٥ صح القول ٢٠٧٩
الفتاوى المذكورة لأن حرم ٣٧٢١ - الذي لا يرد
١ -

البر صلة الرحم لعل به أوجه^(٢)

وتعصير مسائل صلة الرحم في مصطلح
(أحكام ٨١٢)

أخيه لفي الرحم

٦ - قال العلامة يصح الرجوع في أخيه إذا
كانت لدى رحم حرم يقول النبي ﷺ
والنساء أحسن بينه من بطن أمه^(٣) في
ما لم يصحح - وصلة الرحم عوض مسمى ،
لأن التوصل سبب التناصر والتعاون في
الدنيا ، فيكون وسيلة إلى استبقاء النصرة ،
وسبب الثواب في الدار الآخرة ، فكان أقوى
من المال^٤

وتعصير ذلك في مصطلح (حب) .

ثانياً - صلات السلطان

٧ - اتفق معنا على أنه لا يجوز أحد عطايا

١ - حديث - إن رأتكم صلاتاً لم يزل الله

أمره منكم (٩٧٩) في حديث أبي هريرة

٢ - حديث - الرأفة أحب صلة إلى الله

المرتبطة التي - في حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة

والمرتبطة (سنة الحديث) ٢٢٢٢ ط - دار الحديث

من حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة

أبي هريرة - في حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة

أبي هريرة - في حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة

أبي هريرة - في حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة

أبي هريرة - في حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة

أبي هريرة - في حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة

أبي هريرة - في حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة

أبي هريرة - في حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة

(٣) حديث - في حديث أبي هريرة - في حديث أبي هريرة

وعن الأعمش عن مسلم - كما مع
 سرور في دار بني بن نصر مروي في صفته
 ثابث فقال سمعت عبد الله بن مسعود
 قال سمعت النبي ﷺ يقول: إذا أشد
 الناس هداه الله عبد الله يوم القيامة
 الصوريون وفي حرمه الانتفاع بالآلات
 للهوية ، واصلح ، تفصيل يظهر في
 مصطلح (مضرب ، وصيب) .

الصاعۃ في المسعد

٦ - ذهب الديكة والشافعية إلى أنه تكريم
 الصاعۃ في المساجد لخدمة دينهم ، حرمة
 المسجد ، واستثنى الشافعية من ذلك
 المعتكف ، وقالوا لا يكره له الصلح في
 المسجد ، كخياطة ولكتابة ما لم يكثر منها ،
 وإن أكثر منها كره ، كما استثنى المالكية من
 هذه الصاعۃ في المسجد ما كان معه يهود
 المسلمين حرم في دينهم ، كإصلاح آلات
 الخيل ، فلا بأس وقال الخنيفة لا يجوز
 أن يعمل الصانع في المسجد ، لأن المسعد
 محصن لله ، فلا يكره لعبه العبادة ، غير

■ في التلخيص ، المجلد ٢ ، رقم ١١٦٩/٢ - ١٦٧٠
 في التلخيص

■ في التلخيص ، المجلد ٢ ، رقم ١١٦٩/٢ - ١٦٧٠
 في التلخيص

■ في التلخيص ، المجلد ٢ ، رقم ١١٦٩/٢ - ١٦٧٠
 في التلخيص

طلب العبادة ، كما في التلخيص ، المجلد ٢ ، رقم ١١٦٩/٢ - ١٦٧٠

مهيئة

٤ - الملهة - الملقب بالخدمة والخدم ، قال
 لأسمعي ، الملهة - مفتح النجم - هي
 الخففة ، ويقال - إنه في مهبه منه ، أي في
 خدمتهم

حكم الكفني -

٥ - للصاعۃ - في الخففة - من الأمور
 الضرورية ، الحاجة التي لا بد من عملها
 في حياتهم ، كسائر آلاتهم المعتكف ، لا
 به ، كالخدمة ، وإسراعه ، وغير ذلك ،
 لاستقيم أمور حياة الناس بدونه ، فهي
 هذا عرض كفايه من الخدمة ، إن قام به
 البعض بعبط المخرج عن الباقين ، ولا
 انما جسد وتخصيص ذلك في مصطلحات
 (حرفة ، احتواء ، كسب ، اكتساب)

وقد غلب كصنع التصوير ، والآلات المهر
 الحرمة ، والصلوات ، كما روي عن ابن عمر
 - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال
 «الذين يصنعون آلات الصور يعذبون يوم
 القيامة» ، يقال لهم أحيوا ما حلتهم (٢)

■ في التلخيص ، المجلد ٢ ، رقم ١١٦٩/٢ - ١٦٧٠

■ في التلخيص ، المجلد ٢ ، رقم ١١٦٩/٢ - ١٦٧٠

■ في التلخيص ، المجلد ٢ ، رقم ١١٦٩/٢ - ١٦٧٠

■ في التلخيص ، المجلد ٢ ، رقم ١١٦٩/٢ - ١٦٧٠

أنهم قالوا: إذا جلس الخياط في المسجد لصلاته وجمع الصلوات على الميت فيه فلا بأس^(١).

وقال الحنابلة لا يجوز التكسب في
الأسجد بالصنعة ، كخبازه وغيرها ،
عللا كان أو كثيرا ، خاذه أو لغيره ، لأنها
سيرة الشراء والبيع ، وهو ممنوع ^(١)
والخصيص في مصطلح (حرفة)

اعتبار الجودة والكفاءة في النكاح

٧- يشوب جمهور العلماء إِنْ الصَّاعَة
معتبرة فِي الكفاة فصاعاً حسابة وثبوت
ليس كفاء، لَيْت من هو أروع من صاعَة
فألقوا: نعتبر فِي الدَّولة والبرودة عرف
كل بلد

وَجِئْتُ بِصَوْنٍ عَلَى نَوَلِ الْفَتْحِ ، هـ
مَصْوَاعِدِ ، رَقِيعًا عَدَّ ذِكْرَ يَرْجِعُ إِلَى عَوْدِ
الْبَلَدِ وَالْتِمَاصِ فِي ' (كَفَاءٌ) ، نِكَاحِ
حَرْفٍ

صوت

انظر - كلام

صورة

انتظار تصویر

صوف

نظر شیخو ا. صبیح + ویر

صنعة

انظر، مقادير

(فصلی مطبوعہ ۱۹۲۱ء، ج ۱، صفحہ ۱۰۱)

١٣٩٩ هـ

(*) كتاب المناظر، ١٢٦٩، الجزء ٢، ص ٢٠٤

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء السابع والعشرون

ع

ابن أبي شيبة . هو عبد الله بن محمد .

تفحصت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي ليلى . هو محمد بن عبد الرحمن

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أمير حاج (٨٢٥ - ٨٧٩ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي

المصروف بابن أمير حاج . فيه من عبادة

الخشية ، من أصل حلب . تصفه بالعلماء ،

الطغي . وأحد النحوي ، والصرف ، والفقه ،

والبيان ، والمنطق ، عن الربيع بن عبد البر

أحمد تلامذة العلماء النحوي ، والإمام بن

الهيثم في اللغة ، والأصغر وغيره ، ويرى في

صوته . وأدب له ابن الهيثم وغيره ، ونصده

للإقراء فاشبع به جماعة وأتوا .

من تصانيفه : التقرير والتحيرة في شرح

التحوير لابن الهيثم ، في أصول الفقه ،

وإحاطة بحجج في الفقه ، وادخلة المختصر في

تفسير سورة والنصر .

[الضوا للإمام ٩ / ٢١٠ ، والأعلام

٢٧٨ / ٧]

ابن بطان . هو علي بن خلف

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

ابن توبة (تقي الدين) . هو أحمد بن

عبد الحلیم

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦ .

الأجري . هو محمد بن الحسن

تفحصت ترجمته في ج ١٩ ص ٣٠٥ .

الأمدي : هو علي بن أبي علي :

تفحصت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥ .

ابن أبي لوى . هو عبد الله بن أبي لوى .

تفحصت ترجمته في ج ١٥ ص ٢١٣ .

ابن أبي جرة (٥١٨ - ٥٩٩ هـ)

هو محمد بن أحمد بن عبد الملك ، بن أبي

جره الأموي بالسواد ، أبو بكر . فيه

مالكي من أعيان الأندلس ، ولد بمرومية

وفقه ، ودلى حقه فتوى يرى من إياه ،

وفقد فضله مرسية ، وبلنسية ، وشاطبة

وأوردوله ، من تصانيفه : نتائج الأكرار

وسمعح النظر في معاني الآثار ودقائق

التعليق : والبرهان المنصب من كتاب

الإعلام بالتميز ، والأعلام

[شذرات ذهب ٢ / ٣١٢ ، والأعلام

٢١٣ / ١] .

ابن حري هو محمد بن عبد

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حري هو عبد الرحمن بن علي

تقدمت ترجمه في ج ٢ ص ٣٦٩

ابن صاحب هو عثمان بن عمر

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حبيب هو عبد الملك بن حبيب

تقدمت ترجمه في ج ٢ ص ٣٦٩

ابن حجر الصفار هو محمد بن علي

تقدمت ترجمه في ج ٢ ص ٣٦٩

ابن حجر المكي هو أحمد بن حجر

الاسدي

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٢٧

ابن دحي هو عبد الرحمن بن أحمد

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٢٨

ابن دشا هو محمد بن أحمد (أحد)

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٢٨

ابن دسكي هو عبد الوهاب بن علي

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٥٣

ابن صراف هو محمد بن سفيان التميمي

تقدمت ترجمه في ج ٣ ص ٣٤١

ابن سري هو محمد بن سري

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٢٩

ابن الصلاح هو عثمان بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٢٥

ابن عابد بن عم محمد أمير بن عمر

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٢٥

ابن عباس هو عبد الله بن عباس

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٢٥

ابن عبد الو هو يوسف بن عبد الله

تقدمت ترجمه في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عبد الحكم هو محمد بن عبد الله

تقدمت ترجمه في ج ٢ ص ٣٤٢

ابن عبد السلام هو محمد بن

عبد السلام

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٢١

ابن عبد الحادي (٧٠٥ - ٧١١ هـ)

هو محمد بن أحمد بن عبد هادي بن

عبد محمد بن عبد هادي ، الفاضل

المخيل المصالح المأمول له الفاضل

البره عادت حافظ حري وعني

، الحديث فقهه يعرفه الرجال ، وبعض

وحن ذلك ، فقه في شئ وإس

ولاه شرح هو ابن ، سيرة عده ، وق

عنه فقهه ، فقه في شئ ، وابن

مراي ، يقرأ الفقه على الشيخ محمد بن

خيراني وله مسائل كثيرة في الفقه وسنة

، الحديث ، فقهه عادت فقهه في الفروع من

تقدمه

من كتابه دفع الزنديق والمهر

على أبي بكر الخطيب بعداي ل مسألة
لنهر تاسمته ، و د لحرر في الأحكام
و النظر في حاكم والحجرم ، و الكلام على
حديث المنسوبة .

[التحقيق في اختلاف الحديث لأبي
حوري في المقدمة ، وذاكرة الحفاظ
١٥٠٨/٤ ، وشرع الذهب ١٤١٦/٦]

بن هبوس هو محمد بن إبراهيم

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

ابن العربي هو محمد بن عبد الله

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

ابن عرفة هو محمد بن محمد بن عرفة

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

ابن عطية هو عبد الحق بن غالب

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عقيل هو علي بن عقيل

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عمر هو عبد الله بن عمر :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

ابن فرحون هو إبراهيم بن علي

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

ابن القاسم هو عبد الرحمن بن
القاسم المالكي

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

ابن قاسم هو محمد بن قاسم

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

بن أنبة . هو عبد الله بن مسم

تقدم ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٤

بن لداغة . هو عبد الله بن أحمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

ابن لقصار هو علي بن أحمد

تقدم ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٨

ابن لمم الجوزية هو محمد بن أبي بكر

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

بن كثير هو سماعة بن عمر

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٢٢١

ابن كثير هو محمد بن إسحاق

تقدم ترجمته في ج ٤ ص ٢٢١

بن الماحشور هو عبد الملك بن

عبد العزيز

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

ابن المبارك هو عبد الله بن المبارك

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ابن مسعود هو عبد الله بن مسعود

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٦٠

ابن المقرئ هو إسحاق بن أبي بكر

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

بن المنذر هو محمد بن إبراهيم

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

بن هبيرة . هو يحيى بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

ابن الهمام هو محمد بن عبد الواحد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن وهب هو عبد الله بن وهب المالكي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن يونس ، هو أحمد بن يونس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

الأجري (٢٨٩ - ٣٧٥ هـ)

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن

صالح ، أبو بكر ، النعمي ، الأجري

دينه ، شيخ فقهيه في العراق ، وذكره محمد

ابن أبي المبرور في رجاله ، كان ثقة أميناً

مسواً ، واسم أبيه اسريه في مذهب

بذلك . قال محمد الأنباري : كان أبو بكر

لأجري معظي عند مائت علماء زمانه . لا

يشهد بحضرة ولا كان هو المتقدم به . وإذا

جلس فاضلي الفقه أبو الحسن ابن عساف

بعده عن دينه ، وسئل أن يبي المفضاء

فاشع ، فاستشير بعض بصلح لذلك

فقال أبو بكر أحمد بن علي الرزني ، فاشع

هو أصب

له مصانيف في شرح مذهب الإمام مالك

والرد على مخالفه

[تاليف بعد ٤٦٧/٥ ، وسبب

٢١١ ، والإعلام ٩٨٧/٧]

أبو أيوب الأنصاري هو خالد بن زيد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو يوزة (٩ - ٦٥ هـ)

هو فضله بن عبيد بن الحارث ، أبو يوزة ،

الأمدي ، صحابي ، غلبت عنه كيشه ،

قال ابن سعد كان من مائتي عشرين ثم

المصورة وشهد مع علي (رضي الله عنه) قتال

أهل البصرة ، ثم شهد قتال دارقمة مع

الطبيب بن أبي صخرة ، روى عن النبي ﷺ ،

ومن أبي بكر الصديق ، وشهد بن عبد الله

ابن جرير ، وابن عديم ، وغيرهم وكان

عند الملك في ولي الخلافة بالشام

[تهذيب التهذيب ١١/٤٦١ ، والإصابة

٣/٥٥٦ ، والإعلام ٨/٣٥٨]

أبو بكر الصديق

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو ثور هو إبراهيم بن خالد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو حامد الإسماعيلي هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

أبو حميد الساعدي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٦

أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٦

أبو الخطاب هو محفوظ بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٧

أبو الدرداء . هو حماد بن مالك .

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٦

أبو ذر . هو جندب بن جناد .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣ .

أبو زيد الشافعي . هو محمد بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٦

أبو سعيد الأسطخري . هو الحسن
ابن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أبو سعيد الحنفي . هو سعد بن مالك .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الطيب الطبري . هو طاهر بن
عبد الله .

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣ .

أبو حنبل (١-١٢٧ هـ) .

هو حمزة بن محمد بن عبد الله بن هشام بن

زهرة ، أسو حنبل ، القرشي النخعي ،

المسلي . حدث عن جده عبد الله

الصحابي ، وعن ابن عمر ، وابن الزبير ،

وسعيد بن المسيب ، وغيرهم . روى عنه

سعيد بن أبي أيوب ، واللبث ، وابن لهيعة ،

ويشدين بن سعد ، وغيرهم .

قال الثعالبي : ثقة ، له عدة صحبة . وقال

صالح بن أحمد عن أبيه : ثقة . وقال

الحاكم عن الدارقطني : ثقة . قال

أبو حاتم : معظم الحديث لا بأس به .

{ تهذيب التهذيب ٣/٣٤١-٣٤٢ ،

وسير أعلام النبلاء ٦/١٤٧ ، وشذرات

الذهب ١/١٩٢ . وطبقات ابن سعد

٥/٧ .

أبو قنافة . هو الحارث بن ربيع .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤ .

أبو سعيد البصري : هو حنبل بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٨

أبو موسى الأشعري : هو عبد الله بن

قيس .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨ .

أبو هريرة : هو عبد الرحمن بن صخر .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩ .

أبو يوسف . هو يعقوب بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبي بن كعب .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩

أحمد بن حنبل .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩ .

الأدري . هو أحمد بن حمدان .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

الإسبيخاني . هو أحمد بن منصور :

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٨ .

إسحاق بن راهوية

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

أسد بن عمرو (٩ - ١٨٨ هـ)

هو أسد بن عمرو بن عامر، أبو حمزة،
القشيري الحنفي، قاضي من أهل الكوفة،
من أصحاب أبي حنيفة، واحد الأعلام،
سمع أبا حنيفة وتفق عليه، ورؤى عنه
الإمام أحمد بن حنبل، وهو أول من كتب
كتاب أبي حنيفة، وفي القصة بوسط ثم
بغداد، وثقه يحيى بن معين

وكان الفقهاني، كتب له ابن أبي خنبل
بجندني عن سليمان بن عمر، حدثني أسد بن
طريف قال: كان أصحاب أبي حنيفة الذين
دعوا أنكتب أربعين رجلاً، وكان في العشرة
التقدم أبو يوسف، وقر، وذو الفقار،
وأسد بن عمرو، وغيرهم

[خواهر له سنة ١٤١١ هـ، والأعلام

٢٩١/١]

الأورامي : هو عبد الرحمن بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

ب

■

البليبري هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢

البجلي، هو سليمان بن خلف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢

البقلاني، هو محمد بن الطيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢

ليخاري، هو محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٣

البراء بن عازب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

الكري (٨٠٧ - ٨٩١ هـ)

هو محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن
محمد، جلال الدين، لهم بقاء، الكري
قاضي، فقه مصري، برع في الأصول
والحديث، وتعد بمسوع الفقيه، فلم
يقاربه فيها أحد، ورؤى نفس بيت المقدس،
رحل، وله مصنف الإسكندرية، ومحمد
سيرة، ولكنه عزل، فعاد إلى القاهرة

أنشوب هو أنشوب بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

الإسوي، هو عبد الرحمن بن الحسن

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤٩

أنس بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

والشغل بالإمراء والإلتقاء إلى أن توفي بها .

من تصانيفه : «شرح التلخيص» ، و«شرح
البرهان» ، و«شرح التلخيص» ، و«شرح التلخيص»
الذي به . و«شرح التلخيص»

[البدر الطالع ١٨٢/٢ ، والقصور
اللامع ٢٨٤/٧ ، والأعلام ١٧/٧]

البيهقي هو منصور بن موسى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

البيهقي هو يوسف بن يحيى

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٦

البيهقي هو إبراهيم بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

البيهقي هو أحمد بن الحسين

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٧

ث

الثوري هو سفيان بن سعيد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

ج

جابر بن زيد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

الجرجاني هو علي بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

الجرجاني (٩ - ٧٤٦ هـ)

هو عبد الرحمن بن عيسى ، أبو زيد ،
المعروف بـ «فقيه مالكي» معمر من أهل طبرستان
كان أعلم الناس في عصره بمذهب مالك ،
وكان يحضر مجلسه أكثر من ألف شخص ،
معظمهم يستظهر له في الحديث ، ويروي عنه على
والرسالة ثلاثه نقاييد أحدها في سبعة
جلدات ، والثاني في ثلاثة والأخر في اثنين ،

ث

الثوري هو محمد بن صالح

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

قال ابن القاصي وكلها عقيقة اسمع الناس
بها هذا، وقال: وعاش أكثر من مائة
وعشرين سنة. وما يقع التدوين على توفى
[الأعلام ٨٨/٤]

المخلص هو أحمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥
الحسين هو عبد الله بن يوسف
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

وأحمد بن علي، وعبرهم وذكر: ابن حبان في
الثقات .

[سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٥٦ .
وتنزيه التهذيب ٣٢٤/٢]

أحمد بن علي هو محمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧
الخطاب هو محمد بن محمد بن
عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧
محمد بن أبي سفيان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

ح

ح

عليه بن الهيثم

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الحسن البصري هو الحسن بن صالح .
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦ .

الحسن بن يحيى (٢٦٣ هـ)

هو الحسن بن المحدث بن شيخه، أبو عبد
من أبي الربيع، العملي، الطبرستاني
حدثت الخطاط الصلوقي روى عن
عبد الرحمن، روح بن حريز، وأبي عاصم،
وعبد الصمد بن عبد الوارث وغيرهم . وعنه
ابن ماجة . وابن أبي الدنيا، وابن أبي حاتم

كتاب من الأثر (٢٧ هـ)

هو حبيب بن الأثر من جنادة بن سعد،
أبو يحيى، أبو عبد الله، التميمي صاحب
من السابقين، وهو أول من أظهر إسلامه،
وكان أسلم استقره المشركون بعد يومه يرجع
عن دينه، فصر إلى أن كانت واحدة، ثم
شهد المشاهد كلها . روى الطبراني عن طريق
وهو من وهب كمال . لا يرجع علي . رضي الله
عنه . عن صفوان عن بقية . فقال : رحمه الله

حسداً أسم راجياً، ومجر شتتاً، وعاش
عاشداً روى له البحاري وسهم ٣٢
حديثاً

[الإصابة ١/١٦٦، وأسد الغابة
١/٥٩٩، وصحاح الصغرى ١/١٦٨،
والأعلام ٢/٢٤٤]

الحارثي، هو محمد بن عبد الله

تقلبت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

الحارثي، هو عمر بن أحمد بن

تقلبت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

الحارثي، هو محمد بن محمد

تقلبت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٩

الحارثي الشريفي، هو محمد بن أحمد

تقلبت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

الحارثي، هو خليل بن إسحاق،

تقلبت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٩

الحارثي (٦١٣ - ٧٠٥ هـ)

هو عبد المؤمن بن خلف، أبو محمد،

شرف الدين، القمباصي، حافظ

لحديث، من أكابر الشافعية فيه،

حدثه وشافعه أولاً بالمشافعية، ثم طبع

حديثه فآثر القمباصي كان مفتح الهيئة

حسن الخلق، سادس أصحابها، معروف،

جيد الصورة، كبر نفس، صحيح

الكتاب، مفيد جداً في الحديث، قاله الترمذي

مرتباً أحفظاً

من تصانيفه: كشف المعنى في سنن

المصلاة التوسعة: و١٠ شرح تراجم في

نواب القمباصي، و١٠ المختصر في

سنة سيد البشر

[المنهاج ونبهاته ١/١٠٤] وشذرات

ذهب ١/١٢، والأعلام ٢/٢٦٨]

د

د

الدوير، هو أحمد بن محمد

تقلبت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

الدوسوكي، هو محمد بن أحمد الدوسوكي،

تقلبت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٠

الدوسوكي، هو محمد بن أحمد

تقلبت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

ر

الزرقاني - هو عبد الباقي بن يوسف -
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢
الزركشي - هو محمد بن يونس
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢ -
زرقي - هو أحمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٤١
زرر - هو زكريا بن هاشم
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣
الزهرري - هو محمود بن عمر
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨
الزهرري - هو محمد بن مسلم
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣
زبد بن لؤلؤ
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٨
زبد بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣
زبلي - هو عثمان بن علي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الراصب - هو الحسب بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧
الربيع بن أنس
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١
رسعة الرزقي - هو ربيعة بن فروخ
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١
روحاني - هو مصطفى بن سعد
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١
رواحه بن رافع

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٢٢
الرملي الكبير - هو أحمد بن حمزة
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢
الرملي - هو خير الدين الرمي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

س

ز

السائب بن زيد
تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

الزبير بن العوام
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

سالم بن عبد الله

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٢٥٢

السيكي . هو علي بن عبد الكافي

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٥٤

سجوتون : هو عبد السلام بن سعيد

تقدمت ترجمه في ج ٢ ص ٤١٢

المرخسي هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٥٤

المرخسي هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمه في ج ٢ ص ٤١٣

سعد بن أبي وقاص :

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن جبير

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٣٥٤

سليمان بن يسار .

تقدمت ترجمه في ج ١٤ ص ٢٨٨

السمرقندي هو نصر بن محمد

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٢٣٨

سمرة بن حنبل

تقدمت ترجمه في ج ٥ ص ٢٤٩

السيوطي هو عبد الرحمن بن أبي بكر

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٢٥٥

ش

الشافعي . هو محمد بن إدريس

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٢٥٥

الشبراقي هو علي بن علي

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٢٥٥

الشريفي هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٢٥٦

الشمسي . هو عامر بن شراحيل

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٢٥٦

الشيخ عlish . هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمه في ج ٢ ص ٤١٤

شمس الدين الرمي : هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمه في ج ١ ص ٢٥٦

الشوكاني هو محمد بن علي

تقدمت ترجمه في ج ٢ ص ٤١٤

الشبراقي هو إبراهيم بن علي

تقدمت ترجمه في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخان :

نصير بيد مراد جلد النمط في ج ١

ص ٢٥٧

اتصل به وأبو إسحاق في النجدة ودرجة
الأرواح في بعض أوصاف "سبعة".

[عدة النصارى ٥٦٩/٢، وإصلاح
المكتوب ١٦/٢، ومعجم المؤنيس
٢٧١/١٣]

ص

صاحب البدائع هو أبو بكر بن مسعود

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب النقي هو عبد الله بن أحمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

صاحب المذهب : هو إبراهيم بن علي

الشيرازي أبو إسحاق

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

صاحب المذهب هو علي بن أبي بكر

المريشلي

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

الصالح

تقدم ياقوت مراد به في نسخة في ج ١ ص

٣٥٧

الصفي (٩-١١٤٣ هـ)

هو يوسف بن (صاحب عسل بن صعب

الصفي المصري المالكي فقيه شافعي

واعظ

من نصائحه : حلف من آخره

الزكاة في حق الأمة العثمانية (ابن بري

في نسخة، وشرح الفقه في معتل اللام إذا

ض

الضحاك هو الضحاك بن قيس

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الضحاك هو الضحاك بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٩٠

ط

طاووس بن عيسى

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحاوي هو أحمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحاوي هو أحمد بن محمد

تعدت ترجمه في ج ١ من ٢٥٨

ع

عائشة

تقدمت ترجمتها في ج ١ من ٢٥٩

عبد الرحمن بن أبي (٩-٩)

هو عبد الرحمن بن أبي خراعي، مروي

ناقص من عبد الحارث، مختلف في صحبه

استحبه بالغ من عبد الحارث على أهل مكة

أيام عمر - رضي الله عنه -، قال لعمر إنه

خزي، لكاتب الله عالم بغير نص ثم سكر

الكوبه روى عن أبيه، وهو أبي بكر

وعلى وعمر - وعبد -، وهو من كتب

وعبرهم وعنه أمه سعيد، وعبد الله

أبي أبي جندب، وأنشعب، وعبرهم

ذكره بن حبان في ثقات التابعين، وقال

الحارثي له صحبه، وذكره عبد الواحد في

تصحبه

[تهديب التهذيب ١/١٣٦]

عبد الرحمن بن الأسود (٩-١٩٩ هـ)

هو عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن

فيس، أبو حفص، أنشعب، كوفي،

الغني، حدث عن أبيه وعنه عوفه بن

فيس، وعاصم، وابن زيبر، وغيرهم.

وحدث عنه الأعمش، وإسحاق بن أبي

خالد، ومحمد بن (سفيان)، وعبد الرحمن

سفيان، وغيرهم

وروى حفص بن غياث عن ابن إسحاق

قال عنه عيب عبد الرحمن بن الأسود

حاشاً، غابله رجله، فصور عن ندم حتى

أصبح. قال ابن معين، وأنسابي،

ومجمل بن خراش ثقة، وذكره ابن حبان

في الثقات

[سير أعلام النبلاء ١/١١٢، وتهذيب

تهذيب ١/١٤١، وصفت بن سعد

١/٢٨٩]

عبد الرحمن بن عبد القاري (٩-٨٠ هـ).

هو عبد الرحمن بن عبد القاري، أنشعب،

يذكر له صحبه، وإمامه في أيام الأسود،

قال أبو داود أنه له النبي ﷺ وهو صغير

واختلف فيه قوم أنسبني عنه، مروي

صحبه، وقال فيه كان من حلة بني أهل

نسيئة، وذلك على يدي، قال لعمر - رضي الله

عنه - قال المجمل مروي تابعي ثقة

وذكره ابن حبان في الثقات

[إصابة ٧١/٣، سير أعلام النبلاء

١٤/٤، وأسد العلية ٣٠٧/٣، وهذيل

التهديب ٢٢٣/١، وشذرات ٨٨/١]

عبد الله بن أحمد بن حنبل

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٣

صَيِّدَةُ سَلَمَى (٩-٧٧ هـ)

هو عبيدة بن عمرو (أوقس)، أبو عمرو

السلطاني، المرادي، الكوفي، تميمي،

أسلم بالنسب لتمام مسج مكة، ثم بر الأثني عشر

وكان عرب قومه، وهاجر إلى المدينة النبوية

في زمان عمر - رضي الله عنه - وحضر كثيراً

من اجتماعاته، وبلغه وكان يروى شريعاً في

الفتن، وروى عن علي، وابن مسعود،

وابن الزبير، وروى عنه عبد الله بن سلمة

المرادي، وإبراهيم النخعي، وأبو سنان

السمي، وعبد بن معمر وغيرهم

وأرجح أن حياته في الفتنة، وصحبه

[تهديب التهديب ٨٤/٧، وذكره الحفاظ

٤٧/١، والأعلام ٢٥٧/٤]

عشاق النبي. هو عثمان بن مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٤٧

عثمان بن عفان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

المنهري، هو علي بن أحمد الخالكي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

عطاء بن أسلم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عطاء الخراساني (٤٠-١٣٥ هـ)

هو عطاء بن أبي سلم، أبو عطاء،

الخراساني، وقيل أبو محمد، المحدث،

الواحد، قيل دمشق والقيس، أرسل من أبي

الكر، وابن عباس، ومعرفة بن شعبة،

ودق عن ابن مسيب، وعروة، وعطاء بن

أبي رباح، وابن بري، وأبوعبيرة، وغيرهم.

روى عنه معمر، وشعبة، وسفيان، ومالك،

ومحمد بن سلمة، وإسماعيل بن عمار،

وغيرهم، وثقه ابن معين، وقال الدارقطني:

هو في نفسه ثقة، وقال أحمد، ثقة، وثقه

يعقوب بن شيبة، ثقة معروف بالفتوى

والجهد، وذكره الحلبي في نصحاء،

[سير أعلام النبلاء ١٤٠/١، وشذرات

التهديب ١٩٢/١، وشيخ التهديب

٢١٢/٧، وشذرات ابن سعد ٣٧٩/٧،

وميزان الاعتدال ٧٣/٢]

علي بن أبي طالب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي السهري (٨١٥-٨٨٩ هـ)

هو علي بن عبد الله بن علي بن مود

الدين، أبو الحسن السهري، ثم القاهري

القاهري، فقه مالكي مصري، الشهير

بالفقه والعربية والمراءات . أخذ الفقه عن
حمزة عن الربيع طاهر ، وقر عليه المختصر
ونقصه من الكتب ، وكذا أخذ الفقه أيضا
عن الربيع عباده ونبرهما
من تصانيفه : شرح مختصر خليل في
الفقه ، وشرحها للأجرومية في البحر
[بتأليف الزهرى ٢٢٣/٢ ، والصورة اللامع
٣٤٩/٥ ، والأعلام ١٢٤/٥]

هبة بن زبينة (٩٠ - ٩)

هو هبة بن زبينة ، أبو ربيعة ، النخعي
الكوفي روى عن أبي ذر غلام عن أبي ربيعة
أحمد عنه - روى عنه أبو بكر وزمزم
السلمي ، وعبد الملك بن عمر ، وحسين بن
عبد الرحمن

[تهذيب التهذيب ٤١٩/٧]

عماد بن حمزة

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن خطاب

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن حزم

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٩٥

عمر بن سلمة

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

عمر بن شعيب

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

عمر بن العاص

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

عقبي : هو محمود بن أحمد

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

ع

العزالي هو محمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

ف

الفقهاء السبعة

تقدم بيدها المرواني ، الفقه في ج ١ ص

٣٦٤

القبوري هو أحمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢١٦

ق

القاضي أبو يعلى . هو محمد الحسين

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي حسن . هو حسين بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٩

قاصيخان . هو حسن بن منصور

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

قيصة بن قلوب

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١٦ .

قطادة بن دعامة .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القتادري . هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥ .

القزافي . هو أحمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القطرعي : هو محمد بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٩ .

القطوب . هو أحمد بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ك

الكاساني : هو أبو بكر بن مسعود

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكروخي . هو عبيد الله بن الحسن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ل

الأنصاري . هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

م

المالري . هو محمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك . هو مالك بن أنس .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مالك بن الحويرث

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٧

الملاوردي هو علي بن محمد .

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

التولي هو عبد الرحمن بن مكيون

تقدّم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

مجاهد بن جبر

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المجد هو عبد السلام بن بيمية

(ر ١ ص بيمية)

المحيي (٧٩٦ - ٨٦٤ هـ)

هو محمد بن عبد بن محمد بن إبراهيم بن

أحمد ، جلال الدين ، الشافعي نصري

الذي قلبي ، مصر ، صوفي ، محقق

أحمد تفتة وأصوله والعربية عن شخص

المحمدي ، وبجوري ، الجلال سلسبي ،

بشرى الصراقي

وذكر في هذا المقام في سنن طريق

السيف ، على قدم من الصلاح والبر ،

والأمر بتفكيره والحي عن مكر ، بواحه

حسب كذا في نسخة ، حكاه ، بكون إنه

ملا بسبب إليهم ، ولا يأت هم في التحول

عنه وفي ندرس الشقة بسؤدية

والملولية ، وقرأ عنه جمعه

من نقد جمعه اختص السبي

لشبر ج ١ في نوع نفسه انشافي ،

وشرح جميع خواصه بسكي - في أصول

الصف

[شدوت الذهب ٣٢٧ ، والنصو

تلايح ٣٩/٧ ، والدر تاليع ١١٥/٧ ،

والأعلام ٢٣٠/٦] .

محمد بن الحسن للثياب

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المردوي هو علي بن مسيبه

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المزني هو علي بن أبي بكر

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المزني هو إسماعيل بن يحيى الرزي

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاد بن جيل

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاوية بن الحكم .

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

مقاتل بن حيان

تقدّم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

مكحول بن شهران

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

المندري هو عبد العظيم بن عبد بنوي

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٩٨

الموصلي هو عبد الله بن محمود

تقدّم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

ن

نافع . هو نافع المصنف ، أبو عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

النعمان بن بشر

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٨

النقراوي : هو عبد الله بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النوري هو يحيى بن شرف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

و

وائل بن حجر

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٢

وابصة بن معبد (؟ - ؟)

هو وابصة بن معبد بن عبد بن الحارث

ابن مالك ، أبو سالم وقد حل النبي بكفة

منته لسمع . وردى عن النبي بكفة وعن ابن

مسعود ، وعن أبي قيس بنت حصن

وغيرهم . روى عنه يونس بن عمار ، وروى

ابن حبان ، وغيرهم . وكان من أعيان عصر

ابن عبد العزيز

[الإمامية ٤/٢٢٦ ، وأسد القعدة

٤/٢٥١ ، وبذيت التهذيب ١١/٦٠٠]

وفي الله اللؤلؤي هو أحد بن

عبد الرحيم

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٢٤٥

وهيب بن الورد (؟ - ١٥٣ هـ)

هو وهيب بن السواد بن أبي السواد ،

أبو أمية ، المعروف بالعرشي . روى عن عطاء

بن أبي رباح من أعيان الحكماء . وكان

سفيان الثوري إذا حدث الناس في المسجد

الحرام وأبلغ قال : فموا إلى الطيب . يعني

وهباً وقال إمام بن محمد ما رأيت رجلاً

أهدى منه قال ابن معين والنسائي ثقه .

وذكره ابن حبان في الثقات له أخبار وكلمات

مأثورة

[تهذيب التهذيب ١١/١٧٠ ، ومعرفة

الصحة ٢/١٢٣ ، وأعلام ٩/١٥١]

ي

يعني بن أمية

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٥٧

فهرس تفصیلی

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|--------------------------------------|---------|
| ٧-٥ | محرور | ٤-١ |
| ٨ | التعريف | ١ |
| ٨ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٥ | أولاً - بيان النص ورد في حجة الإسلام | ٣ |
| ٧ | ثانياً - حكم الأمر في حج الصلوة | ٤ |
| ١٧-٨ | مصري | ٢١-١ |
| ٨ | التعريف | ١ |
| ٨ | الألفاظ ذات الصلة | |
| ٨ | الكنائس | ٢ |
| ٩ | التعريف | ٣ |
| ٩ | مبدأ الصريح | ٤ |
| ٩ | ما يتعلق بالصريح من القواعد الفقهية | ١-٥ |
| ١٢ | الصريح في أبواب الفقه | ١١ |
| ١٢ | ١- البيع ٢- الوصية | ١٣-١٢ |
| ١٣ | ٣- الهبة ٤- الخلع | ١٥-١٤ |
| ١٤ | ٥- النكاح ٦- الخلع ٧- طلاق | ١٨-١٦ |
| ١٥ | ٨- الظواهر | ١٩ |
| ١٦ | ٩- الصدقة ١٠- القدر | ٢١-٢٠ |
| ١٧ | صعيد | |
| | انصر - اسم | |
| ١٧-١٩ | صفت | ٤-١ |
| ١٧ | التعريف | ١ |
| ١٧ | الألفاظ ذات الصلة | |
| ١٧ | مكة - | ٢ |

| الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|---------|--|---------|
| ١٨ | اللمم | ٣ |
| ١٨ | حكم الصغار | ٤ |
| ٣٤ - ٢١ | مفسر | ٤٩ - ١ |
| ٢١ | التعريف | ١ |
| ٢٠ | الألفاظ ذات الصلة | |
| ٢٠ | الصا - الصير - المرافقة - الرشيد | ١ - ٢ |
| ٢٠ | مراسل الصغر | ٦ |
| ٢٠ | المرحلة الأولى : عدم التمييز - المرحلة الثانية : مرحلة التمييز | ٨ |
| ٢١ | أهلية الصغير : تنقسم الأهلية الصغير إلى قسمين : | |
| ٢١ | أ - أهلية زوجية ب - أهلية أداء | ٩ - ١٠ |
| ٢١ | أهلية الصغير للمير | ١١ |
| ٢١ | أحكام تتعلق به بالصغير | |
| ٢١ | أولاً : ما يورث في أدنى تولد | ١٢ |
| ٢١ | ثانياً : عنك التولد | ١٣ |
| ٢٢ | ثالثاً : نسبه التولد | ١٤ |
| ٢٢ | رابعاً : عقبة التولد | ١٥ |
| ٢٢ | خامساً : اختصار | ١٦ |
| ٢٢ | حقوق الصغير | ١٧ |
| ٢٢ | ما يتمتع به الصغیر مالياً | ١٨ |
| ٢٣ | الولاية على الصغير | ١٩ |
| ٢٣ | أنواع الولاية : | |
| ٢٣ | ١ - الولاية على النفس ٢ - الولاية على المال | ٢٠ - ٢١ |
| ٢٣ | تأديت الصغار وتعلمهم | ٢٢ |
| ٢٣ | تطبيب الصغير | ٢٣ |
| ٢٤ | تصرفات تولي دالية | ٢٤ |
| ٢٤ | أحكام الصغير في المعاملات الشخصية | ٢٥ |

| | | |
|---------|-------------------------------|---------|
| ٢٦ | بول الصغير | ٢٥ |
| ٢٧ | أذن الصبي | ٢٦ |
| ٢٨ | صلاة الصغير | ٢٦ |
| ٢٩ | عرة الصغير | ٢٦ |
| ٣٠ | انطاد الجهاة والإمانة بالصغير | ٢٧ |
| ٣١ | حبل الوليد والصلاة عليه | ٢٨ |
| ٣٢ | الزكاة في مال الصبي | ٢٨ |
| ٣٣ | حسوم الصغير | ٢٨ |
| ٣٤ | حجج الصبي | ٢٨ |
| ٣٥ | يمين الصغير ونقده | ٢٨ |
| ٣٦ | استئذان الصغير | ٢٨ |
| | أحكام الصغير في المعاملات : | ٢٨ |
| ٢٨ - ٣٧ | - وقت تسليم الصغير لماله | ٢٩ |
| ٢٩ - ٣٨ | ب - الإقذ للصغير بالتجارة | ٣٠ |
| ٤٠ | الوصية من الصغير | ٣١ |
| ٤١ | قبول الصغير للوصية | ٣١ |
| ٤٢ | تزويج الصغير | ٣١ |
| ٤٣ | طلاق الصغير | ٣٢ |
| ٤٤ | علة الصغير من طلاق أو وفاة | ٣٢ |
| ٤٥ | قضاء الصغير | ٣٣ |
| ٤٦ | شهادة الصغير | ٣٣ |
| ٤٧ | أحكام الصغير في المضومات | ٣٣ |
| ٤٨ - ٤٩ | حق الصغير في استئناء الأصنام | ٣٣ |
| ٨ - ١ | صنف | ٣٥ - ٤١ |
| ١ | التمتع | ٣٥ |

| الصفحة | المواد | المقررات |
|---------|---|----------|
| ٣٥ | الحكم المتعلقة بالصفت | |
| ٣٦ - ٣٥ | أولاً - تسوية الصفت في صلاة الجهر | ٣ - ٢ |
| ٣٨ | ثانياً - صفت لأول | ٦ - ٤ |
| ٣٩ | ثالثاً - صفت في الغناء مع الكبار | ٧ |
| ٤٠ | رابعاً - صفت في صلاة الجماعة | ٨ |
| ٤١ - ٤٧ | خامساً - صفة | ٣ - ١ |
| ٤١ | الصفة | ١ |
| ٤٢ | الحكم في الصلاة | ٣ - ٢ |
| ٤٣ - ٤٤ | صفة | ٣ - ١ |
| ٤٤ | الصفة | ١ |
| ٤٣ | الحكم المتعلقة بالصفت | ٢ |
| ٤٣ | الحكم المتعلقة على ما يجوز به وما لا يجوز | ٣ |
| ٤٤ - ٤٥ | صفة | ٣ - ١ |
| ٤٤ | الصفة | ١ |
| ٤٥ | الحكم في الصلاة | ٣ - ٢ |
| ٤٥ | صفة | |
| | انظر الفقرة ١ ص ٤٥ | |
| ٤٦ - ٤٩ | الصفة | ١٤ - ١ |
| ٤٦ | الصفة | ١ |
| | الأنواع ذات الصلة | |
| ٤٩ | الصفة - المنع - المنع - المنع | ٥ - ٢ |
| ٤٦ | الحكم المتعلقة بكتابة الصكوك والسجلات | ٦ |
| ٤٧ | وجوب كتابة الصكوك والسجلات على القاضي | ٧ |
| ٤٧ | أحد لأحد ما كانه | ٨ |
| ٤٨ | ثم أوراق الصكوك والسجلات | ٩ |
| ٤٨ | مسند القاضي أو المحقق في حكمه | ١٠ |

| الصفحة | العنوان | القرات |
|--------|-------------------------------------|--------|
| ٤٩ | سهادة الشهود على السجل على أنه حكمه | ١١ |
| ٤٩ | الشهاد على مضمون نصك والسجل | ١٢ |
| ٤٩ | العمل بالنصك وحده | ١٣ |
| ٤٩ | كتابة الصكوك والسجلات | ١٤ |
| ٤٩ | مكتبة | |
| | انظر - لصيه | |
| ٥٠ | صلاح | ٤-١ |
| ٥٠ | التصريف | ١ |
| ٥٠ | الحكم الإحدى | |
| ٥٠ | ١- صلاح الإستاد ، ب - صلاح الشؤ | ٣-٢ |
| ٥٠ | مواظب السحن | ٤ |
| ١٣٧-٥١ | صلاة | ١٢٣-١ |
| ٥١ | بصرف | ١ |
| ٥١ | مكة الصلاة في الإسلام | ٢ |
| ٥٢ | لرمص الصور الخمس وعدد ركعاتها | ٤-٣ |
| ٥٣ | حكم تأويل الصلاة | ٥ |
| ٥٥ | شروط الصلاة | |
| ٥٥ | نصيبات الشروط عند الفقهاء | ٦ |
| ٥٥ | شروط وجوب الصلاة | |
| ٥٥ | الإسلام | ٧ |
| ٥٦ | المفصل | ٨ |
| ٥٨ | الطرح | ٩ |
| ٥٩ | شروط صحة الصلاة | |
| ٥٩ | ١- تطهارة خفيفة | ١٠ |
| ٦٠ | ب - تطهارة الحكمة | ١١ |
| ٦٠ | ح - شؤ معوزة | ١٢ |

| الصفحة | العنوان | الصفحة |
|--------|--------------------------------|---------|
| ٦٠ | د - استقبال لفيفة | ١٣ |
| ٦١ | هـ - العلم بدخول الوقت | ١٤ |
| ٦١ | تقسيم أفعال وأفعال الصلاة | ١٥ |
| ٦٢ | أركان الصلاة عند العماء | |
| ٦٢ | أ - اليه | ١٦ |
| ٦٣ | ب - تكبيرة الإحرام | ١٧ |
| ٦٣ | ج - التمام للقلوب العرض | ١٨ |
| ٦٤ | د - مرة الفاتحة | ١٩ |
| ٦٤ | هـ - الركوع | ٢٠ |
| ٦٥ | و - الأمدال | ٢١ |
| ٦٦ | ز - السجود | ٢٢ |
| ٦٨ | ح - الخوض بين السجدين | ٢٣ |
| ٦٩ | ط - خموس للشهد الأخير | ٢٤ |
| ٦٩ | ي - الشهد الأخير | ٢٥ |
| ٧٠ | ك - الصلاة على النبي بعد الشهد | ٢٦ |
| ٧٠ | ل - السلام | ٢٧ |
| ٧١ | م - انطوائية | ٢٨ |
| ٧٢ | ن - ترتيب الأركان | ٢٩ |
| ٧٢ | أركان الصلاة عند الحمة | |
| ٧٢ | أركان الصلاة عند الحمة سنة | |
| ٧٢ | أ - قيام | ٣٠ |
| ٧٣ | ب - القراء | ٣١ |
| ٧٣ | ج - الركوع | ٣٢ |
| ٧٣ | د - السجود | ٣٣ |
| ٧٤ | هـ - العمل الأخير قبل الشهد | ٣٤ |
| ٧٤ | و - الخروج بصحة | ٣٥ - ٣٦ |

| الصفحة | الموضوع | الصفحات |
|--------|--|---------|
| ٢٥ | واجبات الصلاة | |
| ٢٥ | أ - واجبات الصلاة عند الخطبة | ٣٧ - ٤٧ |
| ٨١ | ب - واجبات الصلاة عند الخطبة | ٤٨ - ٥٣ |
| ٨٣ | أنواع السنن في الصلاة | ٥٤ - ٥٥ |
| ٨٤ | سنن الصلاة * | |
| ٨٤ | أ - جمع التين عند تكبير الإحرام | ٥٧ - ٦٠ |
| ٨٦ | ب - عصر (وصح ليدن ليس على اليسرى) | ٦١ - ٦٤ |
| ٨٨ | ج - دعاء الاستسبح والمعوذ والسنة | ٦٤ - ٦٥ |
| ٨٩ | د - قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة | ٦٥ - ٦٦ |
| ٩١ | هـ - التمام | ٦٨ |
| ٩٢ | و - تكبيرات الانحلال | ٦٩ |
| ٩٢ | ز - هيئة الركوع لتسوية | ٧٠ |
| ٩٢ | ح - السجود والتحميد | ٧١ |
| ٩٤ | الأذكار الواردة في الاسماء بعد الركوع | ٧٢ |
| ٩٥ | أ - ربع التين عند الركوع والربع لله والثناء مكرمة الثالثة ٧٣ | |
| ٩٦ | ط - تكبيرة القوي للسجود والتهنئة منه | ٧٤ |
| ٩٧ | ي - هيئة السجود، تسوية | ٧٥ |
| ٩٧ | ك - التشهد الأول وتعوذ | ٧٩ |
| ٩٧ | ل - صيغة التشهد | ٧٧ |
| ٩٧ | م - الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد | ٧٨ |
| ٩٨ | ن - الدعاء بعد التشهد الأخير | ٧٩ |
| ٩٩ | س - كيفية الجلوس | ٨٠ |
| ١٠٠ | ع - جلسة الاستراحة | ٨١ |
| ١٠٠ | ف - كيفية وضع اليد على الجنب | ٨٢ |
| ١٠١ | سنن السلام | ٨٣ |
| ١٠٢ | الوقوف في صلاة العجر | ٨٤ |

| المصحة | العنوان | المقدمات |
|-----------|---|-----------|
| ١٠٢ | مكروهات الصلاة | ٨٥ |
| ١١٣ | الأمكان شي ذكره الصلاة بها | ١٠٦ |
| ١١٧ | مبطلات الصلاة | ١٠٦ |
| ١١٧ | أ- التكلم | ١٠٧ |
| ١١٩ | ب- الخفاف بظلم الغرائب والذكر | ١٠٨ |
| ١٢١ | ج- الثأر والابن ولثامه والكه والعم والنسح | ١٠٩ - ١١١ |
| ١٢٣ | د- الضحى | ١١٢ |
| ١٢٤ | هـ- الأكل والشرب | ١١٣ |
| ١٢٦ | و- العمل الكثير | ١١٤ |
| ١٢٧ | ز- تخلف شرط من شروط صحة الصلاة | ١١٥ |
| ١٢٧ | تخلف شرط من شروط جهارة الحدث | ١١٦ |
| ١٢٧ | تخلف شرط الطهارة من النجاسة | ١١٧ |
| ١٢٧ | صلاة قائم الطهورين | ١١٨ |
| ١٢٧ | صلاة العاجز عن ثوب طاهر ومكان طاهر | ١١٩ |
| ١٢٨ | تخلف شرط ستر العورة | ١٢٠ |
| ١٣٠ | صلاة العاجز عن سائر للمعز | ١٢١ |
| ١٣١ | تخلف شرط يوم | ١٢٢ |
| ١٣١ | تخلف شرط لاستقبال | ١٢٣ |
| ١٣١ | ح- ترك ركع من ليكن الصلاة | ١٢٤ |
| ١٣٣ | صلاة لاسحابة | |
| | نظر استخاره | |
| ١٣٣ | صلاة لاستسقاء | |
| | نظر استسقاء | |
| ١٣٢ - ١٣٣ | صلاة الإفرائق | ١ |
| ١٣٢ | التسريب | ٢ |

| المقررات | الموضوع | الصفحة |
|----------|---|-----------|
| ٣ - ١ | صلاة الأوابين | ١٣٣ - ١٣٥ |
| ١ | التعريف | ١٣٣ |
| ٣ - ٢ | وقت صلاة الأوابين وحكمها | ١٣٤ |
| ١٩ - ١ | صلاة التراويح | ١٤٩ - ١٥٥ |
| ١ | التعريف | ١٤٥ |
| | الأعداد من الصلاة | ١٤٦ |
| ٥ - ٢ | أ - إمام، خطيب، ساجد - انظر د - البر | ١٣٦ |
| ٦ | الحكم التكليفي | ١٣٦ |
| ٧ | فضل صلاة التراويح | ١٣٩ |
| ٨ | تاريخ مشروعية صلاة التراويح وأهميتها | ١٣٩ |
| ٩ | أبواب صلاة التراويح | ١٣٩ |
| ١٠ | تعيين النبي في صلاة التراويح | ١٤٠ |
| ١١ | عدد ركعات التراويح | ١٤١ |
| ١٢ | الاسترخاء بين كل فريضة | ١٤٢ |
| ١٣ | التقسيم في صلاة التراويح | ١٤٤ |
| ١٤ | العمود في صلاة التراويح | ١٤٥ |
| ١٥ | وقت صلاة التراويح | ١٤٥ |
| ١٦ | أهميتها في صلاة التراويح | ١٤٦ |
| ١٧ | المفردة وحده المرفوع الكريم في التراويح | ١٤٧ |
| ١٨ | المسبوق في التراويح | ١٤٨ |
| ١٩ | قصص التراويح | ١٤٩ |
| ٥ - ١ | صلاة التيسع | ١٥١ - ١٥٠ |
| ١ | التعريف | ١٥٠ |
| ٤ - ٢ | الحكم التكليفي | ١٥٠ |
| ٥ | كيفية صلاة التيسع وركعاتها | ١٥١ |

| الصفحة | الموضوع | المقررات |
|---------|---|----------|
| ١٥٢-١٦٤ | صلاة التطوع | ١-٢٣ |
| ١٥٢ | التصريف | ١ |
| ١٥٢ | أنواع صلاة التطوع | ٢-٤ |
| ١٥٣ | المروق بين أحكام صلاة التطوع وأحكام الصلاة المفروضة | ٥ |
| ١٥٤ | ما يكون في صلاة التطوع | ٦-٩ |
| ١٥٦ | الأوقات المستحبة للتطوع | ١٠ |
| ١٥٧ | الشروع في صلاة التطوع | ١١-١٢ |
| ١٥٧ | الأفضل في عدد الركعات في صلاة التطوع | ١٣ |
| ١٥٨ | ما يقرأ من القرآن في صلاة التطوع | |
| ١٥٨ | الركعتان قبل المغرب | ١٤ |
| ١٥٩ | الركعتان بعد المغرب | ١٥ |
| ١٦٠ | ركعتا الزيادة | ١٦ |
| ١٦٠ | التحول من المكان للتطوع بعد الفرض | ١٧ |
| ١٦١ | الجماعة في صلاة التطوع | ١٨ |
| ١٦١ | المحرم والإمرار في صلاة التطوع | ١٩ |
| ١٦١ | الوقوف والعمود في صلاة التطوع | ٢٠ |
| ١٦٣ | الصلاة مضطجاً | ٢١ |
| ١٦٣ | حكم سجود السهو في صلاة التطوع | ٢٢ |
| ١٦٣ | حكم قضاء النسيء | ٢٣ |
| ١٦٤ | صلاة التهجد | |
| | نظر - تهجد | |
| ١٦٤ | صلاة النسيء | ١-٢ |
| ١٦٤ | التصريف | ١ |
| ١٦٤ | أحكام النكثين | ٢ |

| الفقرات | العنوان | الصفحة |
|---------|---|-----------|
| ١ - ٢٩ | صلاة الجماعة | ١٦٥ - ١٩١ |
| ٢ | فضل صلاة الجماعة | ١٦٥ |
| | حكم التكليفي . | ١٦٥ |
| ٣ - | أولاً . الجماعة في المراضى | ١٦٥ |
| ٤ - ٦ | حكم صلاة جماعة النساء | ١٦٧ |
| ٨ | اجتماعه في غير المراضى | ١٦٨ |
| ٩ | من يطالب بالجماعة | ١٦٩ |
| ١٠ | العهد الذي تنقضي به الجماعة | ١٦٩ |
| ١١ | أفضل مكان لصلاة الجماعة | ١٧١ |
| ١٢ | ما يدرك به الجماعة : | ١٧٢ |
| ١٣ | أولاً . ما تدرك به مصيئة الجماعة | ١٧٢ |
| ١٤ | ثاني . ما يثبت به حكم الجماعة وما يترتب عليه من أحكام | ١٧٣ |
| ١٥ | إعادة الصلاة جماعة لمن حسن مفرداً أو في جماعة | ١٧٣ |
| ١٦ | تكرار الجماعة في مسجد واحد | ١٧٥ |
| ١٧ - ٢١ | الصلاة عند قيام الجماعة | ١٧٧ |
| ٢٢ | ما يستحب من قصد الجماعة | ١٨٠ |
| ٢٣ | كيفية انتظام المصلين في صلاة الجماعة | ١٨١ |
| ٢٤ | أفضلية المصروف وتسويتها | ١٨٢ |
| ٢٥ - ٢٧ | صلاة الرجل وحده خلف المصروف | ١٨٣ |
| | الأعداد التي يجب الاختلاف عن صلاة الجماعة - | ١٨٦ |
| ٢٨ | أولاً . الأعداد العامة | ١٨٦ |
| ٢٩ - ٢٩ | ثانياً . الأعداد الخاصة | ١٨٧ |
| ١ - ٤٢ | صلاة الجمعة | ١٩٢ - ٢١١ |
| ١ | رأس مشروعيها | ١٩٢ |
| ٢ | أحكامها من مشروعيها | ١٩٣ |

| المصنفات | المصنفان | الصفحة |
|----------|--|---------|
| ٣ | فرصتها - قليل المصنف | ١٩٣ |
| ٥٠٤ | عصر وقت الجمعة | ١٩٤ |
| | شروط صلاة الجمعة ثلاثة أنواع | ١٩٥ |
| ١١-٦ | الأول : شروط لصحة والوجوب معا | ١٩٥ |
| ١٨-١١ | الثاني : شروط الوجوب فقط | ١٩٨ |
| ٣٦-١٩ | الثالث : شروط الصحة فقط | ٢٠٦ |
| ٢٧ | الإحصاءات للمحلية | ٢٠٤ |
| ٢٨ | المهر بالقراءة في صلاة الجمعة | ٢٠٥ |
| ٢٩ | الشي لصلاة الجمعة | ٢٠٥ |
| ٣١-٣٠ | المستحبات من كيفية أداء الجمعة | ٢٠٦ |
| ٣٢ | لمسحبات كون الخطيب والإمام واحد | ٢٠٦ |
| ٣٣ | ما يقرأ في صلاة الجمعة | ٢٠٧ |
| ٣٥-٣٤ | مبشرات الجمعة ، مبشرات مشرقة ، ومبشرات حاضرة | ٢٠٨ |
| ٣٦ | فضاء صلاة الجمعة | ٢٠٨ |
| ٣٧ | اجتماع العيد والجمعة في يوم واحد | ٢٠٩ |
| ٤٢-٣٨ | أدب صلاة الجمعة وزيورها | ٢٠٩ |
| | صلاة الجمعة | ٢١١ |
| | أمر بمسائر | |
| ٧-١ | صلاة الحاجة | ٢١٣-٢١١ |
| ١ | لتعريف | ٢١١ |
| ٢ | الحكم التكلمي | ٢١١ |
| ٧-٣ | قيمة صلاة الحاجة (عدد الركعات وصيغ الدعاء) | ٢١٢ |
| | صلاة الحروف | ٢١٣ |
| | انظر صلاة الكسوف | |

| الصفحة | الموضوع | الفتاوى |
|-----------|-----------------------------------|---------|
| ٢١٤ - ٢٢٦ | صلاة الخوف | ١ - ١٣ |
| ٢١٤ | التعريف | ١ |
| ٢١٤ | الحكم التكليفي | ٢ |
| ٢١٥ | مواضع جواز صلاة الخوف | ٣ |
| ٢١٦ | كيفية صلاة الخوف | ٤ |
| ٢١٦ | عدد ركعات صلاة الخوف | ٥ |
| ٢١٦ | مقتضى أنواع الضرورة في صلاة الخوف | ٦ - ١٠ |
| ٢٢٠ | صلاة الجمعة في الخوف | ١١ |
| ٢٢١ | لشهودي صلاة الخوف | ١٢ |
| ٢٢١ | حل السباح في هذه الصلوات | ١٣ |
| ٢٢٦ | صلاة الصبح | |
| | انظر - الصلوات الخمس المعروضة | |
| ٢٢٦ - ٢٢٦ | صلاة الصبح | ١ - ٩ |
| ٢٢٦ | التعريف | ١ |
| ٢٢٦ | الألفاظ ذات الصلة | |
| ٢٢٦ | صلاة الأربيعين صلاة الإشراف | ٢ - ٣ |
| ٢٢٧ | الحكم التكليفي | ٤ |
| ٢٢٧ | صلاة الصبح في حق النبي ﷺ | ٥ |
| ٢٢٨ | مواظبة على صلاة الصبح | ٦ |
| ٢٢٨ | وقت صلاة الصبح | ٧ |
| ٢٢٨ | عدد ركعات صلاة الصبح | ٨ |
| ٢٢٦ | المسوية التي تقرأ في صلاة الصبح | ٩ |
| | صلاة الطواف | |
| ٢٢٦ | انظر - كمنا الصلوات | |

| الصفحة | المصنوع | المقدمات |
|-----------|--|----------|
| ٢٢٧ | صلاة الظهر | |
| | انظر : الصلوات الخمس المفروضة | |
| ٢٢٧ | صلاة الزوا | |
| | نظر : ستر العورة ، صلاة | |
| ٢٢٧ | صلاة العشاء | |
| | انظر : الصلوات الخمس المفروضة | |
| ٢٢٧ | صلاة المصبر | |
| | نظر : الصلوات الخمس المفروضة | |
| ٢٢٧ ، ٢٢٤ | الصلاة على الراحلة (أو الدابة) | ١ - ١٣ |
| ٢٢٧ | التعريف | ١ |
| ٢٢٧ | الاعطاء ذات الصلة ، البه | ٢ |
| ٢٢٨ | الأحكام التي تتعلق بالصلاة على الراحلة | |
| ٢٢٨ | أ - صلاة النفس | ٣ - ٥ |
| ٢٢٨ | ب - صلاة الفريضة | ٦ - ٨ |
| ٢٣٩ | فقه المصلي على الراحلة | ٩ - ١١ |
| ٢٣٣ | كيفية الصلاة على الراحلة | ١٢ - ١٣ |
| ٢٣٤ ، ٢٣٩ | الصلاة على النبي ﷺ | ١ - ٨ |
| ٢٣٤ | المقصود بالصلاة على النبي ﷺ | ١ |
| ٢٣٤ | الأحكام المتعلقة بالصلاة على النبي ﷺ | ٢ |
| ٢٣٥ | حكم التكلمي | ٣ - ٥ |
| ٢٣٧ | الصلاة على النبي ﷺ حرج الصلاة | ٦ |
| ٢٣٧ | الاعطاء الصلاة على النبي ﷺ | ٧ |
| ٢٣٨ | الصلاة على سائر الأنبياء | ٨ |
| ٢٣٩ | الصلاة على غير الأنبياء | |

| المصحة | الكتاب | الفصل |
|--------|---------------------------|---------|
| ٢٤٠ | صلاة العيدين | ١ - ١٧ |
| ٢٤٠ | حكمها وشروطها | ١ |
| ٢٤٠ | حكم صلاة العيدين | ٢ |
| ٢٤٠ | شروطها شرعا واجوبا | ٣ |
| ٢٤٢ | شروطها لصحة | ٤ |
| ٢٤٢ | المرأة وصلاة العيدين | ٥ |
| ٢٤٣ | وقت أدائها | ٦ |
| ٢٤٤ | حكمها عند خروج وقتها | ٧ - ٩ |
| ٢٤٥ | مكان أدائها | |
| ٢٤٥ | لولا التواجب من ذلك | ١١ |
| ٢٤٥ | كيفية أدائها : | ١٦ |
| ٢٤٦ | ثاب للسنن من ذلك | ١٢ - ١٣ |
| ٢٤٨ | معدات صلاة العيد | ١٤ |
| ٢٤٩ | ما يترتب على عسرها | ١٥ |
| ٢٤٩ | ضغائر وأداب العيد | ١٦ - ١٧ |
| ٢٥١ | الصلاة على الميت | |
| | انظر جنازة | |
| ٢٥١ | صلاة المحر | |
| | انظر الصلوات خمس المفروضة | |
| ٢٥١ | صلاة العوات | |
| | انظر قضاء العوات | |
| ٢٥١ | الصلاة في السجدة | |
| | انظر سجدة | |
| ٢٥١ | صلاة في الكعبة | |
| | انظر كعبة | |

| المصنف | المواضع | الفصول |
|-----------|--|--------|
| ٢٥٦ | صلاة قيام الليل | |
| | بطل قيام الليل | |
| ٢٥٧ - ٢٥٨ | صلاة الكسوف | ١ - ١٣ |
| ٢٥٢ | المسرى | ١ |
| ٢٥٢ | حكم التكليف | ٢ |
| ٢٥٣ | وقت صلاة كسوف | ٣ |
| ٢٥٣ | صلاة الكسوف في الأوقات التي تكره فيها الصلاة | ٤ |
| ٢٥٤ | نوت صلاة كسوف | ٥ |
| ٢٥٤ | سبب صلاة الكسوف | ٦ |
| ٢٥٥ | خطبة فيها | ٧ - ٨ |
| ٢٥٥ | دون الإمام صلاة الكسوف | ٩ |
| ٢٥٦ | كيفية صلاة الكسوف | ١٠ |
| ٢٥٧ | اختلاف الفقرة والإسراء | ١١ |
| ٢٥٨ | احتياج الكسوف معية من الصلوات | ١٢ |
| ٢٥٨ | الصلاة غير الكسوف من الأوقات | ١٣ |
| ٢٥٩ - ٢٦٥ | صلاة الترميز | ١ - ١٨ |
| ٢٥٩ | تمريض | ١ |
| ٢٥٩ | لأغراض ذات الصلة ، صلاة أهل ولائهم | ٢ |
| ٢٥٩ | لحكم التكميل | ٣ |
| ٢٥٩ | صالح الترميز الذي يمنع غيره في الصلاة | ٤ |
| ٢٦٠ | صور المعجز وشقه | |
| ٢٦٠ | عنه المقصود من القضاء | ٥ |
| ٢٦٠ | عنه المقصود من القيام لجود علة التعبد | ٦ |
| ٢٦١ | عدم المقصود عن رفع اليد في التكبير في القيام أو غيره | ٧ |
| ٢٦١ | عنه المقصود من التركيز | ٨ |

| الصفحة | العنوان | المقدمات |
|---------|---|----------|
| ٢٦٢ | عدم القدوة على السجود | ٩ |
| ٢٦٢ | عدم القدوة على رصع الحبة والأنف | ١٠ |
| ٢٦٣ | عدم القدوة على استقبال المريض بالمسحة | ١١ |
| ٢٦٣ | صلاة المريض جماعة | ١٢ |
| ٢٦٣ | العجز عن القيام والحلوس | ١٣ |
| ٢٦٤ | كيفية الإهساء | ١٤ |
| ٢٦٥ | العجز مؤقت | ١٥ |
| ٢٦٥ | الطوارئ للمريض في صلاته | ١٦ |
| ٢٦٥ | إمامة مريض | ١٧ |
| ٢٦٥ | الجمع بين الصلاتين للمريض | ١٨ |
| ٢٦٦ ٢٨٨ | صلاة المسافر | ١ - ٣٣ |
| ٢٦٦ | التحريم | ١ |
| ٢٦٦ | حضانة السر | ٢ |
| ٢٦٦ | نقصه بوطى وطر أصلي ، وطر إقامة ، وطر سكنى | |
| ٢٦٦ | الرجوع الأصلي | ٣ - ٤ |
| ٢٦٧ | ما يتفحص به الوطر الأصلي | ٥ |
| ٢٦٧ | وطر الإقامة | ٦ |
| ٢٦٨ | ما يتفحص به وطر الإقامة | ٧ |
| ٢٦٨ | وطر السكنى | ٨ - ٩ |
| ٢٦٩ | حضوره بغير مسافر أو مريض | ١٠ |
| ٢٧٠ | تخليد أقل مساهة سفر بالآدم | ١١ |
| ٢٧١ | سلك أحد طريقين مختلفين في جهة واحدة | ١٢ |
| ٢٧١ | اختكم بالنسبة لوسائل السفر الحديث | ١٣ |
| ٢٧٢ | الحكمة سبة الأصل دون التبع | ١٤ |
| ٢٧٣ | أحكام الفجر : مشروعية العصر | ١٥ |

| الصفحة | المسؤول | الفقرات |
|--------|---|---------|
| ٢٧٤ | حكم التكليم للصوم | ١٦ |
| ٢٧٤ | هل الأصل للصوم والإجماع ؟ | ١٧ |
| ٢٧٥ | شروط الصوم | |
| ٢٧٥ | الأولى بية الصوم | ١٨ |
| ٢٧٦ | الثانية مسافة الصوم | ١٩ |
| ٢٧٧ | الثالثة الخروج من عترة بلدته | ٢٠ |
| ٢٧٨ | الرابعة اشتراط بية الصوم عند كل صلاة | ٢١ |
| ٢٧٩ | المكان الذي يبدأ به الصوم | ٢٢ |
| ٢٨٠ | الصوماء التي للصوم ، ومقدار الصوم | ٢٣ |
| ٢٨٠ | تقدمه ، تسامح من صوم ، وعكسه | ٢٤ |
| ٢٨١ | نقص فائتة الصوم ، أخضر وعكسه | ٢٥ |
| ٢٨٢ | روان حالة الصوم | ٢٦ |
| ٢٨٢ | الأولى بية الإقامة وملكها المعينة | ٢٧ |
| ٢٨٥ | الثانية ، مقام مكان مدة المشقة للإقامة | ٢٨ |
| ٢٨٥ | الثالثة صلاحية المكان للإقامة | ٢٩ |
| ٢٨٦ | حكم سعية في إقامة والعودة بية المنوع فيها | ٣٠ |
| ٢٨٦ | دخول الوطن | ٣١ |
| ٢٨٧ | المرم عن العودة إلى الوطن | ٣٢ |
| ٢٧٧ | جمع الصلاة | ٣٣ |
| ٢٨٨ | صلاة للمقرب | |
| | انظر للصلاة خمس مقرونة | |
| ٢٨٨ | صلاة على جيت | |
| | انظر حقتز | |
| ٢٨٨ | صلاة الخلة | |
| | انظر صلاة التطوع | |


| | | |
|---------|--|-----------|
| | صلاة النفل | ٢٨٨ |
| | انظر : صلاة التطوع | |
| ١ - ٩٨ | صلاة الوتر | ٢٨٩ - ٣٠٢ |
| ١ | التصريف | ٢٨٩ |
| ٢ | الحكم التكليفي | ٢٨٩ |
| ٣ | وجوب الوتر على النبي ﷺ | ٢٩١ |
| | درجة السنة في صلاة الوتر عند غير الحنفية ، | ٢٩١ |
| ٤ | ومرتبها بين سائر النوافل | |
| ٥ - ٩ | وقت الوتر | ٢٩٢ |
| ٧ | عدد ركعات صلاة الوتر | ٢٩٣ |
| | صفة صلاة الوتر | ٢٩٥ |
| ٨ - ٩ | أبداً - يعقل والرمض | ٢٩٥ |
| ١٠ | ثانياً : المقام والتعدد في صلاة الوتر ، وأدائها على الرحلة | ٢٩٧ |
| ١١ | ثالثاً : المهر والإسراء | ٢٩٨ |
| ١٢ | رابعاً : ما يقرأ في صلاة الوتر | ٢٩٨ |
| ١٣ | خامساً : القنوت في صلاة الوتر | ٢٩٩ |
| ١٤ | الوتر في السفر | ٢٩٩ |
| ١٥ | أدله صلاة الوتر في جماعة | ٢٩٩ |
| ١٦ | فقصر لوتر | ٣٠٠ |
| ١٧ | فقاء صلاة الوتر | ٣٠١ |
| ١٨ | التسبيح بعد الوتر | ٣٠٢ |
| ١٩ - ١٢ | الصلاة الوسطى | ٣٠٨ - ٣٠٢ |
| ١ | التصريف | ٣٠٢ |
| ٢ - ١١ | تحديد الصلاة الوسطى | ٣٠٢ |
| ١٢ | الحكم التكليفي وسبب إفرادها بذكر | ٣٠٨ |

| الصفحة | الموضوع | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ٢٠٨ | صليت | |
| | أخر صليت | |
| ٣٦٩ - ٣٧٠ | الصلوات الخمس المفروضة | ١ - ٣٠ |
| ٣٠٩ | العريف | ١ |
| ٣٠٩ | أول صلاة الظهر | ٢ |
| ٣١٠ | لؤلؤة الظهر وأخره | ٣ |
| ٣١١ | الإبريق بصلوة الظهر | ٤ |
| ٣١١ | فهر الظهر وجمع من العصر | ٥ |
| ٣١١ | ما يستحب قراءته في الظهر | ٦ |
| ٣١٢ | ثاني صلاة العصر | ٧ |
| ٣١٢ | لؤلؤة صلاة العصر وأخره | ٨ - ١٠ |
| ٣١٣ | ما يستحب قراءته في العصر | ١١ |
| ٣١٤ | العمل بعد صلاة العصر | ١٣ |
| ٣١٤ | ثالث صلاة المغرب | ١٣ |
| ٣١٤ | لؤلؤة المغرب وأخره | ١٤ |
| ٣١٤ | تسبيح المغرب بالعشاء | ١٥ |
| ٣١٤ | رابع صلاة العشاء | ١٦ |
| ٣١٥ | سابعة صلاة العشاء والعشاء | ١٧ - ١٨ |
| ٣١٦ | لؤلؤة العشاء وأخره | ١٩ |
| ٣١٦ | صلاة نافذة العشاء | ٢٠ |
| ٣١٦ | أخيرة صلاة العشاء | ٢١ |
| ٣١٧ | كراهة النوم قبل صلاة العشاء ، والحديث بعدها | ٢٢ |
| ٣١٨ | خامس صلاة المنجر | ٢٣ |
| ٣١٩ | سابعة صلاة العصر المنعقدة | ٢٤ |
| ٣٢٠ | سمايتها بالصلاة الوسطى | ٢٥ |

| | | |
|--------|--|-----------|
| ٢٦ | لوق وقت الفجر وآخره | ٣٢٠ |
| ٢٧ | الغزاة في العجر | ٣٢٠ |
| ٢٨ | مع النافلة بعد صلاة الفجر وقبلها | ٣٢١ |
| ٢٩ | التفليس أو الإفطار في العجر | ٣٢١ |
| ٣٠ | الفتوت في صلاة الفجر | ٣٢٢ |
| ٣٥ - ١ | صلح | ٣٥٦ - ٣٢٣ |
| ١ | التعريف | ٣٢٣ |
| | الألفاظ ذات الصلة : | ٣٢٣ |
| ٢ | التحكيم | ٣٢٣ |
| ٤ - ٣ | الإبراء - المنصو | ٣٢٤ |
| ٥ | مشروعية الصلح | ٣٢٤ |
| ٦ | أنواع الصلح | ٣٢٦ |
| ٧ | الحكم التكليفي للصنع | ٣٢٦ |
| ٨ | رد القاضي المخصص إلى الصلح | ٣٢٧ |
| ٩ | حقيقة الصنع | ٣٢٧ |
| ١٠ | أقسام الصلح | ٣٢٧ |
| ١١ | الصلح بين المدعي والمدعى عليه - ثلاث أقسام | ٣٢٨ |
| | أ - الصلح عن الأمانة : | ٣٢٨ |
| ١٢ | أولاً : صلح الخطيئة | ٣٢٨ |
| ١٣ | ثانياً : صلح المعارضة | ٣٢٩ |
| | ب - الصلح عن الدين : | ٣٣٠ |
| ١٤ | أولاً : صلح الإسقاط والإبراء | ٣٣٠ |
| ١٥ | ثانياً : صلح المعارضة | ٣٣٤ |
| ١٦ | القسم الثاني : الصلح مع يتكرر المدعى عليه | ٣٣٥ |
| ١٧ | التكليف الفقهي للصنع على الإنكار | ٣٣٧ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ٢٣٨ | القسم الثالث : الصلح مع سكوت المدعى عليه | ١٨ |
| ٢٣٩ | الصلح بين المصلي والأجنبي | ١٩ - ٢٢ |
| ٢٤١ | أركان الصلح | ٢٣ |
| ٢٤١ | شروط الصلح | ٢٤ - ٢٣ |
| ٢٥٥ | آثار الصلح | ٢٤ |
| ٢٥٦ | ما يترتب على انحلال الصلح | ٢٥ |
| ٢٥٧ - ٢٦٠ | صلة | ١ - ٧ |
| ٢٥٧ | التعريف | ١ |
| ٢٥٧ | الألفاظ ذات الصلة : | |
| ٢٥٧ | أ - قطيعة | ٢ |
| ٢٥٧ | ب - عتية | ٣ |
| ٢٥٧ | ج - حمة | ٤ |
| ٢٥٨ | الحكم الإجمالي : | |
| ٢٥٨ | أولاً : في صلة الرحم | ٥ |
| ٢٥٩ | الحمة الذي الرحم | ٦ |
| ٢٥٩ | ثانياً : صلات السلطان | ٧ |
| ٢٥٩ | صلة الرحم | |
| | انظر : أرحام ، صلة | |
| ٢٦٠ | صلب | |
| | انظر : تعليب | |
| ٢٦٠ | صمت | |
| | انظر : سكوت | |
| ٢٦٠ | صحاء | |
| | انظر : أصمحة | |

| | | |
|-----|---|---------|
| | صمد | ٣٦٠ |
| | نظر : اصحبة | |
| ٧٠١ | صناعة | ٣٦٢-٣٦٠ |
| ١ | التعريف | ٣٦٠ |
| | الألفاظ ذات الصلة : | ٣٦٠ |
| ٣٠٢ | حرف - كسب | ٣٦٠ |
| ٤ | مهنة | ٣٦١ |
| ٥ | الحكم التكليفي | ٣٦١ |
| ٦ | الصناعة في المسجد | ٣٦١ |
| ٧ | اعتبار الصناعة في الكفاية في النكاح | ٣٦٢ |
| | منجدة | ٣٦٢ |
| | نظر : مقادير | |
| | صوت | ٣٦٢ |
| | نظر : كلام | |
| | صورة | ٣٦٢ |
| | نظر : تصوير | |
| | صوف | ٣٦٢ |
| | نظر : شعر ، صوف ، وير | |
| | تراجم الفقهاء الوارد أسماؤهم في : الجزء السابع والعشرون | ٣٦٣ |
| | فهرس تفصيلي | ٣٨٣ |



تم بحمد الله الجزء السابع والعشرون من الموسوعة الفقهية
ويليه الجزء الثامن والعشرون ، وأوله مصطلح : مـوم

